

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها



التخصص: اللغة والأدب

الفرع: علوم اللغة

مذكرة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب: كمال لغفاني

الموضوع:

النّظرية المصطلحيّة الحديثة في فكر علي القاسمي
من خلال كتابه (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة)

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ حاويزة السّعيد:....أستاذ محاضر صنف (أ)....جامعة مولود معمري - تيزي وزو -..... رئيسا

أ.د/ صالح بلعيد: ...أستاذ التعليم العالي....جامعة مولود معمري - تيزي وزو -... مشرفا ومقرّرا

أ.د/ كمال قادري:أستاذ التعليم العالي..... جامعة سطيف -2-..... ممتحنا

د/ يوسف مقران: ...أستاذ محاضر صنف (أ) ..المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر... ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2014/03/16

شكر وتقدير:

أتوجه بشكري إلى الأستاذ الدكتور **علي القاسمي** - حفظه الله وأمتع به - فقد ثنى عليّ عطفه، وأعطاني من وقته، وتفضل بالإجابة عن كل سؤال وجّهته له عبر البريد الإلكتروني، فلقد وجدت فيه نعم الصديق والأستاذ المتواضع تواضع العلماء الكبار والمرشد الموجه، فله مني خالصُ الشكر والتقدير حفظه الله وأنعم عليه.

كما أتوجه بخالص التحية والتقدير لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور **صالح بلعيد** على توجيهاته التي أسداها لي في بحثي هذا، والعلوم العربية بشكل أعمّ، حيث كان معطاءً في تقويمه للزلات، ونصحه بالعدول عن الأخطاء التي وقعت فيها في أثناء كتابة البحث. والتقدير له موصولاً على علمه الذي يتمتع به، وعلى إنسانيته التي قد انطبع عليها. حيث بهما قد استفدت، وعلى ضوئهما قد انطلقت في سبر غور المصطلح ومشكلاته.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأجلاء في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة مولود معمري - بتيزي وزو - أتقدم بالشكر لهم جميعاً على إثراء العقل بمناهلهم ومشاربهم بما هو مفيد وعلمي.

مقدمة

مقدمة:

مقدمة: لقد شغلت قضية المصطلح حيزاً كبيراً من تفكير اللغويين في القديم والحديث، ذلك أنّ المصطلح يضطلع بدور كبير في تواصل الأجيال ونقل المعارف من جيلٍ إلى جيلٍ، وبين أبناء الجيل الواحد وتقريب المفاهيم. والحاجة إلى المصطلح ضرورة أدركها العلماء منذ القديم وزادوا عنايتهم به في العصر الحديث، ويعرف علم المصطلح بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغويّة التي تعبّر عنها ولقد أدت كثرة المصطلحات وتطور التقنيات الحاسوبية إلى لفت انتباه علماء اللغة الأوروبيين في إبراز معالم هذا العلم وفي وضع نظام لصوغ المصطلحات وتصنيفها وتسويقها موحدة ومُقيسة. وأضحت ضرورة التوحيد المصطلحي أمراً مشروعاً؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور الكثير من المؤسّسات المصطلحيّة الساعيّة إلى جمع المصطلحات وتوحيدها، كالمنظمة الدوليّة للتقييس (ISO) ومركز المعلومات المصطلحيّة (INFOTERM) بفيينا، ومكتب اللغة الفرنسيّة التابع للحكومة الكنديّة بكيبك ومكتب تنسيق التعريب بالرياض، ومجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ولقد عجلت هذه الاهتمامات المصطلحيّة عند الغرب خاصة، إلى التعجيل بظهور النظرية العامة والخاصة في علم المصطلح. وتهتمّ النظرية العامة بالمبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات، طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلميّة، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريباً، وفي حقول المعرفة كافة بينما تقتصر النظرية الخاصة في علم المصطلح على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة. إذا فالملاحظ على علم المصطلح عند الغرب أنّه بلغ درجة التنظير والتطبيق، وقد تجلّى ذلك بظهور البنوك المصطلحيّة عندهم على سبيل المثال. أما المصطلحيّة العربيّة فملاحظ عليها أنها مازلت تعيش أزمة فوضى المصطلح وعدم القدرة على الاتفاق على تسمية المفهوم باللفظ المناسب له، فأبسط مثال على ذلك مصطلحات المشرق العربي تختلف اختلافاً واضحاً عن مصطلحات المغرب العربي، وبالتالي اتسمت بالضعف وعدم القدرة على بلوغ مرحلة التنظير والتقييد. ومن بين المهتمين العرب بهذا الموضوع د/علي القاسمي الذي ألف كتاباً شاملاً جامعاً وسمه بـ (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية) الذي يمثّل حصيلة عمر أفناه في

مختلف الجامعات الأوروبية مشاركاً في جلّ الندوات المصطلحيّة والمعجميّة العالميّة، وعضواً من أعضاء مجامع اللغة العربيّة، ومُلمّاً بتراث هذه الأمة العربيّة، من خلال مؤلفاته العديدة ولعلّ (معجم الاستشهادات) الذي ألفه خير دليل على ذلك. ويسعى من وراء كتابه - علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة - إلى التعريف بأسس علم المصطلح العربي وملامسة إشكالاته وتبيين مدى استفادة هذا العلم من المصطلحيات الدوليّة المتقدمة.

وإنّ الفكرة الأساسيّة من وراء هذا البحث تتجلى في استخلاص وتحليل ومناقشة القوانين الإجرائيّة والمبادئ المنهجية والأصول القواعديّة التي ينهض عليها علم المصطلح في سبيل صوغ نظريّة مصطلحيّة عربيّة حديثة، فحرص علي القاسمي في هذه الدراسة بأبعادها النظريّة والتطبيقيّة على استلham آراء القدامى والمحدثين. مستعينا بالتطور الذي يشهده القرن العشرون من نقانة ومعلوماتيّة، فوقف عند أقدم المحاولات التنظيريّة لهذه المفاهيم وتتبع تصورات اللسانيين المحدثين في مقارباتهم لهذه الوحدات الإجرائيّة المحوريّة في الدرس المصطلحي.

وإنّ هذه الدراسة جاءت لتستقصي وتستكنه فكر القاسمي المصطلحي وتُجيب عن إمكانيّة بناء نظريّة مصطلحيّة عربيّة حديثة في الدرس اللساني العربي، وبعد اطلاعي على المدوّنة بدأت تتجلى في ذهني فكرة عنوان الموضوع، فوسمته بالعنوان التالي: **النظريّة المصطلحيّة الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه (علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة).**

سبب اختيار الموضوع: لقد كانت إشارة الأستاذ المشرف: الدكتور صالح بلعيد سبباً في اختياري للموضوع، وبعد اطلاعي على مدوّنة د/علي القاسمي أعجبت بأفكاره وطريقة طرحه فوجدت نفسي أمام عالم كبير في علم المصطلح، فكانت دواعي اختياري للموضوع ذاتيّة وموضوعيّة:

1_ الأسباب الذاتية: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ميلي إلى الدراسات المصطلحيّة، ورغبتني في معرفة هذا العلم الحديث؛

- إعجابي بشخصية د/علي القاسمي ومحاولة إعطائه نصيبه من الدراسة؛
- محاولة كشف نظريته المصطلحية الحديثة.

2_ الأسباب الموضوعية: وأذكر من بينها:

- افتقار المكتبة العربية إلى هذا النوع من الدراسات؛
 - غياب الدراسات التي تناولت فكر علي القاسمي المصطلحية؛
 - محاولة الكشف عن سياسة التخطيط المصطلحية العربية؛
 - محاولة إثبات أن للعرب نظرية مصطلحية معاصرة.
- إشكالية البحث: تأتي دراستي لفكر د/علي القاسمي المصطلحية، بعد الفوضى التي عاشها العالم العربي في وضع المصطلحات، وتعدّد المفاهيم والتسميات والاضطراب في توحيد المصطلح العربي، من هنا تتجلى الإشكالية الرئيسة للبحث في:
- _ إلى أي مدى وفق القاسمي في صياغة نظرية مصطلحية حديثة تعالج قضية المصطلح معالجة دقيقة صارمة؟ وما هي الإضافات التي قدمها د/علي القاسمي في مجال المصطلحية؟

- _ ما هي المرجعيات التي كان يصدر عنها؟ وأين يكمن مشكل المصطلح العربي؟ وما هي عناصر نظريته المصطلحية؟
- الفرضيات: للإجابة عن هذه الإشكالية، لا بدّ من وضع بعض الفرضيات، نذكر بعضاً منها:

- ألا يعدّ فكر علي القاسمي المعجمي سبباً للتأليف المصطلحي؟
- أيصدر القاسمي عن فكر لغوي قديم، أم عن دراسات معجمية حديثة؟
- أليس اختلاف المترجمين في نقل المصطلحات، سبباً في وضعه لكتاب علم المصطلح؟
- أليس من الواجب الوقوف عند فكره، وإخراج نظريته المصطلحية الحديثة؟
- ألا يمكن أن نتقيّد بكتابه في سبيل صوغ نظرية مصطلحية عربية؟

المنهج المتبع: يعدّ المنهج المعتمد السبيل الذي يضمن لسالكه الوصول إلى الأهداف المرجوة أو بالأحرى يحدّد وجهة النّظر، ومعلوم أنّه لكل موضوع منهجه الذي يتلاءم معه وموضوعي ذو وجهة تعتمد على الوصف والتحليل، لذا سأعتمد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على:

1. وصف الظاهرة: وسأحاول في هذه المرحلة أن أدقّق في وصف الظاهرة

المصطلحيّة وتحديد الآراء المصطلحيّة القاسميّة؛

2. تحليل الظاهرة: إذ سأحلّل الظاهرة المصطلحيّة عند د/علي القاسمي، استناداً إلى

ما استقرّته من معطيات نظريّة في النظريّة المصطلحيّة الحديثة؛

3. نقد الظاهرة: وسيتمّ في هذه المرحلة، رصد الآراء، سواءً الموافقة أو المخالفة

ومحاولة التوفيق بين الآراء، وفتح آفاق لآراء جديدة؛

4. التقعيد للظاهرة: سأحاول جمع الآراء، واستخراج رأي يروم التوفيق بينها، وتقديم

حجج تحاول أن تثبت قيمته العلميّة، وفتح آفاق للآراء الاجتهاديّة.

بنية البحث: للإجابة عن الإشكاليّة المطروحة، قسّمت بنية البحث كما يلي:

مقدمة: سأذكر فيها الإشكاليّة والفرضيّات، والمنهج والخطة المتّبعة، وبعض النتائج

المتوقّعة. وقد قسّمت البحث إلى أربعة فصول، يسبقها فصل تمهيدي.

أمّا الفصل التمهيدي: فعنوانته ب: **القاسمي وكتابه علم المصطلح (وصف وتقويم)** تناولت

فيه دراسة الكتاب من الناحية الشكلية وعرفت بالكاتب ودوافع تأليفه للكتاب، وأردفته

بتصور محمد رشاد الحمزاوي لنظريّة مصطلحيّة عربيّة شاملة.

أمّا فصوله الأربعة فكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: تحديد المفاهيم وضبط الإطار المعرفي المصطلحي في فكر علي

القاسمي: عرضت فيه الأسس المعرفيّة للقضيّة المصطلحيّة في فكر علي القاسمي، مع

تحديد وضبط المصطلحات التي تعدّ مفاتيح البحث، وعرفت بعلم المصطلح ثم تحدثت

عن نشأته وأهمّ المدارس التي احتوته، ثم تناولت مراكز البحوث العربيّة والغربيّة في

النظرية العامة لعلم المصطلح معقبًا على هذه العناصر بالمناقشة تأييدًا أو مخالفة، مع خلاصة للفصل؛

الفصل الثاني: نقل المصطلحات في فكر علي القاسمي: وتناولت في هذا الفصل عناصر نقل المصطلح في فكر علي القاسمي، والمتمثلة في الترجمة والتعريب، معقبًا على ذلك بمناقشة وتحليل واستكناه فكر القاسمي، مع عرض خلاصة للفصل؛

الفصل الثالث: الأسس اللسانية والمفهومية لعلم المصطلح في فكر علي القاسمي (وضع المصطلحات): وتضمن هذا الفصل عنصرين مهمين من عناصر وضع المصطلح، وهما العناصر اللسانية والعناصر المفهومية، أما العناصر اللسانية فتمثلت في (المجاز، الاشتقاق، الإبدال الافتراض اللغوي، النحت والتركيب)، أما العناصر المفهومية فتمثلت في العناصر المنطقية، والتي ضمت (العلاقات المنطقية، العلاقات المنطقية بين ثلاثة مفاهيم أو أكثر) والعناصر الوجودية وتمثلت في (العلاقات الجزئية بين مفاهيم والعلاقات الجزئية بين ثلاثة مفاهيم أو أكثر)، معقبًا على ذلك بالمناقشة والتحليل مع عرض خلاصة للفصل؛

الفصل الرابع: صناعة المصطلح في فكر علي القاسمي: وخصّصت هذا الفصل لعناصر الصناعة المصطلحية القاسمية، وهي عناصر عملية متمثلة في التوثيق المصطلحي وما يجب أن يتوقّر عليه هذا التوثيق من وسائل بدءًا من التّصنيف وبنوك المصطلحات ولسانيات المدونة الحاسوبية، ووجوب وجود معجم تاريخي للغة العربية، ليكون التوثيق جيدًا، خاتمًا هذه العناصر بعنصر التعريف وما له من دور في تحديد المفهوم المصطلحي. هي عناصر عرضنا لها بالمناقشة والتعقيب، مبرزين رأي القاسمي فيها مع خلاصة للفصل؛

أما الخاتمة فحصرت فيها نتائج البحث، وأعقت البحث بقائمة للمصادر والمراجع وفهرس للمحتويات.

الدراسات السابقة: حسب علمي لا يوجد كتاب في رفوف المكتبات العربية بعنوان (نظرية مصطلحية عربية)، ومنذ ظهور هذا العلم في سبعينيات القرن الماضي، حاول مؤلفون

عرب أن يتناولوا قضايا تتعلق بالمصطلح كالوضع والنقل والترجمة... إلخ، لكن لم نجد من طرح موضوع النظرية المصطلحية العربية إلا الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في ندوة عام (1992) قدّم مداخلة بعنوان: "في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة"، أكد فيها عدم وجود نظرية مصطلحية عربية ووضع تصورا لصوغ نظرية مصطلحية وإن كان تصورا موجزا. ورغم هذا هناك بعض المدونات التي تناولت المصطلح بصفة عامة مثل: أطروحة الدكتوراه لمقران يوسف بعنوان: (دور المصطلحات في اللسانيات - دراسة إبستمولوجية -) بإشراف الأستاذ الدكتور صالح بلعيد و(المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث) لـ (مصطفى الشهابي). أمّا موضوعي أنا وحسب اطلاعي الأولي فلم أجد من طرق هذا الموضوع أو أَلّف فيه، ولذا فإني أدعي فضل سبق إلى دراسة مدونة علي القاسمي والغوص في أفكاره، لذا سأعتمد على كتابه (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية) مصدرًا أساسيًا أستقي منه المادة المعرفية.

الصعوبات: إنّ أي بحث تعترض سبيله بعض المشكلات والصعوبات، وهي من طبيعة الأمور وسننها، ومن بين هذه الصعوبات سعة الموضوع وغازة مادته العلمية إذ يقتضي التحليل والتمحيص وترجيح الآراء. بالإضافة إلى تعدّد أبواب الكتاب وتنوعها، ممّا ولد بعض الصعوبة في التحكم في المدونة.

الفصل التمهيدي:

القاسمي وكتابه علم المصطلح (وصف
وتقويم)

الفصل التمهيدي:

1- الجانب الشكلي: إنّ الكتاب بعنوان علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، للمؤلف الدكتور علي القاسمي، وهو باحث في المعجميّة والمصطلحيّة العربيّة الحديثة. أصدرته مكتبة لبنان ناشرون. تاريخ الإصدار 2008. والكتاب من حجم (مقياس 14.5سم - 21سم) بخط 14. ويقع الكتاب في (821) صفحة، ويشتمل على ثمانية (8) أبواب، تضم ثلاثة وثلاثين (33) فصلاً ويُختم الكتاب بـ (مصطلحات علم المصطلح) وتعريفاتها التي وضعتها المنظّمة العالميّة للتقييس بجنيف، وقد خصّها بفصل كامل نظراً لأهميّتها وعنوانها بـ "مفردات علم المصطلح: الموصفة الدوليّة إيرو 1087 (1990)¹. وفي الكتاب إشارات على مئات المراجع والمصادر العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، ويمتاز الكتاب بكثرة الأشكال والجداول البيانيّة المختلفة والعناوين الإلكترونيّة للعديد من المؤسّسات والهيئات العلميّة، واشتمال فصوله على ملاحق تطبيقية، فمثلاً هنالك جميع مقررات المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة بخصوص وضع المصطلحات وترجمتها وتعريبها، وهنالك مخطوطة في علم المصطلح من القرن العاشر الهجري وضعا الفقيه المصري بدر الدين القرافي وحققها القاسمي، ويحوي كذلك دراسة أعدّها القاسمي عن تطبيقات النظريّة الخاصة لعلم المصطلح في مهنة المحاماة، وترجمة للتصنيف المصطلحي الذي وضعه مركز المعلومات الدولي للمصطلحيّة في فيينا (الانفوترم) أنجزها القاسمي بطلب من المركز نفسه، وأيضاً يحوي الكتاب الرموز العلميّة التي وضعها اتحاد المجامع اللغويّة العلميّة العربيّة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء. وبالتالي فالكتاب يعتبر من بين أكبر الأعمال المصطلحيّة العربيّة، فهو يجمع بين النظري والتطبيقي.

2- التعريف بالكاتب: هو علي بن الحاج محمد بن الحاج عيسى بن الحاج حسين القاسمي، ولد في محافظة القادسيّة في العراق سنة 1942، كاتب وباحث عراقي مقيم في المغرب منذ سنة 1978، تلقى تعليمه العالي في جامعات في العراق (جامعة بغداد) ولبنان (الجامعة الأمريكيّة في بيروت، وجامعة بيروت العربيّة) وبريطانيا (أكسفورد - oxford) وفرنسا (السوربون Sorbonne) والولايات المتحدة الأمريكيّة (جامعة تكساس في أوستن)، تحصّل على الإجازة (مرتبة الشرف) في الآداب، وليسانس في الحقوق، وماجستير في التربيّة، ودكتوراه الفلسفة في علم اللغة التطبيقي؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، دط. لبنان: 2008، مكتبة لبنان ناشرون، ص 764.

الفصل التمهيدي:

مارس التعليم في جامعة بغداد، وجامعة تكساس في أوستن (Oston) وجامعة الرياض وجامعة محمد الخامس بالرباط. وحاضر في جامعات أخرى مثل جامعة أكستر (ixterha) في بريطانيا وجامعة تمبرة (Tamebera) في فنلندا وجامعة مراوي سني (Mareway- city) في الفلبين وجامعة (دمشق) في سورية، كما عمل مديراً لإدارة التربية في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط، ثم مديراً لإدارة الثقافة ومديراً لأمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في المنظمة نفسها، ثم مديراً للأمانة العامة لاتحاد جامعات العالم الإسلامي، ويعمل حالياً مستشاراً لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، وعضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة وفي مجمع اللغة العربية بدمشق، وعضواً بالمجلس العلمي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية في اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية، وعضواً بالهيئة الاستشارية للمركز الكوري للغة العربية والثقافة الإسلامية في سيول. فهو باحث متعدد الاهتمامات، حتى إن الناقد الدكتور صلاح فضل وصفه بأنه (ملتقى الأضداد) حين قال: "تلتقي الأضداد بتألف عجيب في شخصية صديقي الدكتور علي القاسمي وكتابته، إذ ترى فيه عرامة العراقي وعنفه الفطريّ معجونة بدماثة المغربي ورقة حاشيته وأمانة العالم اللغوي المستقصي متناغمة مع خيال القصّاص الوثّاب، وغيره العربي المتعصّب لتراثه مع تفتح عقله ووجدانه على علوم الغرب وأجمل إبداعاته. فتجد نفسك حيال نموذج مدهش لعقل علمي جبار وحسّ فني خلاق. ويكفي أن تعرف أنه يبدو لك شاباً يافعاً وقد أمضى عمره في الجامعات العربية والغربية، وتمرس بالعمل الطويل في المؤسسات القومية والدولية، وأنتج ما ينيف على ثلاثين كتاباً منها خمس مجموعات قصصية وست ترجمات سردية وعشرون كتاباً في الفكر اللغوي والنقدي والتربوي، فكأنه موسوعة مجسّدة للمعرفة والإبداع، تردّ لك الثقة في كفاءة الإنسان العربي وجبروت الشخصية العراقية القادرة على إعادة بناء الذات والعالم من حولها"¹.

أ. مجالات الاهتمام: التربية والتعليم العالي، تعليم العربية ومناهجها، علم المصطلح، صناعة المعجم، الترجمة ونظرياتها، حقوق الإنسان، التنمية البشرية، القصة القصيرة، الرواية، النقد الأدبي المعاصر. التاريخ الفكري؛

¹ - من موقع، بتاريخ: 2013/01/12...<http://www.aljeeran.net/wesima-articles/index-20080809-...>

الفصل التمهيدي:

ب. اللغات: يجيد الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.

ج. الدراسات حول أعماله القصصية:

- . عبد المالك أشهبون، علي القاسمي: مختارات قصصية، مع دراسة تحليلية (بيروت: الدار البيضاء: الدار العربية للعلوم ودار الأمان، صدر 2013)؛
 - . سوسن البياتي، بنية النص القصصي: رؤية سردية في مجموعة "دوائر الأحران" لعلي القاسمي (القاهرة: دار رؤية، 2012)؛
 - . فيصل غازي النعيمي، حساسية النص القصصي: قراءة في مجموعة "حياة سابقة" لعلي القاسمي (بيروت/ الدار البيضاء: الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الأمان، 2012)؛
 - . إبراهيم أولحيان، الكتابة والفقدان: قراءة في التجربة القصصية عند علي القاسمي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2011)؛
 - . محمد صابر عبيد، التجربة والعلامة: قراءة في مجموعة (أوان الرحيل) لعلي القاسمي (عمّان: عالم الكتب الحديث، 2011)؛
 - . إدريس الكروي، جماليات القصة القصيرة: دراسات في الإبداع القصصي لدى علي القاسمي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2010)؛
 - . عبد المالك أشهبون، من خطاب السيرة المحدود إلى عوالم التخيل الذاتي الرحبة (فاس: 2008)؛
 - . عبد الرحيم العلام، سيرة الفقدان (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2007)؛
 - . إحسان التميمي، المعادل البصري في السرد العربي (الشارقة: جائزة الشارقة للإبداع 2007)؛
 - . شرف الدين ماجدولين، الصورة السردية في الرواية والقصة والسينما (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2006)؛
 - . لحسن حمامة، القارئ وسياقات النص (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2006)؛
 - . مصطفى شقيب، دراسة سايكولوجية عن (حياة سابقة) لعلي القاسمي (كتاب معد للطبع).
- د. - مؤلفاته بالعربية والإنجليزية: نذكر منها:
- . الأعمال القصصية الكاملة (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2013)؛

الفصل التمهيدي:

- مرافئ الحب السبعة رواية . (بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)؛
- السياسة الثقافية في العالم العربي (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2012)؛
- معجم الاستشهادات الوجيز للطلاب (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2012)؛
- . صياد اللآلئ: في الفكر والإبداع المغربي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2012)؛
- . أحلام أنشتاين، رواية ألن لايتمن ترجمة. (الرباط: منشورات الزمن، ط2. 2011). (القاهرة: مجلة إبداع. 2011)؛
- . العراق في القلب: دراسات في حضارة العراق (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010) ط2. 712 صفحة. ط1: (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004)؛
- . أوان الرحيل، مجموعة قصصية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2010) ط2. ط1. (القاهرة: دار ميريت، 2007)؛
- . لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2009)؛
- . الترجمة وأدواتها: دراسات في النظرية والتطبيق (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2009)؛
- . النور والعممة: إشكالية الحرية في الأدب العربي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2009)؛
- . إرنست همنغواي، الوليمة المتنقلة. ترجمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2009) ط4. ط1: (دمشق: دار المدى 2001)، ط2: (الرباط، منشورات الزمن، 2002)، ط3: (القاهرة: دار ميريت 2006)؛
- . معجم الاستشهادات الموسع (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008)، 1039 صفحة؛
- . علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008)؛
- . إرنست همنغواي، الشيخ والبحر ترجمة (القاهرة: دار ميريت، 2008) ط2. ط1: (الرباط: منشورات الزمن 2008)؛
- . حياة سابقة، مجموعة قصصية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2008)؛
- . دوائر الأحزان، مجموعة قصصية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2008) ط2. ط1: (القاهرة: دار ميريت 2005)؛

الفصل التمهيدي:

- . حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي (القاهرة: دار الأديب كامل الكيلاني 2008) ط2. ط1: (الرباط: المعرفة للجميع، 2001)؛
- . الحب والإبداع والجنون: دراسات في طبيعة الكتابة الأدبية (الدار البيضاء: دار الثقافة 2006)؛
- . عصفورة الأمير: قصة عاطفية من طي النسيان للأذكىاء من الفتيات والفتيان (بيروت: مكتبة لبنان، 2005)؛
- . مفاهيم العقل العربي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004)؛
- . علم اللغة وصناعة المعجم (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2004) ط3. ط1 وط2: (الرياض: جامعة الرياض، 1975، 1991)؛
- . المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق (بيروت: مكتبة لبنان، 2003)؛
- . صمت البحر. مجموعة قصصية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2003)؛
- . رسالة إلى حبيبتى. مجموعة قصصية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2003)؛
- . مرافئ على الشاطئ الآخر: روائع القصص الأمريكية المعاصرة (بيروت/الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003)؛
- . الجامعة والتنمية (الرباط: المعرفة للجميع، 2002)؛
- . من روائع الأدب المغربي: قراءات (الرباط: منشورات الزمن، 2002)؛
- . معجم الاستشهادات (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2001)؛
- . التقنيات التربوية في تعليم العربية لغير الناطقين بها (الرباط: الإيسيسكو، 1991)؛
- . المعجم العربي الأساسي (باريس: الألكسو/لاروس، 1989، ط2: 1991) المنسق (1347) صفحة؛
- . مقدمة في علم المصطلح (القاهرة: مكتبة النهضة، 1988) ط2. ط1: (بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1985)؛
- . القصة البوليسية (بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1984). مترجمة عن جوليان سيمونز؛
- . معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (بيروت: مكتبة لبنان، 1981). مع آخرين؛
- . اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى (الرياض: جامعة الرياض، 1979).

الفصل التمهيدي:

. مختبر اللغة (الكويت: دار القلم، 1970)؛

. مسرحية الفلاح البائس (بغداد: مكتبة الأعظمي، 1969). مترجمة عن هولبرغ؛

. تنظيم المكتبة المدرسية (دمشق: دار الفكر، 1969، 1972، 1975، 1982). مع د. ماهر حمادة؛

**Linguistics and Bilingual Dictionaries (Leiden: E. J. Brill, 1977, -
1981, 1983)**

Modern Iraqi Short Stories (Baghdad: Ministry of Culture, 1969) -

هـ. - البحوث والدراسات:

* متعدد الاهتمامات الفكرية والأدبية واللغوية، وله عشرات البحوث والدراسات والمقالات باللغتين العربية والإنجليزية. ويبلغ مجموع دراساته ومقالاته اللغوية والمعجمية والمصطلحية في مجلة (اللسان العربي) وحدها خمسين (50) دراسة ومقالة، بالعربية والإنجليزية. وتتنوع موضوعات بحوثه ودراساته في حقول ثقافية وعلمية متعددة، وتُنشر في أماكن متفرقة، ومن الأمثلة على ذلك:

. "الجامعة المفتوحة والتعلم الإلكتروني" في مجلة (الفصل) السعودية، العدد 319 (مارس 2003)

. "بين يوسف بن تاشفين وصلاح الدين الأيوبي" في مجلة (تراث) السعودية، العدد 6 (2001)

. "مفهوم المال في الثقافة العربية" في مجلة (المنهل) السعودية، العدد 537 (2001)

. "تجليات العمارة الإسلامية في تخطيط مدينة بغداد القديمة" في كتاب: الحكمة والفنون

الإسلامية العريقة: أعمال ندوة في ذكرى إبراهيم تيتو سبوكاردت (مراكش: القبة الزرقاء، 2000)

. "الحياة الاجتماعية والفكرية في العراق زمن الإمام أبي حنيفة وأثرها في آرائه" في مجلة (دعوة

الحق) المغربية، العدد 339 (1998)

. "توالي المنح في أسماء ثمار النخل ورتبة البلح" تحقيق مخطوطة للشيخ بدر الدين القرافي، إمام

المالكية في مصر في القرن العاشر الهجري، عُثِر على المخطوطة في الخزانة الملكية بالرباط، في

مجلة (اللسان العربي) العدد 49 (2000)

الفصل التمهيدي:

. "منهجية الإمام السيوطي في البحث اللغوي" في مجلة (الأزهر)، الأزهر الشريف بالقاهرة، العدد 11 (1993)

. "التعليم التطبيقي المستمر: أسسه وتطبيقاته" في مجلة (التربية الجديدة)، اليونسكو، العدد 49 (1990)

• تُنشر قصصه القصيرة ومقالاته الأدبية والنقدية في أمهات الدوريات الأدبية مثل مجلة (الأدب) اللبنانية، ومجلة (إبداع) وجريدة (أخبار الأدب) المصريتين، وجريدة (القدس) الدولية؛

ومجلة (الحياة الثقافية) التونسية، ومجلة (عمان) الأردنية، وجريدة (العلم الثقافي) المغربية، ومجلة (اللغة العربية) الجزائرية، ومجلة (أوان) ومجلة (الثقافة الشعبية) البحرينيّتين، وغيرها؛

و. - الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية:

. حاضر في مؤتمرات وندوات عالمية وإسلامية وعربية متعدّدة، كما شارك، بحكم وظيفته في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في تنظيم مؤتمرات وزراء التربية والتعليم في العالم الإسلامي بين عامي (1982 و 2000) وحضر المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية بين عامي 1982 و 1991، وتولى بحكم وظيفته في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، تنظيم دورات تدريبية لمدرسي وموجهي اللغة العربية، والتربية الإسلامية، ومحو الأمية، وطرائق التدريس والتخطيط التربوي، في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة مثل: إندونيسيا، وباكستان، وبروناي دار السلام، وبنغلادش والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، والنيجر ومالي. واضطلع بوضع مناهج تلك الدورات التربوية واختيار الأساتذة والكتب والوسائل، وتولى أحيانا كتابة مناهجها وإدارتها فعليا؛ كما أشرف على كثير من الأطروحات لنيل دكتوراه الدولة في عدد من الجامعات المغربية والعربية؛ . وتولى بتكليف من منظمة الأمم المتحدة مراجعة ترجمة بعض تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ز. العضوية:

الفصل التمهيدي:

. عضو جمعية المعجميين الأوروبية منذ تأسيسها، وقد قدّم إلى مؤتمراتها دراسات معجمية ومصطلحية؛

. عضو جمعية "المستقبل" المغربية لمساعدة الأطفال المصابين بالسرطان؛

. عضو سابق في هيئة تحرير مجلة اللسان العربي الرباط؛

. عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الطفولة والتنمية. القاهرة؛

. عضو سابق في هيئة تحرير مجلة الإسلام اليوم. الرباط؛

. عضو سابق في هيئة تحرير مجلة التربية. الرياض؛

. عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصطلحية. فاس؛

. عضو الهيئة الاستشارية لمجلة جسور للترجمة واللغات القاهرة؛

. عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الممارسات اللغوية . - تيزي وزو - الجزائر.

3- دوافع تأليف الكتاب: ولقد كان من بين دوافع تأليف كتاب (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية) الحاجة الماسة لهذا النوع من الدراسة، فنظرًا لفوضى المصطلح العربي وعدم استقرار البحث المصطلحي العربي، وافتقار المكتبة العربية إلى كتب ومؤلفين من هذا النوع طلب الدكتور (جابر عصفور) رئيس المجلس الأعلى للثقافة في مصر رئيس المركز القومي للترجمة من صديقه الدكتور (علي القاسمي) أن يترجم كتاباً في علم المصطلح لينشره المجلس في سلسلة الكتب المترجمة، وذلك لعدم وجود كتاب في الموضوع باللغة العربية. فأجاب القاسمي أنّ الكتب المختصة في علم المصطلح باللغتين الإنجليزية والفرنسية لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، وليس هنالك كتاب واحد منها يتناول جوانب الموضوع جميعها. وأضاف أنه سيعكف على تأليف كتاب في علم المصطلح قد يستغرق إصداره خمسة أعوام أو أكثر¹. وقد وفى القاسمي بوعده إذ صدر الكتاب في بيروت عام 2008 بعنوان "علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية".

وقد أرسيت أسس علم المصطلح المعاصر في السبعينيات من القرن العشرين، خلال مؤتمرات تأسيسية متلاحقة عقدها عدد من المصطلحيين العالميين في النمسا وروسيا وإنجلترا وكندا وسويسرا

¹ - من موقع، بتاريخ: 2013/01/12...-20080809-...<http://www.aljeeran.net/wesima-articles/index>

الفصل التمهيدي:

والولايات المتحدة الأمريكية وكان الدكتور القاسمي، عضو مجعبي اللغة العربية في القاهرة ودمشق، واحداً من أولئك المصطلحيين، وشارك في معظم المؤتمرات التي انعقدت بخصوص قضية المصطلح والمعجمية. وهذا ما ساعده على إعداد الكتاب، إضافة إلى أنه درس جوانب من علم المصطلح في أرقى الجامعات البريطانية والفرنسية والأمريكية، يقول القاسمي: "وحيث كان كاتب هذه الصفحات يدرس العلوم اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية... فدرس على اثنين من كبار علماء اللغة الأمريكيين لهما جولات مشهودة في صناعة المعجمات ونقدها وهما الأستاذ أرجبولد أ. هل (A.hill Archibald) والأستاذ جيمس سلد (Sledd)¹"، وأنه عمل خبيراً في مكتب تنسيق التعريب بالرباط المسؤول عن تنسيق المصطلحات العلمية والتقنية العربية وتوحيدها. فالباحث علي القاسمي على دراية ميدانية وشخصية بأكثر رواد علم المصطلح الحديث، وبحكم الغياب الكامل للتظير المصطلحي العربي، ومشكل المصطلح العلمي العربي، كل ذلك شجع د/علي القاسمي على تأليف كتابه القيم، حيث بلور فيه حصيلة كل ما يملك من خبرة علمية وتمرس عالمي.

4- مشكل المصطلح العربي: لقد أدرج الباحث باباً خاصاً من كتابه بمشكلات المصطلح العلمي العربي، وقد لخصها فيما يلي:

أ- المحددات السببية: ويدرجها كالآتي:

1. **النقص في المصطلحات العلمية العربية:** ويرجعها الباحث إلى الأسباب التالية:

- تأثيرات الاستعمار الأوروبي، حيث سعى إلى طمس معالم العربية بكل الوسائل والسبل؛
- الجمود الذي سيطر على المجتمعات العربية على مستوى الاختراع والابتكار، أدى إلى ضعف الإنتاجية الاصطلاحية؛

- عدم قدرة اللغة العربية على مواجهة الرّخم المصطلحي والذي يتدفق يومياً من الدول الصناعية.

2. **تعدد واضطراب الجهات الواضحة للمصطلحات:** يشير الباحث إلى عدم وجود هيئة لغوية

موحدة تضطلع بوضع المصطلح، فقد تنوعت تلك الجهود وتشتتت، وانعدام التنسيق بينها

¹ - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط2. السعودية: 1991، جامعة الملك سعود، ص 5.

الفصل التمهيدي:

وتفرقتها بين الجماعات (مجامع لغوية، جامعات، وزارات) والأفراد (كتاب، مترجمون معجميون)؛

3. اضطراب المنهج المتبع في الوضع: يرى الباحث أنّ المنهج المتبع في الوضع يتأرجح بين (الافتراض والتوليد) ومنذ النهضة العربية الحديثة تنازع حوله تياران من اللغويين: تيار محافظ يدعو إلى التقيّد باختيار الألفاظ العربية الفصيحة مقابل المصطلحات الأجنبية لأنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية. وتيار متحرّر: مؤيد لاستعارة المصطلحات بحرية من لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية. ويضرب الباحث لنا مثالا بكلمة (راديو) والتي استعيرت بلفظها من لغة أجنبية، والتي لا تُيسر أن نشق منها كلمات أخرى بخلاف كلمة (مذياع) التي تمكّنا من اشتقاق كلمات عديدة أخرى من جذرها¹.

ب- المحددات الموضوعية: وقبل أن يتطرق الباحث لهذه الأسباب وضع شرطين للحكم على المصطلحات بأنّها جيدة وهما:

أ. ينبغي تمثيل كل مفهوم أو شيء علمي بمصطلح مستقلّ؛

ب. عدم تمثيل المفهوم أو الشيء العلمي الواحد بأكثر من مصطلح واحد.

وبالعودة إلى هذين الشرطين يرى الباحث بأنّه لا توجد مصطلحات تقنية عربية مثالية يتحقق فيها هذان الشرطان، بل هي أقرب ما تكون إلى الفوضى.

1. المشكلات اللغوية: يرى الباحث بأنّ المشكلات اللغوية تنفرع إلى نوعين، منها ما ينتج عن

اللغة الأم أي اللغة العربية، ومنها ما ينتج عن اللغة المصدر أي اللغة الأجنبية.

أ. المشكلات الناتجة عن اللغة العربية: وقد صنّفها الباحث إلى ثلاثة ظواهر:

- الازدواجية اللغوية: أي يعني وجود عدّة لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب

اللغة العربية الفصحى، وهذه اللهجات تتعايش معها وفق صور شتى من الانفراد والاشتراك

فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين اللغة الفصحى من جهة ثانية²؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 200.

² - المرجع نفسه، ص 194/195.

الفصل التمهيدي:

- تعدّد لهجات الفصحى: ففي عربيتنا الفصيحة توجد لهجات فصيحة، تختلف في ما بينها على جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومثال ذلك: يستطيع المتخصّص أن يلحظ ذلك وبسهولة حين يستمع إلى نشرة أنباء واحدة تذاع من إذاعات بغداد، القاهرة، والرباط؛

- ثراء العربية بالمترادفات: لعلّ ما يميّز لغتنا العربية الجميلة، ثراؤها بالمترادفات، لكن الباحث يرى بأنّها من جهة نعمة في مجال الكتابة الأدبية الإبداعية، ونقمة في مجال المصطلحات الأدبية والتقنية.

ب. المشكلات الناتجة عن اللغة المصدر: يرى الباحث بأنّ هذه اللغة يمكن أن تحدث بعض التشويش على عملية اقتراض المصطلحات وترجمتها من لغتها الأصلية إلى اللغة العربية وقد صنّفها الباحث إلى:

- تعدّد مصادر المصطلحات التقنية: يحدث هذا عندما تعطي الإنجليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للمفهوم الواحد، وحين نقله إلى اللغة العربية يصبح عندنا مصطلحان واحد بالفرنسية والآخر الإنجليزية، وبالتالي فالأمر سيؤول إلى ازدواجية في اللغة الأصل مثل: (Nitrogen) بالإنجليزية التي تعني (Azot) بالفرنسية؛

- ازدواجية المصطلح في لغة المصدر التي قد تؤدي إلى ازدواجيته في اللغة العربية فمثلا قد يستعمل العلماء الأمريكيون مصطلحاً غير الذي يستعمله زملاؤهم البريطانيون فتعبير (electronic tube) يطلقه الفيزيائيون الأمريكيون على الشيء الذي يسميه البريطانيون (electronic valve) فالكلمتان (tube و valve) تختلفان معنى ومبنى. وعند الترجمة الذي يعتمد المصدر الأمريكي يأتي بتعبير (صمام إلكتروني valve) والذي يعتمد المصدر البريطاني سترجم بتعبير (أنبوبة إلكترونية tube)؛

- الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر: مثال: المصطلحان الفرنسيان (pompe a main) و (pompe a bras) يدلّان على مفهوم واحد، وعند ترجمتهما إلى العربية يترجم الأول بـ "منفاخ يدوي" والثاني بـ "منفاخ بالذراع". وذلك دون إدراك أنّ هذين المصطلحين مترادفان في اللغة المصدر، ومن ثمّ يجب وضع مقابل واحد بالعربية؛

الفصل التمهيدي:

ج - المشكلات التنظيمية والمنهجية: وقد قسمها الباحث إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1. تعدد الجهات الواضحة للمصطلح: أجملها المؤلف فيما يلي:

_ _ _ _ _
المجامع اللغوية والعلمية العربية؛

_ _ _ _ _
جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة؛

_ _ _ _ _
منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل: اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية... إلخ؛

_ _ _ _ _
الاتحادات المهنية العربية، مثل: اتحاد الأطباء العرب واتحاد المهندسين العرب... إلخ؛

_ _ _ _ _
الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي؛

_ _ _ _ _
المؤلفون ودور النشر والمعجميون؛

_ _ _ _ _
الدوريات من الصحف والمجلات؛

_ _ _ _ _
مؤسسات عالمية أخرى¹.

2. إغفال التراث العربي: يرى الباحث بأن التراث العربي غني بمصطلحاته وألفاظه

العلمية، لكن هذه المصطلحات غير معروفة لدى الباحثين لعدة أسباب منها:

1. القطيعة الحاصلة بين التراث والمعاصرة؛

2. إهمال المصادر التراثية المخطوطة وانعدام الاهتمام بتحقيقها ونشرها وإخراجها

إلى حيز الوجود ليستفيد منها الباحثون والدارسون؛

3. إهمال الجانب التداولي للمصطلح الموضوع: وقد أرجع المؤلف ذلك إلى أسباب عديدة

منها:

أ. انعدام المسح الشامل من لدن المعجميين والأكاديميين لما هو مستعمل من

المصطلحات قبل وضع مصطلحاتهم الجديدة؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 201/200.

ب. انحصار المصطلحات التي يقترحها المعجميون والعلماء وبقاؤها في بطون الكتب
إمّا بسبب انتشار الأُمّية وانعدام الوعي لدى أغلبية الجماهير العربيّة، وإمّا بسبب
انعدام سبل نشر هذه الكتب وتوزيعها على نطاق واسع.

5- **الحلول (التنسيق وتوحيد الجهود)**¹: غاية الباحث من تشخيص واقع المصطلح العربي
والوقوف على مشكلاته وأسبابه، هي الوصول في النهاية إلى ضرورة تكافل الجهود العربيّة
وتوحيدها في ميدان المصطلحات التقنيّة والعلميّة، فقد نبه شخصياً الجهات المعنيّة في الوطن
العربي إلى خطورة الوضع، فأوكلت إلى مكتب تنسيق التعريب بالرباط مهمة وضع خطة متكاملة
لجمع المصطلحات العلميّة والتقنيّة الموضوعة في شتى أقطار الوطن العربي وتنسيقها وتقديمها
في صيغة مشاريع معجميّة إلى مؤتمرات التعريب التي تعقد بصورة دوريّة، وذلك بهدف دراستها
وتوحيدها وتعميم استعمالها في الأقطار العربيّة، كما بادرت المجامع اللغويّة العربيّة إلى تكوين
اتحاد المجامع بغية تنسيق جهودها في ميدان المصطلحات العلميّة والتقنيّة، ويختم الباحث حديثه
عن مشكلات المصطلح العلمي العربي بتفاؤل واضح وبمستقبل مشرق للغة العربيّة، وثقة بالغة في
قدرتها على مسايرة التطور العلمي والتقانة، وذلك بقوله: "وإنّا لو اتقنوا أنّ العربيّة ستغدو لغة العلم
والتكنولوجيا كما هي لغة الفكر والأدب إن شاء الله"². هي إذًا مشكلات موضوعيّة واضحة، وقد
تناولها بعض المختصين بالدراسة، ومشكل المصطلح ليس وليد العصر الحالي، بل جذوره ضاربة
في أعماق التاريخ، حتى إنّ الباحث يصرح بنفسه في تمهيد كتابه أنّ مشكل المصطلح قديم في
غاياته حديث في منهجه ووسائله يقول: "إنّ الدراسات التي تناولت جوانب من البحث المصطلحيّ
قد ظهرت على أيدي النحاة العرب قبل زمن طويل من ولادة علم المصطلح الحديث في
السبعينيّات من القرن الميلادي العشرين. فهذا العلم حديث النشأة ما يزال تحت الصنع"³. فهذا
العلم شأنه شأن علم النفس وعلم الاجتماع، قديم في غايته حديث في منهجيّته ووسائله. ومما يدلُّ
فعلاً على قدم القضية الاصطلاحية ما بذل من جهود خلال زمن بعيد في ضبط مصطلحات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 203.

² - المرجع نفسه، ص 203.

³ - المرجع نفسه، ص 9.

الفصل التمهيدي:

العلوم على اختلافها، وقد كانت البداية بعلماء الإسلام الذين بذلوا جهودا معتبرة في وضع المصطلحات، وذلك بعد ما اتسعت العلوم وتنوعت، يقول محمد عابد الجابري: "... وبعد أن دعت الحاجة إلى ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحي لكل من النحو والعروض والفقه وأصوله والكلام والبلاغة والنقد الأدبي والتصوف من جهة، وإلى ترجمة أو تعريب اصطلاحات العلوم المنقولة عن الأوائل من طب وتنجيم وكيمياء وفلسفة...¹". ولعلّ الأقرب إلى الواقع أن ننظر إلى مجامع اللغة من خلال المراحل اللغوية والفكرية التي تمرّ بها الشعوب خلال نهضتها وما يحصل من تماسّ بين لغتها ولغات الأمم الأخرى بكل ما وصلت إليه من تطور فكري في العلوم والآداب والفنون. وذلك ما حصل بالنسبة للعرب المسلمين حين خرجوا من جزيرتهم في سبيل نشر الدعوة الإسلامية، فنشأت عن ذلك أوضاع جديدة أمام اللغة العربية، وكان عليها أن تواجه منذ عهد مبكر قضايا متعدّدة سواء فيما يتّصل بتعريب مؤسسات الدولة، أو نقل العلوم والمعارف، أو حتى تعليم اللغة العربية نفسها. ويمكن اعتبار المحاولات الأولى لإقامة مؤسسات تواجه هذه المتطلبات الجديدة أقدم نواة لمجامعنا اللغوية. وأقدم هذه المؤسسات في تاريخنا هي (لجنة الترجمة) التي أنشأها الأمير الأموي خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت 85 هـ) في دمشق، وذلك لترجمة الكتب الكيميائية ونحوها من اليونانية إلى العربية. وقد لاقت فكرة هذه المؤسسة رواجاً في العهود الإسلامية اللاحقة، فإذا بالخلفاء يولون الترجمة والنقل عناية فائقة، مثلما فعل الخليفة العباسي المنصور، وهارون الرشيد الذي وضع أسس (بيت الحكمة) هذه المؤسسة التي وصلت إلى ذروة ازدهارها في عصر المأمون². ويتناول د/علي القاسمي بأنّ اللغة العربية ستصبح لغة تكنولوجيا إن شاء الله، يحيلنا إلى ماضي اللغة العربية المُشرق فقد كان العرب السباقين إلى اكتشاف علم الكيمياء والطب وغيرها من العلوم. والمتأمل في النهضة الغربية يجد أنها قامت بترجمة أغلب كتب جهابذة علماء العربية إلى اللغة اللاتينية ونذكر ما يلي:

¹ - محمد عابد الجابري، "حفريات في المصطلح التراثي" مجلة المناظرة، المغرب: 1996، ع6، ص 9.

² - شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية خلال خمسين عاما 1934-1984، ط1. القاهرة، 1984، منشورات مجمع اللغة العربية ص 112.

الفصل التمهيدي:

1. رسائل جابر بن حيان (ت198هـ) في الكيمياء التي ترجمت إلى اللاتينية والألمانية والإنجليزية؛

2. كتاب (حساب الجبر والمقابلة) للخوارزمي (ت236هـ) الذي نقل إلى اللاتينية في ق16م؛

3. كتاب (الحاوي لصناعة الطب) لأبي بكر الرازي الطبيب (ت311هـ) الذي ترجم إلى اللاتينية عام 1486م؛

4. كتاب (التصريف) للطبيب الأندلسي أبي القاسم الزهراوي (ت411هـ) الذي ترجم إلى اللاتينية عام 1532م ثم عام 1541م؛

5. كتاب (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للشريف الإدريسي (ت457م) وقد كان المرجع الجغرافي الأول في عصر النهضة، نشرت أجزاء منه في ليدن عام (1866م) وترجم إلى الإيطالية عام 1883م؛

6. مفردات ابن البيطار (646هـ) في الأدوية، الذي ترجم إلى اللاتينية والألمانية عام 1840م والفرنسية عام 1877م، وعام 1883م¹. فالقاسمي بتفاؤله يعيد لنا أمجاد علماء اللغة العربية، وبالتالي فلنتفاعل جميعاً بعودة عربيتنا إلى واجهة العالمية وربما نتفاؤله هذا سيكفل بثمرة هذا الكتاب كنظرية مصطلحية عربية حديثة شاملة وجامعة. كما يمكن أن نضيف إلى جانب المشكلات التي تطرق إليها الباحث ما يلي:

1. انعدام متابعة ما تخرج به الندوات والمؤتمرات من نتائج حول قضية المصطلح، فكم من مؤتمر عقد ودون ما يمكن القيام به لكن على أرض الواقع نلاحظ العكس؟

2. نلاحظ غياباً تاماً لتدريس مادة المصطلحية في الجامعات العربية.

6- غياب نظرية مصطلحية عربية: لعلّ من أول المبادرات إلى الحديث عن النظرية المصطلحية العربية محمد رشاد الحمزاوي، وذلك بمقال شارك به في ندوة (العربية واستعمالها في تقنية المعلومات) والتي نظمتها مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود بالرياض من 10 إلى 13 ماي عام 1992م. يقول محمد رشاد الحمزاوي في فاتحة مقاله: "تطرح موضوع النظرية المصطلحية العربية، لنفهم وندرك أسباب غيابها قديماً وحديثاً، ولنستكشف مواصفاتها، ومعاييرها الممكنة

¹ - عائشة عبد الرحمان، "اللغة العربية وعلوم العصر" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1976، ع13، ص 18.

الفصل التمهيدي:

المستقبلية، لأننا في أشد الحاجة إليها¹. فالحمزاوي هنا يرى غياب هذه النظرية قديماً وحديثاً ويحاول استكشاف مواصفاتها، وقد قام بمسح للحصيلة التراثية العربية القديمة والحديثة لتبرير ضرورة البحث عن نظرية مستمدة من تراثنا الفكري والموجود في صلب اللغة العربية وآدابها. وعلى سبيل التمثيل ضرب الحمزاوي مثلاً على الترجمة والتي حظيت بمكانة بارزة في تراثنا العربي، إذ يروى عن الرسول ﷺ أنه دعا زيد بن ثابت إلى تعلم السريانية حيث قال: "قال لي النبي ﷺ: إني أكتب إلى قوم، فأخاف أن يزيدوا عليّ أو ينقصوا فتعلم السريانية. فتعلمتها في سبعة عشر يوماً"². ويروى أيضاً أنّ الخزرجي كان يترجم للرسول ﷺ من الفارسية والرومية والقبطية والحبشية³. واستشهد الحمزاوي أيضاً بفكر الجاحظ من خلال حديثه عن الترجمة وقضاياها فتحدث عن: "صعوبة ترجمة الشعر، وقيمة الترجمة، وشرائط الترجمان، وترجمة كتب الدين"⁴. إلا أنّ الجاحظ لم يأت بنظرية للترجمة، غير أن التراث كما يرى الحمزاوي قد زدنا في مستوى المصطلح والمصطلحية وقضاياهما بمؤلفات ذات صلة بالمصطلح وقضاياها، ولعلّ من بينها كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ت387هـ) وكتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني (ت816هـ) وكتاب (الكليات) لأبي البقاء الحسيني اللغوي (ت1094هـ) وكتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) لمحمد علي الفاروقي التهانوي وقد ألفه عام (1745م). وقد قال فيه: "ولم أجد كتاباً باصطلاحات العلوم المتداولة بين الناس وغيرها، وقد كان يختلج في صدري أوان التحصيل أن أولف كتاباً وافياً لاصطلاحات جميع العلوم، كافياً للمتعلم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين. كي لا يبقى حينئذ للمتعلم بعد تحصيل العلوم العربية حاجة إليها، إلا من حيث السند عنهم تبركاً وتطوعاً"⁵. والملاحظ على هذا المدّ المصطلحي الذي تواصل حتى القرن الثامن عشر

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، تونس: 1992، ع8، ص 17.

² - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 18، نقلا عن: ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، دط. بيروت: 1910، دار الاحياء العربي، ج1، ص 561.

³ - المرجع نفسه، ص 18.

⁴ - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 18، نقلا عن: الجاحظ الحيوان دط. القاهرة: 1938، ج1، ص 79/75.

⁵ - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، القاهرة: 1963، ص 17.

الفصل التمهيدي:

الميلادي، دليل على وجود أرضية خصبة لبناء نظرية مصطلحية لم يتبته إلى ضرورة وضعها التهانوي على حدّ تعبير الحمزاوي¹. ولقد سعى المحدثون من العرب إلى الاعتناء بالتراث فوقفوا منه ثلاثة مواقف، تتمثل فيما يلي²:

1. الدراسات الغنائية التي تتحدّث بالإطراء والتمجيد عن النقلة والنقل، دون أن تزودنا بنماذج مطبقة وتجارب معتمدة لنصوص منقولة، يمكن أن نستخلص منها قواعد وقوانين محتملة؛
2. الدراسات الاستشراقية التي سعت حسب الإمكان إلى تزويدنا بالنصوص والأعلام والرسوم والوثائق المتعلقة بتراثنا المترجم من اليونانية إلى العربية أو العكس؛
3. الدراسات العربية اللسانية الحديثة، التي أخذت على نفسها العودة إلى النصوص لاستقراء أهم مراحل الترجمة، ومدارسها وتجاربها وطرقها. وأما على مستوى المصطلح والمصطلحية فيرى الحمزاوي أننا نواجه ثلاثة مواقف ندرجها كما يلي³:

1. الدراسات التفضيلية التي تفيدنا بثناء المعجم المصطلحي العربي، من دون أن تحيطنا بمحتواه ومناهجه وطرقه؛
2. المؤلفات والدراسات العينية التي تسعى إلى تقييم تراثنا على أسس علمية دقيقة، سواء باعتبار ذاته أو بتوظيفه في العلوم الحديثة؛
3. الدراسات اللسانية المعجمية المقارنة والتطورية المخصصة لأثر المصطلحية التراثية وتأثيرها في المصطلحية العربية الحديثة، وذلك بالاعتماد على عينات من النصوص، أو مؤلفات متخصصة قديمة متنوعة، أو مبادرات تنظيرية حديثة للمصطلح العربي.

ويقول محمد رشاد الحمزاوي: "نستخلص من خلال هذه الجولة السريعة في رحاب التراث والدراسات المخصصة غياب نظرية مصطلحية عربية كلية شاملة، يمكن الاعتماد عليها للإحاطة بقواعد وقوانين التراث الذي كان يحوي في أجزائه وعناصره ذهنية تنظيرية محتملة، كان من الممكن

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 19.

² - المرجع نفسه، ص 20/19.

³ - المرجع نفسه، ص 21.

الفصل التمهيدي:

استكشافها¹. فالمادة الموجودة ثرية ومتنوعة لكنها تكون ما يمكن أن ندعوه بالرسائل المفردة المحتاجة إلى إثرائها برسائل أخرى لسدّ الفراغات، واستكمال الحلقات المفقودة، لتكوين أجزاء السلسلة الكاملة التي يمكن أن تستوحي منها قوانين نظرية مفيدة.

7- تصور محمد رشاد الحمزاوي المستقبلي لنظرية مصطلحية عربية شاملة: وضع الحمزاوي تصورًا أو بالأحرى عناصر نظرية مصطلحية كلية لوضع المصطلح وتوحيده ومعالجته معالجة عصرية، والغاية من ذلك لفت الأنظار والاهتمامات إلى التفكير في بعث ذهنية علمية في هذا الميدان، ويقوم تصوره على النحو التالي:

1- أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة كعينة باعتباره نموذجًا لهذا العطاء المصطلحي المعاصر؛
2- نظام الترجمة: الترجمة ترجمات، وهي قابلة للتحسين والمصطلحي مدعو بالضرورة إلى اعتماد منهجيتين في الترجمة من الصعب أن يخير بينهما، وهما: الترجمة المباشرة والترجمة غير المباشرة. والحمزاوي يفضل الترجمة الجانبية لاتصالها بذاتية اللغة المترجم إليها. وهي أنواع (الترجمة بالتكافؤ، والترجمة بالمؤالفة، والترجمة بالتحوير). واختلاف الترجمات يمكن أن يحلّه نظام التوحيد والتقييس؛

3- وضع المصطلح يكون بالأفضلية؛ أي الابتداء بالاشتقاق أولاً ثم يليه المجاز فالنحت لأتّها وسائل من ذات العربية، أمّا التعريب فهو خارج عن العربية، فلا نستعمله إلاّ عند الضرورة والاعتراض على هذه الوسائل وارد، وسيتولى نظام التوحيد والتقييس حلّ مشاكلها؛

4- النظام الصوتي: ويقصد به استعمال الأصوات العربية لنقل أصوات اللغات الأخرى والحمزاوي يدعو إلى تتبع النظام الصوتي الموحد الذي وضعه إبراهيم بن مراد ونشره في مجلة المعجمية². لأنه أشمل نظام عربي معروف اعتمد على تجربة القدماء والمحدثين، من خلال نصوصهم الطيبة وقد أقرّه المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس؛

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 19، ص 25.

² - إبراهيم بن مراد، "منهجية في تعريب الأصوات الأعجمية" مجلة المعجمية، تونس: 1985، ع1، ص 59/29. أو يمكن العودة إلى: كتابه "دراسات في المعجم العربي" بيرت: 1987، دار الغرب الإسلامي، ص 348/315.

الفصل التمهيدي:

5- نظام الحاسوب: يستعمل خاصة في مجال بنوك المعلومات المخصصة لمعالجة المصطلحات العلمية والتقنية؛

6- نظام التوحيد والتقييس: الذي اعتبره ركيزة الأنظمة السابقة ومقياسها، وقد وضع له أربعة مبادئ هي:

- مبدأ الاطراد أو الشيوع أو الحجة اللغوية؛

- مبدأ الإيجاز أو الحجة الصرفية؛

- مبدأ الملاءمة أو حجة الاستعمال؛

- مبدأ التوليد أو حجة النماء المصطلحي.

هذه رؤية يريد الحمزاوي لفت أنظار المهتمين العرب بقضايا المصطلح إليها؛ بغية وضع نظرية مصطلحية شاملة، يقول: "لقد استمددناها من محاولات عدة مما يدل على أنها جماعية تشهد بالجهود المبذولة التي تستحق أن ترضى وأن تستثمر لعلنا نوفق فيها إلى ما يجمع ويوحد، ويدعم العلم ومراكزه في الأقطار العربية¹". ومن خلال طرح الحمزاوي نلاحظ أنه تصوّر عملي عربي ويمهد لنظرية مصطلحية عربية شاملة، وإن كان تصوّرًا موجزًا، غير أنه كما سبق وأن ذكرنا يريد لفت الانتباه. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، هل اطلع د/علي القاسمي على هذا المقال ونسج على منواله كتابه؟ وهل التزم بنفس عناصر تصور الحمزاوي في بناء نظريته؟ كل هذا سنحاول الإجابة عنه من خلال استكناه وتتبع فكر د/علي القاسمي، من خلال كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية.

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 34.

الفصل الأول:

تحديد المفاهيم وضبط الإطار المعرفي

المصطلحي في فكر علي القاسمي:

يعد علم المصطلح أحد المداخل المشروعة لفهم الثقافات والعلوم وانتقالها بين الشعوب إذ يمثل اختزال رؤية العالم للأمم والباحثين، ولذلك تهافتَ البحتة باقتراح مشاريع لفهمة هذا العلم، إذ يحتاج الخطاب الحدائي لاجتهادات مصطلحيّة حديثة، إذ ألغز الخطاب الحدائي نفسه برؤية بعض الباحثين، لكن نستدرك قائلين: نحن من يحتاج إلى تنظيم مخابر لفهمة المصطلحات وتوضيح رؤى الباحثين في توليد المصطلحات وتوضيح انتقالها بين الثقافات، وتقديم توضيحات ومناقشات واضحة وحاسمة تؤسس للنظرية المصطلحيّة وإجراءاتها العلميّة. ويعدّ الدكتور علي القاسمي أحد المهتمين بهذه الأفكار، إذ اقترح كتاباً أسماه (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة) وهو كتاب يهدف إلى التأسيس لنظرية مصطلحية حديثة، ولقد سمى هذا الفصل بهذا العنوان أي (تحديد المفهومات)؛ لأنّه يمثل صلب الموضوع وبؤرته الأساس، فهذا الفصل بمثابة الديباجة بالنسبة للقارئ ومتصفحه بصفة عامة وعنوانه بتحديد المصطلحات، وسأحاول في هذا الفصل وضع القارئ الكريم في صلب الموضوع، بتحديد المصطلحات المفاتيح في هذا البحث. فالموضوع الذي أتناوله لا يعدو أن يكون وصفاً لما درسه د/علي القاسمي، وجلّ الأفكار مستوحاة من كتابه (علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة) وبعض مؤلفاته المرتبطة بالموضوع.

1- الأسس المعرفية للقضية المصطلحية في فكر علي القاسمي: يبدأ علي القاسمي بمقدمة مختصرة، تمهدّ لصلب الموضوع ألا وهو علم المصطلح، فالباحث يقول: "إنّ التّقدم في المعرفة البشريّة والتكنولوجيا والاقتصاد يعتمد إلى حدّ كبير على توثيق المعلومات وتبادلها"¹. وإذا كانت المفاهيم وما يتبعها من لغة صناعيّة واصفة لها توظف للتعبير عن المضامين العلميّة ولتنظيم الأفكار العلميّة وتوثيق العلم وضبط الحدود ونشر المعارف ومضامين العلوم². فالملاحظ أنّ هناك خللاً واضحاً بين التطوّر الرهيب للمعارف وبين الوسائل المعتمدة للتعبير عنها، أو محاولة وصفها، ولا يوجد توازن بين المفاهيم غير المتناهية وبين الأشكال اللغويّة والرموز السيميولوجيّة التي هي ألفاظ محدودة وأشكال متناهية. فكيف إذا يتمّ التّوفيق بين المفاهيم غير المتناهية

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 221.

² - ينظر: إدريس السغروشني، مشكل المصطلح في المصطلح بين المعيارية والوصفية، دط. المغرب: 2006، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

الفصل الأول:

والأشكال المتناهية التي تتخذ للتعبير عنها؟ وكيف يتمّ الرّبط بطريقة نسقيّة بين المفاهيم العلميّة وطرق التعبير عنها؟ أو طرائق التّرميز لها؟ ورغم الجهود الكبيرة التي تُبذل من قبل الأفراد والمؤسّسات العلميّة لإعداد المصطلح الفنّي، وتقييسه، وتوحيده فإنّ البحث العلمي في هذا الميدان شأنه شأن ميادين ثقافيّة وعلميّة أخرى، اتسمّ بالبطء الذي لا يُتيح مواكبة الركب ومسايرة الجهود العالميّة في وضع المصطلحات¹. فالمنتبّع لأدبيّات البحث المصطلحي العربي يلاحظ أزمة حادة في وضع المصطلح، رغم الجهود البحثيّة التي تبذل من قبل الأفراد والمؤسّسات. ومن مظاهر الأزمة عدم توحدّ الأسس والمبادئ حول كيفية وضع المصطلح. ممّا أدّى إلى فوضى وخط في استخدام كثير منها، ورغم الوعي الواضح لدى بعضهم بالأبعاد النظريّة والمنهجية للمشكلة اللغويّة فأزمة المصطلح ما زالت قائمة وبشكل حاد، بدليل ما يكتب من بحوث ويُلقي في النّدوات والمؤتمرات: "غياب المنهجية الشاملة والتخطيط اللّغوي في التعامل مع العدد الضخم من المصطلحات الأجنبيّة التي يتعين نقلها إلى العربيّة. والانقسام الواضح بين جدل الوعي التنظيري والإجراء التطبيقي"². فاستعمال المصطلح الواحد للدلالة على أكثر من مفهوم واحد (الاشتراك) أو جملة من المصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد (التّرادف). وفي هذا المقام يذهب الناقد عبد العزيز حمودة، إلى "أنّ الأزمة في التعاطي مع المصطلحات ليست أزمة مصطلح بقدر ما هي أزمة مرجعيّة تتعلق بالواقعين الثقافيّين والحضاريّين المتباينين"³. فالمصطلح الذي لا يشير إلى دلالات معرفيّة مقيّدة سيحدث لا محالة إرباكاً داخل الواقعين الثقافيّ والحضاريّ اللذين ارتبط بهما. وفي هذا الصدد يرى الدكتور (يوسف مقران) أنّ إحدى المشكلات الجزئية التي تهددّ الخطاب اللساني العربي هي: "عدم توفر المصطلحات العربيّة لتأدية كل هذه المعاني العلميّة وذلك رغم كل ما تبذله المجامع اللغويّة من مجهودات لسدّ الفراغ وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضاريّ العلمي مواكبة تامّة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التي يسير عليها هذا

¹ - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار طوبقال، بيروت ص 358.

² - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة، ط1. المغرب: 2006، منشورات دار ما بعد الحداثة، ص 122.

³ - عبد العزيز حمودة، المرايا المحدّبة، من البنيوية إلى التفكيك، دط. الكويت: 1998، ص 33.

الركب. فالمزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهم شروط التّقدم وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتمّ لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفي حاجاتهم بذلك؟ والحق أنّ الفئة القليلة من الباحثين الحقيقيين لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلّفة من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين... وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بقاء وفوضى؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتناقل ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبارة التي يجب اتّخاذها في مثل هذه الأحوال¹. فالأستاذ (يوسف مقران) هنا يرجع الأزمة إلى عدم توفر مقابلات عربيّة لهذا الكم المصطلحي الغربي الهائل، رغم جهود المجامع العربيّة في مسايرة هذا الكم المصطلحي، لكن كلّ ذلك يتطلّب الوسائل اللّازمة الجبارة للحدّ من بقاء وفوضى المصطلح. ولهذا يحذّر الدكتور عبد المالك مرتاض الباحث من أن يخضع للمصطلح خضوعاً تاماً ويدعو إلى التعمق فيه واستيعابه قبل أن يعمّمه في الكتابات العربيّة المعاصرة، يقول: "إنّ الكثير من المصطلحات لا يفهمه حتى الذين يروّجون له في كتاباتهم"². فتحديد المصطلح ضرورة لا بدّ منها حتى يمكن التعامل معه بكل سهولة. وأمام هذه الإشكاليّة يرى الدكتور علي القاسمي بأنّه: "تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالمجاز والاشتراك اللفظي وغيرهما من الوسائل الصرفية والدلاليّة"³. من هنا نشأ علم المصطلح الحديث خلال القرن العشرين، وهو علم حديث النشأة وما زال في دور النّمو والتكامل. والباحث في هذا الطرح يثير قضيتين مهمّتين القضية الأولى تتعلّق بالمفاهيم، والقضية الثانية تتعلّق بطرائق التعبير عن هذه المفاهيم. وبالتالي نحن أمام المصطلحيّة باعتبارها نظريّة لها امتداداتها، وأمام صناعة المصطلح باعتبارها نتيجة فعلية لعمل نظري وتنظيري.

2- تحديد مفهوم مصطلح/اصطلاح في فكر د/علي القاسمي: الملاحظ على الدكتور علي القاسمي أنّه لم يهتم بالتّعريف اللغوي لكلمة مصطلح بقدر اهتمامه بالمفاهيم التي تعبّر عنها

¹ - يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إستيمولوجيّة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، إيش: صالح بلعيد ص 290. نقلا عن: عبد الرحمان حاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (1)، ص 13.

² - ينظر: جهاد فاضل، أسئلة النقد، دط. تونس: دت، ص 212.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 261.

الفصل الأول:

المصطلحات، فهو يؤسس وينظر للقضية الاصطلاحية في بعدها المعرفي "لأننا إذا تحكنا في إنتاج المفاهيم فإن توفير المصطلحات العلمية والتقنية الدقيقة، حتماً يصبح آلية تيسر تبادل المعلومات، ونشر المعرفة العلمية في مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية الشاملة. وإذا كان الأمر كذلك فإن أول ما يجب القيام به هو تحديد المفاهيم¹". وتحديد المصطلح يضع القارئ في صلب الموضوع، حيث إذا ورد هذا المصطلح مجدداً في المتن يكون القارئ قد تعرف عليه.

يبين د/علي القاسمي أن كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح) مهما كان الاختلاف بين الدارسين والباحثين؛ فإن الكلمتين مترادفتان في اللغة العربية². وهما مشتقتان من (اصطلاح) وجذره (صلح) بمعنى اتفق. ولم يتوسع في مفهومه اللغوي لأنه اهتم بالمصطلح من الناحية المفهومية، ولا بأس هنا أن أحاول تعريفه لغة، لكي أوضح أكثر للقارئ.

أ-المفهوم اللغوي: إن الدلالة اللغوية لمعنى (المصطلح) مأخوذة من مادة (صلح)، وقد أورد أحمد بن فارس (ت395) في (المقاييس) (الصاد واللام، والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد³). قال الأزهرى: "تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد والاصطلاح نقيض الإفساد وتصالح القوم واصالحو بمعنى واحد⁴". والملاحظ على المعنيين تقارب دلالي واضح فأصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم. وسأضع في هذا الصدد قراءة للحدود اللغوية والاصطلاحية للفظ "اصطلاح"؛ فالمتأمل لتعريفات القدامى للفظة ومشتقاتها اللغوية يجد أنها مشتقة من أصل لغوي هو: (صلح) على النحو التالي⁵:

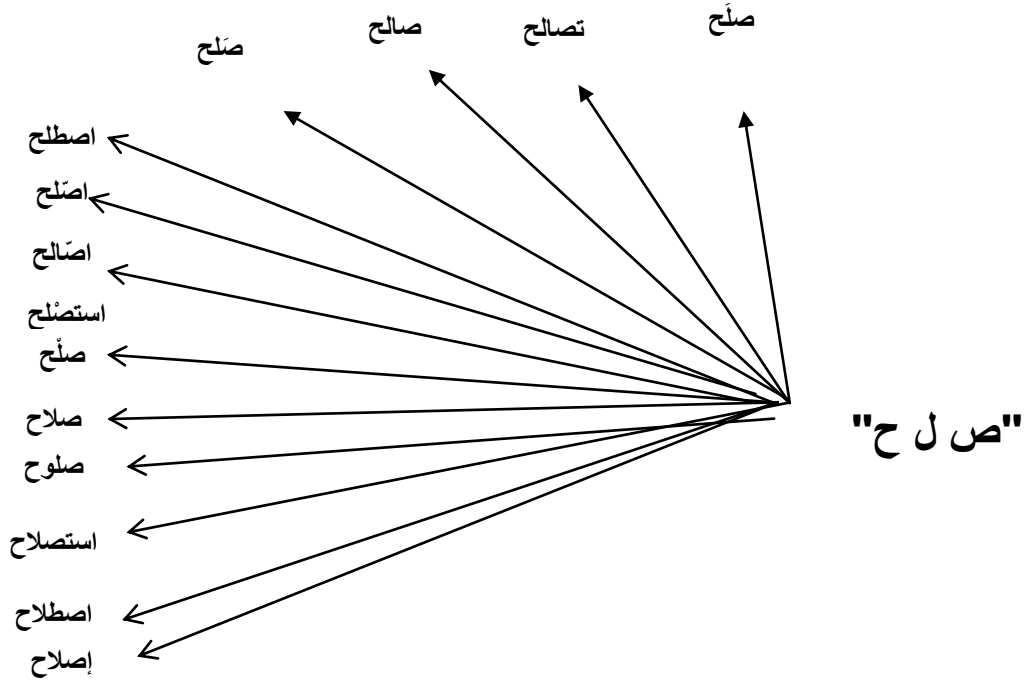
¹ - عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، دط. دار البيضاء: 2001، مطبعة النجاح الجديدة، ص 215.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 261.

³ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ط1. بيروت: 1991 دار الجيل مادة (صلح).

⁴ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، تح: علي شيري، ط1. بيروت: 1988 دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مادة (صلح).

⁵ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة، ط1. المغرب: 2006، منشورات دار ما بعد الحداثة، ص 06.



فالملاحظ على هذا المخطط الاشتقاقي، هو دلالة هذه المصطلحات على معاني: الصلح والاتفاق بالمعجم العربيّة القديمة، وهي أيضاً دلالات متقاربة، كما تحيل على نقيضها وهو الفساد. ويتبين أيضاً "استنباط الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الاصطلاح من دلالاته اللغوية إلى درجة جعلت اللغويين القدامى يدرجون الداليتين اللغوية والاصطلاحية معاً بمصنفاتهم المعجمية"¹. لأنّ المتأمل في تصنيف المعجم يلاحظ فصلاً واضحاً بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. ولأنّ المصطلح أو الاصطلاح "يدلّ على اتفاق أصحاب تخصص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدد"². ويورد د/علي القاسمي مسألة خلافية حول شيوع لفظ (مصطلح) ويقول: "ولكن بعضهم يحسب أنّ لفظ مصطلح خطأ شائع وأنّ اللفظ الصحيح هو اصطلاح، ويسوق لذلك ثلاثة أسباب هي:

¹ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة، نقلا عن: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دط. مكتبة الحياة بيروت، ج6، مادة (ص ل ح).

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 262.

الفصل الأول:

1. إنّ المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ اصطلاح فقط؛
2. إنّ لفظ مصطلح غير فصيح لمخالفته قواعد اللّغة العربيّة؛
3. إنّ المعاجم العربيّة التراثيّة لم تسجّل لفظ مصطلح وإنّما نجد فيها لفظ اصطلاح فقط¹.
ومن يدقّق النّظر في هذا القول يجد أنّ الباحث استعمل لفظ (ولكن بعضهم) لم يشر إلى صاحب القول أو يعطي إحالة لذلك، وهذا يدلّ على وعي الباحث العلمي وعدم إثارة الطرف الآخر من ردّ فعلي ربّما يشوه صفة البحث، فالباحث يريد توضيح القضية وفقط. لأنّه مهما كانت الحجج والأسس التي يستند إليها كل فريق: "فإنّ التّدقيق في الأمر وفي المؤلفات العربيّة التراثيّة، يجد أنّها تشتمل على لفظي مصطلح واصطلاح بوصفهما مترادفين"². ويقول الدكتور عبد العلي الودغيري في هذا الصدد: "... كلمة (مصطلح) لا تختلف عنها لأنّها مضمّنة معنى اصطلاح وهذا ما جعل من العلماء القدامى يستعملون المصطلح تارة والاصطلاح تارة أخرى، لأنّ كلّاً منهما متضمن لمعنى الآخر"³. ويورد شواهد مُقنعة على استعمال اللفظ في مختلف العلوم كالحديث والفقه، واللّغة والأدب... ويضرب بعض الأمثلة سآخذ منها بعض النّماذج للتوضيح:
 - علماء الحديث كانوا أولّ من استعمل لفظ (معجم) ولفظ مصطلح في مؤلفاتهم. ومن هذه المؤلفات منظومة أحمد بن فرج الإشبيلي (ت 699هـ) في مصطلح الحديث؛
 - كما ظهر لفظ مصطلح أيضاً في: (الألفيّة في مصطلح الحديث) لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 749هـ)؛
 - كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) لشهاب الدين أحمد بن يحيى المعروف بـ ابن فضل الله العمري (749)؛
 - كتاب (اصطلاحات الصوفيّة) لعبد الرزاق الكشاني (ت 736)؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 262.

² - المرجع نفسه، ص 262.

³ - عبد العلي الودغيري، دراسات معجميّة: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، ص 223.

الفصل الأول:

- كتاب (المقدمة) لابن خلدون (ت808هـ)¹.

هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية، فسأحاول تلخيص فكرة القاسمي في تعريفه للمصطلح، لأنّ الملاحظ في تعريفات المصطلح قد تعدّدت وتتنوعت وكل تعريف يحمل فكر صاحبه.

ب- **التعريف الاصطلاحي للمصطلح:** ألاحظ أنّ علي القاسمي قد رجع في تعريف المصطلح إلى أمّات الكتب التراثية، دون أن ينسى تعريفه عند العلماء المعاصرين، فقد جمع في تعريفه بين التراث والحداثة، وأحاط بالمصطلح دون أن يترك لنا مجالاً للنقد أو التعليق عليه، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على تجرّبه واطلاعه الواسع على الفكر المصطلحي قديماً وحديثاً. يقول د/علي القاسمي: "وعرف اللّغويّون العرب القدامى المصطلح بأنّه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معين، أو أنّه لفظ نقل من اللّغة العامّة إلى اللّغة الخاصّة للتعبير عن معنى جديد"². يقول الشريف الجرجاني (ت740هـ): "عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية شيء باسم ما، ينقل عن موضعه"³. ويعلّق الباحث على هذا القول بأنّه يوحي ببعض طرائق وضع المصطلح بقوله مجدّداً في تعريفه: "إخراج اللفظ من معنى إلى آخر، لمناسبة بينهما"⁴. وأعقب الباحث هذا التعريف بتعريف لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ) في كتابه (الكليات) يقول: "الاصطلاح هو اتّفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"⁵. ويضيف الباحث تعريفاً آخر للمرتضى الزبيدي، في معجمه (تاج العروس) بـ "اتفاق طائفة

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 263.

² - المرجع نفسه، ص 266.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 266. نقلا عن علي بن محمد الجرجاني التعريفات، دط. بيروت: 1983، دار الكتب العلمية، ص 28.

⁴ - المرجع نفسه، ص 266.

⁵ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 266. نقلا عن: أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق: 1992، مؤسسة الرسالة، ص 129.

الفصل الأول:

مخصصة على أمر مخصوص¹. والملاحظ على هذه التعريفات التي أدرجها د/علي القاسمي أنّ كل تعريف منها نجد لفظ (اتفاق)، وما يُؤخذ عليه عدم تعمّقه في هذه الاقتباسات فهو يدرج قولاً ويعقب عليه مباشرة بقول آخر يوافقه هذا حسب فكره، سأحاول هنا التعمق في المسألة بعض الشيء.

فمصطلح (اتفاق) يكون بين: المتكلم ← المخاطب، أو بيني وبين مجموعة من الناس أو بين دولتين تتكلمان اللغة نفسها. وفي هذا الصدد يقول خالد اليعبودي: إنّه يمكن اعتبار تعريفات المصطلح تركز على أساسين:

- أساس الاتفاق الحاصل (بين المتكلم/ المتكلمين والمخاطب/ المخاطبين) حول المصطلح عليه؛
- وأساس التمييز بين الكلمات الموضوعية وضعاً أولاً وتلك الموضوعية وضعاً ثانياً². ويلاحظ بخصوص الأساس الأول، تباين درجات الاتفاق بين القدامى، فقد يكون التوافق بين:
 - مرسل وملتق فقط عند البعض: "الاصطلاح هو أن يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره عن طريق الألفاظ الكتابية"³. فالاصطلاح هنا حسب فخر الدين الرازي يكون بين شخصين فقط عن طريق التدوين أو نظام الكتابة.
 - المصطلح لا يأخذ طابع الاصطلاحية إلا إذا حصل بين القوم: "هو اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"⁴. وهنا الاصطلاح يكون باتفاق قوم على مصطلح يكون له التفويض في الاستعمال.
 - وقد يكون الاصطلاح بين طائفة: "الاصطلاحات عرف خاص بكل طائفة من أهل العلم"⁵. فقد

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 267. نقلا عن: الزبيدي، تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، دط. الكويت: دس مادة (صلح).

² - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات، ص 7.

³ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة، نقلا عن: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: فياض العلواني، دط. الرياض: 1979، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ج1، ص 248.

⁴ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة، نقلا عن: الشريف الجرجاني التعريفات، دط. قرص ممغنط - مكتبة المعاجم والغريب والمصطلحات - عمان: 1999، ص 44.

⁵ - فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: فياض العلواني، ص 313.

الفصل الأول:

فقد يكون المصطلح خاصاً بنوع من تخصصات العلم بمختلف أنواعه، ف لغة اختصاص المحاماة غير لغة اختصاص مجال الطب. وفي هذا الصدد يعرفه الدكتور صالح بلعيد بـ "إنّ لكلّ حرفة أو فنّ ألفاظاً خاصة تدلّ على أمور معيّنة، يطلق على مجموعها اسم (مصطلح) وهو الذي يبحث في العلاقة بين علوم اللغة وحقول التّخصص العلميّ، من حيث العلاقات القائمة ووسائل وصفها وأنظمة تمثيلها، وفي الطّرق المؤدّية إلى خلق اللّغة العلميّة"¹. من خلال هذا التعريف يتّضح أنّ المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء الماديّة، وهنا نجد تأثيرات النّظرية العامة لعلم المصطلح التي تجعل المفاهيم والأشياء الماديّة منطلق البحث وتجعل المصطلحات وسيلة للتعبير عنها.

- وقد يكون بين الناس: يقول فخر الدين الرازي: "النّاس اصطلموا على جعل تلك اللفظة المخصوصة معرفة لذلك الشئ المخصوص"².

- وقد يكون بين قبيلتين: يقول فخر الدين الرازي: "اتفاق إحدى القبيلتين على وضع اسم للشئ"³. فمن كل هذه التعريفات نستنتج أنّ المصطلح لا يتمّ إلّا بالاتّفاق والتواطؤ، إمّا بالاتفاق على مصطلحات التّخصص أو مصطلحات تكون موجهة للاستعمال العام اليومي. ويوضح خالد اليعبودي⁴ بخصوص التعريفات التي ارتكزت في بنياتها على الأساس الثاني أنّها لم تتقيّد بعنصر الاتّفاق، وبأي درجة من درجاته، من ذلك ما نجده عند القرافي الذي يعتبر (الاصطلاحات هي الألفاظ الموضوعة للحقائق)، ولم يحدّد في تعريفه أيّ قصد الحقائق العلميّة أم الأدبيّة أم الفنيّة، أم يشملها جميعاً.

أمّا التعريف الحدائلي للمصطلح فقد أخذ د/علي القاسمي تعريف أحمد مطلوب بـ:

1. اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة؛

2. اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللّغوية الأولى؛

¹- صالح بلعيد، دور المؤسّسات الثقافية العربية في تنمية اللّغة العربيّة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، إيش: عبد الرحمن حاج صالح، الجزائر: 1993/1992، ص 181/182.

²- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط2. طهران: دس، دار الكتب العلميّة، ج1، ص 102.

³- المرجع نفسه، ص 351.

⁴- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم الثنائية والمتعدّدة اللغات، ص 7.

3. وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي العام¹.

والمتتبع لقضايا المصطلح في التراث العربي يجد الكثير من الكتب التي تناولت إشكالاته ومسائله النظرية والتطبيقية تحت مسميات عدة، مثل: (مفاتيح العلوم، والحدود، والرسوم أو حدود الأشياء ورسومها، والمفردات، والكليات، والأسامي، والمواضع والموافقات). كما أنّ الإمام بقضايا المصطلح في العربية لا يتمّ إلاّ بالرجوع إلى مؤلفات الخليل وجابر بن حيان، والصحاري الأزدي والسيوطي والكفوي...

ويوضّح د/علي القاسمي في ختام حديثه عن تداول المصطلحين أنّ المؤلفين العرب القدامى استعملوا لفظي (مصطلح، واصطلاح) بوصفهما مترادفين، ويفتد الادّعاء القائل بأنّ لفظ (مصطلح) لا يتفق والقواعد العربية، لأنّه اسم مفعول من الفعل (اصطاح) وهو فعل لازم لا يتعدّى إلا بحرف جرّ فنقول (اصطاحوا عليه) وأنّ اسم الفاعل منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار ومجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أنّ نقول مصطلح عليه. ويوضح سبب ذلك؛ بأنّ قواعد اللغة العربية تجيز حذف الجار والمجرور "منه" للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول علماً أو اسماً يُسمى به، فنقول مصطلح فقط².

ويوضّح علي القاسمي في الأخير، عدم ورود لفظ (مصطلح) في المعاجم العربية إلاّ في (المعجم الوجيز) لمجمع اللغة العربية سنة (1980م) و(المعجم العربي الأساسي) سنة (1989م). فيرجع الباحث سبب ذلك إلى أنّ المعاجم العربية لا تسجل جميع ألفاظ اللغة وأنّ المعاجم العربية جرت على عدم ذكر صيغ المشتقات المطردة. وكلمة مصطلح اسم مفعول مشتق من الفعل (اصطاح)³. ويوضّح في نفس السياق خالد اليعبودي الأسباب التي دفعت القدماء إلى عدم استخدام لفظ (مصطلح) في مصنفاتهم العلمية، ومعاجمهم العامة والخاصة هو افتقاد العربية إلى معجم لغوي تاريخي يرصد المراحل التي يمرّ بها اللفظ منذ نشأته ويتتبع مختلف الاستعمالات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، بغداد:

2002، المجمع العلمي العراقي، ص 267.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 273.

³ - المرجع نفسه، ص 263.

الفصل الأول:

والدلالات التي عرفها مع توالي الحقب ويتعدّد المجالات المعرفيّة.¹ فالعربيّة في الوقت الحالي تفنّقر إلى معجم تاريخي يحدّد ويوضح معالم المصطلحات، فلو كان هناك معجم تاريخي لما أُثّرت هذه القضية. وعلى سبيل التّوسع؛ فإنّ لكلمة مصطلح مرادفات في الفكر العربي القديم من مثل: لفظة (كلمة) (مفردة) (مفتاح) (لفظ محدث)، اسم صناعي².

3- تحديد مفهومي علم المصطلح وصناعة المصطلح في فكر د/علي القاسمي: بيّن الدكتور علي القاسمي المقصود من هذين المفهومين في القديم والحديث وفي الدراسات العربيّة والغربيّة فالمصطلحيّة التي هي دراسة المصطلحات وتوثيقها، قد يطلق عليها عدّة تسميات مثل: علم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات والمصطلحيّة... إلخ ويمكن أن نستدلّ بجدول وضعه خالد اليعبودي يبيّن فيه اختلاف أنماط من اختلاف الدارسين العرب المحدثين في وضع مقابل لمفهوم (Terminologie):

اسم الباحث	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربية	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربية
	Terminologie	Terminography
المسدي (1984)	المصطلحية	-
سماعة (1993)	علم المصطلح	المصطلحية
عصام عمران (1993)	علم المصطلحات	-
سماعة (1998)	النظرية المصطلحية العامة النظرية المصطلحية الخاصة	-
سماعة (1999)	علم المصطلحات علم المصطلح (العالم/ الخاص) المصطلحية	-

¹ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم الثنائية والمتعدّدة اللغات، ص 9.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 11.

المصطلحاتية	المصطلحاتية اصطلاحية "	حلام الجيالي (1996)
-	علم المصطلحات	عبد السلام أرخصيص (1998)
التدوين المصطلحي	المصطلحية علم المصطلح علم المصطلحية"	هليل (1987) (تج فيلبر)
الاصطلاحية ¹	المصطلحية	الحمزاوي (1995)

فلاحظ اختلاف التسميات وتعددها في تسمية المفهوم الواحد، كما نلاحظ عدول بعض الباحثين عن بعض المصطلحات بمرور السنين. هذا ما دعا د/علي القاسمي إلى توضيح القضية وإلى التفريق بين المصطلحات.

أ- المصطلحية في الدراسات الغربية الحديثة: يُقصد بالمصطلحية في الدراسات الغربية شيان:

1- علم المصطلح: (Terminology/Terminologie) وهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، فعلم المصطلح إذاً علم يبحث في المفاهيم وخصائصها وفي نظم المفاهيم وعلاقاتها بالمصطلحات. أي يبحث في إنشاء التصورات والتعبير عن هذه التصورات. كما نلاحظ أنّ د/علي القاسمي يستعمل مصطلح (علم المصطلح) مرادفاً (للمصطلحية)، ويقول في مقدمة كتابه (علم اللغة وصناعة المعجم): "علم المصطلح أو (المصطلحية) علم حديث يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم مشترك بين علوم عدة أبرزها علم اللغة، والمنطق والمعلومات، وعلم الوجود وعلم المعرفة، وحقوق التخصص العلمي²". فالملاحظ على هذا القول اعتراف من القاسمي بحدثة هذا العلم فظهوره كما سبق ذكره يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، ويجمع بين عدة علوم متماسكة ومتكاملة فيما بينها كعلم اللغة والمنطق والمعلوماتيات، وعلم الوجود والمعرفة.

¹ - خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي - الحدود والآفاق -، من موقع: [www://atida.org/cv.php?id=73](http://www.atida.org/cv.php?id=73) بتاريخ: 2013/01/17.

² - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط2. السعودية: 1991، مطابع جامعة الملك سعود، ص 11.

2- صناعة المصطلح: (Terminography/Terminorgaphie) وهي العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة، إلكترونية أو ورقية¹. ويؤكد علي القاسمي أنّ المعجمي والمصطلحي الفرنسي ألان راي (Alain rey) من الأوائل الذين أشاروا إلى هذا الفرق. في كتابه (la terminologie: Noms et Notions) وأكد الباحث أنّ اللسانيين الأمريكيين قد سبقوا إلى تبيان الفرق بين علم المعجم (Lexicologie) وصناعة المعجم (Lexicography).

أ- علم المعجم (Lexicologie): وهو المجال الذي يختصّ بدراسة الألفاظ من جميع الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والأسلوبية². أي المعجمية النظرية³ التي تهتمّ بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيته ودلالاتها ومرادفاتها، والتعبير الاصطلاحية والسياقية التي تتألف منها؛

ب- صناعة المعجم (Lexicography) : وهو الجانب الذي يتعلّق بجمع البيانات واختيار المداخل وكتابة المواد ونشر الناتج النهائي في شكل معجم⁴. فموضوع صناعة المعجم هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما، ومن حيث هي مادة كتاب قد أُلّف بحسب منهج في الترتيب وتعريف معين⁵. والملاحظ على هذه التعريفات أنّ علي القاسمي تتبّع المرحلة الزمانية في ظهور هذه المصطلحات، فقام بتوضيح كيف أنّ اللسانيين الأمريكيين كانوا السابقين إلى التفريق بين مصطلحي (علم المعجم) و(صناعة المعجم)، ممّا أدى بالباحث المعجمي والمصطلحي الفرنسي (ألان راي) إلى التفريق بين علم المصطلح وصناعة المصطلح لأنّ هذين المصطلحين يدخلان في دائرة مصطلحين أوسع وأشمل منهما هما (علم المعجم) و(صناعة المعجم). ويوضح الباحث اتجاهه وموقفه الفكري من التفريق بين هذه المصطلحات بقوله: "ولكن هذا التمييز ليس له وجود في الواقع العملي فالمصطلحي الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولّدة أو موحّدة للنشر، لا بدّ

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 264.

² - المرجع نفسه، ص 264.

³ - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط2. السعودية: 1991، ص 17.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 264.

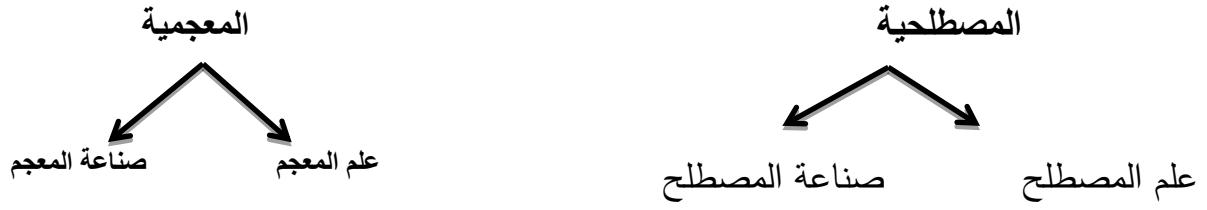
⁵ - ينظر: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دط. تونس: 1997، دار الغرب الاسلامي، ص 8.

أن يكون متمكناً من نظريات علم المصطلح. وكذلك المعجمي الذي يتولى تصنيف معجم من المعاجم، ينبغي له أن يكون متمكناً من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه¹. ويتّضح من هذا القول أنّ علي القاسمي يؤكد الشروط الواجب توفرها في المصطلحي والمعجمي كي يكون مصطلحياً ومعجمياً، وإلاّ هذا التّمييز لن يرى النور على المستوى العملي. وبيّلت فكره وموقفه من تعدّد التسميات في مجال المصطلح والمعجميّة، ويؤكد أنّه إذا كان هذا التفرّيق ضرورياً فإنّني أفضل أن يكون لفظ (المصطلحيّة) اسماً شاملاً لنوعين من النشاط: (علم المصطلح) الذي يعنى بالجانب النظري (وصناعة المصطلح) التي تعنى بالجانب التطبيقي². فالباحث هنا يؤيد رأي الدراسات الغربيّة الحديثة التي تجمع بين الجانب النظري والتّطبيقي، وهنا تتجلى ملامح نظريّته المصطلحيّة الحديثة، نقول نظرية لأنّها تتطّلق من فكر مؤسس غربي له مجال الريادة والتجارب في علم المصطلح، وحديثة لأنّ البحث في قضية المصطلح قضية حديثة عند العرب وما زالت قضية العصر وأيضاً باعتباره عاشراً وعاصراً هؤلاء العلماء عن قرب وحضر أغلب الدّوات التي كانت تدور حول المصطلح والمعجميّة. ويؤكد رأيه أيضاً في هذا المقام، بأنّ المتخصّص في علم المصطلح لا يستطيع وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده وإنّما توصى المؤسّسات المعنّية بإسناد هذه المهّمة إلى لجنة مكّونة من مصطلحيين، ولسانيّين ومتخصّصين في الميدان العلميّ الذي تتعلّق به المصطلحات لكي تضمن دقّة المصطلحات من التّاحيّة العلميّة وقبولها من قبل الأوساط التي تستعملها³. وهنا يؤكد علي القاسمي بأنّ قضية المصطلح ليست شأنًا فردياً، وإنّما هي قضية تضافر وتكتل مجموعة جهود لكي يتمّ وضع المصطلح، وأيضاً إشارة إلى دور وجهود المجامع العلميّة اللغويّة في قضية وضع المصطلح وتوحيدها. ويخلص الباحث بوضع شكل يبيّن فرعيّ المعجميّة والمصطلحيّة.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العملية، ص 264.

² - المرجع نفسه، ص 264.

³ - المرجع نفسه، ص 264.



لم يكتف علي القاسمي بالتطرق إلى تحديد المفاهيم فقط، بل تطرّق في هذا الفصل إلى بدايات ظهور المصطلح في الدراسات الغربية، محاولاً في نفس الوقت إخضاع ظهوره إلى الترتيب الزمني، لذا سميت بهذا العنوان (تحديد المصطلحات). وتدعيماً لرأيه فإننا نجد في معجم مفردات علم المصطلح الذي تتضمنه مجلة اللسان العربي الصادرة عن مكتب التنسيق والتعريب تترادف كلمتا (علم المصطلح والمصطلحية) ترجمة لكلمة (Terminology)، وتعرف بأنها "حقل المعرفة الذي يعالج تكوين المفاهيم وتسميتها، سواء في حقل خاص أو في مجمل حقول المواضيع"¹. غير أنّ عبد السلام المسدي يرى بأنّ المصطلحية ليست هي علم المصطلح وأنّ بينهما فرقا كما بين المعجمية والقاموسية (Lexicology, Lexicography)². أمّا إبراهيم بن مراد فيشير إلى هذين المصطلحين بما هما فرعان لمبحث واحد، هو المعجمية المختصة، وقوامها المصطلحات، والتي تنقسم إلى³:

__ المعجمية المختصة النظرية (Terminology) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية المختصة من حيث مكوناتها ومفاهيمها وقواعد توليدها، وتساوي المعجمية النظرية (Lexicology)؛

__ المعجمية المختصة التطبيقية (Terminography) وموضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها وتجميعها، سواء أكان ذلك بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة المدوّنة أو بالتخزين في الحواسيب، وهي تساوي المعجمية التطبيقية (Lexicography).

¹ - معجم مفردات علم المصطلح، مؤسسة إيزو (التوصية 1087 إنجليزي، عربي) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس مجلة اللسان العربي، ع22، ص 201.

² - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، دط. تونس: 1984، ص 22.

³ - إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ط1. بيروت: 1997، دار الغرب الإسلامي، ص 101/102.

الفصل الأول:

أما الدكتور محمود فهمي حجازي فيرى بأنّ علم المصطلح يشمل كلاً من علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص¹. ورأى أن نطلق المصطلحية كاسم للتوحيد المصطلحي لأنّ لهذه التسمية سمات تجريدية تنظيرية، وهو ما يتفق مع طبيعة هذا العلم، لأنّ العلم الذي يبيّن كيفية وضع المصطلح، والوضع لا يتمّ إلا بوجود مفاهيم علمية ومصطلحات لغوية أي علم المصطلح وبوجود التوثيق والتصنيف والتبويب تتحقّق صناعة المصطلح وبالتالي فرأى القاسمي أرجح منه للصواب والدقة.

4- نشوء علم المصطلح الحديث: نلاحظ أنّ علي القاسمي تتبّع أصول المصطلح وتطوره ووقف على أهمّ المراحل التي قطعها علم المصطلح الحديث. حيث ظهرت أولى إرهابات النشأة لدى علماء الأحياء والكيمياء بأوروبا إذ شرع هؤلاء العلماء في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالمي منذ القرن التاسع عشر.

- في عام (1933): أسّس العالم السوفياتي لوط (lotte) لجنة المصطلحات العلمية والتقنية ومقرها الاتحاد السوفياتي، وبتشجيع من هولمستروم (holmstrom) أحد خبراء اليونسكو، تمّ إنشاء (دائرة المصطلحات الدولية) ورصد الأموال اللازمة للنشر.

- في عام: (1906 و1928) صدر (معجم شلومان) المصور للمصطلحات التقنية بست لغات. ولم يرتب المصطلحات ترتيباً ألفبائياً وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.

- في عام (1931): صدر كتاب (التوحيد الدولي للغات الهندسة الكهربائية) ل (فيستر) (ت1977) (wuster) وقد اعتبره معظم اللغويين من المراجع الهامة في صنعتهم.

- في عام: (1936) تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات وبطلب من الاتحاد السوفياتي ممثلاً بأكاديمية العلوم السوفياتية، وذلك ضمن (الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية (isa).

- بعد الحرب العالمية: حلّت محل اللجنة السابقة لجنة جديدة تسمى اللجنة التقنية (37) المتخصصة في وضع المبادئ وتنسيقها. وهي تابعة ل (المنظمة العالمية للتوحيد المعيارى (iso) وتتخذ من مدينة جنيف السويسرية مقراً لها.

¹ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط. القاهرة: 1993، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص

الفصل الأول:

- في (1971) تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات. وتمّ ذلك بالتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساوية في فيينا، وتولى إدارته الأستاذ هلموت فلبر (felber)، وهو متخصص في علم المصطلح. ومن أهمّ أهداف هذا المركز:

1- تشجيع البحوث العلميّة في النّظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات وتوثيقها وعقد دورات تدريبية في هذا الميدان؛

2- توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات، والخبراء والمشروعات، والمؤسّسات القطريّة والدوليّة العاملة في هذا الحقل؛

3- تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها؛

4- بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات، وأسس تبادل المعلومات بينها¹.

وقد كان لهذا المركز عدد من المؤتمرات والندوات الدوليّة كان أولها: الندوة العالميّة الأولى حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات التي نظمت في فيينا عام (1975م). وقد كان من نتائج هذه الندوة قيام المركز بإعداد دليلٍ بأسماء المنظّمات العاملة في حقل المصطلحات وأنشطتها². وقد كان لتطور نظام المعلوماتيّة والنتائج الجيدة التي حققتها هذه الأخيرة، والتي أضحت محلّ اهتمام اللغويين، ولم تكن انشغالاتها المجالات العلميّة فقط، كالرياضيات والطب... فاللغة العربيّة أيضاً دخلت الحاسوب. وقد كان لإقدام المنظّمات الدوليّة على استخدام الحاسوب في تخزين المصطلحات، وتوثيقها ومعالجتها الأثر الكبير، حيث نظم المركز في أفريل (1979). المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدوليّة، وقد كان د/علي القاسمي ممثلاً للوطن العربيّ فيه. وكان هذا المؤتمر يرمي إلى:

1- إرساء مبادئ التعاون الدوليّ في حقل المصطلحات العلميّة والتّقنيّة وتبادلها؛

2- تطوير مجموعة من الأسس الهادية التي تيسر إقامة بنوك جديدة للمصطلحات؛

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 268، نقلا عن feleber, international efforts to overcome difficulties in technical communication a peperpresented to the , thirdeuropeancongress on information systems and ntworks.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 268، نقلا عن: M. krommer-benz, world guide to terminologicalactivities

الفصل الأول:

3- إعطاء فكرة واضحة عن المشكلات الرئيسية التي تواجه بنوك المصطلحات، واقتراح الحلول لها، ومن المؤتمرات المؤسسة في علم المصطلح أيضا:

- في نوفمبر (1979) نظم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (infoterm)، وذلك بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفياتية، ندوة عالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح وكان هذا اللقاء في موسكو، وكان من أبرز اهتماماته بحث المعجمية وحالتها الراهنة، ومشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها، وقضايا تعليم المصطلحية في الجامعات، وعلاقة المصطلحية بالعلوم الأخرى، وقد أدرج الباحث المرجع الرئيسي لتوصيات هذه الندوة بقوله: نشرت خلاصة التوصيات في مجلة اللسان العربي عدد 17، ج1، ص 288/287¹. وهذا يدل على اطلاع الباحث الواسع واهتمامه الشديد بنتائج المؤتمرات المؤسسة لنشوء هذا العلم. وهذه المعلومات قد لا يجدها القارئ في غير هذا الكتاب، وتوحي بأمانته العلمية، وأيضا يعطي مراجع جاهزة للقارئ للعودة إليها مباشرة دون بخلٍ وشحٍ لأنه قلما نجد باحثا يطلعنا على هذه المعطيات.

- ومن المؤتمرات المؤسسة أيضا:

- جانفي (1982): تم انعقاد الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح، وقد عقدت في كوبيك بكندا.

- سبتمبر (1983): انعقاد الندوة الخاصة بعلم المصطلح التي عقدت على هامش المؤتمر العالمي للمعجميين بجامعة (أكستر) بإنجلترا، وقد شارك فيها علي القاسمي، نلاحظ أنّ الباحث له فضل حضور المؤتمرات المؤسسة لهذا العلم الجديد، وهذا يعطينا ثقة أكبر في محاولة صوغ نظريته المصطلحية.

وقد ذكر الباحث بعض أعلام هذا العلم من أمثال:

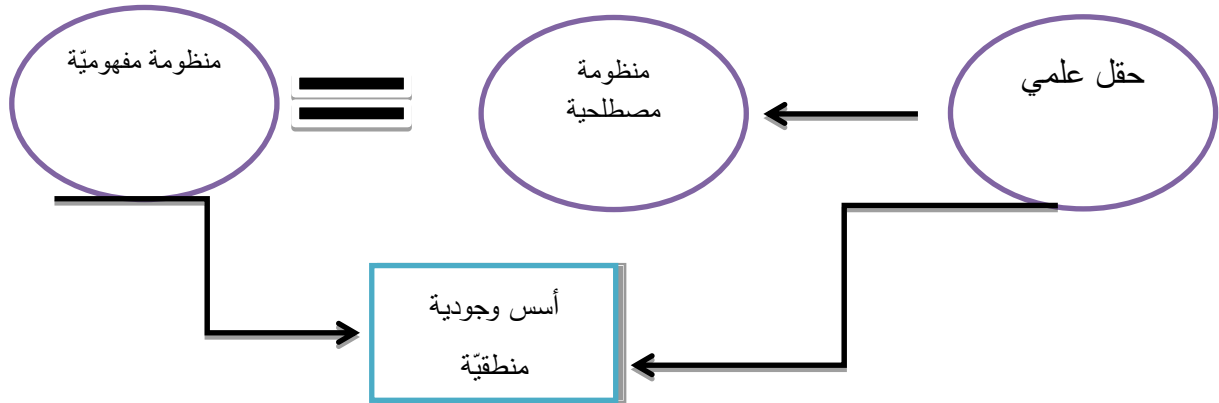
- السوفيتيان لوط (lotte ت1950م) وشابلجين (caplygin ت1942م) وقد كان لوط وراء تأسيس (لجنة المصطلحات العلمية والتقنية) وأدوين هولمستروم (holmstrom) وويستر (wuster) وفلبر (felber).

5- تعريف علم المصطلح في فكر علي القاسمي: يعرف الباحث علم المصطلح بأنه: "العلم

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 269.

الفصل الأول:

الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللّغويّة التي تعبّر عنها¹. فيؤكد الباحث هنا أنّ كلّ نشاط إنسانيّ، وكلّ مجال من مجالات المعرفة يحتوي على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة، وتكون على علاقة بمنظومات الحقول الأخرى ومنفتحة عليها، والمشكلة بمجموعها نظام المفاهيم في الوجود. إذاً "يتألف نظام المفاهيم في الوجود من مجموع المنظومات المفهوميّة الخاصة بكلّ حقل من حقول المعرفة ومصطلحات كل حقل علمي، أو مجال معرفي هي المعبّرة عن مضامينه ولغته الخاصة، وهي الناقل لمضامينه"². فيربط الباحث في تعريفه المصطلح بالحقل العلمي، حيث يتوفّر كل حقل علمي على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبّر عن مفاهيمه لغويّاً، وتبيّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبّر عنه. وبالتالي تؤلّف مصطلحات كلّ حقل من الحقول منظومة مصطلحيّة تقابل المنظومة المفهوميّة لذلك الحقل. سأحاول مقارنة ذلك بالمخطّط الآتي:



ولذلك تتوّعت وتعدّدت وتشعبت مجالات المصطلح وامتداداته في حقول معرفيّة أخرى أهمّها: اللّسانيات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة والتوثيق، وحقول التخصص العلمي³. وبالتالي يكون موضوع علم المصطلح:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 269.

² - المرجع نفسه، ص 270.

³ - المرجع نفسه، ص 270.

الفصل الأول:

1- البحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس والنوع، والكل والجزء) المتمثلة في صورة أنظمة مفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة، وبالتالي يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من علم المنطق وعلم الوجود؛

2- البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبالتالي يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من فروع علم المعجم (lexicology) وعلم تطور دلالات الألفاظ¹ (semasiology).

3- البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية بذاتها، وبالتالي يكون علم المصطلح علماً مشتركاً بين علوم اللغة والمنطق والوجود والمعرفة والتصنيف والإعلاميات والموضوعات المتخصصة.

6- المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح: وقد حقق علم المصطلح ووصل إلى ما وصل إليه، وذلك بفضل مدارسه العلمية التي احتوته وطبعته بطابعها المنهجي، وأثرت في مساره وتوجهاته، وأرست معالمه وقواعده، وقد تبنى الباحث ثلاث مدارس فكرية معاصرة في علم المصطلح:

أ- مدرسة فيينا: ومؤسسها المهندس النمساوي فيستر (wuster) فقد قدّم أطروحته إلى جامعة برلين عام (1931م) وقد كان اتجاهاً فلسفياً، ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتصال لصيقة بطبيعة المفاهيم، ولهذا فإنّ البحث المصطلحي ينطلق من دراسة المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، وخصائصها ووصفها، وتعريفها ثم صياغة المصطلحات التي تعبّر عنها وتنظيمها وتداولها². ويؤكد الباحث أنّ إدارة المصطلحات في منظمة اليونسكو قد تبنّت توجهات المدرسة في أنشطتها.

ب- مدرسة براغ: والتي هي نتيجة إفران للمدرسة الوظيفية في اللسانيات، والتي تأسست على مبادئ الفكر السوسيري، الذي كان يؤكّد على الجانب الوظيفي للغة، وقد تبنّت اتجاهاً لسانياً قوامه

¹ - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 03.

² - المرجع نفسه، ص 271.

الفصل الأول:

"أنّ المصطلحات تشكل جزءاً من ألفاظ اللّغة، أو قطاعاً خاصاً منها والبحث في ظاهرة المصطلحات يوظّف وسائل لسانية بما فيها الوسائل المعجمية¹.

ج- المدرسة الروسية: وقد أسّس هذه المدرسة، المهندس الروسيان (لوط وشابلجين) وانتهجت لنفسها منهجاً موضوعياً، يضع في الحسبان كلاً من: المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم الأخرى المجاورة لها، ثمّ النّظر في المطابقة بين المفهوم والمصطلح وتمييز المصطلح وتوحيده، كما تتبنى التطبيقات المصطلحية بدلاً من التطبيقات المعجمية، وقد كان ترتيبها للمصطلحات ترتيباً موضوعياً.

ويخلص الباحث إلى أنّ أكثر هذه المدارس نشاطاً وحيوية، هي مدرسة فيينا، وذلك بفضل (مركز المعلومات الدولي للمصطلحات infoterm).

7- قضايا المدارس الغربية: ولعل من أهم القضايا التي تناقشها هذه المدارس المصطلحية ما يلي:

أولاً: وضع المصطلحات وإعدادها: يقصد الباحث بوضع المصطلحات وإعدادها جميع الفعليّات المتّصلة بجمع المصطلحات في حقل من الحقول العلميّة، وتحليلها وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها، إمّا باللّغة الأم أم بلغة أجنبية أخرى، وأيضاً محاولة جمع المفاهيم الخاصة بذلك الحقل، ودراسة العلاقات القائمة بينها، ثم وصف ذلك الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن كلّ مفهوم بمصطلح واحد أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد.

وبمّرّ إعداد المصطلحات المعيارية بثلاث مراحل هي:

1- دراسة نظام المصطلحات المعمول بها حالياً في حقل علمي معيّن أو بعبارة أخرى الدّراسة الوصفية للاستعمال الفعلي للمصطلحات في حقل ما؛

2- تطوير نظام المصطلحات، أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، ووضع المصطلح الدّقيق أمام المفهوم العلمي بتطوير الاستعمال؛

3- نشر التّوصيات الخاصّة بالمصطلحات الموحّدة المعيارية وتعميمها.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 271.

الفصل الأول:

ثانياً: النظرية العامة والنظرية الخاصة: يؤكد الباحث أنّ من أهمّ النتائج التي حققتها المصطلحيّة إنتاج ما يعرف بالنظرية العامة والخاصة في علم المصطلح.

أ: النظرية العامة: يرى الباحث بأنّها نظريّة تعنى بالمبادئ العامّة التي تحكم وضع المصطلحات وذلك طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلميّة، وتقوم بمعالجة المشكلات المشتركة بين جميع اللّغات تقريباً¹. وتبحث في ما يلي:

1: المفاهيم: ومن أهمّ موضوعات البحث في النظرية العامّة لعلم المصطلح طبيعة المفاهيم وتكوينها، وخصائصها والعلاقات في ما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشئ المخصوص وتعريفات المفهوم، وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم وبالعكس، وطبيعة المصطلحات وكيفية توليدها وتوحيدها.

2: الوضع والتوحيد: يرى الباحث بأنّ النظرية العامة لعلم المصطلح تهتمّ أيضاً بتحديد المبادئ المصطلحيّة الواجبة التطبيق في وضع المصطلحات وتوحيدها، وكذلك تحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة، فيؤكد الباحث أنّ من بين الشروط الواجب توفرها في المصطلح الجيد ما يلي: الدقّة والإيجاز وسهولة اللفظ، وقابليّته للاشتقاق، وصحته لغويّاً وشيوعه في الاستعمال². غير أنّ التضارب في هذه النّقطة كما يؤكد د/علي القاسمي تكمن في:

- دقّة المصطلح أي أنّ المصطلح الواحد قد يكون قابلاً للاشتقاق، وبالتالي نكون أمام تعدّد الكلمات للمعنى الواحد. وبين أيضاً:

- الإيجاز والاستعمال الشائع: الذي ينضوي تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة من جهة، وبين شيوعه في الاستعمال من جهة أخرى. ويضرب د/علي القاسمي مثلاً حياً من صديقه الأستاذ (أحمد الأخضر غزال): حيث وضع هذا الأخير مصطلح: (أفلك) وجمعها (أفالك) وذلك على وزن (أرنب أرناب) وهذا للتعبير عن القمر الصناعي الذي يدور في الفضاء في فلك محدد، فالملاحظ أنّ الكلمة الجديدة هي أوجز من مصطلح (قمر صناعي) لكن هذا المصطلح الأخير قد حقّق شيوعاً وانتشاراً في الاستعمال، وبالتالي يؤكد د/علي القاسمي أنّ النظرية العامة لعلم المصطلح تبحث في

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 273.

² - المرجع نفسه، ص 273.

الفصل الأول:

طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة وترتيبها حسب أهميتها¹. فحياة المصطلح في استعماله واستعماله رهين جودته من جهة وطلبه أو الطلب عليه من جهة أخرى، وطبعاً يكون ذلك انطلاقاً من عمل توثيقي مصطلحي دقيق وشامل ما أمكن. وقد سمي المصطلح في العربية (مصطلحاً) لاصطلاح الناس عليه أي تواضعهم وتراضيههم واتفاقهم عليه. وينتج عما سبق أنه "إذا استعمل أحد أفراد الجماعة اللغوية لفظاً للدلالة على مفهوم ما ثم لم يتبعه بقية الأفراد في ذلك الاستعمال فإن ذلك المصطلح تزول عنه صفة المصطلحية ويبقى لفظاً من ألفاظ اللغة لا غير، لذلك فإن آلاف المصطلحات التي يضعها أفراد أو لجان أو مجامع ثم لا يستعملها المعنيون بالأمر أي أهل الاختصاص والمشتغلون بالعلوم والتقنيات لا يمكن أن تعدّ مصطلحات وإنما هي مقترحات أو إمكانيات أو مصطلحات "موجودة بالقوة" كما يقول الفلاسفة². المصطلح إذاً يوجد الاستعمال المتواتر، ويبلوره، ويوثق العلاقة بين مكونيه الرئيسيين اللذين هما اللفظ والمفهوم، وبذلك يستقر في قوم بدوره الذي يتمثل في تصنيف الواقع ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها. وفي هذا المقام يقول يوسف مقران: "إنّ المصطلحات لا تُفرض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكمة من المراسيم والأوامر، بقدر ما يكرّسها الاستعمال"³. فيوسف مقران يرى أن شيوع المصطلح وتداوله يكرسه الاستعمال، ولا يفرض بالقوة. وهذه القضايا المنهجية عامة لا ترتبط بلغة مفردة، أو بموضوع بعينه، ولهذا فهي من علم المصطلح العام، كما نلاحظ من خلال هذا الطرح أن د/علي القاسمي اكتفى بعرض النظرية العامة لعلم المصطلح، وموضّحاً مجال وحيّز انشغالها غير أنه لم يركز على من انتقد هذه النظرية العامة.

- نقد النظرية العامة لعلم المصطلح: لقد أثبت مجموعة من الدارسين على أنّ النظرية العامة لعلم المصطلح أضحت غير كافية، وذلك ببناء نظرية نقدية، والاصطلاح في النظرية النقدية لا يجب ربطه باللسانيات (النظرية والتطبيقية)، وإنما قد يعالج انطلاقاً من نظريات لسانية، أو نظرية الاتصال، أو النظرية المعرفية، كما يقول سماعة جواد حسني: "إنّها النشاط المصطلحي الذي

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 273.

² - عبداللطيف عبيد، "إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال" مجلة الإعلامية للعالم العربي، عدد 2 سبتمبر 1988، ص 16.

³ - يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية، ص 309.

الفصل الأول:

يهدف إلى تدوين المفاهيم المصطلحيّة، بما في ذلك مواقع المفاهيم في أنظمتها، وتدوين البيانات المصطلحيّة التي تقدّم وصفاً مختصراً لمفهوم ما أو لمجموعة من العلاقات التي تربط بين المفهوم والمفاهيم الأخرى¹. فالمصطلح كما يلاحظ لا يجب ربطه أو حصره في نظريّة واحدة فقط، وإنّما يكون بتكافل والتحام نظريات أخرى في صوغه، يقول خالد الأشهب: "فالمصطلحات يجب أن توصف من خلال نسق متكامل يدمج بشكل فعال نظريات مختلفة تهدف إلى تمثيل الطرق الخاصة لمختلف مظاهر المصطلح"². ويواصل خالد الأشهب نقد النّظرية العامة لعلم المصطلح وذلك بتمكّن النّظرية النقديّة من تجاوز النواقض التي شابت النّظرية العامة كإغفالها لتطور المفاهيم والقيمة البراغماتيّة للمصطلح، واعتمادها على السجل المهني للمصطلح، واختزال وظيفة المصطلح في التسميّة، أو في القيمة الاتصاليّة في الخطاب المهني، والاعتماد على الوصف وإقصائها للمعطيات التجريبيّة، وعجزها عن وصف التنوعات الاصطلاحية في كل تعقيباتها التمثيليّة والوظيفة³.

ب- النّظرية الخاصة في علم المصطلح: يعرفها د/علي القاسمي بأنّها "المبادئ التي تحكم وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصّصة كالكيمياء، والأحياء، والطب، وغير ذلك"⁴. فهذه النّظرية، تتضمّن القواعد الخاصّة بالمصطلحات في لغة مفردة كاللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة... إلخ. ويؤكد د/علي القاسمي على دور المنظّمات الدوليّة المتخصّصة في تطوير النّظريات الخاصّة للمصطلحات، ويكون ذلك بحصر حقول الاختصاص، ويعطي مثالاً على أهمّ هذه المنظّمات مثل: (منظمة الصّحة العالميّة، والهيئة الدوليّة للتقنيّات الكهربائيّة، وغيرهما). ولمّح الباحث في تطرقه إلى التّفرة بين النّظرية العامّة والنّظرية الخاصّة في علم المصطلح، أنّ هذا التّمييز بينهما يشبه التّمييز بين علم اللّغة العام الذي يتناول دراسة طبيعة اللّغة ونظامها بصورة

¹ - سماعة جواد حسني "الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النّظريات المصطلحيّة الحديثة" مجلة اللسان العربي: 1998، ع46، ص 41.

² - خالد الأشهب، "المصطلح في إطار مقارن في منهجية العمل المصطلحي، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتعريب، الرباط: 2008، ص 33.

³ - المرجع نفسه، ص 33.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 274.

الفصل الأول:

عامة، وعلم اللّغة الخاص الذي يعنى بالاهتمام بلغة معينة بالدرس والتحليل. ونفس الاتجاه تبناه الأستاذ محمود فهمي حجازي الذي يرى بأنّ التّمييز بين علم المصطلح العام أو ما يسمى بالنّظرية العامة لعلم المصطلح، وعلم المصطلح الخاص يشبه أو يوازي التّمييز بين اللّسانيات العامة أو نظريّة اللّغة من جانب آخر، واللّسانيات التّطبيقية الخاصة بلغة واحدة من جانب آخر. يضاف إلى ذلك أنّ المصطلحات العلميّة في داخل التخصّص الواحد لها سماتها وقضاياها، وهو موضوع بحث يدخل في علم المصطلح الخاص متجاوزا حدود اللّغة الواحدة، ومن شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يقدّم لعلم المصطلح العام نظريات وتطبيقات تثري البحث والتطبيق على مستوى عالمي¹. والملاحظ على هذا الرأي القائل بأنّ علم المصطلح فرع من فروع اللّسانيات التّطبيقية، لا يعني بالضرورة تشابه موضوعاته مع اللّسانيات التّطبيقية، بل هناك فروق بينهما وقد وضّح الأستاذ عبد الله لعبيدي نقلاً عن كتاب فلبر عن مدرسة Vينّا في (علم المصطلح أسسه ونظريته). وذلك في كتابه (مفاهيم أساسية في علم المصطلح) بأنّه: "يمكن القول بأنّ (علم المصطلح) فرع من فروع اللّسانيات التّطبيقية ولهذا تختلف المنطلقات الأساسية لعلم المصطلح عن المنطلقات العامة للبحوث اللّسانية الأساسية ولكنّها تتفق مع الأهداف اللّسانية التّطبيقية ويتضح ذلك من الجوانب التالية²:

علم المصطلح	البحوث اللّسانية
1- المفهوم المنطلق: - ينطلق العمل في علم المصطلح من المفاهيم بعد تحديدها تحديداً دقيقاً، فهو يبحث في المفهوم كما أشرنا سابقاً، ويحدّد المفهوم الواحد بشكل دقيق.	- يحاول البحث اللّساني دراسة البنية اللّسانية وفيها الكلمات أو الأبنية اللّغوية ويدرس دلالاتها.

¹ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 20.

² - عبد الله لعبيدي، مفاهيم أساسية في علم المصطلح، دط. منشورات مخبر الدّراسات اللّسانية، 2012: البلّيدة، ص

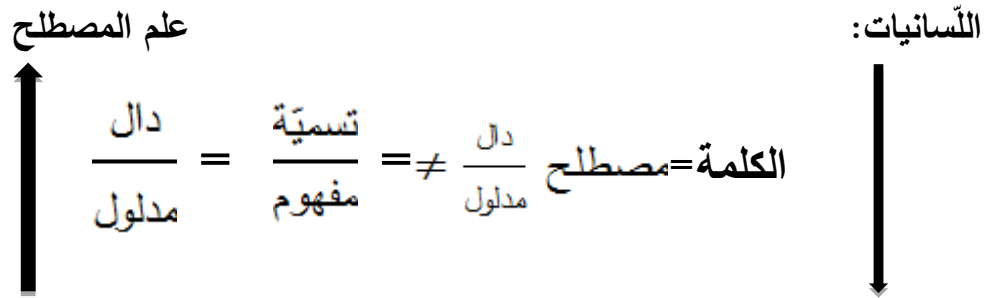
الفصل الأول:

<p>2- علم المصطلح ذو منطق تزامني: (synchronique)</p> <p>- لا يبحث في تاريخ كل مفهوم أو تسمية، بل يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدّد العلاقة القائمة.</p> <p>- اللسانيات مناهج متعدّدة، كالمنهج الوصفي، والتاريخي، والمقارن، والتّقابلي.</p>	
<p>3- أولويّة المكتوب:</p> <p>- تهتم بالكلمة المكتوبة، وفي مرحلة تاليّة في التواصل المنطوق.</p> <p>- تنطلق من الصيغة المنطوقة.</p>	
<p>4- تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق: يبحث عن الوسيلة الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات، وتوحيد المصطلحات المتعدّدة للمفهوم الواحد.</p> <p>- دراسة لغويّة تسجيليّة، ووصف للواقع.</p>	
<p>5- يتجاوز علم المصطلح الوصفيّة إلى المعيارية:</p> <p>- هدفه معياري، أثمر هذا الجهد بتأليف عدد من معجمات المصطلحات المقنّنة والتسميات الموحّدة.</p> <p>- اللسانيات العامة منهجها ليس معيارياً التطبيقية جانب من المعيارية.</p>	
<p>6- علم المصطلح جزء من التنمية اللغويّة:</p> <p>- يحاول إيجاد وسائل للوصول باللغات الوطنية الكبرى إلى مستوى التّعبير الكامل عن حضارة العصر وعلومه.</p> <p>- تكتفي بوصف الواقع القائم في بنية هذه اللّغات.</p>	

الفصل الأول:

- تهتمّ بهما معا.	7- لا يهتمّ باللّغة العامّة من فصحي ودرجة.
- لم تكن تهتمّ بهذا الأمر، بل كان مقصورا على صناعة المعجم.	9- يقوم بتحديد قيمة مكونات المصطلح: - يتضمن التوحيد المعياري للمصطلح واختيار التسمية المناسبة المنشودة.
- تهتمّ بدراسة الكلمة اللّغويّة انطلاقا من الدّال وصولا للمدلول.	10 - نظرية علم المصطلح عكس نظرية اللّسانيات: - يهتمّ بدراسة مصطلح علمي أو تقنيّ ما ينطلق من المدلول للوصول إلى الدّال. المدلول يعرف بالمفهوم، والدّال يعرف بالتسمية.

ويحاول الأستاذ عصام عمران توضيح العلاقة بين اللّسانيات والمصطلح بالمخطط التالي:



شكل: يوضح اتجاه الدراسة بين اللّسانيات وعلم المصطلح¹

ونلاحظ أنّ علي القاسمي لم يكتف بالتفريق بين النظرية العامّة والخاصة في علم المصطلح فقط وإنّما حاول إفادة المهتمّ بالمجال المصطلحي بذكر مراكز البحوث في النّظرية العامة لعلم المصطلح.

¹ - عصام عمران، علم المصطلحات ومشروع جعل العربية لغة العلوم والتّقنيّة، مجلة اللسان العربي، المغرب: 1993، ع37، ص 170.

8- مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح: يؤكد الباحث بأن المجامع العلمية واللغوية والجامعات هي الأمكنة الطبيعية لإجراء البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح، إلا أن فضل سبق في هذا الميدان يعود إلى العلماء النمساويين والجيكوسلوفاكيين والسوفييت، وكان ذلك في النصف الأول من القرن العشرين. وذكر أهم مراكز البحوث، وجاءت مرتبة كالاتي¹:

1- النمسا: لقد بدأ الباحث بهذه المدرسة لأن لها فضل الريادة في المجال المصطلحي حيث قام الأستاذ فيستر (wuster) بتأسيس مركز للبحث في مدينة فيزلبورغ (wieselburg) بالنمسا، وهذا المركز مجهز بمكتبة كبيرة متخصصة في المصطلحات ومن أهم البحوث التي أجراها الأستاذ فيستر بنفسه بحث بعنوان: (التعبير عن عالم الإنسان بالكلمات) وبحث آخر عنوانه: (تصنيف الذوات والمفاهيم). وبعد وفاته واصل تلميذه فلبر (felber) مشوار البحث المصطلحي بالنمسا.

2- الجمهورية الجيكية: وتعد من أهم المدارس الفكرية في علم اللغة التي عمقت الدراسات اللغوية، وانبثقت عنها أبحاث عديدة في المعجمية والمصطلحية، وقد عقدت ندوات علمية متعددة حول علم المصطلح، وكان أهمها الندوات التي نظمتها كلية الزراعة في براغ في عام 1966/1971/1972م.

3- كندا: تعتبر كندا من الأوائل الذين بادروا إلى إنشاء بنك للمصطلحات، نظراً للازدواجية اللغوية بين الفرنسية والإنجليزية، وقد عقدت عدة مؤتمرات حول المصطلح وقضاياها. وقد بادرت سنة 1973م إلى إصدار دورية متخصصة في المصطلحية عنوانها "الوقائع المصطلحية".

4- فرنسا: يوجد في فرنسا عدد من المؤسسات الرسمية بالأبحاث في حقل المصطلحات مثل: (الجمعية الفرنسية للتوحيد المعياري l'association française de normalisation) (واللجنة الفرنسية لدراسة المصطلحات التقنية le comité d'études des termes techniques) و(مركز دراسات اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة le centre d'études du français moderne et contemporain) و(الجمعية الفرنسية للمترجمين la société française des traducteurs) و(أكاديمية العلوم الفرنسية l'association française de terminologie). ومن أجل التنسيق بين جل هذه الجمعيات في حقل المصطلحات بادرت

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 275/276.

الفصل الأول:

(اللجنة العليا للغة الفرنسية)، وذلك سنة 1975م، إلى تأسيس (الجمعية الفرنسية للمصطلحات (l'association française de terminologie) وعقدت هذه الجمعية مؤتمراً دولياً في باريس (1967م) لمناقشة قضايا المصطلحية.

5- روسيا: لقد أولى الاتحاد السوفياتي قبل انحلاله عام (1991م) اهتماماً واسعاً بالمصطلحية لأنه كان يضم خليطاً من الشعوب والقوميات المختلفة، فأُسست (أكاديمية العلوم السوفيتية) لجنة للمصطلحات العلمية والتقنية كان من مهامها القيام بأبحاث في النظرية العامة للمصطلحية، وقد أصدرت هذه اللجنة عام (1961م) (دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية) ونظمت مؤتمرات عالميين حول علم المصطلح: الأول عام (1957م) في لينينغراد، والثاني في أواخر نوفمبر عام (1979م) في موسكو، حول المشكلات النظرية والمنهجية في المصطلحية.

6- الوطن العربي: يرى الباحث بأن المجامع اللغوية العربية تجري أبحاثاً في أسس وضع المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية. وفي عام (1969م) أوكلت (جامعة الدول العربية) مهمة تنسيق المصطلحات في الوطن العربي إلى مكتب تنسيق التعريب بالرباط، الذي شجّع الدراسات المتعلقة بمشكلات المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية، ويعقد المكتب بصورة منتظمة ندوات ومؤتمرات، وذلك حسب خطة تهدف إلى توفير المصطلحات العربية الموحدة في العلوم والتكنولوجيا، ومن بين هذه الندوات (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي) في الرباط، وذلك في الفترة ما بين 18 و20 فيفري (1980م). ويضيف الباحث أنّ من بين المؤسسات العربية التي تنشط في البحث المعجمي والمصطلحي (الجمعية العربية بتونس) وتصدر مجلة دورية بعنوان (مجلة المعجمية). ويلحق الباحث عنوان الجمعية كاملاً يقول: وعنوان الجمعية: 77مكرر، شارع بلفي، الوردية (1009) تونس، وبريدها الإلكتروني: i.benmrada@hexabyte.tn. وفي المغرب توجد (الجمعية المغربية للدراسات المعجمية) وتهتم بقضايا المعجم العربي وتصدر مجلة "الدراسات المعجمية"، وعنوان المجلة الإلكتروني: aazam@iam.net.ma وعنوان الجمعية: 18 زنقة البريهي، الرباط، المغرب. ويضيف الباحث أنّ من بين الجمعيات المتخصصة في المصطلح العلمي العربي (الجمعية المصرية لتعريب العلوم) ويترأسها عالم الأحياء المصري عبد الحافظ حلمي. وتعدّ مؤتمراً سنوياً في القاهرة تقدّم فيه

الفصل الأول:

دراسات في النظرية العامة والنظرية الخاصة لعلم المصطلح. وموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات: www.taareeb.org وعنوان بريدها الإلكتروني: mhamalwy@hotmail.com والملاحظ أنّ الباحث فعلاً مهتمّ بقضية المصطلح اهتماماً دقيقاً، فهو يعطي معلومات لا توجد في كتب أخرى، وهذا كله يسهل لمتصفح الكتاب الاطلاع أكثر أو ربما مساعدة هذه الجمعيات بالانخراط معها أو إعطاء اقتراحات واجتهادات. وأيضاً ممّا يمكن التنويه به أنّ الباحث بدأ بعرض مراكز البحوث المصطلحية مرتبة حسب تسلسلها الزمني في الظهور، فأصل الاهتمام بالمصطلح كما هو معروف العالم الغربي، وبعدها بدأ العرب بولوج هذا العالم، ولعلّ د/علي القاسمي من بين رواده في هذا العصر. وكل هذه الاجتهادات ومراكز البحوث أعطت للنظرية الاصطلاحية قوة جديدة، وفتح أمامها آفاقاً واسعة. وإذا كان الأمر كذلك فتدريس المصطلحية في الجامعات العربية ضرورة علمية لا بدّ منها، فالحاجة إلى المصطلح أصبحت مطلباً في جميع التخصصات. ويؤكد الباحث تزايد الاهتمام بعلم المصطلح في السنوات الأخيرة، وتكاثر الأبحاث وتنوعها، وذلك بفضل مبادرات عدّة جامعات كبرى إلى تدريس مادة المصطلحية، ومن أوائل الجامعات التي أسست كرسي أستاذية لعلم المصطلح جامعة لافال (laval) في كوبيك بكندا.

وبدأت الجامعات العربية تهتمّ بتدريس علم المصطلح، وأخذ كثير من طلبة الماجستير والدكتوراه يهتمون بقضايا المصطلح موضوعاً لأطروحاتهم ومذكراتهم، ومن أوائل الجامعات العربية التي أولت اهتماماً بعلم المصطلح، جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس التي أنشأت مركزاً للدراسات المصطلحية عام 1993م، برئاسة (الشاهد البوشيخي) ويصدر هذا المركز دورية عنوها (دراسات مصطلحية)، ويتطلّع الباحث ويأمل بتدريس هذه المادة على نطاق واسع في جامعاتنا العربية، ووصفه بالأمر الضروري، ويتوق ويتمنى من طلاب الدراسات العلمية الوقوف على أصول توزيع المصطلحات اللغوية على أنظمة المفاهيم العلمية والتقنية، وعلى المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها¹. ويضيف الباحث أنّه لا يقتصر تدريس النظرية العامة لعلم المصطلح على الجامعات فحسب، بل يستدعي تنظيم برامج تدريبية قصيرة لتطوير مهارات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 277.

الفصل الأول:

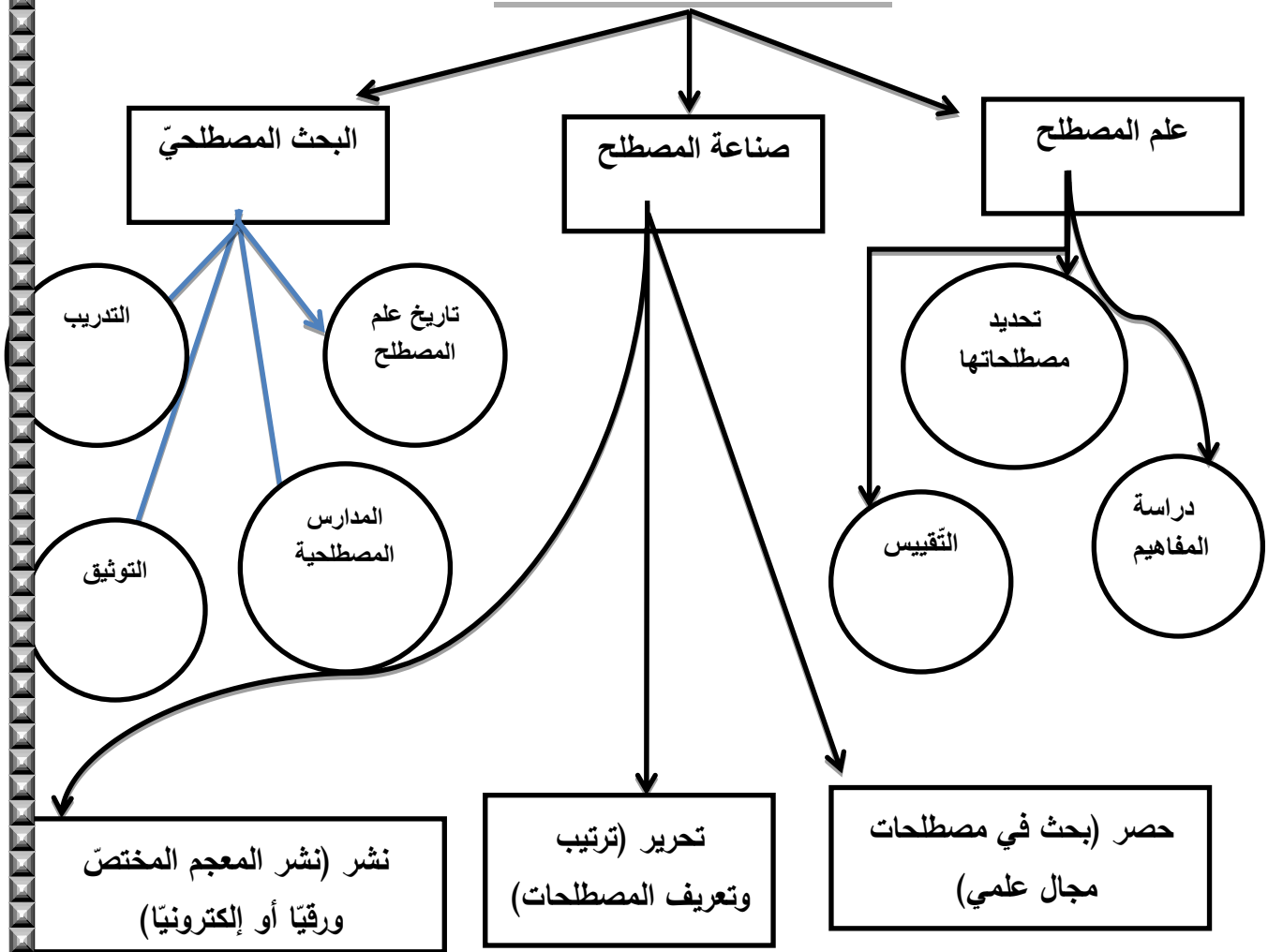
العاملين في حقل المصطلحيّة، ويقترح الباحث إشراف خبراء على معرفة بآخر التطوّرات في ميادين اللسانيات التطبيقية، وصناعة المعجم والمصطلحيّة.

10- خلاصة فكر د/علي القاسمي: يخلص الباحث إلى أنّ ميدان المصطلحيّة يضمّ أصنافاً ثلاثة من الدّرس:

1. علم المصطلح: الذي يعنى بدراسة المفاهيم والعلاقات الوجودية والمنطقية بينهما والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها؛
2. صناعة المصطلح: والتي تدور حول نشر المعاجم المتخصصة، الورقية منها والإلكترونية؛
3. البحث المصطلحي: والذي يتناول تاريخ علم المصطلح، والمدارس المصطلحيّة وتوثيق المصطلحات والمؤسّسات المصطلحيّة والمصطلحيين، والتّدريب في المصطلحيّة، وما إلى ذلك¹. وتسهيلاً للقارئ وضع خلاصة فكره في الشكل الآتي:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 278.

المصطلحيّة



وفي مقام الفصل نقول: إنّ الملاحظ في خلاصة فكر د/علي القاسمي في هذا الفصل أنّ

ميدان المصطلحيّة هي: علم المصطلح، وصناعة المصطلح، والبحث المصطلحي، هي محاور مختلفة من حيث الشكل، ومتّقة من حيث الجوهر. إنّها محاور تحاول التأسيس لنظرية مصطلحيّة عربيّة من حيث المادة التنظيريّة في انتظار التطبيق، إنّها محاور تسعى إلى البحث في علاقة المصطلح بالمعرفة، وإنتاج أدوات المعرفة، وهي قضية مرتبطة بمجال المفاهيم وبكيفية إيجاد المصطلح المناسب لهذه المفاهيم، فإذا كان المصطلح هو الحامل للمضمون العلمي للغة العربيّة فإنّه أداة التعامل مع المعرفة، لذا نجد في هذا الفصل أنّ الباحث حدّد تحديداً دقيقاً المصطلح مركزاً على الجانب المفهومي له، ومحاولاً إبراز الفرق بين علم المصطلح وصناعة المصطلح

الفصل الأول:

واستقرّ فكره في النهاية على إطلاق لفظ المصطلحيّة على (علم المصطلح/ صناعة المصطلح). منبهاً على أنّ هذه الكلمة لم تأت من عدم في العالم العربي وفصل في قضية وورودها من عدمه مؤكداً أنّه مهما كان الاختلاف حول هذه القضية فكلمة (مصطلح/اصطلاح) قد تمّ تداولها في التراث العربي القديم. وكما بيّنا سابقاً، فالقاسمي يجعل اسمي (علم المصطلح) الذي يعنى بالجانب النظري (وصناعة المصطلح) التي تعنى بالجانب التطبيقي مرادفاً للمصطلحيّة كاسم جامع، ويجعل المصطلحيّة وعلم المصطلح مترادفين.

الفصل الثاني:

نقل المصطلحات في فكر علي

القاسمي:

الفصل الثاني:

أولاً: التعريب:

1- تعريف التعريب:

أ- لغة: مصدر (عَرَب) بالتضعيف، وعَرَبَ منطقَه أي؛ هَدَبَه من اللَّحْن. والإعراب - الذي هو النَّحو - إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، فيقال "عَرَبْتَ له الكلام تعريباً"، وأعربت له إعراباً "إذا بيّنته له... وتعريب (الاسم الأعجمي: هو أن تتقوّه به العرب على مناهجها"¹. وقد قال ابن الأعرابي: "التعريب هو التّبيين والإيضاح في قوله ﷺ: "الثّيب تعرب عن نفسها". وكذلك التعريب هو: "قطع سعف النّخيل وهو التّشذيب"². وقال الأزهرّي: "الإعراب والتّعريب معناهما واحد، وهو إبانة، فيقال: أعرّب عنه لسانه وعَرَب: أي أبان وأفصح"³. ويعرفه الجوهري بـ: "تعريب الاسم الأعجمي هو أن تتقوّه به العربُ على مناهجها. تقول: عربته العرب وأعرّبه أيضاً"⁴. ويعرفه سيبويه بـ: "التعريب هو أن تتكلّم العرب بالكلمة الأعجميّة مطلقاً فهم تارة يلحقونها بأبنيّة كلامهم وطوراً لا يلحقونها به. وقد عرف المعجمُ الوسيطُ التعريبَ بأنّه: "صبغ الكلمة المُصطلح بصبغة عربيّة عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربيّة"⁵. والملاحظ على هذه التّعريفات أنّ لفظ (التعريب) يتفق في عمومهِ مع الإبانة والوضوح والإفصاح. كما نلاحظ أنّه اكتسب صفة المصطلح عند كل من الجوهري وسيبويه والمعجم الوسيط. فالتعريب إذاً لفظ متداول منذ القدم اكتسب دلالة جديدة. وقد استعملت كلمة (المعرب) بمعنى "اللفظ الأجنبيّ الذي غيرهُ المعرب ليكون على مناهجهم"⁶. من هنا، ندرك أنّ التعريب يتناول الكلمة غير العربيّة (الأعجمية). فهو إذاً عمليّة صرفيّة قياسية، تعتمد لفظة أصلها غير عربي تُضمُّ إلى اللغة العربيّة بعد وزنها على أحد الأوزان

¹ - ابن منظور: لسان العرب: مادة (عرب).

² - المصدر نفسه، المادة نفسها.

³ - المصدر نفسه، المادة نفسها.

⁴ - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مصر: 1956، مطابع دار الكتاب العربي، مادة (عرب).

⁵ - المعجم العربي الأساسي www.neelwafurat.com

⁶ - سمير روجي الفيصل، اللغة العربيّة الفصيحة في العصر الحديث، دمشق: 1993، منشورات اتحاد كتاب العرب، ص

الفصل الثاني:

العربيّة. وكان هذا المعنى منطلق اللغويين القدامى في تفسير معنى التعريب، فقال الزبيدي: "وأما المعرّب فهو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها¹". ولا تخرج المعاجم القديمة والحديثة عن هذا المعنى.

ب- اصطلاحاً: يرى علي القاسمي بأنّه، قد اختلفت تحديدات (التعريب) باختلاف الزمان، والمكان والإنسان. فيختلف مدلولها عند اللغويين القدامى عن مدلولها عند المحدثين، وهو عند المشاركة غيره عند المغاربة، وقد اختلف قبلهم في تعريفها اللغويون الأولون ممّا دفع بعلي القاسمي إلى محاولة جادة لضبط مصطلح التعريب، وذلك بعد استقراءه الاستعمال اللغوي الحديث للفظ (التعريب) فوجد لها دلالات عدّة واستعمالات متعدّدة، وقد اهتدى إلى ترتيبها من الخاص إلى العام. فالتعريب في فكره يعني²:

- ترجمة كلمة أجنبية إلى العربيّة أي نقل كلمة أجنبية بلفظها ومعناها إلى اللغة العربيّة ودون التغيير فيها أو إجراء تعديل عليها لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للعربيّة، فنقل اللفظ إلى العربيّة دون تعديل سميّ (دخيلاً) ومثال ذلك كلمة (أكسجين ونتروجين). وإن عرضنا اللفظ إلى تعديل وتحوير سميّ معرباً، ومثال ذلك (تلفاز). ونقل اللفظ الأجنبي إلى العربيّة بتعديل أو بدونه يدخل في إطار (الاقتراض اللغوي)؛

- يعني التعريب نقل نص كامل من لغة أجنبية إلى العربيّة، سواء كان فقرة أو صفحة أو كتاباً بأكمله؛

- يعني التعريب؛ استخدام قطر كامل للغة العربيّة كلغة للتخاطب والكتابة، وقد أشار الباحث إلى أنّ التعريب استُخدم بهذا المعنى إبان الفتوحات الإسلاميّة وبعدها، حيث حمل الفاتحون معهم اللغة العربيّة والثقافة العربيّة الإسلاميّة إلى الأمصار.

رابعاً: يعني التعريب؛ استعمال العربيّة لغة للإدارة أو للتعليم أو لكليهما. وقد أرجع علي القاسمي الدلالات المختلفة للفظ (التعريب) إلى أنّ جلّ الفلاسفة وعلماء اللغة اتّفقوا على عدم وجود رابطة

¹ - الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ع ر ب).

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 111، نقلاً عن: محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، القاهرة: 1980، ص 4.

الفصل الثاني:

حتمية أو مادة أزلية بين الدال والمدلول، أو بين اللفظ ومعناه، فيكتسب اللفظ معناه من تواضع جماعة الناطقين عليه واستعماله. وقد يغيّر اللفظ الواحد معناه أو يكتسب عدّة معانٍ إضافية بمرور الزمن من جراء الاستعمال. وبالتالي أعطى علي القاسمي أربع دلالات كما ذكرنا أعلاه، بعدما استقرأ الاستعمال اللغوي الحديث للفظ التعريب.

2- **تعريب التعليم العالي في فكر علي القاسمي:** يرى الباحث بأنّ هذا الموضوع قد شكّل إحدى أكبر المحطات التي شغلت اهتمام الدول والحكومات العربية؛ وذلك عقب نيل هذه الأخيرة استقلالها مباشرة، فوضعت الحكومات من بين أهمّ مشاريعها؛ وقد تفاوتت نسبة نجاحه من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر شكّل (التعريب) أحد المبادئ التي قامت عليها السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال، بالإضافة إلى التوحيد والتعميم، لكن الملاحظ أنّ التعريب هو العنصر الوحيد الذي لم يتمّ تعميمه في جميع أسلاك التعليم؛ حيث لا تزال اللغة الأجنبية هي لغة التدريس في كليات الطب والصيدلة والعلوم. وحالة التعريب في (الجزائر) تعكس إلى حدّ كبير الوضع اللغوي المضطرب في الأنظمة التربوية العربية عموماً، والتي يعرف فيها التعريب وضعاً مماثلاً أو قريباً لما هو عليه في الجزائر، مع استثناء وحيد تمثله سوريا، فهي القطر العربي الوحيد الذي عمّم العربية في جميع مراحل الدراسة، بالإضافة إلى تعريب الإدارة والجيش. وقد خصّص الباحث فصلاً كاملاً عن حالة تعريب التعليم العالي في الوطن العربي؛ وتوقف عند أبرز أسباب تعذّر التعريب في الوطن العربي، والمتمثّل في الانفصام بين السلطة والمتقف؛ وذلك أنّ قضية التعريب؛ شكلت في الوطن العربي وجهاً من وجوه الانفصام أو الصراع بين أصحاب القرار والمتمثلة في السلطة وبين المثقفين المعبرين عن طموحات شعبهم. فأصحاب القرار يعتقدون أنّ امتلاك العلم لا يمكن أن يكون إلّا بلغته الأصل وهاته اللغة ليست إلّا اللغة الفرنسية أو الإنجليزية. أمّا المثقفون والمختصون واللغويون والجامعيون فيرون في المقابل أنّ تحسين مستوى التعليم ليكون وسيلة من وسائل التنمية يستوجب استخدام اللغة الوطنية في جميع مراحل التعليم وفي جميع تخصصاته. وقد خلص الباحث في النهاية إلى أنّ الجامعات العربية لن تستطيع أن تقوم بدورها القيادي في التنمية البشرية إلّا بإصلاحها في أهدافها وبنيتها ومناهجها، وتعريب التعليم العلمي والتقني فيها. والتعريب في فكره لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال اللغات الأجنبية أو التقليل

الفصل الثاني:

من شأنها كما قد يتوهم البعض. ولأنّ مستلزمات التعريب متوفرة في الوطن العربي، ولا نحتاج إلّا لتوفر الإرادة الصادقة لدى أصحاب القرار، وإلى منهجية واضحة في التعريب.

3- التعريب والاقتراض في فكر علي القاسمي: اعتبر القاسمي أنّ الاقتراض اللغوي؛ نوع من المولّد؛ والتوليد كما هو معروف قد يكون من داخل اللغة كالمجاز والاشتقاق، والنحت، والتركيب والاقتراض، أو قد يكون التوليد من خارج اللغة وهو أنواع: المعرب والمحدث والدّخيل. والمعرب فرع من المولد حسب فكر القاسمي، ولقد تعدّدت التسميات قديمًا لوصف الألفاظ المولدة مثل: المولّد والمحدث والدخيل. واستعمال هذه المصطلحات اختلف من عصر إلى عصر، ومن لغويّ إلى آخر، حتى أصبح من الصعب تحديد مدلولاتها بدقّة، ممّا دعا الباحث إلى التفريق بين هذه المصطلحات.

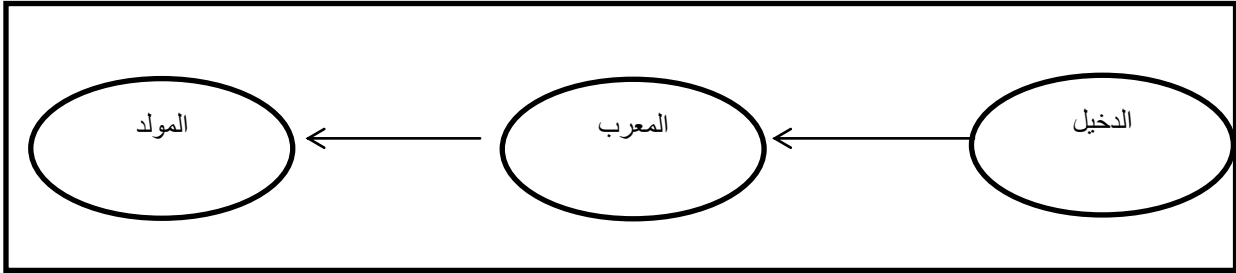
المحدث	المعرب	الدخيل
- ما ولد من الألفاظ بعد عصر الاستشهاد؛ عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التركيب، أي؛ الألفاظ المولدة عربيّة خالصة.	- هو اللفظ الذي تقتضيه اللغة العربيّة من اللغات الأخرى وتخضعه لنظامها الصوتي والصرفي عن طريق الزيادة فيه، أو الإنقاص منه أو القلب؛ وهذه العمليّة تسمى التعريب.	- هو اللفظ الذي تقتضيه اللغة العربيّة من اللغات الأخرى وتبقيه على حاله دون أن تُغيّر في أصواته وصيغته. أي؛ عدم إخضاع اللفظ لمقاييس العربيّة وبنائها وجرسها.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة يستعمل لفظ مُحدّث؛ فهو اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في الحياة العامة.		

وهناك من يعتبر الدّخيل؛ ما نُقل إلى لغة العرب سواء جرت عليه أحكام التّعريب أم لا تجري عليه. فالدّخيل موافقة لهذا الرأي أعمّ من المعرب، "فكل معرب دخيل، وليس كل دخيل معرباً"¹.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 416.

الفصل الثاني:

والملاحظ على طرح القاسمي في تناوله لمصطلح المعرب، يختلف عن طرح قدماء العرب فجلال الدين السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة) يعتبر المعرب هو؛ اللفظ الذي دخل العربية في عصر الفصاحة، والمولد هو ما بعد هذا العصر¹. والدخيل عند القدماء إما أن يكون معرباً أو مولداً؛ فالمعرب عندهم قسم من الدخيل. فالقدماء لم يميزوا بين هذه المصطلحات الدقيقة، ومزجوا كل من المولد والمعرب؛ فكل لفظ دخل العربية بعد عصر الفصاحة سواء كان أجنبياً أو عربياً مولداً سمي دخيلاً.



وحسب اعتقادي فرأي (القاسمي) هو الأرجح فقد اعتبر التعريب فرعاً من المولد، لأنّ؛ ظاهرة التعريب أولاً صورة من صور التبادل بين اللغات. ومظهر من مظاهر التلاحق الناتج عما يوجد بينها من قرابة لغوية، أو جوار ومتاخمة، أو رحلة وانتقال، أو غزو وفتح، أو هجرة واختلاط، أو تجارة ومعاملة. ويتمّ هذا التبادل عن قصد وغير قصد، وكثيراً ما يكسَى الدخيل بكساء جديد فيُنسى أصله ويصبح جزءاً من اللغة التي انتقل إليها، ولا يشعر عامة الناطقين بها بأنّه أجنبي أو دخيل. من هنا، ندرك أنّ التعريب يتناول الكلمة غير العربية (الأعجمية). فهو إذاً عملية صرفية قياسية تعتمد لفظاً أصلها غير عربي تُضمّ إلى اللغة العربية بعد وزنها على أحد الأوزان العربية. وكان هذا المعنى منطلق اللغويين القدامى في تفسير معنى التعريب ولا تخرج المعاجم القديمة والحديثة عن هذا المعنى.

- فسيبويه يعتبر من أوائل العرب الذين تحدثوا عنه وقد سماه إعراباً، وقد تحدث عن طريقة العرب في التعريب؛ أي أنّهم كانوا يغيرون الحروف الأعجمية من إبدال أو تغيير حركات أو حذفها وإحاقها بالأوزان العربية؛ وهذا التعريف يوافق رأي القاسمي، لكن سيبويه ضمّنه بتعريف

¹ - ينظر: جلال الدين السوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، باب معرفة المعرب، شر: محمد أبو الفضل وآخرون ط3. مكتبة دار التراث، القاهرة.

الفصل الثاني:

آخر التعريب ما أخذته العرب من اللغات الأخرى وأبقوه على حاله دون تغيير¹. هذا التعريف الأخير يوافق تعريف القاسمي للدخيل. ونظرًا لاختلاف وتشتت التعريف فتعتبر محاولة الباحث محاولة جادة وجريئة، للفصل بين المصطلحات، فالفترة الزمنية هي التي تحكم تعريف المصطلحات فقديماً التعريب، ظهر نظرًا لاختلاط العرب بالأعاجم والفتوحات الإسلامية استوجب تعريب بعض المفردات بداعي الحاجة. ويمرور الزمن نلاحظ تطور مفهوم التعريب؛ وأصبحت له دلالات واكتسب معنى عصرياً استهدف العمل الإصطلاحي، والمتمثل اليوم في إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية، وذلك قصد تعميم اللغة العربية، واستخدامها في كل مجالات الحياة العربية وأحسن دليل على ذلك محاولة الدول والحكومات تعريب التعليم والإدارة. وكان العربي في ذلك العصر متشبعاً بلغة دينه، وكان فصيحاً طلق اللسان، فلم يخش تعريب الكلمات الأعجمية وصوغها على أوزان عربية، وإخضاعها لقواعد لغة صارت مقدسةً بقراءة القرآن. لكن القواعد التي وضعها فقهاء اللغة العربية لضبط هذه العملية، تُبين أنهم لم يقرروا ضرورة تعميم استخدام اللفظ الأعجمي كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لئلا يلحق العربية ضررٌ من الإفراط في استعمال هذه الوسيلة. والملاحظ أيضاً، من خلال فكر القاسمي؛ في تناوله لقضية التعريب، أنه حاول تعريفه حسب الحقب الزمانية، فبدايات اللفظ الغريب؛ سماها مولداً وتكون من بيئة عربية خالصة، وذلك بهدف توليد واكتساب ثروة لغوية، وحين ننقل اللفظ من دولة أجنبية نسميه التعريب بشرط موافقته للمواصفات العربية، وحين نقله دون التغيير فيه يسمى بالدخيل.

4- ضوابط التعريب في فكر علي القاسمي: يرى الباحث بأن تدفق المصطلحات في عصر النهضة العربية الحديثة قد شهد إقبلاً واضحاً من العلماء على اللغات الأجنبية التي نهض أهلها بالعلوم، فوقع خلاف حول ظاهرة الاقتراض؛ فبعض اللغويين العرب يرون بأهمية فتح باب الاقتراض على مصراعيه واستخدام المصطلحات الأجنبية في اللغة العربية، وذلك بغية الإسراع في نقل المفاهيم العلمية، لأنّ المهمّ ليس المصطلح وإنما مفهومه. في حين نادى بعضهم بضرورة المحافظة على نقاوة اللغة ووضع مصطلحات مشتقة من أصول عربية مقابلة للمصطلحات الأجنبية؛ لأنّ المصطلحات العربية لها قدرة توليدية، تمكّنا من إضافة حمولة مفهومية إلى

¹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، 3، بيروت: 1983، عالم الكتب، ج1، ص 133.

الفصل الثاني:

منظومتنا المصطلحيّة. ونظرًا لهذا الخلاف وضعت المؤسّسات اللغويّة العربيّة ترتيبًا تفاضليًا لوسائل توليد المصطلح، فنظمت ندوة بعنوان: (المبادئ الأساسيّة في اختيار المصطلحات العلميّة ووضعها) وقد انعقدت في الرباط عام 1981م. وقد نصّت التوصيّة على: "استخدام الوسائل اللغويّة في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة بالأفضليّة طبقًا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)¹". وقد قرّرت تلك الندوة، بأن يلجأ إلى الاقتراض بشرطين: الضرورة والنوعيّة. وقد ورد في التوصية ما يلي: "التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالميّة كالألفاظ ذات الأصل اليونانيّ أو اللاتينيّ أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماويّة"². ومثال المصطلحات التي أقرّ مجمع اللغة العربيّة اقتراضها بالتّعريب: (هدرولوجيا ومرفولوجيا).

لقد ذكر علي القاسمي القواعد الحديثة التي اتفقت عليها المجامع العربيّة الحديثة، وتوصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ويذكر الباحث³:

- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغة الأجنبيّة، فإذا وجدت طريقان لنطق الواحدة باللغة الإنجليزيّة، مثل: (فبرين) و(فايبرين) وكذلك (تليب) و(تيوليب) فنختار النطق الأول لأنّه أيسر؛

- التغيير في شكله حتى يصبح موافقًا للعربيّة؛ ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم به أدوات البدء والإلحاق؛

- تصويب الكلمات العربيّة التي حرّفتها اللغات الأجنبيّة واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح مثل: كلمة (Admiral) عند تعريبها ينبغي إعادتها إلى أصلها (أمير البحر)؛

- ضبط المصطلح بالشكل عامة والمعرب خاصة؛ والملاحظ على فكر القاسمي في خصوص ضوابط التعريب أنّ فكره؛ ينحو نحو المحدثين فأفكاره مستقاة من عمل المجامع العربيّة في

¹- علي القاسمي، علم المصطلح ص420، نقلًا عن: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي"، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1980، م8، ج1، ص78.

²- المرجع نفسه، ص420.

³- علي القاسمي، علم المصطلح، نقلًا عن: أحمد شفيق الخطيب، "منهجية وضع المصطلحات العلميّة الجديدة مع ترجمة للسوابق واللواحق الشائعة"، مجلة اللسان العربي، م9، 1982، ص66/37.

الفصل الثاني:

خصوص قضية التعريب، فهو يدعو إلى ضرورة الإجماع العربي حول تطبيق قرارات اتحاد المجامع بغية الحدّ من فوضى المصطلح. وعنصر التعريب ليس موضوعاً جديداً، بل هو موضوع قديم ولا بأس أن ندعم ذلك ببعض الأمثلة المستوحاة من كتب قدماء العربيّة لنؤكد بأنّ الموضوع له أهميّة منذ العصر القديم، ولعلّ من بين تلك الأمثلة طرح سيبويه كما ذكرنا أعلاه، وأيضاً من الأمثلة على اهتمام الدرس اللغوي به قديماً ما وضعه ابن حيّان، من ضوابط تُعرف بها عُجَمَة المعرّب نذكر منها:

- خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة مثل: إبراهيم؛
 - تتابع الراء والنون في أوّله أو آخره مثل: نرجس، ودنر؛
 - تتابع الزاي والذال فيه مثل: مهندز¹؛
 - وقد ذكر ابن جني أنّه متى وجدت كلمة رباعيّة أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستة (ر، ل، ن، ف، ب، م) المسماة بأحرف الذلاقة، فاقض بأنّه دخيل في كلام العرب وليس منه².
- ففي مخالفة اللفظ للأوزان العربيّة للحكم عليه بالعجمة (إبريسيم مثلاً) وعدد أوزان العربيّة كما قال به سيبويه (308) ووصل العدد مع ابن القطاع إلى (1210) أوزان، ولقد اهتمّ ابن خالويه بذكر ما ليس في كلام العرب من أبنية إلا أنّه سوى بين الأبنية العربيّة والمعربة³. وتوسع النحاة في تعداد الأبنية وأضافوا إليها أمثلة معربة منهم أبو حيان في كتابه (ارتشاف الضرب) ك (مفعلان: مهرجان، ومنفعيل: منجنيق، وفنعليس: خندريس، وفعلى: كمثرى...) فيتبادر إلى الذهن تساؤل يتعلق بإضافة أبنية لألفاظ معرّبة إلى الأبنية العربيّة، فيقترح محمد حسن عبد العزيز جواباً على ذلك التساؤل بفرضيتين: إمّا أن العرب قد غيرت تلك الأبنية وألحقتها بكلامها، أو أنّها لم تلحقها ولحلّ هذا الإشكال يستتجد بسيبويه الذي اشترط لإلحاق أبنية أعجميّة بالعربيّة أن يكون لها نظير من كلام العرب (درهم ألحق بهجرع وبهجرع بسهولة...). وبهذا الضابط لا تعتبر تلك الأمثلة التي

¹ - المقري: فح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، القاهرة: 1968، ج4، ص 158.

² - ابن جني، الخصائص، ج2، 145.

³ - جلال الدين السوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شر: محمد أبو الفضل وآخرون، ط3. مكتبة دار التراث، القاهرة ط3، القاهرة: دس، ج1، ص 143.

الفصل الثاني:

وضعها أبو حيان عربيّة، وإن غيّرت أبنيتها لعدم موافقتها لأوزان العرب ولعدم وجود جذر لها¹. فالملاحظ على طرح القدماء، أنّهم لجؤوا إلى التعريب لإيجاد موافقة للفظ الأعجمي بحروف عربيّة خالصة، وتعريبهم يكون داخل اللّغة العربيّة، ولا يتعدّاه إلى لغة أخرى. ومن المصطلحات التي اقترنت بالمعرب ما يُعرف (بالدخيل)، وهو اللفظ الذي أخذته اللغة العربيّة من لغة أخرى في مرحلة متأخرة من حياتها، من غير أن تدخل عليه من التغيير ما يجعله موافقاً لأبنية كلام العرب. أي أنّ الدخيل هو اللفظ المستعار من اللغات الأجنبيّة لحاجة التعبير به مع بقائه على وزن غريب في اللغة العربيّة، وذلك مثل: جمر، وتليفون وتلفزيون، وكمبيوتر وغيرها. فما يميّز المعرب عن الدخيل، إذاً أن المعرب يطرأ عليه تحوير في بنيته، ممّا يجعله موافقاً لأبنية الكلمات العربيّة، بينما يبقى الدخيل على صورته مع إمكانية حصول تحريف طفيف في نطقه بما يوافق النطق العربي. ويرى كمال بشر في كتابه (دراسات في علم اللغة) أنّ التعريب المحصور في مجال المصطلحات والألفاظ بشكل عام هو أنّ اللغويين العرب القدماء، قد سجّلوا بعض القواعد العامة واشتروا شروطاً صوتيّة وأخرى صرفيّة على الألفاظ المنقولة من أجل إزاحة الغربة عن هذه الألفاظ ومنحها رداءً مألوفاً ومأنوساً، وقد اختلفت مواقف الدارسين والباحثين بخصوص تعريف المصطلحات. فهناك من لا يجيز ذلك، لما يرى فيه من إفساد للعربيّة وتشويه لمادّتها، والترجمة عندهم هي السبيل الأولى بالاتباع، وفي المقابل هناك من يقبل التعريب دون شرط على أساس أنّ المصطلح المعرب أقرب في الدلالة على المفهوم المقصود، وهناك فريق ثالث لا يرى بأساً من التعريب في المراحل الأولى من نقل العلوم والفنون الأجنبيّة، في انتظار أن تنتهي الشروط الملائمة للترجمة وتتضح². وكان لابدّ من الترقب حتى فترة قريبة العهد لبيدأ علماء اللغة في القرن الثاني العمل بالتعريب بنية (النقل) أي ترجمة الألفاظ والأفكار الأعجميّة الغريبة عن العربيّة وأصبح المعرب والدخيل ضروريين لازدهار اللغة. وأثيرت بصدد التعريب قضايا لغويّة حلّته بحثاً وتنقيباً من زاوية الاقتباس من اللغات الأجنبيّة، وتداخل اللغات، وتأثر بعضها ببعض. وقد شهد عصرنا الحاضر إقبالاً واضحاً من العلماء على اللغات الأجنبيّة التي نهض أهلها بالعلوم، يأخذون منها الكلمات

¹ - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دط. القاهرة: 1990، دار الفكر العربي، ص 86/85.

² - ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط2. القاهرة: 1998، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الفصل الثاني:

ويقتبسون من المصطلحات ما يسهم في إثراء العربية وجعلها مواكبة لضرورات العصر الحديث. وهو ما يعرف بالترجمة.

- وما يؤخذ على الباحث، عدم ذكره كيفية ترتيب المفردة المعربة في المعاجم، فالقدماء تطرقوا إلى هذا العنصر، وحددوا كيفية ترتيب اللفظة المعربة، فالخليل ضمن معجمه (العين) الكثير من الكلمات المعربة التي تناقلها عنه اللغويون، كان يشير إلى معانيها وينسبها إلى لغتها الأصلية، كما وضع الخليل القواعد التي يعرف بها الكلام العربي من غيره، ويؤكد على أن السماع من العرب الثقافات هو الأصل، إلا أنه كان لا يفرق بين المعرب والدخيل¹. فعدم ذكر علي القاسمي كيفية ترتيب المفردة المعربة يمثل عنصر الحداثة في نظريته المصطلحية الحديثة ففي دراسة قام بها عبد الله سليمان بعنوان: "التجديد في المعاجم العربية" المعجم العربي الأساسي نموذجًا" حيث وضح مظاهر التجديد في المعاجم العربية، وباعتبار علي القاسمي أحد مؤلفي هذا المعجم سنعطي بعض مظاهر الحداثة التي يزر بها المعجم فيما يخص (المعرب والمولد والدخيل والمحدث والمعجمي والعامي) فقد بين عبد الله سليمان عدم التزام المعجم بتأصيل الكلمات المعربة، إلا في أحيان قليلة ووضح كيفية تعامله مع هذه الألفاظ، مقارنة بغيره من المعاجم؛ وقد أرجع عبد الله سليمان بأن عدم الالتفات إلى أصول هذه الكلمات كان مرجعه الرغبة في عدم تضخيم المعجم بقضايا عُنت بها كثرة المؤلفات ومثال ذلك: عند ذكر شهر (آب) إذ يشير المعجم إلى أنه "الشهر الثامن من السنة الشمسية كما يعرف في بعض الأقطار العربية، ويعرف باسم أُغسُطُس" (ص 63). فلم يناقش المعجم أصل كلمة (آب)². ويورد المعجم الكثير من الألفاظ الدخيلة، وهي التي دخلت العربية دون أن يشير إلى أنها دخيلة مثل: "أطلس: مصور جغرافي" ص 95، "بريزة: الموضع الذي يؤخذ منه التيار الكهربائي" ص 147... إلخ³. فالتجديد في المعجم العربي الأساسي في تعامله مع الألفاظ المعربة أنه لم يخضعها لنظام الكلمات العربية، ولم يسر على ما سارت عليه المعاجم القديمة. وبالتالي يتضح من هذا حرص (المعجم العربي الأساسي) على عدم الوقوف عند حدود زمانية

¹ - محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ص 87.

² - فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ط 1. القاهرة: 2008، دار الآفاق العربية، ص 235.

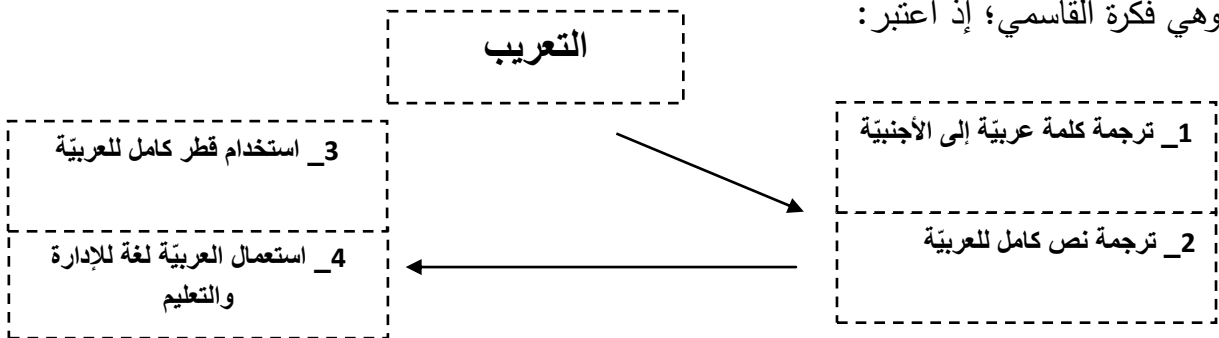
³ - المرجع نفسه، ص 238.

الفصل الثاني:

ومكانية محدّدة، بل كان هناك وعي بأهميّة تجاوز ما وقفت عنده المعاجم القديمة وإثبات ما صار واقعًا لغويًا، من المعرّب والمولّد والدخيل والمحدث، وذلك أنّ اللغة ليست حكراً على بيئة بعينها أو زمان بذاته، فالتفاعل بين اللغات أمر بديهي، فكلّ اللغات تؤثر وتتأثر ولا توجد لغة لم تقترض من غيرها، ولما كانت غاية أيّ معجم العناية بالدلالات، فإنّه لا يجب أن يغيب عن الذهن مراعاة اختلاف اللهجات بين الأقطار المختلفة، فكان واضعو (المعجم العربي الأساسي) ومن بينهم علي القاسمي على وعي بهذه الأمور يقول عبد الله سليمان: "ولذا فقد حرصوا على مراعاة اختلاف الألفاظ بين الأقطار العربيّة المختلفة، متجنبين بذلك أحد عيوب المعاجم العربيّة، فكان المعجم يورد دلالة الكلمة أو التعبير أو التركيب مشيراً إلى البلد الذي يستخدمه بهذا المعنى ومن ذلك: ... محبس... خاتم (كما في العراق وبعض أقطار الخليج ص 287) و حُبس... الوقف الديني (شائع الاستعمال في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ص 287)¹. وبالتالي فمظهر الحداثة في فكر علي القاسمي بخصوص (المولد والمحدث والمعرّب والدخيل) اتّضح لنا تطبيقاً بتأليفه (المعجم العربي الأساسي) وبالتالي عدم الإشارة إلى المفردات المعربة في معجمه دليل على قبول علي القاسمي للمعرّب وعدّه كلمة مثل باقي كلمات العربيّة، وبالتالي لا حرج من دخول ألفاظ أعجميّة العربيّة بأيّ لغة من بقاع هذا العالم تؤثر وتتأثر.

6- الأبعاد اللغوية والثقافية للتعريب في فكر علي القاسمي: تطرّق القاسمي إلى أبعاد التعريب في جانبها اللغوي والثقافي، ويبدأ بالبعد اللغوي، حيث يعطي خلاصة للمباحث السابقة التي تحدث فيها عن التعريب في إطاره الاصطلاحي، وكيف تطوّر هذا المفهوم من دائرته الضيقة عند سيبيويه والجوهرى وغيرهم، إلى دائرة أوسع أصبح التعريب مرادفاً للترجمة في العصرين العباسي والحديث²

وهي فكرة القاسمي؛ إذ اعتبر:



¹ - فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ص 241.

² - محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ص 87.

الفصل الثاني:

ثم يتحدث عن التعريب في إطار جغرافي وسياسي، حيث يختلف تعريف المشاركة عن تعريف المغاربة؛ ففي الوقت الذي يتعاطى علماء المشرق مع التعريب كظاهرة لغوية من مباحث الدرس اللغوي، يتعامل معه علماء المغرب العربي على أنه قضية سياسية ووطنية تتعلق بالهوية العربية والإسلامية والتراث والأصالة، وأنه رمز للتحرر من التبعية للمحتل.

- ويستعرض بعد ذلك التعريب في بعده السياسي، حيث يربطه بالوحدة العربية وأنه الأداة التي يمكن أن تتحقق بها هذه الوحدة. وكيف أن الاحتلال تفتن لأهمية اللغة في إبقاء سيطرته وهيمنته على الشعوب العربية المحتلة، بحيث سعى إلى تهميش العربية ومحاربتها واستبدالها بلغته كلغة رسمية، وقد تطرق الباحث بالتفصيل إلى حالة التعريب في الوطن العربي¹.

- ومن قضايا التعريب الثقافية التي تعرض لها الكاتب، قضايا تعريب التعليم وتوحيد المصطلح العلمي، وكيف أن توحيد المصطلحات يشكل خطوة نحو التعريب العلمي والفكري. لكنه يلقى معارضة من أبناء اللغة العربية، وفي نفس الوقت يلقى تأييدا ودعمًا من أبنائها المخلصين².

إذا؛ التعريب ظاهرة تمس كل لغات العالم دون استثناء، فقد تناولها د/فيصل عبد الرحيم* في كتابه (معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها) بمقدمة مهمة تناول فيها ظاهرة التقارض بين اللغات؛ على أنها ظاهرة طبيعية وعامة في جميع اللغى، وأنها من عوامل إثراء اللغات في مفرداتها، ومن ثم قيل: (إن نقاء اللغة - أي لغة - من شوائب الدخيل دليل على فقرها³). ولم تشذ العربية عن مثيلاتها، فأخذت وأعطت؛ غير أنها زهدت في الأخذ وأجزلت في العطاء. فذكر أن لكل عصر ألفاظاً دخيلة، فنرى أن معظم الدخيل في العصر الجاهلي من اللغات الفارسية والآرامية

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 119.

² - المرجع نفسه، ص 125.

* - ف. فيصل عبد الرحيم: اشتهر باسم (ف. عبدالرحيم) وهو ما يُثبت على أغلفة مصنفاته، واسمه الأصلي: (فانيامبادي عبدالرحيم) وكلمة (فانيامبادي) هي اسم عائلته، وهو يقدم على اسم الشخص في منطقة الشيخ جنوبي الهند، وهو نفسه اسم مدينته التي وُلد فيها بولاية (تاملنادر)، ولا يُعرف معناه، ونطقه في لهجتهم مخالف لرسمه العربي، و(الفاء) في أوله تُنطق بالهندية بصوت بين الفاء والواو. ولصعوبة نطق هذا الاسم اختصره الشيخ إلى حرف (ف) فقط.

³ - ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، دط. السعودية، 1973، دار القلم للنشر، ص

الفصل الثاني:

(السريانية) واليونانية. وفي بعض العصور الإسلامية كثرت الكلمات الدخيلة من التركية والفارسية. أما في عصرنا الحاضر فأكثر الدخيل من اللغات الأوروبية؛ كالإنجليزية والفرنسية والإيطالية. وهذه الألفاظ الدخيلة؛ منها ما استقرّ في لغة الكتابة، ومنها ما بقي محصوراً في لغة التخاطب دون لغة الكتابة.

وأشار إلى أنّ ما دخل العربية في عصرنا هذا لم يكن كلّها ممّا تدعو الحاجة إليه، ولكنّه دخل بسبب ما تعيشه الأمة من ضعف وهوان وتقليد أعمى للغرب المتقدّم وانبهار بحضارته وإنجازاته ولغته. على أنّ عدداً غير قليل من الكلمات الدخيلة وُضعت لها كلمات عربية بديلة لاقت القبول في كثير من الأوساط وكُتبت لها الأديب والانتشار؛ من مثل: (الهاتف بدل التليفون، والحافلة بدل الباص، والشاحنة بدل اللوري، والتأشيرة بدل الفيزا، والناسوخ بدل الفاكس، والحاسوب بدل الكمبيوتر، والقرص المدمج بدل السي دي... وما تزال الحاجة ماسّة إلى بذل مزيد من الجهد في هذا المضمار، مع ضرورة أن تتولّى وسائل الإعلام إشاعة هذه البدائل العربية الأصيلة والمحدثة ونشرها بين الناطقين بالضاد¹. والملاحظ على هذا القول أنّ من عوامل انتقال الألفاظ الغربية إلى العربية من دون النّظر فيها، يرجع إلى الانبهار بالعالم الغربي إضافة إلى توهم البعض عن عزز اللغة العربية عن مسايرة الركب الحضاري والتدفّق المصطلحي الهائل من العالم الغربي، غير أنّ علي القاسمي أثبت العكس فعند قدومه إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفة أستاذ وقد كانت الجامعة قد شرعت بتعليم العلوم الإنسانية لأول مرّة، قدّم أول محاضرة بعنوان "طبيعة اللغة والأوهام الشائعة عنها" وقد تناول في هذا المقال الأخطاء الشائعة عند بعض الناس عن ماهية اللغة، خاصة ذلك الخطأ الشائع القائل إنّنا يجب أن ندرّس العلوم والتقنيّات باللغات الغربية كالإنجليزية والفرنسية، لتوافر المصطلحات العلميّة فيهما، ولقدرتهما على التعبير عن المفاهيم العلميّة، وإنّ اللغة العربية لا تصلح لتدريس العلوم والتقنيّات، لعدم توفّرها على المصطلحات اللازمة، لأنّها لغة دين وآداب وليست لغة علوم وتقنيّات². فقد تطرق علي القاسمي في هذا المقال إلى الأخطاء والأوهام الشائعة عن اللغة: مثل: الكتابة هي اللغة، أو وجود رابطة طبيعيّة بين

¹ - ينظر: ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، ص 137/138/139.

² - علي القاسمي، مرفأء الحبّ السبعة، ط1. الرباط، بيروت: 2012، المركز الثقافي العربي، ص 243.

الفصل الثاني:

الكلمات ومعانيها، أو وجود لغات متطورة وأخرى بدائية، أو وجود لغات منطقية وأخرى غير منطقية، أو لغات جميلة وأخرى قبيحة، أو لغات صعبة وأخرى سهلة، وأكد أنّ اللغة نظام رمزي صوتي، تستخدمه الجماعة الناطقة بتلك اللغة للتواصل والتفاهم، وأنّ أيّ لغة تستطيع أن تفي بأغراض الناطقين بها، فللغة وسائلها اللسانية للاستجابة لجميع احتياجاتهم، فعلي القاسمي هنا يفند ادّعاءات أعداء التعريب بضرورة الإبقاء على استخدام اللغة الفرنسية أو الإنجليزية في تدريس العلوم والطب في البلاد العربية¹.

وفي هذا المقام نقول إن علي القاسمي، في طرحه يدعو إلى ضرورة النهوض باللغة العربية ويدعو إلى ضرورة تعريب التعليم العالي، ولن يتأتى ذلك إلا بقيام الجامعات بدورها الريادي والقيادي في التعريب العلمي والتقني، ونحتاج فقط لتوفر الإرادة الصادقة لدى أصحاب القرار. وقد استطاع أن يفرق بين مصطلحات (المحدث، المعرب، الدخيل)، وذلك بإرجاعها إلى بنيتها الزمانية، كما وضحنا. وقد ذكر القواعد الحديثة التي اتفقت عليها المجامع العربية الحديثة، ودعا إلى ضرورة تتبّع توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي.

¹ - علي القاسمي، مرفأء الحبّ السبعة، ص 244/245.

الفصل الثاني:

ثانياً: الترجمة: تعتبر الترجمة من بين أهمّ جسور التواصل بين سكان المعمورة، ولقد حظيت باهتمام واسع خاصة في عصر النهضة، وذلك نظراً لأهميتها، لأنها تمثل عنصر تفاعل وتواصل بين الجماعات اللسانية المختلفة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي. وأضحت من بين أهمّ وسائل نقل المصطلحات بين الثقافات والشعوب تقول الأستاذة راضية مرجان: "تعتبر الترجمة من الأسباب الرئيسية للتقدم العلمي والثقافي للأمم، كما أنّها همزة وصل بين الشعوب حيث تمكّننا من التعرف على حضارتها عبر مختلف العصور، إنّ للترجمة فضلاً كبيراً على العرب في نقل المعارف، لأنّ التمكن من ناصية اللغات الأخرى سيؤدي حتماً خدمة عظيمة للغة العربيّة¹". ونظراً لأهميتها خصّها علي القاسمي بفصلٍ في كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، سنحاول قراءة فكره واستكناه رأيه فيها.

1- الترجمة وأثرها في التفاعل الثقافي في فكر علي القاسمي: يرى الباحث أنّ للترجمة الفضل الكبير في كل نهضة ثقافية واقتصادية، حيث إنّ البلدان التي تترجم أكثر هي التي تحقق تقدماً أكثر، بالإضافة إلى كون الترجمة وسيلة للتفاعل الثقافي والمعرفي مع الآخر، فهي تشكل قاعدة انطلاق النهضات الحضارية الكبرى².

أ: أثر الترجمة في اللغة الأصلية: يرى الباحث بأنّ الترجمة هي حوار بين لغتين قبل أن تكون حواراً بين حضارتين، وينتج عن هذا الحوار تغيير في مفاهيم اللغة المصدر (اللغة المنقول منها) ومحاولة تطوير اللغة المنقول إليها على مستوى مفرداتها وتراكيبها ودلالاتها وأساليبها، بالإضافة إلى استيعابها لمفاهيم جديدة. ويضيف الباحث أنّ تأثير الترجمة يتجاوز مجال اللغة والثقافة إلى الحركات الاجتماعية والسياسية.

ب: أثر الترجمة في اللغة المنقول منها: فالترجمة تهب النصّ الأصلي وجهاً جديداً وتمنحه فرصة جديدة للحياة، في وسط ثقافي غير الوسط الأصلي، خصوصاً إذا انقرضت لغته الأصلية، وهناك حالات لم تحي فيها النصوص الأصلية إلا بالترجمة، ويذكر الباحث ثلاث حالات محددة تتمثل

¹- راضية مرجان، المعاجم اللسانية المعاصرة دراسة مقارنة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، ص 27.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 140.

الفصل الثاني:

في: (فقدان النص الأصلي، موت اللغة الأصليّة، صعوبة النص الأصلي على الفهم). ففكر (سقراط وأفلاطون وأرسطو) مثلاً يحيا بلغات أخرى وليس بلغته الإغريقيّة القديمة الميتة.

2- شروط نجاح التّرجمة في التفاعل الثقافي: حدّد الباحث شروط نجاح الترجمة في التفاعل الثقافي بضرورة تخطيط الترجمة، إذ لا بدّ من وجود مؤسّسة خاصة تعمل في ضوء خطة واضحة والتخطيط لازمة من لوازم التّميّة، وينبني على مسح الحاجات، وتحديد الأولويات، ورسم الأهداف وتوفير الوسائل الماديّة والبشريّة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتقييم النتائج وتقييم الخطة في الأخير.

- نوعيّة الترجمة: يؤكد الباحث بأنّه لا بدّ من الاعتراف أولاً، بصعوبة الحصول على ترجمة جيّدة ونوعيّة، فهي مهمّة عسيرة وعادة ما توصف بأنّها خيانة للنص الأصلي. ويذكر الباحث أبرز التحديات التي تواجه المترجم ككفيّة استنبات مفاهيم النصّ الأصلي في منظومة مفاهيم اللغة الهدف وفي سياقها الثقافي، وكذلك كفيّة نقل التقنيّات الأسلوبية المستعملة في النصّ الأصلي وبما أنّ لكل لغة سماتها الخاصة، فالمترجم يواجه صعوبات جمّة لتطويع اللغة الهدف وفي كفيّة التعامل مع أساليبها وتقنياتها. ولضمان نوعيّة وجودة التّرجمة يرى الباحث بضرورة إعداد مترجمين وتأهيلهم، ولا بدّ للمترجم أن يترجم لغة تخصّصه فقط لأنّه بها أدرى ولا يدخل نفسه في متاهات خارجة عن نطاقه. وبخصوص كميّة الكتب المترجمة إلى اللغة العربيّة، فقد وصفها الباحث بالقليلة لذلك لم تقم التّرجمة بأي دور في التّميّة البشريّة في البلاد العربيّة. ولكي تقوم الترجمة بهذا الدور فإنّه ينبغي أن تطورها سياسة لغويّة واستراتيجيّة ثقافيّة.

3- الترجمة وتنمية المفاهيم والمصطلحات في فكر علي القاسمي: تناول الباحث في هذا العنصر تجربة الترجمة في تونس والجزائر والمغرب منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، وقد تناول بالتفصيل أهداف الترجمة في هذه البلدان، والعوامل المؤثرة في تنميّة الترجمة وإنتاج الترجمة من حيث الكمّ والكيف، وختمها بتقديم اقتراحات وحلول من أجل تفعيل الترجمة.

أ- أهداف التّرجمة في أقطار المغرب العربي: لقد تعدّدت أهداف التّرجمة طبقاً للفترات التاريخيّة والاجتماعيّة والثقافيّة المتعاقبة؛ فالترجمة في أوائل القرن التاسع، تختلف عن الترجمة في أوائل

الفصل الثاني:

القرن العشرين، ففي أوائل القرن التاسع عشر وقبل أن تتعرّض أقطار المغرب العربي للاحتلال كان هدفها الاتصال بالعالم الغربي، فالترجمة كانت محدودة في هذه الفترة، وكانت أعداد المترجمين ضئيلة. وبعد تعرّض بلدان المغرب العربي للاحتلال الأجنبي الفرنسي بدءا بالجزائر تغير مضمونها وأصبح أهم أهدافها القيام بدور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والدول المحتلة. وبعد نيل هذه البلدان استقلالها، أصبحت الترجمة وسيلة للتعريب خاصة الإدارة والتعليم. حيث وضعت هذه البلدان خططا استراتيجية، وذلك بإنشاء مؤسسات تعنى بتكوين مترجمين متمرسين ومختصين لإنجاز عملية التعريب. وبظهور المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات التابعة لها، أصبحت الترجمة من أهم أدوات التواصل الدولي وزادت الحاجة إلى الترجمة والمترجمين الأكفاء، خاصة في مجال الترجمة الفورية.

ب- العوامل المؤثرة في تنمية الترجمة في فكر علي القاسمي: يذكر الباحث أهم العوامل المؤثرة في الترجمة وهي:

الوضعية اللغوية في المغرب العربي: يرى الباحث أن تدريس اللغات الأجنبية محدود في النظام التربوي في المغرب العربي، يقتصر على عدد قليل من اللغات الأوروبية، ويغفل لغات آسيا وإفريقيا. ولا تدرس لغة بعمق وإحاطة إلا اللغة الفرنسية التي تبدأ دراستها من المرحلة الابتدائية؛ بحيث نلاحظ وجود مترجمين متخصصين باللغة الفرنسية أكثر من باقي اللغات، ولذلك نلاحظ أن أغلب الكتب المعربة في المغرب العربي منقولة من الفرنسية. وقد انتهت هذه الوضعية اللغوية إلى ثنائية لغوية عربية/ فرنسية على الرغم من أن هذه الأقطار تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية. وقد كان لهذه الثنائية اللغوية انعكاس سلبي على حركة الترجمة لتمكن المستعمل من قراءة المادة بلغتها الأصلية؛

توفر العناصر البشرية المؤهلة: ويكون ذلك بالتكوين الجيد للمترجمين، ويتطلب ذلك تكوينهم في معاهد متخصصة، وقد عرض المؤلف لثلاث تجارب لإعداد مترجمين متخصصين، هي: المدرسة العليا للترجمة بالجزائر، قسم الترجمة بمعهد بورقيبة للغات الحية، ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة؛

الفصل الثاني:

وجود مؤسسات البنية التحتية للترجمة: ويقصد الباحث بذلك المؤسسات اللغوية والمعجمية والمصطلحية، ثم المؤسسات الوطنية للترجمة. ويقصد الباحث بالمؤسسات اللغوية؛ الجامعات اللغوية، والمراكز التي تهتم بالدراسات المعجمية والمصطلحية التي توفر المعاجم المختلفة التي يحتاج إليها المترجم لتيسير عمله، بالإضافة إلى إصدار الدوريات اللغوية وعقد الندوات واللقاءات العلمية حول قضايا اللغة والمعجم والمصطلح. وأما المؤسسات الوطنية للترجمة؛ فالمقصود بها المؤسسات التي ترعاها الدولة، وتتوفر على مترجمين متفرغين ومتعاونين. لكن يؤكد الباحث بأن أقطار المغرب العربي لا تتوفر على مثل هذه المؤسسات إلى حد الآن؛

التشريعات المشجعة على الترجمة: ويقصد الباحث بذلك التشريعات المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية في البلاد العربية؛ فعلى الرغم من وجودها في الدساتير فإنها تشريعات غير معمول بها. والتشريعات التي تحمي حقوق المترجمين؛ والملاحظ عليها أنها قليلة. ثم تلك التي تيسر وتشجع نشر الأعمال المترجمة؛ لم تحقق المستوى المطلوب، حيث يقتصر الأمر على تخصيص جوائز متواضعة. وأيضا البحوث العلمية في نظرية الترجمة الآلية، تؤثر بدورها في تنمية الترجمة، فهي البحوث التي ترعاها الجامعات اللغوية ومعاهد الترجمة أو تحتضنها الجامعات. لكن هذه البحوث تبقى محدودة في أقطار الوطن العربي في نطاقها وإمكاناتها ونتائجها.

4- إنتاج الترجمة من حيث الكم في فكر علي القاسمي: يرى الباحث، بأن نسبة الإحصائيات المتعلقة بعدد الكتب المترجمة سنويا في المغرب العربي قليل جداً، والحال مثله في المشرق العربي. كما أن معظمها منقول من اللغة الفرنسية، ويكاد ينحصر مجال الترجمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويرجع السبب في تدني نسبة ترجمة الكتب العلمية إلى العربية إلى الوضع اللغوي في أقطار المغرب العربي، حيث تستعمل اللغة الفرنسية في الكليات والمعاهد العلمية والتقنية.

الفصل الثاني:

5- أنواع الترجمة في فكر علي القاسمي (إنتاج الترجمة من حيث الكيف): في ضوء تعامل المترجم مع العقبات والمشكلات التي تثيرها الترجمة كالمشاكل المعجمية والنصية والتواصلية والثقافية والحضارية توقف الباحث عند تقسيم (طه عبد الرحمان) للترجمة إلى ثلاثة أنواع:

أ- الترجمة التحصيلية: وهي التي تسمى أيضاً بالنقل أو الترجمة الحرفية، وفي هذا النوع يراعي المترجم الاعتبارات اللغوية على الاعتبارات المعرفية، فينشغل بالمطابقة بين اللغتين، المنقول منها والمنقول إليها، سواء من حيث المعجم أو من حيث التراكيب. واعتبر الباحث أنّ هذا النوع من الترجمة يؤدي؛ إلى انحراف المعنى وسوء الفهم والتفهم، كما يؤدي إلى غربة المفاهيم المترجمة في بنية اللغة المنقول إليها، وهذا مما يسبب للقارئ إزعاجاً وإجهاداً ذهنياً وإضاعة وقت؛

ب- الترجمة التوصيلية: وتسمى أيضاً بالترجمة التقريبية لسعي المترجم إلى إيجاد المعاني التي تقرب النص المنقول إلى اللغة المنقول إليها، وذلك بواسطة اللجوء إلى التحوير والتكيف والاقتراب، وذلك بهدف احترام أصول اللغة الهدف، فيحاول المترجم فهم أفكار النص الأصلي ثم التعبير عن هذه الأفكار بطريقة تقارب في اللغة المنقول إليها، ودون التقيد أو الالتزام بكلمات النص الأصلي وتراكيبه؛

ج - الترجمة التأصيلية: وتسمى أيضاً الترجمة التأسيسية، وفي هذا النوع يحاول المترجم التفاعل مع النص المترجم من أجل استنباطه في المجال التواصلية للمتلقي وإدماجه في البيئة المعرفية واللغوية للغة المترجم إليها، وهذا يقتضي علماً بمقاصد النص الأصلي ووضوحاً في أهداف ترجمته. وبعد عرضه لأنواع الترجمة، تساءل الباحث عن نوعية الترجمة في المغرب العربي، وقد انتهى إلى أنّ الترجمة في أطوارها الأولى لم تخرج عن كونها ترجمة تحصيلية، تقترب من الحرفية وأنها في أحسن الأحوال لم تصل إلى أن تكون ترجمة توصيلية، كما أشار إلى أنّ معظم الترجمات تمت بمبادرات فردية، وليس ضمن خطة مدروسة وهادفة¹.

وقد خرج الباحث بعدة استنتاجات من خلال عرضه لتجربة المغرب العربي في الترجمة، فالتنائية اللغوية الموجودة حالياً في أقطاره، وضعف تعليم اللغات الأجنبية كمّاً وكيفاً، وغياب مؤسسات وطنية للترجمة ذات استراتيجيات وأهداف واضحة قائمة على مسح للحاجات الفعلية، وقلة

¹ - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، فصل الترجمة وتنمية المصطلحات.

الفصل الثاني:

التشريعات المنظمة لاتحادات المترجمين والمشجعة لهم على العطاء والتشتر، كل هذه الأمور تجعل من الترجمة عملاً فردياً تحكمه المصادفة، خاضعاً لأهواء هواة المترجمين وقدراتهم المحدودة، حيث يتضاءل تأثير الترجمة في استنبات الأفكار والنظريات والمناهج والأساليب وحصد ثمارها، وفي تعريف العالم بثقافتنا وقضايانا وكسب تعاطفه معنا¹.

ولكي تقوم الترجمة بدورها الحقيقي الفاعل، اقترح الباحث مجموعة من المقترحات، نذكر منها:

- تعميم استعمال اللغة العربية في جميع المجالات مع العناية باللغات الأجنبية؛
- إنشاء قواعد بيانات بيبليوغرافية ولغوية ومعجمية ومصطلحية؛
- تأسيس منظمات وطنية للترجمة في كل قطر من أقطار المغرب العربي، وأن تُوفّر لها الإمكانيات البشرية والمادية؛
- تشجيع نشر المواد المترجمة بكل الوسائل؛
- إنشاء شبكة اتصال عربية لقواعد المعطيات اللغوية والمعجمية والمصطلحية.

والملاحظ في فكر القاسمي من خلال طرحه لهذه العناصر الممهّدة أنّ الترجمة وسيلة من وسائل التفاعل الثقافي، فبين ذلك بنوع من الدقة والإحاطة الشاملة، وجلّ أفكاره في كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية مستوحاة من كتابه (الترجمة وأدواتها دراسات في النظرية والتطبيق) لذلك رجعت إلى هذا المصدر في محاولة لاستقراء واستكناه فكر القاسمي أكثر في نظرتة ورأيه في الترجمة، لذلك نحن نتعامل مع كاتب ومؤلف مصطلحي ومعجمي وفي نفس الوقت نتعامل مع مترجم. وقد حدّد شروطاً لنجاح عملية الترجمة، ونذكر أن الباحث من بين المترجمين البارعين ففي ترجمته لرواية (الوليمة المتنقلة) لإرنست همنغواي؛ وبالرغم من دراسته وتعمقه في فكر (إرنست همنغواي) في الجامعة الأمريكية إلاّ أنّه يقول: "ولكنني عندما أعملت الفكر في الأمر، تبين لي أنني لم أكن قادراً على ترجمة الكتاب يوماً، على الرغم من سهولة لغة همنغواي، وبساطة تراكيبها، لأنّ الترجمة عملية إبحارٍ من مرفأ إلى آخر عبر بحر التواصل الإنسانيّ في رحلة محفوفة بالمخاطر. فلا يكفي معرفة المرفأين وامتلاك الباخرة، للوصول إلى الشاطئ الآخر. فقد تعترض البحار أمواج عاتية أو عواصف هوجاء طوفانية. وإذ ذاك لا بدّ له

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 179.

الفصل الثاني:

من معرفة معمّقة بأصول الملاحة البحريّة، وخبرة بخفايا البحر الذي يقطعه، ودراية بالأنواء الجويّة أيام السفر¹. فعلي القاسمي هنا شبه عمليّة الترجمة بعملية الإبحار، وركوب البحر كما هو معلوم خطر في حدّ ذاته فلا بدّ للبحار من امتلاك وسائل الإبحار لكنّها تبقى غير كافية في ظلّ وجود عواصف هوجاء، وبالتالي فهو يرى بأنّ الترجمة ليست مجرد توليد المقابلات المعجميّة لمفردات النصّ الأصلي، فالترجمة في فكره أكثر تعقيداً لأنّ المترجم يجتاز حدود لغتَيْن عبر رموز لغويّة وأخرى ثقافيّة واجتماعيّة، وأخرى أسلوبية أدبيّة، فلا يمكن نقل النصّ مجرداً من حملته الثقافيّة يقول القاسمي: "... وإنّما يتحمّم على المترجم أن يموّج النص في سياقه الثقافيّ ومقامه الاجتماعيّ، وأن يصوغه بأسلوبٍ يتناسب مع أسلوب الكاتب الأصلي. وإذا فشل المترجم في واحدٍ من هذه الميادين الثلاثة فإنّه يخلّ بأمانة النقل التي تعدّ عماد الترجمة الناجحة"². فعلي القاسمي يضع من بين شروط نجاح الترجمة أن نضع النص في سياقه الثقافي والاجتماعي، والتركيز على أسلوب الكاتب الأصلي فالترجمة لا تتطلّب الكفاية اللغويّة فقط كما يقول القاسمي، وإنّما تتطلّب كذلك الكفاية الأدبيّة والكفاية الثقافيّة/الاجتماعيّة يقول: "تتمثل الكفاية الأدبيّة في قدرة المترجم على معرفة الأساليب الأدبيّة التي دُوّن فيها النص الأصلي، وتمكّنه من مضاهاتها في اللغة الهدف، أمّا الكفاية الثقافيّة/الاجتماعيّة فتعني إلمام المترجم بالسياق الاجتماعيّ والثقافيّ للخطاب، وظروف إرساله وتلقّيه. ولا يمكن عزل لغة النصّ عن الأسلوب الذي صيغت فيه والموضوع الذي تناوله"³. لأنّ علي القاسمي في فكره الحديث يخشى ما يسميه الإيطاليون بخيانة الترجمة، أو أن تنطبق عليه مقولة الأديب الإسباني الأستاذ (جوليو - سانتويو) الأستاذ بجامعة ليون بإسبانيا، الذي أعرب عن دهشته لعدم زجّ كثير من المترجمين في السجون والمعتقلات، لأنّ ترجماتهم مليئة بجرائم الكذب والتزوير، وإخفاء الحقيقة، وغير ذلك من الجرائم التي يعاقب عليها القانون. ولكن علي القاسمي حين أراد أن يترجم (الوليمة المتنقلة) لإرنست همنغواي اضطر للقيام بمجموعة من الإجراءات تمثل جانب الحداثة في فكره ونظرته للترجمة:

¹ - علي القاسمي، الترجمة وأدواتها دراسات في النظرية والتطبيق، ط1. بيروت: 2009، مكتبة لبنان ناشرون، ص 141.

² - المرجع نفسه، ص 141.

³ - المرجع نفسه، ص 141.

الفصل الثاني:

1. سفره إلى فرنسا والمكوث في باريس في شقة تقع في الشارع الذي كان يقيم فيه (همنغواي) ثم قام بترجمة الرواية، وفي ترجمته لرواية (الشيخ والبحر) لم يكتف بإمضاء ليلة كاملة في مركب شراعي صغير يقوده صياد سمك في شواطئ مدينة الصويرة المغربية وإنما اقتنى شريطين سينمائيين أنتجتهم (هليود) لهذه القصة. وهذا يدل على أنه لا بدّ للمترجم أن يعيش اللغة الأصل وثقافتها وعاداتها والحيز المكاني لكي لا يُخلّ بالنص الأصلي وهذا هو جانب الحدائث في نظرتة للترجمة؛

2. سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة والتعمق في دراسة الأدباء الذين تحدث عنهم في كتابه (الوليمة المتقلبة)؛

3. دراسة نظريات الترجمة والمعجمية؛

4. سفره إلى باريس لدراسة اللغة الفرنسية في السربون؛

5. الاطلاع على الترجمة الفرنسية لكتاب (الوليمة المتقلبة)؛

6. اطلاعه ودراسته المعمقة لخصائص أسلوب (همنغواي) وتقنياته¹.

وبعد قيامه بهذه الإجراءات اهتدى إلى ترجمة الكتاب، واستخلص من كل هذه الخطوات عناصر هامة تتعلق بمجال الترجمة وتعتبر حديثة وإجرائية يمكن للمترجم والمصطلحي الاستعانة بها في وضع المقابلات للمصطلحات الأجنبية ويمكن أن نلخصها في ما يلي:

1. **صدق المترجم:** ينقسم إلى نوعين، صدق واقعيّ وصدق فنيّ، وقد اقتنع القاسمي بأنه لا يشترط في المترجم أن يمارس فعلاً الخبرات التي مرّت بالمؤلف لتكون ترجمته صادقة لأنه يمكنه أن يتحدث عن أمور من الخيال وليست من الواقع. وإدراك مفاهيم المصطلحات التقنيّة المتعلقة بهويات المؤلف، فبإمكان المترجم أن يرجع إلى المعاجم المتخصصة في تلك الهويات؛

2. **أمانة المترجم:** الترجمة في فكر علي القاسمي لم تعد تعني المطابقة التامة بين النص الأصلي والنص المترجم؛ لأنه لا توجد مطلقاً مطابقة تامة بين أيّ لغتين من اللغات مهما

¹ - علي القاسمي، الترجمة وأدواتها دراسات في النظرية والتطبيق، ص 151/150/149.

الفصل الثاني:

كانت درجة القرابة بينهما ومهما بلغ التشابه بين بنيتيهما وأساليبيهما¹؛

3. المترجم كالممثل: شبه علي القاسمي المترجم بالممثل، فإذا كان المترجم يمثل دور الوساطة بين مؤلف أجنبي وقارئ وطني؛ ووسيط بين اللغة الأصل المرسله ولغة الترجمة المتلقية، ووسيط بين الثقافة التي كتب فيها النص والثقافة التي نُقل إليها النص، فإن الممثل أيضاً كالمترجم وسيط بين كاتب النص المسرحي أو السينمائي وبين الجمهور الذي يشاهده على المسرح أو في السينما²؛

4. ترجمة الأعمال الأدبية تتطلب من المترجم التخصص في الجنس الأدبي الذي يترجمه³؛

5. الكفاية الأدبية والكفاية الثقافية/الاجتماعية؛

6. الإضافات المسموح بها للمترجم: يرى علي القاسمي أن للمترجم الحق في إضافة بعض الكلمات لجعل النص المترجم مقروءاً ومفهوماً ومنسجماً، ويضع شرطين لذلك:

1. أن لا تؤدي إضافة المترجم إلى تغيير المضمون الأصلي أو إضافة معلومة لم تكن موجودة في الأصل؛

2. أن لا تغير إضافة المترجم من ملامح أسلوب المؤلف الأصلي أو تفسد تقنياته⁴. تمثل هذه العناصر الأخيرة تجربة القاسمي في مجال الترجمة، هي عناصر منطقيّة واقعيّة استخلصها من وراء تجربته كمترجم وحاول إدراجها في كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة. فالترجمة في فكره تمثل عنصراً من عناصر نقل المصطلح، ولا يمكن الاستغناء عنها. وبالتالي تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظريته المصطلحيّة الحديثة وبالتالي فالمصطلحي يحتاج إلى الإلمام بنظرية الترجمة وأصولها لذلك رجعت إلى كتابه (الترجمة وأدواتها دراسات في النظرية والتطبيق) وحاولت استكناه فكره ونظرته للترجمة كما بيّنت أعلاه.

6- نظرية الترجمة وعلم المصطلح في فكر علي القاسمي:

¹ - علي القاسمي، الترجمة وأدواتها دراسات في النظرية والتطبيق، ص 150.

² - المرجع نفسه، ص 155.

³ - المرجع نفسه، ص 158.

⁴ - المرجع نفسه، ص 184.

الفصل الثاني:

أ- أوجه التشابه بين نظرية الترجمة وعلم المصطلح في فكر علي القاسمي: يوضح علي القاسمي كيفية تشابك العلاقة بين نظرية الترجمة وعلم المصطلح كتشابك أغصان شجرة المعرفة الباسقة المتنامية، ومما يزيد هذا التشابك كثافة وتعقيدا اشتراكهما في النقاط التالية:

• كلا العلمين يستخدم اللغة هدفاً ومضموناً ووسيلة؛ فنجد أنّ هدفهما لغوي (وضع مادة لغوية جديدة) ومضمونهما لغوي (المادة اللغوية) ووسيلتهما لغوية (استخدام اللغة في التعبير عن المضمون)، وهذا كلّهُ يؤديّ إلى كثير من التشابك والتشابه بينهما، ممّا يساعد على إشاعة مجموعة من الأوهام حولهما في أذهان كثير من غير المختصين¹. وممّا يؤكد هذا التشابك أنّ الترجمة سابقة العهد في نقل المصطلحات، أي أنّ المترجمين هم من كانوا يتولون وضع المقابلات للمصطلحات الأجنبية، وعلم المصطلح علم حديث النشأة. ممّا شاع بين الناس أنّ المصطلحات يولّدها المترجمون، حتى بعد أن استقلّ علم المصطلح بذاته. ويزداد الأمر غموضاً في أذهان المتعلمين في البلاد العربية إذ؛ يظنون أنّ المصطلحات العربية هي مجرد ترجمة أو تعريب للمصطلحات الأجنبية.

• **المعنى بين المصطلحي والمترجم:** إذا كان المترجم يقوم بنقل نصّاً من اللغة (أ) إلى اللغة (ب) والمصطلحي الذي ينقل المصطلحات من اللغة (أ) إلى اللغة (ب). فكلاهما يسعى إلى الهدف ذاته، أي فهم المعنى المقصود ونقله بدقة وأمانة. فهما يؤديان الوظيفة ذاتها، وأنهما يحتاجان لنفس الإعداد والتكوين. وقد وضعت كندا مهنة المصطلحي (Terminologue) وأسندت له عدّة وظائف يلخصها خالد اليعبودي في مايلي:

- * إيجاد المصطلح في اللغة الهدف المقابل للمفهوم العلمي أو التقني الأجنبي؛
- * وضع تسمية المفهوم المستحدث أو المنتج؛
- * إسداء الرأي والنصيحة عند صياغة الإعلانات والوصلات الإشهارية؛
- * تقييس المصطلحيات المختلفة في شتى التخصصات المعرفية؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 293.

الفصل الثاني:

* تحرير الوثائق المصطلحية اللازمة لكل عمل خدماتي¹. فمن هذه الوظائف يصبح المصطلحي كالمترجم يقول خالد اليعبودي: "من هذا المنظور يصبح "المصطلحي" أبرز مساعد "للمترجم"، ويوزع العالم المصطلحي وقته في القيام بأعمال يومية دائمة، وتتمثل (إضافة إلى مساعدة المترجم والموثق، وعلماء الاختصاص) في تقديم يد العون لرجال الإدارات العمومية في صياغة أجهزتها المفاهيمية، كما يقوم أيضا بإنجاز مشاريع مصطلحائية كبرى على المدى الطويل، من مثل بناء معاجم أحادية اللغة، وثنائية اللغة ومتعددة اللغات، باتباع الخطوات الآتية: البحث في المصادر المعرفية - الجرد المصطلحي - تدوين المصطلحات في مجذّات - استقراء آراء ذوي الاختصاص العلمي - المراجعة والتصحيح - حوسبة الأنشطة المصطلحية - نشر الأعمال الاصطلاحية وإشاعتها بين الأوساط المعرفية - القيام بتحسينها ومراجعتها من حين لآخر"². فخالد اليعبودي ينوه بأنّ للمصطلحي مهنة ووظائف محدّدة لعلّ أبرزها مساعدة المترجم. وبالتالي فلا بدّ من ضرورة التنسيق بين المترجمين والمصطلحيين في صوغ ووضع مختلف المصطلحات.

ب- أوجه الاختلاف بين نظرية الترجمة وعلم المصطلح في فكر علي القاسمي: المصطلحي لا يُعنى بنقل المصطلحات من لغة إلى أخرى فقط، وإنّما له وظيفتان أخريان هما:

- توليد المصطلحات باللغة ذاتها دون الانطلاق من لغة ثانية وإنّما انطلاقاً من المفهوم المطلوب التعبير عنه بمصطلح لغويّ؛
- توحيد المصطلحات القائمة في اللغة، حيث يُعبّر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد ويُعبّر عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد، في الحقل العلمي الواحد.

¹ - خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي - الحدود والآفاق -، من موقع: www.atida.org/cv.php?id=73 بتاريخ: 2013/01/17.

² - خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي - الحدود والآفاق -، من موقع: www.atida.org/cv.php?id=73 بتاريخ: 2013/01/17. نقلا عن:

(Jacques) et Cornier (Monique C.) (1990), "Quelques Aspects du métier de Lethuillier Terminologue" - META -Vol 35 -N 4 - pp: 761-762.

الفصل الثاني:

وسنحاول عرض أوجه الاختلاف بينهما وفق عرض عبد العلي الودغيري¹:

المترجم	المصطلحي
- يتعامل المترجم مع نص كامل، يرغب في نقله من لغة إلى أخرى؛	- يتعامل مع مصطلح واحد، بسيطاً كان أو مركباً، ولا يعالج نصاً كاملاً، إلا إذا كان يقوم بدراسة طبيعة لغة علم من العلوم من حيث: بنياتها وأساليبها، أو بدراسة السياقات التي يرد فيها المصطلح؛
- يبحث عن معنى التسمية التي يسمى بها ذلك الشيء؛	- يبحث عن معنى الشيء أو (المفهوم) الذي يمثله اللفظ المراد ترجمته؛
- لا تعنيه تلك الأبحاث المنطقية والوجودية بقدر ما يعنيه؛ معرفة معنى الكلمة في السياق الذي استعملت فيه، ومن ثم معرفة المعنى الكلي للعبارة والفقرة التي يقوم بترجمتها.	- التعرف على ماهية الشيء وتحديد خصائصه الجوهرية، والوقوف على جنسه وفصله، ليتمكن من إلحاقه بمنظومة المفاهيم التي ينتمي إليها.

- وخلاصة فكر علي القاسمي في هذا العنصر تكمن في؛ أنّ علم المصطلح ونظرية الترجمة علمان مستقلّان، ولهما ميدانان مختلفان، مع وجود بعض التداخل بينهما. وعلى الرغم من أنّ إعداد المصطلحيّ وتدريبه يختلف عن تأهيل المترجم وتكوينه، فإنّ المصطلحيّ يحتاج إلى الإلمام بنظرية الترجمة وأصولها، كما أنّ المترجم بحاجة إلى معرفة قواعد علم المصطلح وطرائقه². فالملاحظ في هذا القول أنّ المترجم والمصطلحي كلّ منهما يكمل الآخر، فالعلاقة بينهما علاقة أخذ وعطاء.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 300، نقلا عن: عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، دط. الرباط: 1989، منشورات عكاظ، ص 290.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 302.

الفصل الثاني:

ونلاحظ أيضا من خلال طرح الفاسمي، أنه ركز على أهداف وأدوار الترجمة وسبل الرقيّ بها أي؛ أنه ركز على مفهوم الترجمة من الخارج، كما أنه خصّ موضوع الترجمة في الوطن العربي، دون المشرق العربي، ففي كل مرة يتعرض إلى كل من (تونس والمغرب والجزائر)، ويعمّم ذلك على دول المشرق. فالترجمة احتكاك بين اللغات، بل إنّها كما يقول جورج مونان: "حالة قصوى من حالات هذا الاحتكاك"¹. فالمترجم يحاول نقل معنى النص الأصلي وإعفاء القارئ من الرجوع إليه. وتعتبر الترجمة الطريقة الأنسب والمثلى في نقل المصطلحات وتداولها بين مختلف الشعوب، سواء كان المصطلح العربي المناسب موجودًا مسبقًا أو تمّ اللجوء إلى ابتكاره بطريقة التوليد. فالتوليد عمومًا يعني اختراع كلمة جديدة، أو توظيف كلمة قديمة في معنى جديد². فكمال بشر يعتبر الترجمة وسيلة مناسبة لنقل المصطلحات سواء أكان المقابل العربي موجودًا ومتداولًا أو نلجأ إلى ابتكاره وتوليده وبالتالي تعتبر الترجمة أداة لتوليد مصطلحات جديدة. لكن المشكل كيف ننقل المصطلح الحديث والمستحدث من اللغات الغربية إلى العربية؟ سؤال طرحه منذر عياشي وأجاب عنه بأنه "التحدي المعرفي"³ وبالتالي نقع في مشكل اختلاف التسميات للمسمى الواحد. وباعتبار علم المصطلح يركز على المفهوم أكثر فقد اعتبر يوسف مقران أنّ المشكل تكمن في المفهوم يقول: "... لكن ما لا يقف عنده أولئك اللسانيون الكتاب المترجمون هو كون المشكل هو مفهومي قبل أن يكون تسمويًا. من هنا قيام صعوبة مؤدّاهما أنّ ما يواجهه المترجم هو المفهوم الذي يراه جديدًا بالنسبة للثقافة العارفة التي يصدر منها في اللغة العربية. فيصدر بذلك عن تصوّره الشخصي للأشياء، وعن مستواه المعرفي بل عن قدراته العقلية والإدراكية والنفسية... لأنّ قضية المفهمة متفاوتة ما لم يطلع الباحثون عن أعمال بعضهم الموثقة وما لم يتمّ التنسيق بين العلماء بفضل التواصل"⁴. فاضطراب المصطلح في فكر يوسف مقران يعود إلى العمل الفردي للمترجمين وبالتالي فهو يدعو إلى تكافل الجهود والتنسيق بين المترجمين لضبط المصطلح. فالفاسمي إداً

¹ - جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زينوني، ط1. لبنان: 1994، دار المنتخب العربي، ص 25.

² - ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دط. القاهرة: 1998، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

³ - يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إستيمولوجية، أطروحة دكتوراة، إش: صالح بلعيد، ص 314.

نقلا عن. مقدمة منذر عياشي، ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلم اللسان، ص 12.

⁴ - المرجع نفسه، ص 315.

الفصل الثاني:

تطرق إلى مشكل التعريب في الوطن العربيّ وخلص إلى ضرورة التقيّد بندوة تعريب المصطلحات. ولـ جورج مونان رأي في كل من الترجمة والتعريب يقول: "إنّ تعريب ونقل المصطلح الأجنبي بحاله يعفیان من مشقة البحث عن المقابل المناسب ولكنهما يقدمان للقارئ العربي كلمة لا يفهم شيئاً من أصلها ومن دلالتها، ولذلك فإنّ اللجوء إلى التعريب أو نقل المصطلح الأجنبي بحاله ينبغي أن يكون مؤقتاً في انتظار الترجمة"¹. فجورج مونان هنا يرى أنّه إذا استعصى إجراء تعديل في اللفظ الأجنبي، فلا مناص من نقله بصورته دون تغيير، وهو أهون من استخدام مصطلحات غامضة أو قاصرة عن التعبير العلمي الدقيق.

ونظراً للاضطراب الواقع بين مصطلحي الترجمة والتعريب دعا مصطفى الشهابي المجمع إلى اتباع خطوات اقترحها كحل وسط، تتمثل في تحري لفظ عربي يؤدي معنى الأعجمي، وإذا لم يوجد للفظ الأعجمي مقابل ترجم بمعناه، وكخطوة أخيرة يتمّ اللجوء إلى التعريب. فأجاز المجمع آراء الدكتور مصطفى الشهابي².

وفي مقام الفصل نقول، إنّ في طرح القاسمي للترجمة والتعريب، حاول الوقوف والإحاطة بكل الجزئيات، رغم تناول هذين العنصرين من قبل الكثير من الباحثين بالدراسة والتفصيل فكلاهما يمثلان جزءاً من نظريّة وضع المصطلح، وجانب الحدائثة هو تبنيه فكرة المجمع اللغويّة في الندوة المنعقدة عام (1981م) بالرباط، والتي أقرت استعمال التعريب عند الحاجة. "التعريب يطبق الآن ببسر في المصطلحات العلميّة وكذلك في جميع المجالات الأخرى، رغم أنّ مجمع القاهرة اشترط الضرورة عندما أجازته"³. والضرورة فقط لتفادي فوضى المصطلحات بين مختلف الأقطار العربيّة وأردف بحثه بملحقين الأول بعنوان: قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن كتابة الأعلام الجغرافيّة الأجنبيّة. والملحق الثاني بعنوان: قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن كتابة الأعلام الأجنبيّة بالحروف العربيّة. وهذه الفكرة يؤيّدّها الحمزاوي في تصوره للنظريّة المصطلحيّة العربيّة الشاملة، كما بيّناه في الفصل التمهيدي. بالإضافة إلى كونه مترجماً حاول أن ينقل خبرته

¹ - جورج مونان، المسائل النظريّة في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، ص 21.

² - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 179، نقلا عن: مجلة المجمع، 1934.

الفصل الثاني:

في مجال ترجمته الكثير من الأعمال الأدبية فوضع عناصر أساسية في مجال الترجمة كما بيّنا أعلاه بإمكان المصطلحي الاستفادة منها في صوغ المصطلح العلمي.

- وبخصوص تصور رشاد الحمزاوي لعنصر التعريب ضمن تصوره لنظرية مصطلحية عربية فيرى أنّ وضع المصطلح يكون بالأفضلية، أي الابتداء بالاشتقاق أولاً ثم يليه المجاز فالنحت لأنها وسائل من ذات العربية، أما التعريب هو خارج عن العربية، فلا نستعمله إلا عند الضرورة والاعتراض على هذه الوسائل وارد، وسيتولى نظام التوحيد والتقييس حل مشاكلها¹. وبالتالي فعلي القاسمي يوافق في تبني هذه الفكرة، وإن كان علي القاسمي قد تناولها بنوع من التفصيل الشامل والإحاطة العلمية المستفيضة. ورغم ذلك فقد وقف علي القاسمي مطولاً عند عنصر التعريب ووجد لهذه الكلمة أربع دلالات هي:

- التعريب؛ ترجمة كلمة أجنبية إلى العربية؛
- التعريب؛ ترجمة نص كامل للعربية؛ وهو بهذا المعنى مرادف للترجمة.
- التعريب؛ استخدام قطر كامل للغة العربية؛
- التعريب؛ استعمال العربية لغة للإدارة والتعليم. وتشكل هذه التعاريف وجه الحداثة في نظريته المصطلحية، فهو يمزج بين الترجمة والتعريب فعّد التعريب ترجمة. فالتعريب عند الغرب حالة طبيعية لأنه مصدر ممكن لسدّ حاجات هذا التغيير خاصة في مستوى المعجم.
- الملاحظ على علماء العربية ورغم قدم ظاهرة التعريب إلا أنّهم ما زالوا ذوي نظرة محافظة؛ لم ينظروا إلى التعريب نظرة لسانية طبيعية، كغيرهم من علماء اللغة الغربيين؛ الذين اعتبروه ظاهرة كونية لا يمكن لأيّ لغة من اللغات الاستغناء عنه، "لذلك فإنّهم قد عنوا بالتأليف في مقترحات لغاتهم، وفي مظاهر الاقتراض فيها، فدرسوا عواملها وظواهرها، وعرّفوا بالتغييرات التي طرأت عليها وأثر ذلك في تطور لغاتهم"². فابن مراد هنا اعتبر أنّ العرب ما زالوا ينظرون إلى مظاهر التطور في العربية نظرة عاطفية تقيس حاضر العربية بالمواقف القديمة الكلاسيكية التي اعتبرت أنّ أيّ مساس بالعربية يعتبر مساساً بفصاحة العربية، وعلي القاسمي يرى أنّ الأخذ من الغرب لا

¹- ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية، ع8، ص 34/17.

²- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دط. بيروت: 1996، دار الغرب الإسلامي للنشر، ص 81.

الفصل الثاني:

يمثل حرجًا أو مساسًا بلغتنا العربيّة الجميلة يقول علي القاسمي: "... اللغة في تحوّل وتغيّر وتطوّر باستمرار، ففي كل يوم تَشِيخ كلمات وتموت كلمات وتولد كلمات، في كل يوم، تكتسب بعض الألفاظ معانٍ جديدة... في كل يوم تفتنض اللغة مفرداتٍ جديدةً من لغاتٍ صديقة أو عدوة وتستوعب مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة لأهلها...¹". إذا فاللغة في فكر علي القاسمي مثل الكائن الحي ينمو ويتطور ويشيخ ثم يموت، فسنة الله في خلقه اقتضت ذلك.

- أما بخصوص عنصر الترجمة، فقد عدّها علمًا قائمًا بذاته ومنفصلاً عن علم المصطلح، رغم أن كليهما بحاجة إلى الآخر، ووضح اللبس الواقع بين المترجم والمصطلحي، وفصل بينها من خلال عقد المقارنة بينهما، وتطرق إلى أنواع الترجمة وسبل الرقي بها. كما خلص إلى أنّها تعاني من نقص المؤطرين والهيكلية المخصّصة لها وذكر الصعوبات المشكلات التي تعترض سبيل الترجمة في الوطن العربي وأهم هذه المشكلات عدم صلاحية الإعداد والتدريب المتوافرين للمترجم وحجم العمل الملقى على عاتقه، وقلة الوسائل الإلكترونيّة الموضوعية تحت تصرّفه، وعدم توفر الأدلّة المتخصّصة للمترجمين. وجلّ أفكاره في كتابه علم المصطلح منتقاة من كتابه (الترجمة وأدواتها دراسات في النظريّة والتّطبيق). وهو من المتخصصين في نظريّة الترجمة في العصر الحديث وبالتالي فهو يكتب عن وعي وممارسة. كما اعتبر الحمزاوي الترجمة في تصوره للنظريّة العربيّة المصطلحيّة من أهم وسائل نقل المصطلحات، وبالتالي ففكره يتناسق مع فكر علي القاسمي بخصوص عنصر الترجمة.

¹ - علي القاسمي، الترجمة وأدواتها دراسات في النظريّة والتّطبيق، ص 154.

الفصل الثالث

الأسس المفهومية واللسانية لعلم
المصطلح في فكر علي القاسمي:
(وضع المصطلحات)

أولاً: العناصر اللسانية في علم المصطلح

أولاً: العناصر اللسانية في علم المصطلح: يخضع وضع المصطلحات في كل لغة إلى القوانين الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تتحكم في توليد الألفاظ والدلالات وصياغتها والتوسع فيها، ومن هذه الوسائل في اللغة العربية الاشتقاق والمجاز والتركيب والاقْتباس. يقول مصطفى الشهابي، مبرراً أهمية هذه الوسائل العلمية لتوليد المصطلحات في اللغة العربية "تمت اللغة العربية التي رجع العلماء والنقلة إليها عند ما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام، سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس واليونان والهند وغيرها من الأمم، وهذه الوسائل هي التي نتخذها في زمننا هذا لنقل العلوم الحديثة إلى لغتنا الضادية"¹. وقد عدّها علي القاسمي من بين أهم وسائل وضع المصطلح العربي، وبالتالي هذه العناصر تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظريته المصطلحية، وقد ارتكز علي القاسمي في تسميته لهذا الفصل بالعناصر اللسانية لأنه كما سبق وأن عرّفنا علم المصطلح بأنه العلم الذي يبحث في المفاهيم، والألفاظ التي تعبّر عنها. وبالتالي فدراسة الألفاظ تنتمي إلى علم اللغة أمّا دراسة المفاهيم فتتنتمي إلى ميدان علم المنطق والوجود. وبالتالي فعلم المصطلح يشتمل على نوعين من العناصر حسب فكر القاسمي، هما العناصر المنطقية والوجودية، والعناصر اللسانية. ورغم أنّ هذه العناصر الأخيرة نجدها قد تداولت عند أغلب الباحثين المهتمين بالمصطلح العربي، فإنّ العناصر المنطقية والوجودية تمثل جانب الحداثة والجديد في فكر علي القاسمي. سنحاول التطرق لهذه العناصر مع استكناه فكر ورأي القاسمي فيها.

1- الوضع أو التوليد في فكر علي القاسمي: يرى علي القاسمي أنه، حين ظهور مفهوم جديد

في أي لغة من اللغات، تضطر تلك اللغة إلى إيجاد لفظ يناسب ويعبّر عن ذلك المفهوم يقول علي القاسمي: "يصطلح على عملية إيجاد ذلك اللفظ باسم "التوليد" أو "الوضع" ويمثّل كلّ من هذين المصطلحين استعمالاً مجازياً من ولادة الطفل الجديد، كما لو كانت اللغة امرأة ولوداً، أبنائها الألفاظ وبناتها الكلمات. وهكذا فإنّه يمكن القول إنّ كلمات اللغة

¹ - مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ط2. سوريا: 1988، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

الفصل الثالث:

على نوعين: كلمات مألوفة في اللغة اكتسبناها في طفولتنا وأثناء تعلّمنا، وكلمات مولّدة بدافع الحاجة والضرورة، ويطلق على هذه الكلمات المولدة، أحيانا اسم المحدثّة¹. فعلى القاسمي في هذا المقام يشبه اللغة بالمرأة الولود وبالتالي اللغة مزيج بين كلمات الطفولة والتّعلم، وكلمات مولّدة مسايرة للركب الحضاري ودوافع الحاجة. فالقاسمي يضع مصطلح (الوضع) مقابلا لمصطلح (التوليد) والوضع يكون بآليات ووسائل منها التوليد وما ينضوي تحت لوائه. وقد اعتبر يوسف مقران أنّ تسمية المولّد (Néologisme): "من المصطلحات التي عرفت تطوّرًا في العربيّة. فبعد أن كان يطلقُ على المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح تسميات من قبيل حدائثة الكلام وجدّة الكلام ومعنى جديد، وعبارة الصيغ الجديدة الطارئة على اللغة. لكن وعلى الرغم من هذه التعدّدية فقد صار جُلّ من يعمد إلى البحث في موضوع التوليد والمولّد يستعمل هذين المصطلحين بدون تردّد إلى جانب مصطلح الوضع الذي قد ينوب عن مصطلح التوليد. فهكذا جاء في المعجم الموحّد مصطلحًا مولّد وتوليد في مقابل: (Néologisme) و (Néologie) بالتوالي². فيوسف مقران يرى بأنّه لا حرج إذا ناب مصطلح (الوضع) عن مصطلح (التوليد).

2- أنواع التوليد في فكر علي القاسمي: يقسم التوليد إلى أربعة أنواع هي:

أ. التوليد الصوتي: ويتمّ هذا النوع حسب فكر علي القاسمي بمحاكاة الأصوات لوضع اسم جديد، كمحاكاة أصوات الطبيعة مثل إطلاق لفظ (كوكو) على طائر معين في بعض اللغات الأوروبيّة، أو التأتأة في العربيّة؛ ناتجة عن التلعثم الحاصل عند المتكلم وتكراره لحرف التاء؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 355.

² - يوسف مقران دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إستيمولوجيّة، أطروحة دكتوراه، إيش: صالح بلعيد، ص 292. نقلا عن: ريتا خاطر، ترجمة الثبث التعريفي، ضمن المعنى في علم المصطلحات، ص 387/377. وعبد الرحمان حاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 93 (م1814، م1815).

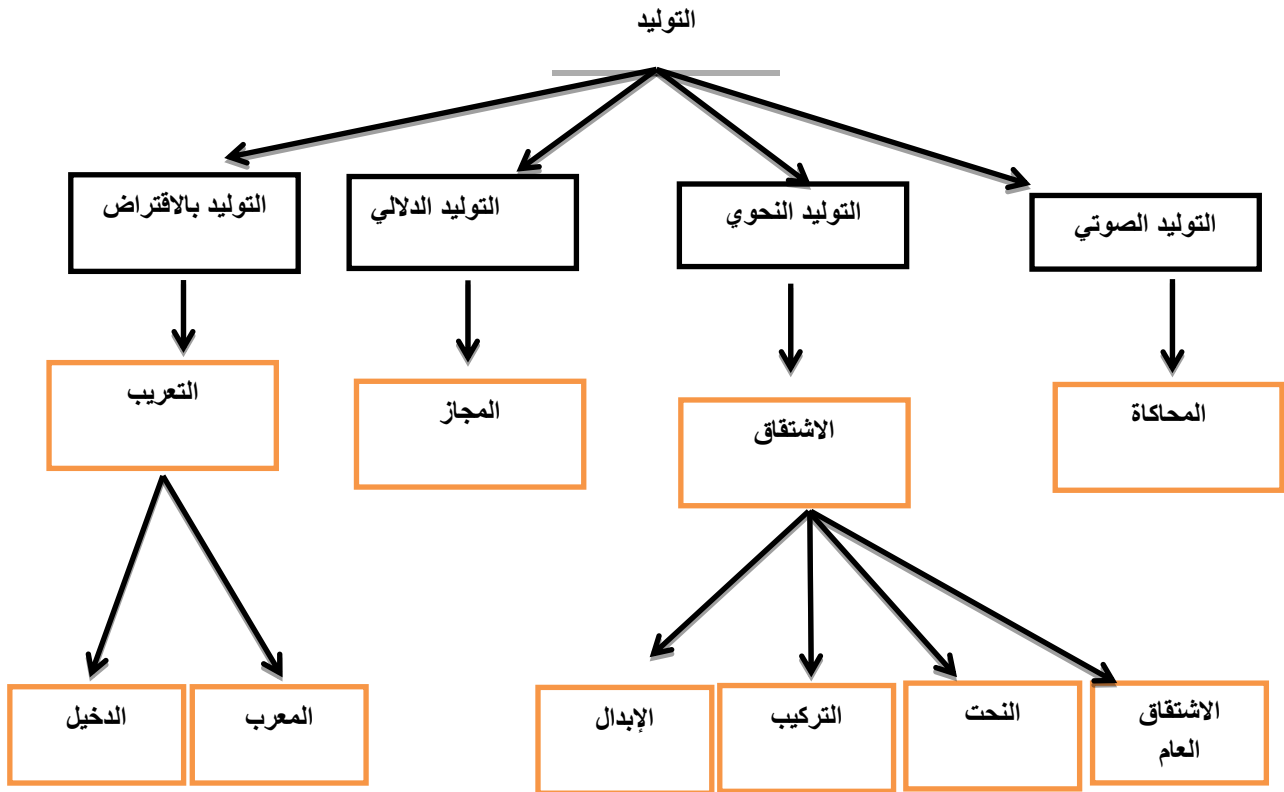
الفصل الثالث:

ب. **التوليد النحوي**: ويتم هذا النوع من التوليد بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم: كاشتقاق وما ينضوي تحت لوائه: الاشتقاق العام والنحت والتركيب والإبدال؛

ج. **التوليد الدلالي**: ويسمى بالمجاز؛ وهو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد، مثل قولنا: (عق الزجاجة) ليدل على (المنفذ الضيق للمرور) أو (الموقف الحرج)¹.

د. **التوليد بالافتراض**: وهو أن نقوم بعملية جلب أو افتراض لفظ من لغة أخرى للدلالة على المفهوم الجديد.

3- **التوليد في اللغة العربية**: يرى علي القاسمي أنه يكون إما بالاشتقاق؛ أي إحداث كلمة جديدة من كلمة موجودة، أو بإحداث كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر، وهذا يسمى بالنحت، أو باقتراض لفظ من لغة أخرى، أو بالمجاز أي بنقل لفظ قائم حالياً أو قديم مُمات من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد لوجود مشابهة بين اللفظ القديم والحديث.



¹ - علي القاسمي، علم المصطلح، نقلا عن: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ط2. تر: كمال بشر، القاهرة: 1997 ص 94.

الفصل الثالث:

4- المجاز في فكر علي القاسمي: وهو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد لوجود مشابهة بين المعنيين. ويرى علي القاسمي بأنّ المجاز يؤدي إلى ظاهرة الاشتراك اللفظي.

أ- الاشتراك اللفظي في فكر علي القاسمي: هو كلمة يشترك فيها أكثر من مفهوم واحد، أو بعبارة أخرى كلمة واحدة تدلّ على معنيين أو أكثر. ويقابل ظاهرة الاشتراك اللفظي ظاهرة الترادف. ويعني الترادف وجود لفظين مختلفين يدلّان على معنى واحد.

وقد تطرق علي القاسمي إلى الخلاف حول ظاهرة الاشتراك اللفظي، وتطرق إلى معارضيته ومؤيديه.

1. دعاء إثبات وجود ظاهرة الاشتراك اللفظي في فكر علي القاسمي: من بينهم:

- سيبويه (ت180هـ) الذي وصفه بأنّه: "اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين"¹. مثل: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدتُ إذا أردتُ وجدان الضالة؛

- ومن القدماء أيضاً، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) صاحب كتاب (الغريب المصنف) ووصفه بأنّه: "ما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى"؛

- ابن فارس (ت390هـ) وصفه بأنّه: "اتّفاق اللفظ واختلاف المعنى". مثل: عين الماء، وعين المال، وعين الميزان².

2. المنكرون لوجود ظاهرة الاشتراك اللفظي في فكر علي القاسمي: من بينهم:

- ابن السراج (ت316هـ) حيث قال: "الذي يوجبهُ النَّظَر على واضح كل لغة، أن يخصَّ كل معنى بلفظ، لأنَّ الأسماء إنّما جعلت لتدلّ على المعاني، فحقّها أن تختلف، كاختلاف المعاني ومحالّ أن يصطلح أهل اللغة على ما يُليس دون ما يوضّح"³.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: سيبويه الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دط. بيروت: 1983، دار الكتب العلمية، ص 24.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: ابن فارس، الصاحبى، تح: أحمد صقر، دط. القاهرة: 1977، البابي الحلبي، ص 227.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: ابن السراج، الاشتقاق، القاهرة: 1999 مكتبة الخانجي، ص 330.

الفصل الثالث:

أما ابن درستويه (ت347هـ) فقد ضيق مفهوم المشترك اللفظي وأخرج منه ما يمكن ردّ معانيه المختلفة ظاهراً إلى معنى واحد. ويؤيد إبراهيم أنيس موقف ابن درستويه بقوله: "وذلك لأنّ المشترك اللفظي الحقيقي إنّما يكون حين لا نلمح أيّة صلة بين المعنيين، كما يقال لنا مثلاً... إنّ الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة. ومثل هذه الألفاظ التي اختلف معناها اختلافاً بيّناً قليلة جداً بل نادرة لا تكاد تجاوز أصابع اليد عدّاً¹. ومعظم المعاني المختلفة للكلمة الواحدة فإنّ إبراهيم أنيس يعدّها من المجاز. ويعقب القاسمي بأنّ المجاز ليس السبب الوحيد في وقوع المشترك اللفظي بل هناك أسباب أخرى تؤدي إلى وقوع هذه الظاهرة من بينها:

- ردّه أبو علي الفارسي (ت377هـ) إلى:

1. استعمال لفظ واحد لمعنيين مختلفين في لهجتين عربيتين؛
2. لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل.

ويرى علي القاسمي أنّ البحث اللغوي الحديث قد أرجعها إلى أربعة أسباب هي:

1. الاستعمال المجازي: وهو نقل اللفظ من المعنى الأصلي إلى معنى جديد لوجود مشابهة بين المعنيين، مثل: العين عضو الإبصار استعملت مجازاً لتدلّ على عين الماء؛ لأنّها مدورة تشبه العين؛
2. تداخل اللهجات: ويكون باختلاف القبائل العربيّة الفصيحة في تسمية الأشياء مثل: (السرхан) تطلق على الذئب لدى بعض القبائل وتطلق على (الأسد) في قبائل أخرى فأصبحت مشتركا لفظياً بين الذئب والأسد²؛
3. الاقتراض من اللغات الأخرى: فقد تستعير اللغة لفظاً من لغة أخرى يُطابق لفظاً موجوداً في اللغة الأصل، ولكنه يختلف عنه من حيث المعنى. وهكذا يصبح هذا اللفظ مشتركاً لفظياً ذا معنيين؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ص 359. نقلا عن: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ القاهرة: 1976، المكتبة الأنجلو المصرية، ص 24/214.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص 330.

الفصل الثالث:

4. التطور اللغوي: يحصل الاشتراك اللفظي حين يكون في اللغة لفظان يدلّان على معنيين مختلفين، ثم يصيب أحدهما تطور صوتي يؤدي إلى تطابقه مع اللفظ الآخر بحيث يصبحان لفظاً واحداً يدلّ على معنيين مختلفين. ويضيف (إبراهيم أنيس) خمسة أنواع تؤدي إلى التطور الدلالي وهي: تخصيص الدلالة، تعميم الدلالة، انحطاط الدلالة، رقيّ الدلالة، الخطأ في الاستعمال.

والملاحظ في طرح القاسمي لهذه العناصر أنّها عناصر متداولة في الدرس اللغوي القديم، خاصة ظاهرة المشترك اللفظي، فالباحث عرض لها بنوع من الشرح والتفصيل وأحاط بها من كل جوانبها وهذا يدلّ على اطلاع الباحث الواسع على تراث عربيتنا الجميلة، وفي عرضه لعناصر الخلاف بين دعاة الإثبات والنفي طرحها بنوع من العلميّة دون التحيز إلى رأي من الآراء، وفي خلاصة كل خلاف يبين رأيه مؤيداً إياه بشواهد وبراهين مقنعة.

- رأي علي القاسمي في المشترك اللفظي: لقد أقرّ أغلب اللغويين المعاصرين بوجود هذه الظاهرة، فغالبية تعود في أصلها إلى المجاز، وهذا الأخير وما ينتج عنه من اشتراك لفظي هو أحد الوسائل التي تستخدمها اللغة في التعبير عن المعاني الجديدة وإغناء معجمها، ويرون أنّ الواقع الموجود في جميع اللغات يؤيد وجود المجاز والمشارك اللفظي¹. يقول علي القاسمي: ونحن نميل إلى قبول ظاهرة الاشتراك اللفظي في اللغة لثلاثة أسباب هي²:

السبب الأول: الاشتراك اللفظي وسيلة ضروريّة للتعبير عن المعاني الجديدة، فألفاظ اللغة متناهيّة بالضرورة، على حين أنّ المفاهيم اللغويّة لا متناهيّة، ولكي تعبّر اللغة بأسمائها المحدودة العدد عن المعاني غير المحدودة العدد، لا بدّ أن يستعمل الاسم الواحد للتعبير عن أكثر من معنًى واحد؛

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: محمد تقي الحكيم "الاشتراك والترادف" مجلة المجمع العلمي العراقي، 1965، ص 80، وأيضا: عبد السلام المسدي، صياغة المصطلح وأسسها النظرية في تأسيس القضية الاصطلاحية، بحوث ودراسات، قرطاج: 1989، بيت الحكمة، ص 64/49.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 360.

الفصل الثالث:

السبب الثاني: المشترك اللفظي لا وجود له في اللغة المنطوقة أو المكتوبة، لأنّ السياق يفرض عادةً معنىً واحدًا للفظ الواحد، ولا يوجد المشترك اللفظي إلا في المعجم. ويستدل ببعض الأمثلة من القرآن الكريم بكلمة (أمة):

- وردت بمعنى جماعة: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ﴾ [القصص: ٢٣]

- وردت بمعنى الحين: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

- وردت بمعنى الدين: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢]. فالسياق حسب فكر القاسمي يقود إلى معنى واحد لكلمة (أمة) في كلّ آية من هذه الآيات الثلاث.

لكن هناك من السياقات ما يجعل اللفظ الواحد يحتمل معنيين، إمّا عن قصد المتكلم كالتورية التي يستخدمها المتكلم لإيهام السامع بمعنى غير الذي قصده ولهذا تسمى كذلك (الإيهام)، وإمّا عن غير قصد منه وذلك هو الغموض أو (اللبس).

- السبب الثالث: أنّ المجاز ليس السبب الوحيد في وقوع المشترك اللفظي، على الرغم من أنّه السبب الغالب.

5- الترادف في فكر علي القاسمي: وقد خصّ الباحث في خضمّ حديثه عن ظاهرة المجاز الترادف كظاهرة تدخل ضمن المعنى المجازي.

أ- تعريف الترادف: جاء في المعجم العربي الأساسي: "ترادف يتّرادف ترادفًا: الشخصان تتابعا وجاء أحدهما خلف الآخر. وفي علم الدلالة: ترادف اللفظان: تطابقا أو تشابها في المعنى، مثل (فرس وحصان)¹". ويتّضح من هذا التعريف اللغوي أنّ الترادف يعني ركوب شخص خلف شخص آخر.

ب- اصطلاحا: عرّفه الباحث بأنّه: "دلالة عدّة ألفاظ مختلفة على المعنى الواحد أو المسمّى الواحد دلالة واحدة، وعرفه الأصوليون بأنّه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد²". كما تناول الباحث اختلاف اللغويين العرب حول هذه الظاهرة.

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 364. نقلاً عن: علي القاسمي وآخرون، المعجم العربي الأساسي، تونس: 1989، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 516.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 365/364.

الفصل الثالث:

- الترادف بين الإثبات والنفي في فكر علي القاسمي:

أ- اتّجاه يثبت وجود ظاهرة الترادف: من بينهم:

__ سيبويه (ت180هـ): وهو من أقدم اللغويين الذين درسوا هذه الظاهرة وسماه: "اختلاف اللفظين والمعنى واضح".

__ ووصفه الأصمعي (ت216هـ): الترادف بأنّه "ما اختلفت ألفاظه واتّفقت معانيه"¹.

__ وقد أقرّ به أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) وأفرد له فصلاً في كتابه "الغريب المصنف". وبحلول القرن الرابع؛ كثرت المؤلفات اللغوية المؤيِّدة لوجود ظاهرة الترادف مثل: كتاب "تهذيب الألفاظ" لابن السكيت (ت244هـ) وكتاب الألفاظ الكتابية لعبد الرحمان الهذاني (ت327هـ) وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر (ت337هـ).

ب- اتّجاه ينكر وجود ظاهرة الترادف: فمع بداية القرن الثالث الهجري، ظهر من أنكر وجود هذه الظاهرة من بينهم:

__ ابن الأعرابي (ت340هـ) الذي قال: "كل حرفين أوقعتهما العربُ على معنى واحد، في كلّ واحد منهما معنًى ليس في صاحبه..."². ومن بينهم أيضاً تلميذه ثعلب الذي أنكر وجوده أيضاً، وأنكر ابن درستويه (ت347هـ) الترادف أيضاً. وألف المنكرون لظاهرة الترادف كتباً تتضمّن في عناوينها كلمة الفروق أو التعريفات، مثل: (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري (ت395هـ)، وكتاب (التعريفات) لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ).

ج- الترادف في فكر علي القاسمي: قبل أن يحدّد علي القاسمي رأيه، فرق بين نوعين من الترادف:

__ الترادف الكلّي/ التام: وهو اتحاد لفظين أو عدّة ألفاظ في دلالة واحدة وقابليتها للتبادل فيما بينها في أيّ سياق؛

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 365. نقلا عن: الأصمعي، ما اختلفت ألفاظه واتّفقت معانيه، ص 32.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 365.

الفصل الثالث:

_ **الترادف الجزئي/ الناقص:** وهو تقارب لفظين أو عدّة ألفاظ في دلالتها على الشيء الواحد وقابليتها للتبادل فيما بينها في بعض السياقات.

يقول علي القاسمي: "تعتقد أنّ الكليّ التامّ نادر في اللغة، وما هو موجود من الألفاظ المترادفة إنّما هي مترادفات جزئية أو متواردات، أي مقاربات في المعنى"¹. نستشفّ من هذا القول أنّ الترادف التام لا وجود له في اللغة العربيّة، وكل ما هو موجود هو ترادف جزئي. ويرى علي القاسمي: بأنّه يسمّي بعضهم "المجاز" بالنقل المجازي، وذلك لأنّه ينقل اللفظ من معناه المألوف إلى معنى جديد يشترط وجود مشابهة بين المعنيين. أي؛ يعني المجاز تسمية الشيء باسم شيء آخر يقاربه أو يتصل بسبب منه². ويرى أيضاً أنّ اللغة العربيّة استخدمت المجاز باستمرار للاستجابة للحاجات الطارئة والتعبير عن المفاهيم المستحدثة. ومن الأمثلة التي يستشهد بها علماء اللغة على ذلك بعض الكلمات التي استعملت مجازاً عند ظهور الإسلام، والقرآن والجهاد، والصوم والزكاة... إلخ. ويؤكد الباحث أنّ المجاز قد يحدث إمّا بصورة عفوية حين يستعمله عامة الناطقين باللغة، وإمّا بصورة متعمّدة مقصودة، كما في حالة قيام لجنة من المصطلحيين والمختصّين في نقل لفظ من معناه الأصلي للدلالة على مفهوم جديد. ويضيف الباحث أنّ أولئك المصطلحيين يواجهون صعوبة في مراعاة مبدأ مقبول في علم المصطلح ينص ذلك المبدأ على: "عدم استخدام الواحد للتعبير عن المفهوم الواحد، وعدم استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من مفهوم واحد، في الحقل العلمي الواحد". وهذا القول يعني تجنّب الترادف والاشتراك اللفظي في صياغة المصطلحات الخاصة بحقل علمي معين ضماناً للوضوح والدقة في اللغة العلميّة. ويضيف أيضاً؛ التوليد بالمجاز؛ يعني إيجاد مشترك لفظي بالضرورة، لذلك اضطرّ الكثير من المصطلحيين إلى إحياء كلمات مميّنة للتعبير عن المفاهيم الجديدة، تخفيفاً للضرر الذي قد يلحق بدقة اللغة العلميّة ووضوحها من جراء المشترك. ومن ناحية أخرى يضيف الباحث أنّ ثراء اللغة بالمترادفات قد يكون مصدر قوّة في وضع المصطلحات العلميّة التي تعبّر عن المفاهيم العلميّة والتقنيّة المتقاربة، على شرط أن يقوم

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 372.

² - المرجع نفسه، ص 373/372.

الفصل الثالث:

المصطلحيّ بتخصيص كلّ مرادف للتعبير عن مفهوم معيّن من تلك المفاهيم المتقاربة مثل: أنّنا نتوقّر باللغة العربيّة على الكلمات المترادفة (طوّافة وحوامة وعموديّة)، وكلّها تدلّ على (طائرة هيلوكبتر) فإنّ ذلك يؤدي إلى شيء من الارتباك أو ينال من الدقّة العلميّة المتوخاة في المصطلحات، لكن إذا خصّصنا كلّ لفظ من تلك الألفاظ المترادفة لتدلّ على نوع معيّن من أنواع طائرات (هيلوكبتر) أصبحت تلك المترادفات عاملاً على الدقّة العلميّة لمصطلحاتنا. وينهي الباحث فكره بخصوص عنصر المجاز بأنّ علماء البلاغة العربيّة لا يشترطون في المجاز وجود مشابهة بين الدلالة الأصليّة والجديدة، فإذا كانت هناك مشابهة سمّوا ذلك بـ (الاستعارة) وإن لم تكن هناك مشابهة سمّوه بـ (المجاز المرسل). أمّا علماء المصطلح المحدثون فيشترطون وجود مشابهة بين الدلالة الأصليّة للفظ ودلالته الجديدة¹.

وكما استدلّ القاسمي وأكد وجود ظاهرة المشترك اللفظي، فإنّنا ندعم فكره، فهذه الظاهرة أضحت من القضايا المسلم بها، وفي لغتنا العربيّة الجميلة تبدو واضحة. وقد استدلّ بما يكفي لإثبات وجود هذه الظاهرة.

- **السياق والمعنى الواحد:** في طرح علي القاسمي وإيراده لمثبتي ومنكري ظاهرة الاشتراك اللفظي عند القدماء، نلاحظ أنّهم قد تناسوا دور السياق في تحديد وتوجيه المعنى الأحادي، ولقد تظنّ الباحث علي القاسمي إلى ذلك وأكدّ بضرورة العودة للسياق لمعرفة المراد بدلالة الكلمة، لأنّه بالرجوع للسياق نفني بذلك وجود ظاهرة المشترك اللفظي. فبالسياق تتحدّد دلالة الكلمة تحديداً دقيقاً مهما تعددت معانيها، و"هو صمام الأمان"² كما سماه بعض المعاصرين. والسياق الذي نرُومه هنا، هو موقع الكلمة في التركيب اللغوي. إنّ الاستعمال هو المميّز بين معنى ومعنى "إنّ الكلمة لها على وجه العموم من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات ولكن كلّ معنى منها مستقل عن المعاني الأخرى، إذ إنّّه لا يكون في ذهننا عند استعمال الكلمة إلاّ معنى واحد"³. هذا فيما يخصّ

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نقلا عن: محمد ضاري حمادي "وسائل وضع المصطلح العلمي" مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق: 2000، ج3، م75، ص 590/571.

² - ينظر: فندريس، اللغة، تع: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، دط. القاهرة: 1950، مطبعة لجان العربي، ص 273.

³ - فندريس، اللغة، ص 242.

الفصل الثالث:

التمييز بين المعاني المختلفة، أما تحديد الدلالة تحديداً دقيقاً، فيرجع إلى السياق، وفي هذا المقام يقول عالم اللغة (فندريس): "الذي يعين قيمة الكلمات في كل الحالات إنما هو السياق، إذ؛ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدّد معناها تحديداً دقيقاً. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها¹. ومن الأمثلة على السياق في تحديد الدلالة تحديداً دقيقاً، استعمال لفظة (السماء) التي تدلّ على معان عدّة، يميزها الاستعمال، ويحددها السياق.

- فهي تدلّ على ما يقابل الأرض، وهو المعنى العام المشهور لها. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلَفُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِأَبْتِكُمْ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190].

- ودلت على السقف: قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَطْنُ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهَبَ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: 15].

- ودلت على المطر، في هذا السياق الذي جاء في بيت معود الحكماء (ت140هـ) يقول:
إذا نزلَ السَّماءُ بأرضٍ قومٍ
رعيناهُ وإنْ كانوا غُضابا
ولهذا يصرّح (فيرث) "المعنى لا ينكشف إلا من خلال "تسييق" الوحدة اللغويّة، أي وضعها في سياقات مختلفة، ومعظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخر، وأنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها².

- نلاحظ في طرح علي القاسمي استشهاده برأي إبراهيم أنيس في أسباب حدوث ظاهرة الاشتراك اللفظي، لكن أحمد مختار عمر لم يرتض رأي إبراهيم أنيس. يقول أحمد مختار عمر:

- "غير أنّ هذا الباحث ورغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه (دلالة الألفاظ) وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابع اليد... نجد في كتابه (في اللهجات العربيّة)³ يصرح بأنّ المعاجم العربيّة قد امتلأت به. ونجد علي القاسمي يوافق الرأي أيضا. وأنّ إبراهيم أنيس كما يقول فيه أحمد مختار عمر: "أنّه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات

¹- فندريس، اللغة، ص 231.

²- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. القاهرة: 1998، عالم الكتب، ص 68.

³- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

الفصل الثالث:

المشترك التي نشأت عن تطور صوتي، فمرة اعتبرها من المشترك، ومرة عدّه من الإسراف والمغالاة مجارة للمعاجم العربيّة في اعتبارها من المشترك، وذكر أنّ الأقرب إلى الصواب أنّها من قبيل التطور الصوتي¹. ولا ندري كيف يستشهد علي القاسمي بإبراهيم أنيس ما دام كلامه فيه خلاف.

- إلا أنّ من السياقات كما قال علي القاسمي ما يحتمل معنيين، إذا كانت عن قصد المتكلم فهي تورية، وإن كانت عن غير قصد فذلك هو الغموض. فرغم وجود المعنى الحضورى للتركيب اللغوي، يكون دائماً فيها الغموض واللبس، فالكلمات ليست أحجاراً مرصوصة، ولا كائنات جامدة إنّها أحداث حيّة، ما دامت تصدر عن حيّ عاقل، ويخاطب بها العقلاء الذين يملكون مشاعر وأحاسيس دقيقة. وهذا يعني أنّ دلالتها تتأثر بما يحيط بها، سواء أكان ذلك من جانب المتكلم أم من جانب المخاطب، أو من جانب المحيط الإنساني والماديّ الجامد على حدّ سواء. إنّ الجملة الواحدة قد يكون لها أكثر من مدلول واحد حين تصدر في حالات مختلفة عن شخص واحد. مثلاً: نسأل صديق - كان مريضاً - فنزوره بعد شفائه، فنقول: كيف حالك؟ فيقول: "الحمد لله". هذا يدلّ على أنّه قد شُفي من مرضه، وشعر بالتّحسن والعافيّة، بعد المرض. ونسأل هذا الصديق - ولديه مشكل من مشاكل الحياة - كيف حالك؟ فيجيب: "الحمد لله". فهذه العبارة تعني: الحمد لله الذي لا يُحمدُ بعده سواه. ونحن نصليّ في اليوم خمس مرّات في اليوم، فنقرأ الفاتحة وفي كلّ مرّة نفتتح القراءة قائلين: "الحمد لله ربّ العالمين". فالسياق والمعنى الحضورى للتركيب اللغوي يؤثّران في تحديد الدلالة تأثيراً واضحاً، ويحدّدان المقصود بالحدث اللغوي تحديداً دقيقاً، فيزيلان اللبس والإبهام والغموض، إنّ وُجد. وهذا ما أكده صبحي الصالح - من المحدثين أيضاً - فيستدل على وقوع المشترك في اللغة بالتّطور وتباين المواقف، يقول: "الكلمات لا تستعمل في واقع اللغة تبعاً لقيمتها التاريخية، فالعقل ينسى خطوات التطور المعنوي التي مرّت بها، إذا سلمنا بأنّه عزّفها في يوم من الأيام، وللکلمات دائماً معنى حضوريّ ومحدود باللحظة التي تستعمل فيها، ومفرد خاص بالاستعمال الوقتي الذي تستعمل فيه"². وهو رأي قريب ممّا قال به أبو علي الفارسي قديماً حيث

¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 99.

² - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط13، لبنان: 2000، دار العلم للملايين، ص 305.

الفصل الثالث:

قال: اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ينبغي ألا يكون قصدًا في الوضع، ولا أصلًا؛ ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى، ثم تُستعار لشيء، فتكثر وتصير بمنزلة الأصل. فبطرح القاسمي لقضية التّرادف، أثبت وجود الخلاف بين مثبتيه ومُنكّريه، لأنّ هذه القضية تناولها الباحثون بالتفصيل والدراسة في مؤلفاتهم، وركز في نهاية طرحه على الجزء القائم بين الترادف التام والناقص، وقد بيّن موقفه بأنّه لا يوجد ترادف تام في اللغة، بل توجد مترادفات جزئية أو متواردات. وطرح القاسمي هنا موضوعي، فما دام التّرادف موجودًا ولا سبيل إلى إنكاره، ركّز على الجانب الدلالي، فأغلب الباحثين يعترفون بوجوده في العربية رغم الخلاف الموجود بينهم، ونظن أنّ اختلافهم يعود إلى وقوع الترادف التام، ولا يعترف أحد منهم بوجود الترادف التام، بل كل واحد منهم حين يقبل الترادف يمكن أن يكون هدفه من الترادف، الترادف غير التام، أو شبه الترادف. ودليلنا على ذلك القيود والشروط التي ذكرها بعضهم، وأيضًا نوع التعريف الذي ذكره الآخرون للتّرادف، وأخرجوا عن الترادف كثيرا من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الترادف عند الآخرين، كما صرح به رمضان عبد التّواب حين قال: "وقد اختلف اللغويون العرب، في وقوع الترادف التام، في لغتنا العربية، اختلافاً كبيراً"¹. من خلال هذا القول نلاحظ أنّ المحدثين العرب يعتقدون بنوعين من الترادف هو: الترادف التام وشبه الترادف، وإن لم يصّرخوا به. والملاحظ على تقسيمات العرب للتّرادف أنّهم يعترفون بوجوده مع ذكر قيود وشروط فهم يقسمون الترادف إلى كامل وشبه ترادف وإنّ أكثرهم ينكرون الترادف الكامل، وفكر القاسمي ينحو هذا النحو. ونظنّ أنّ الترادف الكامل إذا وجد في لغة ما فهو قليل بالتأكيد، أما أشباه الترادف أو (الترادف الناقص حسب فكر القاسمي) فهي موجودة. ودليلنا على ذلك وجودها في جميع اللغات وخاصة في العربية. وللغرب نفس توجه العرب يقول بلوم فيلد: "إننا ندّعي أنّ كل كلمة من الكلمات المترادفة تؤدي معنى ثابتًا مختلفًا عن الأخرى وما دامت الكلمات مختلفة صوتيًا فلا بدّ أن تكون معانيها مختلفة كذلك، على هذا ونحن باختصار نرى أنّه لا يوجد ترادف حقيقي"². وهذه دعوة صريحة من العالم اللغوي الأمريكي على

¹ - رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، ط7. القاهرة: 1999، مكتبة الخانجي، ص 180.

² - علي بن عيسى الرماني، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تح: فتح الله صالح علي المصري، ط2. القاهرة: 1998 دار الوفاء للنشر والتوزيع، ص 26.

الفصل الثالث:

إنكار الترادف الكامل ويقول (lehrer): "إذا اشتربنا التماثل التام بين المفردتين فلن تكون هناك مترادفات، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة إلى حد كبير في المعنى، ويمكن تبادلها بصورة جزئية¹". فالترادف الكامل غير موجود وما أثبتته إلا فئة قليلة. إذاً فالإقرار بوجود الترادف بمعناه العام الشامل موجود في لغتنا العربية، إلا أن هناك فروقاً بين المترادفات، مما يعني الاعتراف بأن الترادف التام الكامل ليس مستحيلاً، ولكنه قليل، يقول ستيفن أولمان (ullman): "فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر. فإذا ما وقع هذا الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة؛ حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه²". وبالتالي ففكر القاسمي مؤيد لهذه الآراء. وقد استدل الباحث بقول عنتر بن شداد العبسي:

ولقد ذكرك، والرماح نواهلٌ **** مَنِيّ وبيض الهندِ تقطرُ من دمي
فوددتُ تقبيل السيوف، لأتُها **** لمعت كِبَارِقِ ثغركِ المتبسّم

يصور البيتان براعة وفصاحة العربي القديم في تغزله بمحبوبته عبلة، وهو في خضم المعركة والدماء تنزف من جراحه، لكن السيوف لمعت مثل إشراقه فمها المتبسّم، فاستخدم الشاعر لفظتي (السيوف وبيض الهند) كما لو كانتا مترادفتين، فالسيوف اسم يدلّ على الذات، و(بيض الهند) كناية تدلّ على صفة تلك السيوف ومنشئها. فالترادف هنا ليس تاماً في نظر الباحث لأنّهما:

- يختلفان من حيث وزنهما وإيقاعهما ودلالتهما الهامشيّة، ووقعهما في نفس المتلقي؛
- في لفظتي (بيض الهند) كناية نستشف منها أنّ عنتره كره أن يسمّى السلاح الذي يسيل دمه وبنال منه باسمه الصريح، فلجأ إلى الكناية. يقول علي القاسمي: "فنحن نلجأ إلى الكناية لتسميّة شيء نكرهه أو نرهبه أو نتحاشى ذكره لسبب أو لآخر³".

¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220. وأيضا الرمانى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، 1998، ص 26.

² - فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ط1. القاهرة: 2008، دار الآفاق العربيّة، ص 41/40. نقلا عن: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، ط2. القاهرة: 1975، مكتبة الشباب، ص 97. وينظر أيضاً: علي بن عيسى الرمانى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تح: فتح الله صالح علي المصري، ط2. القاهرة: 1998، ص 26.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 371.

الفصل الثالث:

- هذه الكناية فيها لون يتعارض ولون بشرة عنتره فهو أسود كان يُعير بسواده وحببته سمراء ولفظ (بيض الهند) لفظ مركب وأطول من اللفظ المفرد، وهذا الطول يوحي بكثرة الأسلحة التي تمزق أوصال جسده. ولهذا فهو استعمل (بيض الهند) حينما كانت تقطر من دمه، واستخدم (السيوف) حينما كان يودّ تقبيلها للمعانها مثل ثغر حببته. يخلص القاسمي إلى أنّ ترادف هذين اللفظين ليس كاملاً وإنّما جزئياً. ورأيي الخاص مؤيد لفكر علي القاسمي فالترادف التام والكامل غير موجود في اللغة العربيّة ولكنه ليس مستحيل التحقق، وإنّما يوجد الترادف الناقص، وقد روي عن واصل بن عطاء (ت131هـ) زعيم المعتزلة أنّه كان يتجنّب الرء في خطابه، إذ كان ألتغ الرء، فكانت الرسائل تأتيه، فيقرأها، فيستبدل بالكلمات التي فيها حرف الرء كلمات أخرى تخلو من هذا الحرف وتؤدي معناها وتقوم مقامها.

- في تطرق علي القاسمي لقضية التشابه أو (الاستعارة) والتي أدرجها في باب المجاز وقال أنّ علماء البلاغة العربيّة لا يشترطون في المجاز وجود مشابهة بين الدلالة الأصليّة والدلالة الجديدة فإذا كانت هناك مشابهة سمّوا ذلك المجاز ب(الاستعارة). فمن اللغويين المحدثين من يرى ما يراه اللغويون العرب، كاللغوي المعاصر س. أولمان (S. Ullmann) الذي يقول: "إنّ وظيفة الاستعارة هي إلحاق مدلول جديد بمدلول قديم عن طريق العلاقة المباشرة بين المدلولين، غير أنّ السمات المشتركة فقط هي التي يدركها المتكلم حين يتمّ الانتقال من المعنى القديم إلى المعنى الجديد"¹. في حين يرى بالمر (F.R.Palmer) أنّ: "أكثر أنواع الصلات بين المعاني شهرة طريق الاستعارة، حيث تظهر الكلمة وهي تحمل معنى يتصل بها اتصالاً حرفياً، والمعنى الآخر - أو المعاني الأخرى - منقولة عن المعنى الأول"². وفي هذا المقام نورد قول عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في تعريف الاستعارة يقول: "اعلم أنّ الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفاً تدلّ الشواهد على أنّه اختصّ به حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم"³. والاستعارة تدخل في باب المشترك

¹- ستيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، دط. القاهرة: 1975، مكتبة الشباب، ص 116.

²- المرجع نفسه، ص 143.

³- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاکر، دط. القاهرة: 1984، مكتبة الخانجي، ص 36/35.

الفصل الثالث:

اللفظي، واستعملت في الشعر والنثر. فدعت الناس إلى الاستشهاد بها والتمثيل، في المواطن المناسبة والسياقات الملائمة. فالشاعر يلجأ إلى الاستعارة باحثاً عن البديل الموضوعي، وهي قائمة على علاقات لغوية ليست بدورها إلاً بديلاً موضوعياً للعلاقات بين الأشياء وعلاقة هذه الأشياء بنفس الشاعر.

6- الترادف والمشارك اللفظي في علم المصطلح: طرح الباحث يتّسم بالموضوعية فقد أثبت وجود ظاهرة المشارك اللفظي والترادف، وبين فكره منهما؛ وقد أردفنا فكره بأراء أعلام الفكر اللغوي العربي والغربي، كل ذلك استكناهاً لحقيقة هاتين القضيتين، اللتين دار الخلاف حولهما قديماً وحديثاً، وما دمنا نعالج القضية في جانبها المصطلحي فالباحث بين فكره من القضيتين، فما دام علم المصطلح يبحث عن اللفظ الواحد المقابل للمعنى الواحد، لحدّ فوضى المصطلح، فالقاسمي حدّد رأيه بوضوح في القضيتين، كما أشرنا سابقاً؛ فقد اعتبر المشارك اللفظي وسيلة ضرورية للتعبير عن المعاني الجديدة، فلا مناص منه. وقد احتكم للنظرية السياقية ليبرّر نفيه للمشارك اللفظي في اللغة المنطوقة والمكتوبة، لأنّ السياق يعطي عادة معنى واحداً للفظ الواحد، وهذا ما تدعو إليه النظرية المصطلحية. هنا تتجلى ملامح الحداثة في فكر علي القاسمي في سبيل صوغ النظرية المصطلحية الحديثة. أمّا رأيه في قضية الترادف فقد أقرّ بعدم وجود الترادف التام في اللغة، كما بيّنا سابقاً، وما يوجد في اللغة هو الترادف الجزئي. ونظراً لأنّ كلا من الترادف والمشارك اللفظي يدخلان في باب المجاز، فإنّ المصطلحيين يواجهون صعوبة في مراعاة مبدأ مقبول في علم المصطلح ينصّ ذلك المبدأ على: "عدم استخدام أكثر من مصطلح واحد للتعبير عن المفهوم الواحد، وعدم استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من مفهوم واحد، في الحقل العلمي الواحد"¹. وهذا القول يعني تجنّب الترادف والاشتراك اللفظي في صياغة المصطلحات الخاصة بحقل علمي معين، ضماناً للوضوح والدقة في اللغة العلمية.

فلقد تمّ إبعاد ظاهرة الترادف المصطلحي (Synonymie Terminologique) عن مجال اهتمام النظرية المصطلحية العامة، شأنها في ذلك شأن ظاهرة المشارك المصطلحي. ويرجع هذا الإبعاد إلى أنّ كلا من الترادف والاشتراك يخلّ بأحد أهم مبادئ النظرية المصطلحية ويتعلّق الأمر بمبدأ

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 372.

الفصل الثالث:

التوحيد المصطلحي¹. وعلى خلاف هذا التوجه حظيت ظاهرة الترادف والمشارك اللفظي في الدراسات المصطلحية المتأخرة باهتمام متزايد، وذلك من منطلق اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ظواهر أخرى تعم لغات العلوم والتقنيات، لذا صار تحليلها أمراً ضرورياً لا غنى عنه حتى تضمن النظرية المصطلحية قسطاً من الواقعية والموضوعية فثراء اللغة بالترادفات والمشارك اللفظي قد يكون مصدر قوة لها تعبر به عن مختلف المفاهيم العلمية والتقنية². ويُعرف الترادف في التوصية رقم (1087) للمنظمة الدولية للتقنين (إيزو) بأنه: "توالي مصطلحات متعددة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنّها تختلف في الشكل الخارجي"³. وتقدم الأبحاث المصطلحية تمييزاً بين مفهومين اثنين، هما مفهوم "الترادفات" ومفهوم "أشباه المترادفات" ومفاد هذا التمييز أن "أشباه المترادفات" مصطلحات لا يمكن استبدال بعضها ببعض في كل الأسيقة، على خلاف "الترادفات"، وعلى أساس هذا التمييز تُعرف أشباه المترادفات بأنها المصطلحات "التي لها معنى واحد بالتقريب"⁴. أي أنّها مثل المترادفات، إلا أنّها تختلف في خاصية من الخصائص المكوّنة للمفهوم، أو في تمثّل موقعه داخل اللغة الخاصة.

ثانياً: التوليد النحوي في فكر علي القاسمي: يرى الباحث بأنّ هذا النوع من التوليد يتمّ بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم: كاشتقاق وما ينضوي تحت لوائه: الاشتقاق العام والنّحت والتركيب والإبدال.

1- الاشتقاق في فكر علي القاسمي: يرى الباحث بإدراك اللغويين العرب أهميته ودوره في تنمية اللغة العربية وتيسير تعليمها واكتسابها، فأولوه عناية خاصة، وتعدّدت بحوثهم فيه، وأفردوه بالتأليف، ويرى الباحث أنّ كثيراً من مؤلّفات العرب في هذا الموضوع قد ضاعت لسبب أو لآخر. فقد وصلنا ما يقرب من ثلاثين كتاباً تحمل عنوان "الاشتقاق"، أقدمها كتاب (الاشتقاق) لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب (ت206هـ)، ومن أحدثها كتاب (الاشتقاق) لـ (فؤاد

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 372.

² - المرجع نفسه، 372.

³ - معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (ISO) التوصية رقم (1087) تر: علي القاسمي، اللسان العربي، الرباط 1984 ع22، ص 213.

⁴ - المرجع نفسه، ص 213.

الفصل الثالث:

حنا ترزي) الذي طبع في بيروت عام (1968م)، ويعرفه الباحث بأنه: "توليد كلمة من كلمة مع تناسب بين المولّد والمولّد منه في اللفظ والمعنى، بحسب قوانين الصرف فمن الفعل الثلاثي على وزن (فعل) نشقّ اثني عشر فعلاً على أوزان معلومة هي: أَفْعَلٌ، فَعَّلَ، فاعَلٌ، تَفَعَّلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَاعَلَ، أَفْعَلٌ، اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوْلَ، افْعَالٌ. كما نشق عشرة أسماء منه على أوزان معلومة هي: فاعِلٌ، مَفْعُولٌ، فَعِيلٌ، أَفْعَلٌ، مَفْعَلٌ، مَفْعَلٌ، مَفْعَلَةٌ، مَفْعَالٌ، فَعْلَةٌ، فِعْلَةٌ، والمصدر (على رأي الكوفيّين الذين يجعلونه من المشتقات لا أصلاً لها).¹ من خلال هذا التعريف نلاحظ ثراء لغتنا الجميلة فمن كلمة واحدة نستطيع توليد مجموعة من الكلمات، فاللغة العربيّة لغة اشتقاق وتوالد. لذلك شبها علي القاسمي بالمرأة الولود.

2-أنواع الاشتقاق: يرى علي القاسمي بأنّ اللغويّين العرب قسّموا الاشتقاق، إلى أربعة أقسام هي:
أ- الاشتقاق الصغير: ويسمّى الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العامّ، ويعرفّ بأنّه انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع اشتراك الكلمتين في المعنى واتّفاقهما في الأحرف الأصليّة وترتيبها مثل: (عَلِمَ/عَلِمَ، عالمٌ، معلومٌ، أَعْلَمُ، عَلِمَ،...)، وهذا النوع من الاشتقاق هو المقصود من لفظ "الاشتقاق" إذا ذكِرَ مطلقاً دون قيد؛

ب- الاشتقاق الكبير: ويسمى الإبدال أو القلب اللغويّ، وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في حرف من حروفها مع تشابه بينهما في المعنى. مثل: (قضم وخضم) فالأولى تفيد أكل الياض والثانية تفيد أكل الرطب، أو مع اتّفاق بينهما في المعنى، مثل: الجبّوة والجبّوة: القطعة من الجمر. وعادة ما يكون بين الحرفين المبدل والمبدل منه تقارب أو تجانس أو تماثل في المخارج والصفات كما رأينا في التوليد الصوتي عن الإبدال الذي ينتج من خطأ في السمع، أو التصحيف، أو اللثغة أو ما إلى ذلك. وهذا النوع من الاشتقاق أقرب إلى أن يكون ظاهرة صوتيّة من أن يكون ظاهرة اشتقاقية².

1. أهميّة الإبدال في فكر علي القاسمي: يرى علي القاسمي بأنّ الإبدال دعا إليه كل من عبد الله العلايلي وصبحي صالح ومصطفى جواد وعبد الله أمين وغيرهم إلى الاستفادة من

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 379.

² - المرجع نفسه، ص 381.

الفصل الثالث:

الإبدال في توليد المصطلحات العلميّة، حيث قال فيه المعجمي عز الدين التنوخي في مقدّمة تحقيقه لكتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي: "ومن فوائده أنّه قد يُنتفع به في المصطلحات العلميّة بتخصيص اللفظتين المتعاقبتين لمسمّيين متشابهين بينهما علاقة معنويّة¹". ويضرب مثلاً على ذلك فيقول: "وعلى هذا الأسلوب، أرى أن نسمّي كسّارة الجوز (casse-noix) مرضخة، وكسّارة اللوز (casse-noisette) مرضحة، بالحاء المهملة والعكس جائز²."

ويؤكد علي القاسمي أنّ العرب فعلاً قد أفادوا من الإبدال في وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة مثل: تفريق مترجمي (معجم المصطلحات الطبيّة المتعدد اللغات - كليرفيل) بين المصطلحين الفرنسيّين: (anesthésie و narcose) فترجموا الأول بـ(التخدير) والثاني بـ(التختير).

2. شروط استخدام الإبدال في توليد المصطلحات العلميّة والتقنيّة في فكر علي القاسمي:
وقد لخصها الباحث في:

أ. ألاّ يؤدّي إلى ولادة كلمة ذات حروف لا تأتلف أو لا تتسجم مع النظام الصوتيّ للغة العربيّة؛

ب. ألاّ يؤدّي إلى مشترك لفظي؛

ج. أن يستعمل عند الضرورة فقط، أي عند انعدام إمكانيّة الترجمة أو الاشتقاق الصرفي³.

ج- الاشتقاق الأكبر: وتسمية الاشتقاق الأكبر أطلقها ابن جني، وعرّفه بقوله: وأمّا الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثيّة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما ينصرف من كلّ واحد منها عليه، وإنّ تباعد شيء من ذلك عنه، ردّ

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 411.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 411. نقلا عن: ممدوح محمد خسارة "الاشتقاق الإبدالي وأهميته في وضع المصطلح العلمي العربي" مجلة اللسان العربي، ع40، المغرب: 1995، ص 90/77.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 411.

الفصل الثالث:

بلطف الصنعة والتأويل له، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد.¹ وضرب ابن جني مثلاً على ذلك في تقليب الأصل (جبر) الذي يدلّ على القوّة والشدّة ومنها (جبرت العظم والفقير) إذا قوّيتهما وشدّدت منهما و(رجل مجرّب) إذا جرسته الأمور ونجدته، فقويت منته واشتدت شكيمته و(الأبجر والبجرة) وهو القويّ السرّة... إلخ.²

د- الاشتقاق الكبّار: ويسمّى النحت، وهو ضرب من الاختصار ويعرّف بأنّه: "أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسبٍ بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى"³. مثل: (بسمل) المنحوتة من عبارة (باسم الله الرحمان الرحيم).

3- التركيب في فكر علي القاسمي: ويدرجه الباحث ضمن التوليد النحوي، والتركيب في اللغة يعني ضمّ شيء إلى شيء آخر ليصباح شيئاً واحداً.

والتركيب في الاصطلاح: يعني التركيب في النحو، ضمّ كلمة إلى أخرى بحيث تصبحان وحدة معجميّة واحدة. وتحفظ الكلمتان المكوّنتان للكلمة المركّبة الجديدة بجميع صوامتھما وصوائتھما مثل العلم المركب (عبد الله) المكون من الكلمتين (عبد) و(الله)، وقد يتألف الاسم المركّب من أكثر من كلمة مثل (جمهورية مصر العربيّة)⁴.

أ- أنواع التركيب في فكر علي القاسمي: يقسّم الباحث التركيب إلى سبعة أنواع، ويعتبر النوعين الأخيرين ليسا قياسيّن لندرة أمثلتها، وليس لهما أهميّة توليديّة تُذكر في علم المصطلح، وإنّ ذكرهما الباحث لإفادة القارئ بجوانب الموضوع:

1. التركيب الإضافي: مثل: عبد الله وصلاح الدين وأبي بكر ويستعمل بكثرة في الوقت

الحاضر لتوليد المصطلحات العلميّة والتّقنيّة مثل: التهاب المفاصل، نصف القطر... إلخ؛

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 381. نقلا عن: ابن جني، الخصائص، ج2، ص 134.

²- المرجع نفسه، ص 135.

³- المرجع نفسه، ص 382.

⁴- المرجع نفسه، ص 449.

الفصل الثالث:

2. التركيب الوصفي: مثل: الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية ويستعمل بكثرة في الوقت الحاضر لتوليد المصطلحات العلمية والتقنية مثل: قروض ثنائية ميسرة القدرة الشرائية...إلخ؛

3. التركيب الإضافي الوصفي: مثل: عصا قياس مدرجة، رطوبة التربة المتوقعة...إلخ؛

4. التركيب المزجي: مثل: بعلبك وحضرموت، وفي عصر النهضة استعمل بكثرة مثل: لاسلكي، ولانظامي...إلخ؛

5. التركيب العددي: يشتمل هذا التركيب الأعداد من (أحد عشر) إلى (سبعة عشر) ويسمى بالدائرة المغلقة في علم المصطلح، لأنه لا يمكن إضافة تراكيب جديدة لهذا النوع؛

6. التركيب الإسنادي: مثل: تأبط شرًا، رام الله، ويبقى هذا الاسم على حاله مهما كان موقعه من الجملة، فلا تتغير حركاته الإعرابية؛

7. التركيب الإتباعي: مثل: حيص بيص وهو نادر في العربية¹.

4- أنواع اللغات في فكر علي القاسمي: (بنية الكلمة العربية) يقسم اللسانيون اللغات تقسيمات عديدة طبقاً للغرض من التقسيم أو نقطة انطلاقه، ومن حيث توليد الألفاظ في اللغات، فإن اللغويين يقسمون اللغات إلى قسمين رئيسيين، هما:

أ- اللغات الاشتقاقية: (dérivatives/ Dérivatives langues Langue) وهي اللغات التي تولد فيها الألفاظ عن طريق اشتقاقها من الجذر طبقاً لأوزان معينة، كما هو الحال في اللغة العربية؛

ب- اللغات الإلصاقية أو المزجية: Languages agglutinantes/Agglutinantes وهي تلك التي تولد فيها الألفاظ عادة بإضافة لواصق إلى جذع الكلمة، قبله أو بعده أو في وسطه. واللواصق أنواع:

1. السابقة/Préfixe/Prefixe: ويسمى بها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالصدر، أو اللاصق القبلي، ومن أمثلتها في الإنجليزية (-un) التي تضاف إلى الكلمة (happy) والسابقة (-dé) بالفرنسية التي تغير معنى الفعل (marquer)؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 454/450.

الفصل الثالث:

2. الوسيطة **Infix/Infixe**: وتأتي داخل الكلمة أو في وسطها لتغيّر معناها، فالفعل المضارع الإنجليزي، (يجلس sit) يتحوّل إلى الفعل الماضي بإضافة الوسيطة (-a) إلى وسط الفعل ليصبح (sat جَلَسَ)؛

3. اللاحقة **suffix/ suffixe**: وسماها البعض بالذيل، مثل (اللاحقة -less) بالإنجليزية التي تغير معنى الكلمة (end) إلى (endless)¹.

4. كيفية التعامل مع اللواحق عند نقل المصطلحات العلمية الأوربية إلى العربية في فكر علي القاسمي: يرى الباحث أنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية فهي لا تستخدم اللواحق إلاّ نادراً، وعندما يترجمها المصطلحيون العرب فإنّهم يواجهون صعوبة التعامل مع اللواحق وكيفية ترجمتها. وهناك توجهات مختلفة من قبل المجامع في معالجة اللواحق، أهمّها:

أ. يميل البعض إلى ترجمتها في حين يفضل البعض تعريبها؛

ب. يذهب البعض إلى استخدام النحت في ترجمة المصطلحات التي تشمل على لواحق؛

ج. ذهب بعضهم إلى أنّ العربية تشمل على بعض اللواحق القديمة الموروثة عن اللغة السامية التي نجد آثارها في الصيغ الفعلية وفي بعض الأسماء والصفات مثل: أفعال استعمل، ضيفن، زرقم، عفريت، وينبغي أن تستقرأ كل اللواحق العربية القديمة وتخصيصها عند الاقتضاء لتأدية معاني اللواحق الأوربية².

5- رأي القاسمي:

- يرى الباحث أنّ هناك من يرى بأنّ الاشتقاق هو النحت ومن هؤلاء: (المبرد، ومحمود شكري الآلوسي، وعبد الله أمين) غير أنّ النحت والاشتقاق حسب الباحث نوعان مختلفان من أنواع التوليد وحبّته في ذلك أنّنا في الاشتقاق نصوغ الكلمة المولدة من كلمة واحدة أخرى، كالفعل (مثل: فَعَلَ) أو المصدر (مثل: الفِعْل) أو أصول كلمة واحدة (مثل: ف ع ل) على حين أنّ النحت نوّد الكلمة الجديدة بدمج كلمتين أو أكثر، وليس من كلمة واحدة.

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 461.

²- المرجع نفسه، ص 465/466.

الفصل الثالث:

وقد تطرّق الباحث إلى ظاهرة النحت عند القدماء والمحدثين، وإلى النحت في نظر المجامع العربيّة بطريقة تفصيليّة وشرح وافٍ، وحدّد رأيه من النحت في الأخير بأنّه وسيلة من وسائل توليد الألفاظ الجديدة في اللغة وإثراء معجمها، لكن اللغويين والمصطلحيين والعلماء العرب يفضلون وسائل التوليد الأخرى كالاشتقاق والمجاز والتعريب على النحت، وأنّ الكلمات المنحوتة الشائعة في اللغة العربيّة، قديماً وحديثاً، قليلة جداً، إذا ما قورنت بغيرها من أنواع الألفاظ المولّدة. ويرى أيضاً أنّ الاشتقاق بأنواعه المختلفة هو الوسيلة الرئيسيّة لتنميّة اللغة العربيّة بالمصطلحات التي تعبّر عن المفاهيم المستجدة. ولهذا فقد لقي عناية كبيرة من اللغويين العرب القدامى منهم والمحدثين، ولا يخلو كتاب في نحو اللغة العربيّة من فصل مخصّص للاشتقاق.

وبعد عرضه المفصل عن التركيب وأنواعه، بين موقفه منه، حيث قال: بأنّ هناك من وصف النحت بالتركيب، فعلى الرغم من أنّ التركيب يُستعمل لتوليد كلمة جديدة من كلمتين، كما هو الحال في النحت. فإنّ الكلمتين تحافظان على جميع حروفهما وحركاتهما، على خلاف النحت الذي تفقد فيه الكلمتان بعض حروفهما. غير أنّهما يتفقان في كونهما من الوسائل اللغويّة في توليد الألفاظ.

ويوضّح رأيه من قضية اللواصق، إذ يرى بأنّه ما دامت اللغة العربيّة لغة اشتقاقية، فإنّها قد تعبّر عن المصطلح الأجنبي بمصطلح عربي مشتق لا يشتمل على ترجمة لتلك اللاصقة، مثل: المصطلح الإنجليزي (drinkable) مكوّن من الجذع (يشرب: drink) واللاحقة (يمكن أو قابل able) وهكذا يكون معناه: ماء صالح للشرب. ولكن اللغة العربيّة لها صيغة (فعول) التي تعبّر عن هذا المعنى، فنقول شروب. ولكن ليست جميع اللواصق الأجنبية يمكن التعبير عن معانيها بصيغ أوزان صرفيّة، ولهذا فإنّ المجامع اللغويّة العربيّة وضعت ترجمات نموذجيّة لأهمّ اللواصق الإنجليزيّة والفرنسيّة.

وكل ما يمكن قوله في فكر علي القاسمي حول عنصر الاشتقاق أنّه تناولته بالتفصيل داعماً رأيه بآراء القدماء والمحدثين ورأي المجامع العربيّة فيه، ويختم بذكر رأيه في الأخير. وبالتالي فقد أحاط بكل شيء، فكيف يمكن إضافة كلام على كلام فتحليلنا أشبه بنقد النقد. وما يمكن أن يستفهم ويُستشكل حوله، أنّ الباحث عدّ الاشتقاق بأنه يدخل ضمن التوليد النحوي، في حين أغلب

الفصل الثالث:

الباحثين يرونه بأنه يدخل ضمن التوليد الصرفي كالحبيب النصاروي في كتابه (التوليد اللغوي في الصحافة العربيّة الحديثة). وقد سألت علي القاسمي شخصياً عن إدراجه للاشتقاق ضمن التوليد النحوي، فأجاب: "موضوع الاشتقاق، يأتي مباشرة بعد الأوزان الصرفيّة أمّا في الشكل الذي وضعناه سالفاً؛ فإنّ هناك أربعة أنواع من التوليد الصوّتي والتوليد النحوي والتوليد الدلالي والتوليد بالاقتراض. فالتوليد النحوي؛ يضم كلاً من الصرفي (مورفولوجي) والتركيبي (سنتاكس) فالاشتقاق كما نقول هو صرفي ولكنه أحياناً تركيبياً، فمثلاً: الذين يرون أنّ النحت هو نوع من الاشتقاق يرون أنّ الكلمة المنحوتة بالاشتقاق (البسملة) ليست مأخوذة من كلمة واحدة ليكون الاشتقاق صرفياً وإنّما مأخوذة من تركيب شامل (بسم الله الرحمن الرحيم) ومصطلح النحو في التراث العربي يعني المورفولوجي والسنتاكس".* والاشتقاق من صفات العربيّة وسماتها المؤلّفة يقول يوسف مقران نقلاً عن عبد القادر الفهري الفاسي: "وسائل التوليد إمّا متوفرة مألّوفة، وإمّا غير مألّوفة"¹. فتقسيم الفهري الفاسي هنا واضح فاللغة العربيّة لديها وسائل للتوليد مألّوفة متعارف عليها ولا يمكن الاستغناء عنها وهذه الوسائل يطلق عليها يوسف مقران "نزعة معاينة الواقع وإهمال التوقع"². إذًا هي وسائل واقعيّة موجودة نمارسها واقعيّاً في عمليّة التوليد.

فعلي القاسمي يرى أنّ الاشتقاق من بين أهمّ وسائل توليد المصطلح، لكن هناك من الباحثين من يتحفظ على رأي الباحث، إذ يرى مارون غصن أحد المجمعين بأنّ اللغة العربيّة تفتقر إلى كلمات جديدة بسبب "يعود إلى اللغة نفسها؛ ذلك لأنّ الاشتقاق في العربيّة مؤسس على عدد معلوم من الصيغ المحدودة بمعناها، من مثل وزن (أفعل) ووزن (استفعل) كما هو وارد في علم الصرف. والحال أنّ لدينا معاني كثيرة لا يمكننا أن نعبر عنها بصيغ الأفعال العربيّة، من الألفاظ المركّبة في اللغات الإفرنجيّة؛ لأنّ الصيغة في العربيّة لها معنى واحد، لا معنى مزدوج، لأنّها مصوغة من جذرين"³. ويرى أيضاً بخصوص قضية السوابق واللواحق أنّ استخدامها ضروري من أجل تطوير

* إجابة الدكتور علي القاسمي عن سؤال طرحته عليه عبر البريد الإلكتروني.

¹ - يوسف مقران، دور المصطلحيّات في اللسانيات دراسة إستيمولوجيّة، أطروحة دكتوراه، إش: صالح بلعيد، ص 296

نقلا عن: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، ص 144.

² - المرجع نفسه، ص 296.

³ - ينظر: مارون غصن، آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: 1928، م 8، ج 12.

الفصل الثالث:

اللغة العربية يقول: "وما المانع أيضًا من إدخال أشدّ اللواحق لزوماً للغة العربية من مثل (auto) و (anti) واللاحقتين (grafe و merte)... وما المانع أيضا من اقتباس لواحق (affixe) من لغات أجنبية إذا صعب علينا إيجاد لواحق مقتضبة من جذور عربية؟ فلنا بما فعل الفرنج من ذلك خير مشجع: فقد أخذوا عدّة لواحق من اللاتينية واليونانية خاصّة. وقد اقتدى بهم الأرمن فصارت لغتهم قادرة على التعبير عن أدقّ المعاني، كما يتّضح لمن يلقي ولو نظرة سريعة على معجم (أرمني-فرنسوي¹). فمارون غصن هنا يدعو إلى احتذاء ما فعلته اللغات الأخرى؛ لتوفير الألفاظ التي يمكن استعمالها للوفاء بالغرض المصطلحي. والأخذ بالأسباب التي أخذت بها الأمم المتقدّمة. بشرط أن تراعي ما تتميز به اللغة العربية من سمات عن غيرها من اللغات. لكن الملاحظ على هذا الرأي أنّه يتضمّن مجموعة من التناقضات للواقع. ويمكن أن نناقشه وننقض رأيه بخصوص سعة الاشتقاق في اللغة العربية؛ إذ إنّ اللغة العربية تملك من سعة الاشتقاق ما لا تملكه أكثر اللغات تطورا. وتشهد بذلك الدراسات اللغوية التي تابعت الصيغ في العربية. ويكفي أن نعرف أنّ الأبنية العربية للأسماء وحدها بلغت عند سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد ابن السراج على ما أورده سيبويه اثنين وعشرين بناء، وأوصلها ابن القطاع إلى ما يزيد على ألف ومائتي صيغة². وهو ما لا تملكه اللغات الأخرى، كما أنّ هناك أقيسة فعلية مهجورة يمكن أن تستغل في الاشتقاق منها وبناء المصطلحات الجديدة³. وهو ما يدعم فكر علي القاسمي الذي اعتبر الاشتقاق قطعة أساسية في سبيل صوغ نظريته المصطلحية الحديثة، بحيث يمكن أن نجد في العربية أوزاناً نستطيع التعبير بها عن مختلف المعاني، فثمة صيغ في العربية للدلالة على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والمصدر واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وربما لا نجد في اللغات الأخرى مثل هذا التنوع الصيغي.

وفيما يخصّ قضية السوابق واللواحق فالقاسمي أكدّ بأنّها غير موجودة بكثرة في العربية، نظراً لصعوبة ترجمتها، لكن وُضعت بشأنها طرق لترجمتها، لكن هناك من الباحثين من يرى بأنّها

¹ - ينظر: مارون غصن، آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: 1928، م8، ج12.

² - صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ط12. بيروت: 1989، ص 331.

³ - إسماعيل عمارة، الأقيسة الفعلية المهجورة، ط1. الأردن: 1988، دار الملاح، ص 177.

الفصل الثالث:

تخصّ اللغات الأوروبيّة؛ إذ بين الفرنسيّة واليونانيّة واللاتينيّة وشائج لا تتوفر بين هذه اللغات واللغة العربيّة. وما يمكن أن يوفره الإلصاق للغة العربيّة يمكن الاستغناء عنه بوسائل اللغة العربيّة المتاحة في توليد الألفاظ، لأنّها تملك من الصيغ ما يمكنها التعبير عن مثل هذه السوابق واللواحق. فاسم الفاعل مثلاً يشير إلى ما تشير إليه اللاحقة الإنجليزيّة (er) والتصغير يدلّ على ما تشير إليه السوابق التي تدلّ على التصغير في اللغات الأخرى، نحو (Allo و Micro)، وما عبّرت عنه اللغات الأخرى بجمع كلمتين بكلمة واحدة، على مبدأ الإلصاق يمكن التعبير عنه باللغة العربيّة بكلمتين تحملان المعنى ذاته، إن لم نستطع تأديّة هذا المعنى بكلمة واحدة مثل التعبير عن المصطلح الإنجليزي (Spectrograph) بالمطياف أو (راسم الطيف)¹. ولا ننسى أنّ اللغة العربيّة تتضمّن أنواعاً من التّركيبات، كما بيّنا سابقاً. فالاشتقاق عنصر هام في عمليّة وضع المصطلحات ولقد اعتبره د/صالح بلعيد معادلة مهمّة وضروريّة، فأهميّته قد تضاعفت في العصر الحاضر، إذ يعتبر من آليات التوليد التي تعتمد على اللغة العربيّة أكثر، حتى قيل عنها إنّها لغة اشتقاقية². وباعتبار النحت يدخل ضمن باب الاشتقاق كما ادّعى أغلب الباحثين إلاّ أنّه موجود فعلاً في اللغة كما أثبت القاسمي، وهو آخر الوسائل استعمالاً إذا تعذّرت الطرق الأخرى، وفي هذا المقام يرى د/صالح بلعيد أنّه "لم يهتم به المكتب نظراً لخصوصيّة اللغة العربيّة، التي لا تقبل كثيراً من الكلمات المنحوتة، كما أنّ عنصري الاشتقاق والمجاز يغنيان عن النّحت"³. نخلص أنّ هذا التوليد يعتمد أساساً على قاعدة الاشتقاق، وفي هذا الصدد يقول الحبيب النصاروي: "وهي قاعدة جوهريّة في اللغة العربيّة وقد مثّل مبدأ القياس فيها مصدراً ثرياً للتوليد والتطوير يناسب احتياجات متكلميها المعاصرين. كما يمكن اعتبار قاعدة التّركيب مظهرًا مهمًّا من مظاهر تطوّر العربيّة في العصر الحديث، وهي دليل على صعوبة مجازة العربيّة لطرائق النّحت الأعجمية"⁴، غير أنّ هذا التطوّر لم يواز في الحقيقة جهد تنظيري مناسب، فبقيت النظرة المعجميّة إلى العربيّة نظرة مثاليّة لا تستمد

¹ - عارف أبو شقرا، التعريب والمطواعة، مجلة الآداب، الكويت: 1993، ع8، ص 45.

² - صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربيّة، دط. الجزائر: دت، دار الهدى، ص282.

³ - صالح بلعيد، محاضرات في اللغة العربيّة، دط. الجزائر: دت، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 15.

⁴ - الحبيب النصاروي، التوليد اللغوي في الصحافة العربيّة الحديثة، ط1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث إريد، ص

الفصل الثالث:

حقيقتها من حاضر اللغة بل من ماضيها.¹ ولم تراع فيها طاقات اللغة الحقيقية على التطور والتجدد، لذلك يبدو من الضروري درس هذا التوليد، قصد التحكم في آلياته حتى يفضي تشتت جهود المولدين من الأفراد والمؤسسات إلى تراكم المفردات المترادفة وتحولها أحيانا إلى عبء ثقيل على العربية ومتكلميها.

وتعتبر هذه العناصر تقليدية في وضع المصطلحات، واعتبرها علي القاسمي من بين أهم العناصر في وضع المصطلحات، وهي عناصر أساسية في نظريته المصطلحية، وحدائية لأنها توافق آراء آخر مستجدات المجامع ومكتب تنسيق الرباط خصوصا، تناولها بموضوعية مع بعض المخالفات للأقدمين وقد عقبنا على ذلك، وقد أضاف لهذه العناصر نظام المختزل والرمز والمختصر، وهذه هي مظاهر الحداثة في نظريته المصطلحية.

5- المختصر والرمز والمختزل في علم المصطلح:

1- الرمز: هو حرف أو رقم أو علامة يدل على مفهوم أو شيء أو مسألة أو فائدة. ويقسمها الباحث إلى ثلاثة أنواع:

- أ. الرموز الحرفية: وذلك مثل: الحرف (س) الذي يدل على المجهول في لغة الجبر؛
- ب. الرموز الرقمية: ويتخذ الرمز صورة رقم من الأرقام مثل: الرقم واحد (1)؛
- ج. الرموز العلامية: مثل العلامات الرياضية، وعلامات التزييم مثل: (ودالاتها ناقص) (دالاتها يساوي)... إلخ؛ وقد أتبعها الباحث بملحق يبين الرموز العلمية التي أقرها اتحاد المجامع اللغوية والعلمية²؛

2- المختصر: وهو حرف أو أكثر يستعمل للدلالة على كلمة واحدة أو عدة كلمات، ويكون المختصر عادة الحرف الأول من الكلمة أو الحروف الأوائل للكلمات التي يتألف منها التعبير المراد اختصاره، مثل:

¹ - الحبيب النصاروي، التوليد اللغوي في الصحافة العربية الحديثة، ص 67 / 68.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 488/489/490.

الفصل الثالث:

المختصر	الكلمة المختصرة
(ص)	صلى الله عليه وسلم
(م)	ميلادية
(هـ)	هجريّة

- الفرق بين المختصر والرمز: كلاهما من وسائل الاختصار، والفرق بينها هو أنّ الرمز قد يتألف من الحروف أو الأرقام أو العلامات، وعندما يتألف الرمز من حرف، فالفرق بينه وبين المختصر هو أنّ المختصر يتكوّن عادة، من أحد حروف الكلمة المختصرة مثل المختصر (س) المأخوذ من الحرف الأول من كلمة (سؤال) أمّا حرف الرمز فلا تكون له علاقة بحروف الكلمة المختصرة. كما هو الحال في الرمز الرياضي (س) الذي يدلّ على كلمة المجهول التي ليس من بين حروفها حرف السين. وينتهي الباحث أنّ كلّ رمز هو مختصر وليس كل مختصر رمزاً¹.

3- المختزل: نوع من المختصرات مختصّ بالأسماء المكوّنة من أكثر من كلمة واحدة، ويتألف المختزل من الحروف الأوائل للكلمات التي يتألف منها الاسم، وهو ثلاثة أنواع:

أ. مختزل الأوائل: ويعني مختصراً للاسم مكوّناً من حروف كلماته الأولى، وتنطق فيه الحروف منفصلة، مثل: B.B.C (بي.بي.سي) وهو مختزل أوائل للاسم (Britich Broadcasting corporation) أي هيئة الإذاعة البريطانية. ومن أمثلتها بالعربيّة مثل:

مختزل الأوائل	الاسم المختزل
ص.ب	صندوق بريد
ج.م.ع	جمهورية مصر العربية
ج.و.ش	جيش وطني شعبي

ب. المختزل المنحوت: وشاع هذا النوع من الاختزال في أسماء المنظمات الدوليّة، مثل:

(United Nation Education, Scientific and Cultural Organization)

ومختزلها (UNESCO) وفي العربيّة يصنفها الباحث إلى نوعين:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 491.

الفصل الثالث:

1. المختزلات المنحوتة المعربة: وهي مختزلات منحوتة من اللغات الأجنبية مثل:

حلف الناتو، الجات... إلخ؛

2. المختزلات المنحوتة المعربة: وهو نوع يستقي مادته من أصول عربيّة، ويصاغ

بأخذ الحروف الأولى من كلمات الاسم العربيّ الأصليّ للمؤسسة، مثل:

المختزل المنحوت	الاسم المختزل
حماس	حركة المقاومة الإسلاميّة
فتح	حركة تحرير فلسطين
باسم	البنك الآليّ السعوديّ للمصطلحات

3. المختزل الهجين: وهو خاص باللغة الإنجليزيّة¹.

- يخلص عليّ القاسمي إلى أنّ المختصرات تخصّ جميع اللغات، تيسيراً لعملية التواصل، لكنّ آليات وضع المختصرات لم تستقر بعد، بحيث لا يمكن وضع قواعد مضبوطة لها حالياً، وما تقسيم الباحث لأنواع المختصرات إلا محاولة شخصيّة أوليّة من الباحث، بغية التعمق في دراستها وتلقيها.

- أمّا بخصوص المختصرات والرموز العلميّة في اللغة العربيّة، فلا يوجد نظام متكامل لها فالملاحظ عند ترجمة كتاب فيه بعض الرموز الرياضيّة والكيميائيّة، فإنّ بعض الرموز تبقى على حالها، فالتعريب في هذه الحالة ليس كاملاً، ويرى الباحث أنّ هناك ثلاثة اتجاهات في الوطن العربيّ تتعلّق بنقل الرموز إلى العربيّة:

1- تبني نظام الرموز الأجنبيّة: كما هو الحال في الإنجليزيّة مثال، بحجة أنّه نظام دولي، وهكذا ينبغي كتابة المعادلات بنفس صورتها بالحروف اللاتينيّة؛

2- وضع نظام عربي للرموز بالحروف العربيّة: إذا لم تكن هذه الحروف كافية للتعبير عن جميع الرموز والوحدات والدلالات، اقترح أصحاب هذا الاتجاه إجراء تحويل أو تعديل بإضافة رؤوس أو أذيان في الأشكال المألوفة للحروف للعربيّة؛

¹ - عليّ القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 491/495.

الفصل الثالث:

3- الإبقاء على النظام الحالي للرموز التي تستخدم الحروف العربية: وتتميتها بإضافة عدد من

الحروف اليونانية التي أصبحت عالمية الاستعمال مثل: $\alpha\beta$ وهي متوفرة في الطباعة الحاسوبية الحديثة¹. وقد عقد اتحاد المجامع العربية ندوة في عمان عام (1987م)، بغية وضع مشروع موحد للرموز العربية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- اعتماد مبدأ التعريب الشامل كحل شامل للرموز العلمية؛

- اعتبار هذه الندوة منطلقاً لندوات أخرى دورية في هذا المجال وما يتصل به من مجالات كالمختصرات². وقد أهدف الباحث هذا العنصر بملحق للرموز الأساسية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء.

وبخصوص عنصر المختصر فإن له أهمية كبيرة خاصة على مستوى المنهجية في كتابة وإعداد البحوث؛ إذ نلاحظ في الوطن العربي غياب منهجية واضحة في إعداد البحوث، فكل يكتب على شاكلته، وخير دليل على ذلك نقوم مثلاً بتصفح كتاب من المشرق العربي وكتاب من المغرب العربي، فنلاحظ اختلافاً واضحاً على مستوى التهميش. فمثلاً: (صلى الله عليه وسلم) تكتب في بعض الأقطار (ص)، وفي بعضها الآخر (صلعم).

والمختصر يصلح في اللغات الأوروبية أكثر من اللغة العربية، ويرى هلمسليف (Hjelmslev) أنه: "من أهم الدواعي لحصول الاختصار كثرة استعمال الكلمة، وهو ما يستدعي تغيير بنيتها لتكون أيسر في الاستعمال، بل إن بعض هذه المختصرات أصبحت تعامل معاملة الكلمة البسيطة"³. لكن الملاحظ على اللغة العربية أنها لم تستعمل هذه الظاهرة كثيراً فهي متأثرة بالمتن اللغوي المعجمي التراثي خاصة الاشتقاق، وهي كما يرى الحبيب النصاروي: "إن استخدمت المختصرات بنسبة قليلة جداً فإن خصائصها لا تسمح لها باقتضاب المفردة الواحدة، كما هو في اللغات الأعجمية (auto بدل: automobile)⁴". والعربية استعمالها له ضئيل، فقد يمكن أن

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 496/497.

²- المرجع نفسه، ص 497/498.

³- الحبيب النصاروي، التوليد اللغوي في الصحافة العربية، ص 330، نقلا عن: Hjelmslev, Le langage, p83/87

⁴- الحبيب النصاروي، التوليد اللغوي في الصحافة العربية، ص 330، نقلا عن Baccouche Taieb, L'Emprunt en arabe moderne, p397/398.

الفصل الثالث:

يستعمل خاصة في المجال العسكري، أو بين القنصليات فمثلاً: إذا أرادت دولة ما، أن يكون عملها سرياً ترسل رسائل مختصرة يطلق عليها نظام التشفير وهو؛ طريقة لإرسال المعلومات بحيث يستطيع الأشخاص الذين لديهم مفتاح التعمية فقط الاطلاع عليها وفهمها بينما لا يستطيع أي شخص آخر لا يملك المفتاح معرفتها، ويطلق عليه أحياناً، (علم التعمية أو علم الكتابة السرية أو علم حساب الجُمَّل). وقد تكون هذه المعلومات رسائل مكتوبة أو محادثات هاتفية أو صوراً أو بيانات تنقل عبر وسائل الاتصالات الحديثة أو تحفظ وتعالج بوساطة الحواسيب. والتشفير (أو التعمية) هو أهم طرق حماية المعلومات وأكثرها كفاءة، خصوصاً إذا كانت المعلومات ستنتقل على شبكات اتصال سلكية أو لاسلكية يسهل التتصت عليها، أو كانت المعلومات تتبادل في شبكات الحواسيب الحديثة الواسعة الانتشار التي يمكن اختراقها. فهذه الطريقة تكون متخصصة بين مجموعة من الأشخاص فقط، وتستعمل بانتشار في القطاعات المهمة. ويحتاج تحليل التعمية إلى دراسة واسعة وخبرة طويلة ومثابرة غير عادية ومعرفة بطبيعة المراسلة والمتراسلين. لكن علي القاسمي أدرج هذا الفصل للتعمق فيه، لأن الآلية وضع المختصرات لم تستقر بعد، نظراً لتنوع طرق وضع المصطلحات العربية خاصة الاشتقاق والنحت، وفي هذا الطرح يرى بن مراد "أن تنوع المعالجة العربية لقضايا النحت وما يتصل به تدلّ على عدم استقرار هذا الصنف من التوليد، فإن المعالجة لا تثبت على حال واحدة إلا بعد أمد من الدوران النشط على السنة المتكلمين فتحصل الاستجابة لنمط معين يتمّ حوله الإجماع"¹. فابن مراد من خلال هذا الطرح يبيّن أنّ ثراء اللغة العربية بقضايا النحت عوضها عن هذه الطريقة، وعدم استقرار هذا النوع من التوليد، كما أكد القاسمي سابقاً، وأنّ هذا النوع لا يتمّ إلا بشيوعه بين أوساط المتكلمين.

وخلاصة القول؛ تمثل عناصر التوليد الأربعة التي تطرقنا إليها وهي: التوليد الصوتي والتوليد النحوي، والتوليد الدلالي والتوليد بالافتراض جزءاً لا يتجزأ من عناصر النظرية المصطلحية القاسمية، وإن كانت عناصر مألوفة في ذهن القارئ، فهي عناصر معروفة في وضع المصطلحات، لكن القاسمي طرحها بصفته متخصصاً وعن تجربة في مجال وضع المصطلح وبين حدودها الدقيقة المائزة ووضّح فكره فيها كما أسلفنا. ولمّح للرمز والمختصر للتعمق في

¹ - إبراهيم ابن مراد، مسائل في المعجم، دط. بيروت: 1996، دار الغرب الإسلامي، ص 67.

الفصل الثالث:

دراستها وتعيدها، ووضع البديل إذا استشكل علينا أمر من أمور الوضع باللجوء إلى مبدأ التقييس الدولي، فقد أصبح عناصر الوضع بالاحتكام إلى المنظمة الدولية للتقييس، وبالتالي تمثل هذه الأخيرة عنصر الجديد والحدثة المصطلحية العربية.

6- نظام التوحيد والتقييس في فكر علي القاسمي: لقد خصّص الباحث فصلاً كاملاً لهذا النظام وسمه بـ: (التقييس والتنميط في علم المصطلح).

أ- التقييس والتنميط والتوحيد في فكر علي القاسمي: يرى القاسمي بأنّ الباحثين في علم المصطلح يميّزون بين ثلاثة أنواع من المصطلحات.

أولاً: التقييس أو المعيرة (Standadisation) بإرساء واعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ أو المواصفات التي ينبغي أن تصنع بموجبها الأشياء، أو تضبط بحسبها الأحجام، أو توضع على غرارها الأشكال، أو تصاغ وفقها المصطلحات، وتشبه عملية التقييس عملية وضع القوانين الواجب اتّباعها.

ثانياً: التنميط (Normalization) فهو عبارة عن صنع الأشياء أو وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط أو المقاييس أو المعايير المتفق عليها في عملية التقييس.

ثالثاً: التوحيد (Unification) وهو اعتماد شيء واحد أو موضوع واحد من بين عدّة أشياء أو موضوعات. وفي علم المصطلح يعني التوحيد؛ توحيد المعايير والمبادئ والمنهجيات التي تُصاغ في ضوءها المصطلحات، وإمّا انتقاء مصطلح واحد من بين عدّة مترادفات للتعبير عن مفهوم معين، ليحلّ محلّ المصطلحات العديدة المترادفة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم¹.

ب- أهمية التقييس في فكر علي القاسمي: يرى الباحث بأنّه لا بدّ من وجود مؤسّسة عالميّة مسؤولة عن تحديد مواصفات الجودة التي ينبغي أن تتوفرّ عليها المنتجات والمصنوعات، وكذلك

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 305. نقلا عن: "International efforts to

A paper presented to the third European "overcomdifficulties in technical communication Congress on information systems and Networks (munchen: velag Dokumentation, 1977) vol.

1, p. 90.

الفصل الثالث:

تكون مسؤولة عن تحديد المقاسات والمعايير التقنيّة التي تصنع على نمطها المنتجات المختلفة لضمان الملاءمة والتوافق بينها؛ وهذه المواصفات لا تهتمّ رجال الصناعة فقط، بل تهتمّ المسؤولين في الحكومة والمستهلكين والجمهور بصورة عامة، وهذه المنظمة العالميّة تسمى "المنظمة العالميّة للتقييس". وسنحاول عرض نموذج المنظمة العالميّة للتقييس لتوضيح دورها الفعال عند الغربيين في كفيّة صوغ المصطلح العلمي، وكيف يمكن للعرب الاستفادة منها للحدّ من الترادف والمشارك اللفظي.

ج- المنظمة العالميّة للتقييس (ISO): هي عبارة عن شبكة من الهيئات أو معاهد التقييس الوطنيّة الموجودة في 146 دولة، وتمثّل كل دولة بعضو واحد، ولها أمانة عامة تتخذ من مدينة جنيف في سويسرا مقرّاً لها، و(ISO) الاسم المختزل لهذه المنظمة، لكن لم يأت من الحروف الأولى بالإنجليزية: (International Organization for Standardization ISO) ولم يأت من اسمها الفرنسي: (International L'organization de normalization OIN) وإنّما اشتقّ من كلمة (ISOS) الإغريقيّة التي تعني (مساوٍ). وهي ليست بمنظمة حكوميّة كمنظمة الأمم المتّحدة، ولكونها ليست حكوميّة فقراراتها ليست إلزاميّة التطبيق، وتحصل على التمويل من اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى التمويل الذي تحصل عليه من جراء بيع مواصفاتها. حيث يقوم بإعداد المواصفات والتوصيات لجان متخصصة. واختصّت اللجنة رقم 37 بتقييس المصطلحات. وتتسق الهيئات العربيّة للتقييس أعمالها ضمن منظمة عربيّة متخصصة هي: (المنظمة العربيّة للمواصفات والمقاييس) وقد كانت تابعة لجامعة الدول العربيّة، لكنّها حُلّت ونقلت صلاحيتها إلى الأمانة العامّة لـ (جامعة الدول العربيّة) في القاهرة.

د- التوحيد المعياريّ للمصطلحات: يعني، تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد، وذلك بالتخلّص من الترادف والاشتراك اللفظي وكلّ ما يؤدّي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلميّة أو التقنيّة. ويتمّ ذلك باتّباع الخطوات التاليّة بعد تجميع الوثائق المتعلّقة بحقل علميّ معيّن¹:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص335، نقلا عن:

A paper "overcomdifficulties in technical communication"Insternational efforts to " H. Felber, presented to the third Euopean Congress on information systems and Networks (munchen: velag Dokumentation, 1977) vol. 1, p. 90.

الفصل الثالث:

1. تثبيت موقع كل مفهوم في منظومة المفاهيم الخاصة بذلك الحقل العلمي، طبقاً للعلاقات المنطقية والوجودية بين تلك المفاهيم؛
2. تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها؛
3. تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة بين المترادفات الموجودة؛
4. وضع مصطلح جديد للمفهوم، عندما يتعدّر العثور على المصطلح المناسب من المترادفات الموجودة.

وفي الأقطار العربية، تضطلع المجامع اللغوية والعلمية العربية المصطلحية بوضع المصطلحات العلمية والتقنية. ثم يقوم مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، بتوحيد المصطلحات التي تضعها المجامع اللغوية والعلمية العربية.

هـ - مواصفات منظمة الإيزو باللغة العربية: في عام (2005م) قرّر مجلس إدارة المنظمة إصدار بعض مواصفاتها باللغة العربية بوصفها رابع لغة تستخدمها المنظمة وشكلت لجنة ترجمة تابعة لها تضم أعضاء من البلدان العربية، وقرّرت المنظمة إنشاء موقع لها باللغة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات، وسيكون لهذا القرار نتائج إيجابية في نشر مفهوم وثقافة البيئة والجودة ومواصفاتها الدولية في نطاق الصناعة والخدمات العربية. ويشجّع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق نظم الجودة والبيئة، وتسهيل حصولها على شهادات المطابقة الدولية¹.

والملاحظ بخصوص منظمة (ISO) أنه اصطلح إلى ترجمتها إلى العربية بمصطلح (التقييس) كما ترجمه الكثيرون إلى التحليل المعياري، لكن ما ألاحظه؛ تعريف محمد رشاد الحمزاوي له بـ: "إنه يعبر عن مفهوم الفصاحة ومقاييسها عند القدماء؛ بوصفه يفيد اختيار صيغة أو استعمال مصطلح، أو تعبير معين دون غيره بالاستناد إلى مقاييس وأسس²". ومن ثم ارتضى له: التتميط. أما التقييس فقد وضعه إزاء كلمة (metrology) في حين يضع د/علي القاسمي التتميط للمصطلح (normalization) ويقصد به عملية اختيار المصطلحات وفقاً للمعايير أو الأنماط المتفق عليها في عملية التقييس، وكأنّ التقييس والتتميط عنده وجهان لعمل المصطلحي واحد. أمّا

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 315.

² - محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحدائث، دط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي، ص 130/129.

الفصل الثالث:

التوحيد فهو عنده ترجمة للمصطلح (unification)، ويقصد به التوحيد المعياري للمبادئ والمعايير والمنهجيات التي تطبق عند اختيار المصطلحات أو التوحيد المصطلحي باختيار وانتقاء مصطلح واحد للتعبير عن مفهوم معين؛ ويفرقه عن التوحيد المعياري المصطلحي، يقول: "ولك مع المصطلحات المترادفة الموجودة بالفعل معبرة عن مفهوم واحد، والتوليد المعياري المصطلحي؛ أي صياغة مصطلح جديد للتعبير عن مفهوم معين¹. وقد وقعت في نوع من التردد في ترجيح الآراء فكيف يمكن لعلماء معجمية عرب لا يتفقون على ترجمة واحدة وهم من المجمعين البارزين، فقد لمست بعض الخلط، في حين يوضح د/علي القاسمي الفرق بين المصطلحات السابقة، ويرتضي (التقييس) للمصطلح (standardization) ولا يخرج عن استعماله في كتابه (علم المصطلح) وفي بعض الأحيان يستعمل (التوحيد المعياري) في ترجمة اسم منظمة (إيزو) وفي (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (تونس: 1989 ص135) يستخدمون التوحيد اللغوي، وأعتقد أنّ مصطلح (التقييس) الذي يتفق مع المعنى المعجمي للمصطلح الغربي هو المصطلح الأرجح، يقول مصطفى الشهابي: "تستعمل مصطلح التوحيد لتخلص منه إلى "التقييس" الذي يبدو أقل شهرة منه وأقل قرباً إلى الأذهان، فالتوحيد حسب رأيينا عملية غير ممكنة لأنه مثالي أو اعتباطي، وهو في غالب الأحيان لا يعتمد على حجج لسانية ولقد حلّ محله مصطلح "التقييس" في اللغات الحضارية الرائدة². لكن في نهاية الأمر أغلب المصطلحيين العرب يستعملون مصطلح (التقييس) لأنه المصطلح الذي اتفقت عليه الأقطار العربية. والقاسمي في طرحه وإدراجه للمنظمة العالمية للتقييس يروم نقل ما وصل إليه الفكر الغربي من منهجية وضبط للمصطلح، وبالتالي يدعو الهيئات العربية (المجامع اللغوية مكتب تنسيق التعريب بالرباط) إلى ضرورة وضع جهاز يحكم المصطلح مثل منظمة (ISO).

¹ - علي القاسمي، "إشكالية توحيد المصطلح العربي: النظرية والتطبيق"، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1989، ع32 ص 80/78.

² - مصطفى الشهابي، "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: 1965، ص 179.

الفصل الثالث:

7- خصائص المصطلح الموحد: تبنى علي القاسمي رأي الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في مبادئ التتميط¹، والتي تعتبر حصيلة منهجيات المجامع اللغوية والعلمية والعربية في كيفية صوغ المصطلح الموحد وهي بأربعة مبادئ:

أ. الاطراد: ويعني رواج المصطلح بين المتخصصين أو عامة الناس، ويمكن قياس الاطراد

إحصائيًا بعدد المصادر والمراجع التي تستخدم المصطلح دون غيره من مترادفاته؛

ب. مبدأ التوليد أو حجة النماء المصطلحي: ويعتمد على المشتقات التي يمكن أن تشتق من

المصطلح المقترح، فيختار المصطلح الأكثر اشتقاقًا وتوليدًا؛

ج. مبدأ الملاءمة أو حجة الاستعمال: يحدّد باعتبار الميادين التي استعمل فيها المصطلح

فنختار المصطلح الذي يستعمل في أقل ما يمكن من الميادين؛

د. مبدأ الإيجاز أو الحجة الصرفية: ويعتمد على عدد الحروف الأصول التي يتكوّن منها

المصطلح المقترح. فيختار أقل المصطلحات حروفًا. ولا شك أنّ الثلاثي مفضل ومتمكن

في العربية، ويخضع هذا المبدأ لنظرية زيف (Zipf) التي تقرّ بأنّ شيوع الكلمة لقصرها

وبعبارة أخرى العكس طولها²؛

والملاحظ على هذا النظام أنّه يبدو أكثر واقعية وعملية؛ وإدراج د/علي القاسمي له ضمن كتابه

يعني أنّ له الأهمية الكافية والعملية، وبالتالي هذا النظام يمثّل جزءًا لا يتجزأ من نظريته

المصطلحية الحديثة. فهو يقضي على الترادف والاشتراك اللفظي، ويؤيد الفطرة الاشتقاقية للغة

العربية. يقول محمد رشاد الحمزاوي بشأن هذه العناصر اللغوية الأربعة "يمكن لنا أن نختار

المصطلح المعني بالأمر، لأننا أحطنا بجميع مظاهره وأسندنا إليه درجات تبرّر اختياره وبالتالي

فصاحته، فنكون بنينا الاختيار والفصاحة على أسس علمية لغوية ورياضية محدّدة³". وهذه

العناصر الأربعة تمثل حجر الأساس وجزءًا لا يتجزأ من تصور محمد رشاد الحمزاوي للنظرية

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان العربي، ع24

الرباط: 1985، ص 51/41.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 312/313/314.

³ - محمد رشاد الحمزاوي، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان العربي، الرباط:

1985، ع24، ص 51.

الفصل الثالث:

المصطلحية العربية، وتبني د/علي القاسمي لهذا العنصر يعني أنه أيضا عنصر أساسي من عناصر نظريته المصطلحية الحديثة.

ثانيا: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح: يمثل المفهوم حجر الأساس في النظرية المصطلحية، نظراً لأهميته في صياغة المبادئ التي تُصاغ المصطلحات الجديدة، فتعرّفه المنظمة العالمية للتقريب بأنه: "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية ويشتمل علم المصطلح من جهة على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها، ويشمل من جهة أخرى على جمع المعلومات المصطلحية ومعالجتها، وكذلك على تقييسها عند الاقتضاء سواء أكانت هذه المعلومات أحادية اللغة أو متعدّتها¹". ونظراً لارتباط المفهوم بالمنطق والوجود فقد خصّص له علي القاسمي فصلاً كاملاً سمّاه العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح.

1- **مشكل تسمية المفهوم:** لقد اضطرت تسمية (المفهوم) في كثير من اللغات العالمية بما في ذلك العربية، من عصر إلى عصر، ومن مدرسة فكرية إلى أخرى، ونجد في العربية المعاصرة مصطلحات متعدّدة للتعبير الواحد مثل: مفهوم، تصوّر، ومعنى عام...إلخ. ويرى علي القاسمي أنّ الذين يستخدمون مصطلح (تصوّر) يرون أنّ للتصوّر بعدين أساسيين هما (الماصدق والمفهوم) يقول عبد الرحمان بدوي: "فكل تصوّر يصدق على أفراد وتفهم منه مجموعة صفات"². أمّا الذين يفضلون مصطلح (المفهوم) فيستخدمون كلمتي (الشمول والتضمن) بدلاً من (الماصدق والمفهوم)³. ويرى الباحث أنّ الذين يميلون إلى استخدام لفظة (المفهوم) بدل (التصوّر) هو لأنّ التصوّر يشير بالعربية إلى العملية الذهنية ونتائجها، في حين أنّ المفهوم يقتصر على الناتج الحاصل في الذهن من تلك العملية.

2- **تعريف المفهوم:** ورد تعريف المفهوم من قبل المنظمة الدولية للتقريب رقم 704 ب "المفهوم

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 324. نقلاً عن: ISO, R, 1987 Vocabulary of Terminology.

² - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 327، نقلاً عن: عبد الرحمان بدوي، المنطق السوري والرياضي، الكويت: 1977 وكالة المطبوعات.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 327، نقلاً عن: ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بيروت: 1985، دار الكتاب اللبناني.

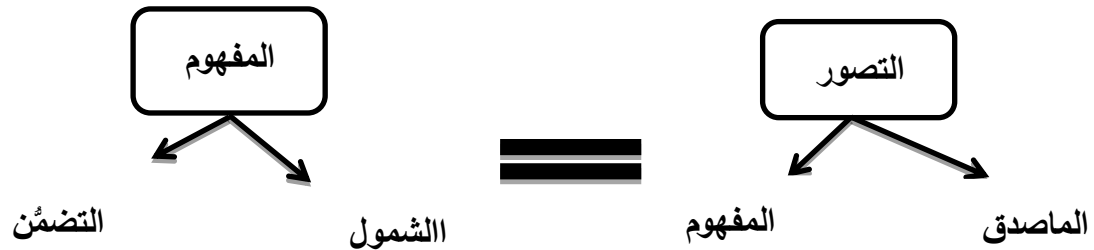
الفصل الثالث:

تمثيل فكريّ لشيء ما (محسوس أو مجرد) أو لصف من الأشياء لها سمات مشتركة ويعبر عنه بمصطلح أو رمز¹. ويقسمه بعضهم إلى:

- أ. مفهوم المحسوس: ويمثّل هذا المفهوم أفراداً أو أعياناً لها خصائص يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة مثل: سيارة، شجرة؛
- ب. مفهوم اللامحسوس: ويمثّل أشياء لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة، كمفهوم المرض والكره.

وقد يمثّل المفهوم عيناً مفردة واحدة، كما أنّه قد يمثّل عن طريق التجريد مجموعة من الذوات أو أشياء مفردة تشترك في صفات معينة. وتولي المدارس المصطلحيّة المتأثرة بأعمال المصطلحي النمساوي (فيستر) أهميّة كبيرة لدراسة المفهوم بوصفه أساس العمل المصطلحي الذي يجب أن يتّخذ مادة عمله من المفاهيم ودراسة خواصها، لا على المصطلحات والنظر في بنياتها. يقول فلبر تلميذ (فيستر): "وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أنّ أي عمل مصطلحيّ يجب أن يقوم على المفاهيم ويستند إليها، لا على المصطلحات"². فالعمل المصطلحي يقتضي ضبط المفهوم في منظومته ومجاله المعرفي لكي نستطيع ربطه بالمصطلح الأنسب.

ج- الشمول والتضمّن: يرى الباحث أنّ لكل مفهوم بُعدين أساسيين: أولهما كمي والآخر كيفي يمثّل الأوّل شمول المفهوم أي؛ الأفراد الذين ينطبق عليهم ذلك المفهوم (ويسمّى هذا الاتجاه قديماً بالماصدق أي؛ الأفراد الذين يصدق عليهم التصرّو) ويمثّل البعد الثاني تضمّن المفهوم للصفات الجوهرية أو الصفات المرتبطة في ذهن الشخص بذلك المفهوم أي؛ الصفات المشتركة بين الأفراد الذين ينطبق عليهم ذلك المفهوم (ويسمى التضمّن في أبحاث المنطق التقليدي بالمفهوم).



شكل يوضح (2): مصطلحات المنطق الحديث

شكل يوضح (1): مصطلحات المنطق التقليديّ

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 327.

² - المرجع نفسه، ص 331.

الفصل الثالث:

والتناسب بين بُعدي المفهوم - الشمول والتضمن - تناسب عكسي، فكّماً ازدادت الصفات الجوهرية المكوّنة للمفهوم، قلّ عدد الأفراد الذين تنطبق عليهم تلك الصفات¹، فمثلاً: إذا أضفنا صفة (ناطق) إلى كلمة (حيوان) يقلّ عدد الأفراد الذين تنطبق عليهم هذه الصفة، فتقتصر على نوع (الإنسان) وحده دون بقية الحيوانات الأخرى كالأسد والفرس.

3- خصائص المفهوم في فكر علي القاسمي: تساعد هذه الخصائص على تمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم المجاورة التي تشترك معه في بعض السمات الدلالية، وتساعد على تحديد صفة الشيء المفرد الذي يمثله ذلك المفرد، وتستخدم الخصائص لمقارنة المفاهيم بعضها عن بعض وتصنيفها وصياغتها وتعريفها، وبالتالي وضع المصطلحات التي تعبر عنها بدقة. ويصنّفها الباحث إلى²:

أ- **خصائص جوهرية:** وهي الخصائص الذاتية الدائمة الثابتة اللازمة للمفرد وأهمّها خصائص الشكل مثل: الشكل (مسمار لولبي) والحجم (نهر طويل) والمادّة (طاولة خشبية) واللون (الأشعة فوق البنفسجية)... إلخ؛

ب- **الخصائص العرضية:** وهي السمات الخارجة عن ذات المفهوم، ولا تقوم بنفسها مثل: خصائص الغرض كالوظيفة (ساعة منبهة) والموضع (عجلة خلفية) ومثل خصائص الأصل كبلد المنشأ (سيف يمانى) والمنتج (سيارة مرسيدس)... إلخ. ومن حيث بنيتها يقسمها الباحث إلى:

- **خصائص بسيطة:** وهي التي تشير إلى صفة واحدة من صفات الشيء المفرد مثل: دائري؛

- **خصائص مركبة:** وتتألف من صفتين أو أكثر من صفات الشيء المفرد مثل: سريع الذوبان.

وإذا كان هناك ترادف بين اثنتين أو أكثر من الخصائص فإنّ المصطلحي يجب عليه الأخذ بالخصائص الجوهرية.

4- العلاقات بين المفاهيم في فكر علي القاسمي: يعرف علي القاسمي العلاقة بأنّها: "الصلة أو الارتباط بين شيئين أو ظاهرتين أو موضوعين" بحيث يدرك العقل تلك الصلة أو ذلك الارتباط

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 331، نقلاً عن: عبد الرحمان بدوي، المنطق السوري والرياضي، الكويت: 1977، وكالة المطبوعات، ص 73/72.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 332/331.

الفصل الثالث:

بفعل واحد لا ينقسم كعلاقة التشابه، أو التباين أو المعية أو التعاقب أو العلية، أو الغائية أو التضاييف، والعلاقة المتعدية هي التي لا تنحصر بين موضوعين بل تمتد إلى مواضيع متعدّدة وتصدق على علاقة التطابق (أو التساوي) أو علاقة التضمن، أو علاقة الأكبر والأصغر¹. وتقع العلاقة بين مفهومين من المفاهيم في:

العلاقة المباشرة أو (العلاقات المنطقية) إذا اشتمل المفهومان على خصائص مشتركة؛

العلاقة غير مباشرة أو (العلاقات الوجودية) تحصل إذا كان الفردان أو الموضوعان اللذان يمثلانها متجاورين في المكان أو متعاقبين في الزمان.

- الرموز المستعملة للعلاقات المنطقية والوجودية: وضعت المنظمة الدولية للتقييس رموزاً موحدة للدلالة على العلاقات المنطقية والوجودية، ويدرجها الباحث فيما يلي:

الرمز	مدلوله
=	مرادف
≠	معنى مختلف
≈	معنى متشابه
×	تقاطع
×	تطابق الموضوع جزئياً مع موضوع آخر
>	أصغر من
<	أكبر من
<	كلّ
>	جزء

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 333، نقلا عن: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة: 1979، مجمع اللغة العربية، ص 22.

الفصل الثالث:

مفهوم منسق	//
وصل	Y
موضوع منسق	-
تتالي أو عليّة	←
ميلان جزئي	┘
ميلان منطقي ¹	\

5- العلاقات المنطقية: وتسمى باسم العلاقات الجنسية أو (علاقات التشابه) لأنّ أساس العلاقات المنطقية هو التشابه في خصائص الجنس أي التشابه بين المفاهيم من حيث خصائصها الجوهرية فإذا عثر الباحث على خصائص مشتركة بين مفهوميين، جاز له القول بوجود علاقات منطقية بينهما، والعلاقات المنطقية على أربعة أنواع²:

أ- علاقة تبعية منطقية (علاقة عمودية): التبعية علاقة تضمن يندرج بموجبها الحد الأدنى في الحد الأعلى، وهي مصطلح خاص بعلم المنطق وتعني علاقة النوع بالجنس، بمعنى أنّ صفات النوع خاضعة لصفات الجنس ومندرجة فيها، وبالتالي فهي علاقة عمودية تنشأ في حالة توفر (المفهوم 1) على جميع خصائص (المفهوم 2) إضافة إلى خاصية واحدة أخرى على الأقل، وفي هذه الحالة يقال أنّ (المفهوم 1) هو النوع و(المفهوم 2) هو الجنس. أي أنّ خصائص مفهوم (الجنس) تقلّ بخاصية أو أكثر عن خصائص مفهوم (النوع) وباستعمال الرموز نجد:

المفهوم 1 > المفهوم 2.

مثال: (قارب) هو الجنس، و(قارب بخاري) هو أحد أنواع هذا الجنس.
قارب < قارب بخاري.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 335، نقلاً عن: ISO/R

Lexicographical symbols particular for use in classified defining vocabularies.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 335.

الفصل الثالث:

قارب بخاريّ > قارب.

ب- علاقة تقاطع منطقي: يُعدّ المفهومان متقاطعين إذا كان لهما خصائص متماثلة جزئياً، أي إذا

كان بعض خصائص (المفهوم 1) مطابقة لخصائص (المفهوم 2). ونرمز للتقاطع بالرمز X:

المفهوم 1 X المفهوم 2.

مثال: التعليم X التدريب.

سيف X خنجر.

ج- علاقة تناسق منطقي (علاقة أفقية): وتسمّى بعلاقة التساوي في الرتبة، لأنّ التنسيق، لغة:

هو انتظام الأشياء بعضها إلى بعض، ويعني في اصطلاح المناطقة علاقة بين مفهومين أو عدّة

مفاهيم لها في التصنيف، مرتبة واحدة كمرتبة النوعية في الجنس الواحد من جهة العموم

والخصوص، أو مرتبة الجزئية في الكلّ الواحد. وفي علم المصطلح توصف بأنها أفقية تجمع بين

مفهومين لهما مرتبة واحدة في التصنيف كمرتبة النوعية في الجنس الواحد، فحين اشتمال

المفهومين على الخصائص ذاتها مع خاصية مختلفة في كل منهما نقول إنّ العلاقة القائمة بينهما

هي علاقة تناسق منطقي، ونرمز للتناسق¹ ب //.

مثال: المفهوم 1 // المفهوم 2.

ميناء جوي // ميناء بحري

درّاجة هوائية // درّاجة بخارية

د- علاقة ميلان منطقي: تنشأ هذه العلاقة بين مفهومين عندما يشكّلان نوعين لجنس واحد، ولكن

لا تربط بينهما علاقة تبعية منطقية ولا علاقة تناسق منطقي ونرمز للميلان بالرمز \؛

المفهوم 1 \ المفهوم 2

منطاد \ مركبة فضائية

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 336/335.

الفصل الثالث:

هـ - العلاقات المنطقية بين ثلاثة مفاهيم أو أكثر: حين نقارب بين ثلاثة مفاهيم أو أكثر من حيث علاقة التشابه، يمكن أن ينتج ما يلي:

1- سلسلة عمودية منطقية: وتحصل عندما ترتبط المفاهيم التي تمت مقارنتها بعلاقة تبعية منطقية على الشكل التالي:

المفهوم 1.

المفهوم 2 > المفهوم 1

المفهوم 3 > المفهوم 2

مثال: واسطة نقل

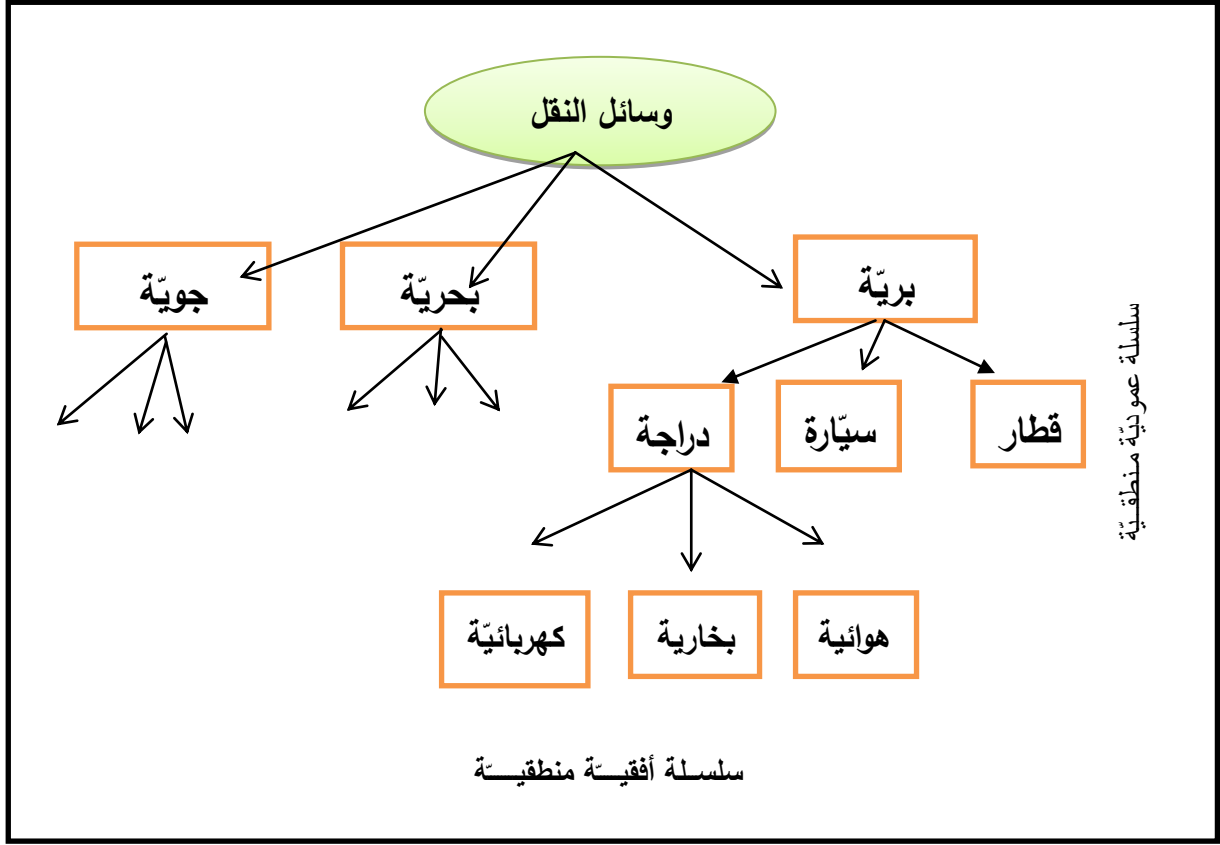
سفينة.

سفينة شراعية.

2- سلسلة أفقية منطقية: تحصل عندما ترتبط المفاهيم التي تمت مقارنتها بعلاقة تناسق منطقي على الشكل التالي:

المفهوم 1	المفهوم 2	المفهوم 3
سيارة	باخرة	طائرة

وليبيّن الباحث عمل العناصر المنطقية وضّح ذلك برسم لمنظومة وسائل النقل، تمثل فيه العناصر المنطقية بتسلسلها العمودي والأفقي:



إنّ أهم العلاقات المنطقية في نظر المصطلحي هي علاقات الجنس والنوع، ولهذا فإنّ علاقات التبعية والتساوي في الرتبة يتمتّعان بأولوية على بقية العلاقات المنطقية. ففي المنظومات المفهومية تأخذ هاتان العلاقتان شكل سلسلة عمودية منطقية أو شكل سلسلة أفقية منطقية، كما في الشكل. وقد اعتمد تصنيف وسائل النقل في الشكل الموضّح على علاقتي التبعية والتساوي في الرتبة، فالسلسلة العمودية (واسطة النقل، واسطة نقل برية دراجة، دراجة هوائية) تقوم على علاقة التبعية (الجنس والنوع) أمّا السلاسل الأفقية في الشكل فيقوم ترتيب الأشياء فيها على علاقة التساوي في الرتبة، ففي السلسلة الأفقية الأولى (برية، بحرية، جوية) استخدم التصنيف المكانَ خاصيةً ترتيبيةً، وفي السلسلة الأفقية الثانية (دراجة هوائية، دراجة بخارية، دراجة كهربائية) استخدم التصنيف القوة المحركة خاصيةً ترتيبيةً¹.

6- العلاقات الوجودية بين المفاهيم: علم الوجود من أهم المبادئ الرئيسية الثلاثة للفلسفة: نظرية المعرفة (إبيستمولوجيا) وعلم الوجود (الأنطولوجيا) ونظرية القيم (الأكسيولوجيا)، ويبحث علم

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 338.

الفصل الثالث:

الوجود في علم الموجود من حيث هو موجود في ذاته، مستقلاً عن أحواله وظواهره، فيتناول بالدرس الخصائص العامة للكائنات، سواء أكانت تلك الكائنات معنوية أو مادية. وفي علم المصطلح تشكل العلاقات الوجودية بين المفاهيم نوعاً من العلاقات غير المباشرة فهي تقوم بين الأعيان المنضوية تحت مفهوم واحد، وتتميز هذه العلاقات بتجاور تلك الأعيان في المكان، أو الزمان، أو العلية ومن بين هذه العلاقات الوجودية ما يلي¹:

- العلاقة الزمنية (السلف - الخلف).
- العلاقة السببية (السبب - النتيجة).
- العلاقة العضوية (المنتج - المنتج).
- العلاقة الإنتاجية (المادة - المنتج).
- العلاقة التواصلية (المرسل - المتلقي).
- العلاقة الآلية (الألة - الاستخدام).
- العلاقة الوظيفية (الحوار - التفاهم)².

وتكون العلاقات الوجودية بين المفاهيم مبنية على التجاور في المكان، أو التتالي في الزمان والمكان، وأهم أنواع العلاقات الوجودية هي العلاقات الجزئية وعلاقات التتالي.

أ-العلاقات الجزئية بين مفاهيم: يعني الباحث بالعلاقات الجزئية العلاقات بين الكلّ وأجزائه بحيث نستطيع أن نقسم الكلّ إلى أجزائه ونرتبها، فعند مقارنة فردين من حيث العلاقة الجزئية (علاقة الكل بالجزء) القائمة بينهما، فإنّ هذه العلاقة تقوم على إحدى صور أربع هي³:

1-علاقة تبعية جزئية (علاقة جزئية عمودية): وهي علاقة بين عينين من الأعيان يتألفان من نفس الأجزاء لكنّ أحدهما يتوقّف على جزء إضافي آخر. وتسمّى هنا بعلاقة الكلّ بالجزء. ويرمز لها بالرمز < مثال:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 339.

² - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 339، نقلا عن: هريريت بيشت وجينفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، تر:

محمد محمد حلمي هليل، الكويت: 2000، جامعة الكويت، ص 100.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 339.

الفصل الثالث:

الجسم < الجزء

جسم (الإنسان) < جذع

2- علاقة تقاطع جزئي: عند مقارنة شيئين من حيث الأجزاء التي يتركبان منها، نقرّر وجود علاقة تقاطع جزئية بين المفهومين اللذين يمثلانها عندما يشترك الشيطان في بعض الأجزاء فقط. ونرمز لها ب: <

مثال: المفهوم 1 < المفهوم 2

الكيمياء < الأحياء = الكيمياء الحيوية.

3- علاقة تناسق جزئي (علاقة جزئية أفقية): يكون التناسق فيها بين عيين أو شيئين يمثلان

جزئين من كل مشترك، ويرمز له ب: ||

مثال: المفهوم 1 // المفهوم 2

|| الجذع (حيث يتناسق الجذع مع الذراع تحت الكل وهو الجسم)

4- علاقة ميلان جزئي: إذا لم يكن هناك بين الجزئين، فإن العلاقة بينهما علاقة ميلان جزئي

ويرمز له بالرمز: (-) مثال: المفهوم 1 لـ المفهوم 2

الأنف لـ المقلة (بينهما علاقة ميلان جزئي والكل هو الرأس)

ب- العلاقات الجزئية بين ثلاثة مفاهيم أو أكثر: عند القيام بالمقارنة في هذه الحالة؛ نجد أنّ

هذه العلاقات لا تخرج عن احتمالات ثلاثة: علاقة تبعية فقط، أو علاقة تناسق فقط، أو هاتين

العلاقتين معاً في الوقت نفسه.

1- سلسلة عمودية جزئية: في حالة التبعية، تشكّل المفاهيم الثلاثة سلسلة عمودية جزئية:

المفهوم 1

المفهوم 2 (-) المفهوم 1

المفهوم 3 (-) المفهوم 2

مثال: الجسم

الصدر

القلب

الفصل الثالث:

2- سلسلة أفقية جزئية: في حالة التناقص، تشكّل المفاهيم الثلاثة سلسلة أفقية جزئية:

المفهوم 1	المفهوم 2	المفهوم 3
مثال: الذراع	الجذع	الساق

3- وصل جزئي: الوصل الجزئي لا يربط بين المفاهيم وإنما بين الأشياء المفردة التي تمثلها تلك المفاهيم.

الفرد 1 Y الفرد 2 Y الفرد 3

مثال: ورقة Y ورقة Y ورقة.... = دفتر

مثال 2: آجرة Y آجرة Y آجرة = حائط

وتتمتع هذه العلاقة بأهمية خاصة في عملية توليد المصطلحات، وذلك لأنّ عدد المفاهيم في الوجود لامتناهٍ، في حين أنّ المواد اللغوية محدودة متناهية، ولذلك يلجأ المصطلحي أحياناً إلى وصل المواد اللغوية الملائمة لتوليد مواد مستحدثة للتعبير عن المفاهيم الجديدة.

مثال: حيوان بري Y حيوان مائي = حيوان برمائي.

ج- علاقة التالي: وهي نوع من العلاقات الوجودية، ويتمّ بموجبها تتابع الأشياء في الزمان أو في المكان، وتساعدنا علاقات التالي في تنظيم أنواع مختلفة من العمليات، مثل: إجراء المحاكمات القضائية، أو أطوار زراعة الأشجار، أو مراحل نمو الجنين...إلخ.

وتختلف علاقة التالي في الزمان عن العلاقات المنطقية (الجنس والنوع) وعن العلاقات الوجودية الجزئية (الكلّ - الجزء) من حيث صعوبة عكس الترتيب فيها. ففي العلاقتين السابقتين نستطيع أن ننقل من الجزء إلى الكل، أو من النوع إلى الجنس أو العكس، لكن في علاقة التالي الزمنية؛ نسير من المرحلة الزمنية إلى المرحلة التي تليها، ولذلك يرمز لها بالرمز (←)

مثال: المفهوم 1 المفهوم 2 المفهوم 3

الطفل الفتى الرجل

د- علاقة العلية السببية: ويرمز لها بالرمز (←)

المفهوم 1 ← المفهوم 2

مثال: الخشب ← الطاولة

الفصل الثالث:

الأب ← الابن¹

هـ - رأي علي القاسمي: يرى الباحث بأنّ هذه المقاربة العقلانيّة لقيت انتقادًا واسعًا خصوصًا من النظريّة السياقيّة، وحبّتهم في ذلك أنّ اللغة تكمن دلالتها في استعمالها وتعتمد على السياق والمقام، فالوجود ليس مادّيًا فقط وإنّما يوجد ما ليس مادّيًا كالحزن والحب والكره... إلخ. فإذا كانت هذه المقاربة تعتمد على الحواس فماذا لو كانت هذه الحواس مصابة بعاهة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمفهوم يتغيّر من شخص إلى آخر ومن عصر إلى آخر، فلا تحده عناصر منطقيّة فحسب.

ولتوضيح المسألة أكثر؛ فقد عرضنا في فصل تحديد المصطلحات؛ أنّ هناك ثلاث مدارس فكريّة معاصرة في علم المصطلح (مدرسة براغ، ومدرسة فيينا، والمدرسة الروسيّة) وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات المنهجية بين هذه المدارس إلّا أنّها تتفق جميعًا في أنّ لعلم المصطلح جانبين: جانبًا نظريًا وجانبًا تطبيقيًا، ويتمثّل الجانب النظري في البحث في النظريّة العامة والخاصة لعلم المصطلح، أما الجانب التطبيقي فيتمثّل في وضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها². ويتنازع البحث في النظريتين العامة والخاصة لعلم المصطلح ثلاثة اتجاهات رئيسية³:

أ. الاتجاه الموضوعي: يؤكّد هذا الاتجاه البحث في طبيعة المفاهيم، وخصائصها وتكوينها وتعريفاتها، والعلاقات القائمة فيما بينها، والمطابقة بين المفهوم والمصطلح... إلخ؛
ب. الاتجاه الفلسفي: يتفق هذا الاتجاه مع الاتجاه الموضوعي في التركيز على دراسة المفهوم؛

هـ. الاتجاه اللغوي: يرى أصحابه أنّ المصطلحات جزء من ألفاظ اللغة، ولهذا فإنّ دراسة المصطلحات تتطلّب وسائل لسانيّة كالوسائل الصرفيّة واللفظيّة.

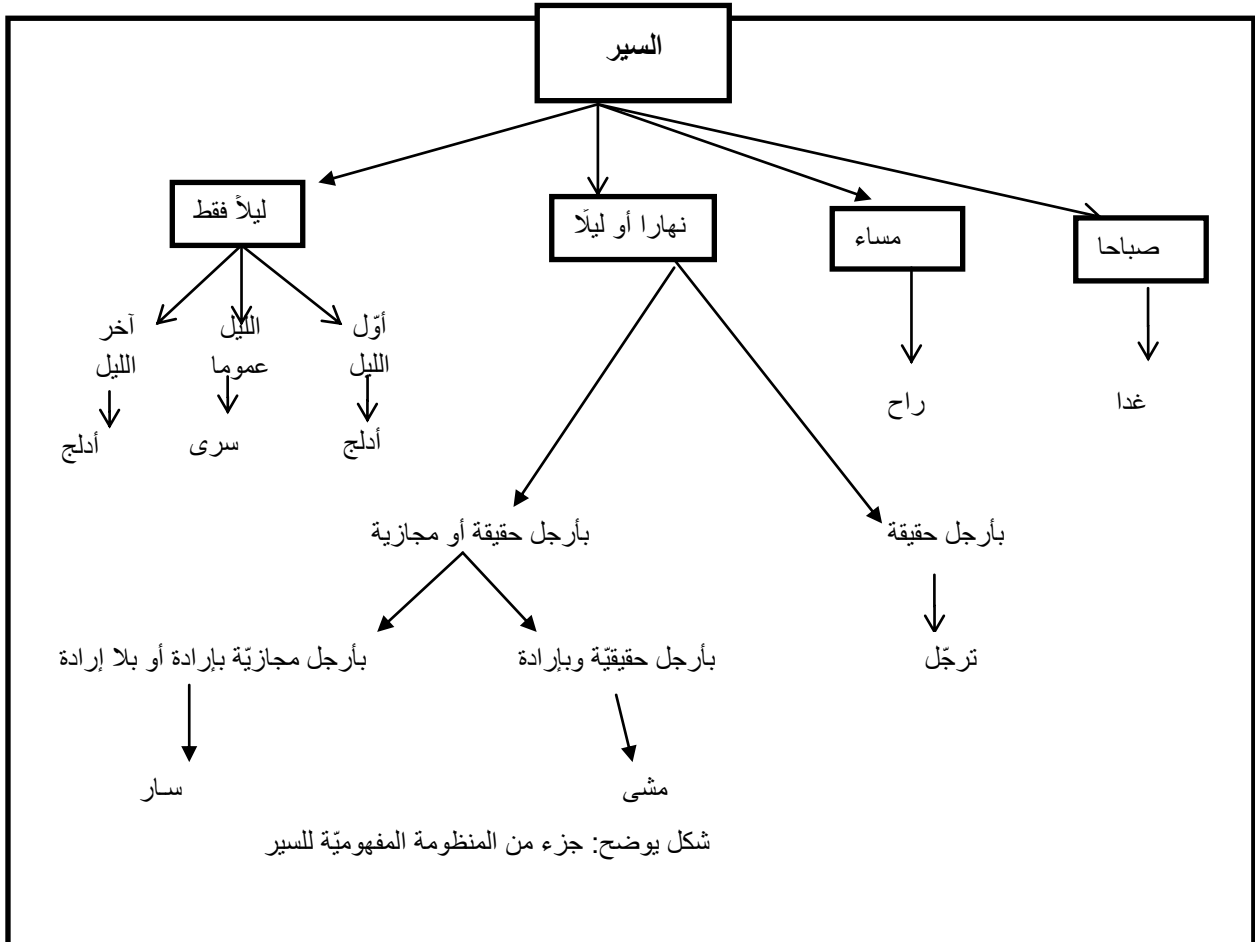
¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 343.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 324. وينظر أيضا: علي القاسمي، النظريّة العامة والنظريّة الخاصة في علم المصطلح" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1987 ع29، ص 29/27.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 324/323.

الفصل الثالث:

ولقد تطرقنا في بداية هذا الفصل لدور العناصر اللغوية في صياغة المصطلح، وقلنا بأن هذه العناصر اللسانية متداولة بين جلّ الباحثين، فما من باحث إلا تناول (الاشتقاق والنحت والمشارك... إلخ) لكن جديد علي القاسمي هنا هو إضافته لهذه العناصر عنصراً جديداً يتمثل في (العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح) ولعلّه الجديد في نظريته المصطلحية وبغوصنا في فكره تجلّى لنا أنّ الباحث في إضافته لهذا العنصر يكون قد تبني طرح مدرسة فيينا المصطلحية المعاصرة، يقول: "وقد اعتمدنا في تلخيصنا للعلاقات المنطقية والوجودية بين المفاهيم على التصنيف الذي تتبناه مدرسة فيينا لعلم المصطلح، والمعروض في: Felber, op, Helmult :cit¹. إذاً هو فكر حدائثي غربي ممزوج بثقافة العربي، كلّ هذا من أجل الوصول إلى حلّ لمعضلة المصطلح العربي المشتت، فالباحث بذل جهد الترجمة والنقل السليم بطريقة رائعة بسيطة من أجل إدراج هذا العنصر في الصياغة العربية للمصطلح. وقد أعقبه بنماذج تطبيقية للعلاقات المنطقية والوجودية، وأخذ المنظومة المفهومية لأفعال السير باللغة العربية، ليثبت أنّه بالإمكان إدراج هذا العنصر في سبيل الضبط المصطلحي.



الفصل الثالث:

ومن خلال هذا الشكل يتجلى لنا أنّ للعناصر المنطقية والوجودية دورًا كبيرًا وحاسمًا في وضع المفهوم المناسب، وبالتالي فرأى الشخصي أنّ هذا العنصر - العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح - له دور فعال في سبيل الحد من فوضى المفاهيم.

فالمصطلح عنصر مهمّ وفعال في التواصل بين العلماء والدارسين، وبالتالي فهو الأداة التي يجسد بها العلماء حصيلة أبحاثهم، ولكي تتحقّق مقتضياته على الوجه الأمثل لا بدّ من اختيار المفهوم المناسب للفظ المناسب، فالباحث على حقّ في إدراجه هذا العنصر المهمّ، فالمفاهيم تشكل العنصر المهمّ في القضية الاصطلاحية، إذ إنّ "المصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها الأمر الذي يعني أنّ المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات؛ فتسمية المفهوم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسولوجي وكيان قابل للاستعمال"¹. أي أنّ المصطلح في تشكله يكون فكرة في الذهن ثم تتجسّد صورته في الواقع. ثم يأتي دور عناصر المصطلح في انتقائه.

وفي طرح القاسمي لمختلف العلاقات وشرحها بالأمثلة اللازمة لذلك، هو يقصد توضيح صورتها وربطها بملامزاتها الموضحة لها، إذ يتوضح وضع المفهوم حسب (ساجر) "في منظومته المعرفية التي تحدده وتوضّحه، كما يتوجب تسميته... كما يتوجب تعريف المفهوم لمزيد من إزالة اللبس الذي قد يعتري تسميته، الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفية التي يحيل عليها"². وهذه الفكرة تحيلنا على طرح دي سوسير في تناوله قضية الدالّ (اللفظ) والمدلول (المفهوم) والإشارة، فيذهب إلى أنّ "الإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية وليس بين الشيء والتسمية"³. وقد ذكر صفتين رئيسيتين للإشارة أولها؛ طبيعتها الاعتبائية⁴ في علاقتها بين الدالّ والمدلول، ولا تعني كلمة الاعتبائية أنّ أمر اختيار الدالّ متروك للمتكلم كليًا وإنما يقصد بها أنّها لا ترتبط بدافع، وليس لها صلة طبيعية بالمدلول، والصفة الثانية: هي الطبيعة الخطية للدالّ؛

¹ - ساجر، تر: جواد سماعنة "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1999، ع47، ص 188.

² - المرجع نفسه، ص 188.

³ - فردينان دي سوسير، تر: يوثيل يوسف عزيز، دط. بيت الموصل: 1988، ص 84.

⁴ - المرجع نفسه، ص 88.

الفصل الثالث:

أي أنّ الدّالّ يظهر إلى الوجود في حيز زمني ويمثل فترة زمنيّة تقاس ببعد واحد فقط هو البعد الزمني فتظهر وكأنّها على هيئة خط.

وطرح القاسمي لقضيّة تطوّر المفاهيم من شخص لآخر ومن حقبة زمنيّة لأخرى، يمكن أن نستدل عليه بما ذهب إليه الدكتور سمير استيتية إلى أنّ اختلاف دلالة الإشارة الواحدة من ثقافة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى؛ دليل على أنّ العلاقة بين الإشارة وما تدلّ عليه، إنّما هي دلالة متواضع عليها¹. فاختلاف الإشارة من بلد إلى آخر دليل على ارتباط المصطلح بمجاله المفهومي وسياقه الخاص به. بالإضافة إلى كلّ هذه الأمور، ينبغي أن نشير إلى أنّ علاقة المفهوم بالمصطلح الذي يشير إليه تكون محاطة بالدقّة؛ وذلك حتى يكون المصطلح واضحاً في دلالاته على مفهومه، ويمكننا أن نشير إلى ما يقصد بالدقّة من خلال عبارة ممدوح (خسارة) بقوله: "ما نعنيه بالدقّة شيئان:

- 1- ألاّ تجانب دلالة المصطلح اللفظيّة مفهومه العلمي، وهو ما نعبر عنه بالدقّة العلميّة؛
- 2- ألاّ تجانب دلالاته الاصطلاحية دلالاته اللغويّة، أي أن يؤدّي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن يكون هذا المصطلح سليماً من الناحية اللغويّة مبني ومعنى². ولا نقصد هنا فهم الدقّة على أساس ضرورة أن يكون اللفظ مساوياً تماماً لمدلوله؛ إذ لا يشترط استقصاء المصطلح "لكلّ دقائق المفهوم العلمي الذي يعبر عنه، أو الإحاطة إحاطة شاملة جامعة بدقائق المفهوم المسمى به... بل يكفي الاتّفاق بين المختصّين على ذلك، مع وجود علاقة أو ملابسة بين لفظة المصطلح وبين دلالاته... سواء كانت العلاقة حقيقيّة أو مجازيّة، من قريب أو من بعيد... فالاتّفاق هو الأصل وما سواه تبع"³. فالملاحظ لرأي (قاسم السارة) أنّه يقصد بالدقّة الاتّفاق مع وجود علاقات منطقيّة أو وجوديّة، إذاً فللعلاقات دور كبير في تحديد المفهوم تحديداً دقيقاً. ونقص دقة المصطلحات ليس مقصوراً على العربيّة فقط، فأغلب لغات العالم تعاني هذه الظاهرة، يقول قاسم

¹- سمير استيتية، "السيمايّة اللغوية وتطبيقاتها على نماذج كم الأدب العربي" مجلة أبحاث، ع2، م7، اليرموك: 1990 ص 41.

²- ممدوح خسارة، "إشكاليّة الدقّة في المصطلح العربي"، مجلة التعريب، المغرب: 1994، ع7، ص 41.

³- قاسم السارة، تعريف المصطلح العلمي "إشكاليّة المنهج" مجلة عالم الفكر، الكويت: 1989، م19، ع4، ص 906.

الفصل الثالث:

السارة: "وليس صحيحاً ما يدّعيه بعضهم من أنّ الألفاظ الاصطلاحية العربية كثيراً ما تتسم بالميوعة وانعدام الدقة، وأنّ مصطلحات الفرنجة قد اكتسبت ثباتاً ودقة وتحديداً ينتمي معه كل لبس، أو خلط، فالواقع أنّ ما من لغة إلاّ تعاني من لبس، أو غموض، أو نقص دقة في مصطلحاتها، وأنّ المصطلح الأعجمي نفسه كثيراً ما يقصر عن أداء ما يدخل فيه من معاني"¹. ونأخذ هنا مثلاً عن نقص الدقة في المصطلح الأجنبي مثل: (phonology, phonetics) فهذان المصطلحان لم تتحدّد دلالتهما في لغتهما الأم بشكل دقيق، وبذلك انتقل الخلاف في مفهوم المصطلحين إلى اللغة العربية كل حسب دراسته وتوجهه فعبروا عنه بمصطلح: (فونتاكس فوناتييك، الصوتيات، علم الأصوات، علم الأصوات اللغوية، علم الأصوات العام)². إذاً فالمصطلح الذي تنقصه الدقة في لغته الأم قد يوقعنا في اضطراب عند نقله إلى لغتنا العربية فيحتاج الأمر التحرز والتأكد حين نقله.

وخلاصة القول؛ إنّ المصطلحية في توجهها التطبيقي، لا تتشغل كثيراً بالمظاهر الفلسفية والنفسية للمفاهيم؛ فالمفهوم ينظر إليه في علم المصطلحات كوسيلة تمدّنا بتفسير دقيق لحوافز الإدراك في تشكيل المصطلحات، وتزودنا بأساس بناء الألفاظ بطريقة أكثر كفاءة من النظام الألفبائي. فالأسس النظرية في نظرية المفاهيم تهدف إلى تفسير ظواهر المصطلحات وأنماطها كما تُدرك فعلاً في الممارسة المصطلحية. وتعنى نظرية المفاهيم المصطلحية بثلاث مهمّات أساسية وهي³:

1. إحصاء مجموعات المفاهيم كوحدة مجردة في البناء المعرفي؛
2. إحصاء مجموعات الكليات اللغوية المترابطة وذات العلاقة بالمفاهيم المعينة والمبيّنة استناداً إلى المفاهيم المدركة؛
3. ربط الصلة بين المفاهيم والمصطلحات القائمة عادة على التعريفات.

¹ - قاسم السارة، تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" مجلة عالم الفكر، ص 906.

² - المرجع نفسه، ص 906.

² - المرجع نفسه، ص 52.

³ - ساجر، "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات"، تر: جواد حسني سماعة، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1999، ص 47.

الفصل الثالث:

وبالتالي فالعناصر اللسانية من اختصاص علم اللغة، والعناصر المفهومية من اختصاص علم المنطق والوجود، فبالشكل اللساني للمصطلح نوظف المفاهيم، بغية التواصل مع الآخرين، ولتشكيل أفكارنا الخاصة، لكن قد توجد فوضى في المفاهيم، وبالتالي لا بدّ من اللجوء إلى العناصر المنطقية والوجودية لانتقاء المفهوم المناسب في الحقل العلمي المناسب، ولم تكن العناصر المنطقية والوجودية من عناصر وضع المصطلحات لدى الباحثين العرب، وخاصة الحمزاوي في تصوره للنظرية المصطلحية العربية الشاملة لم يدرجه ضمنها، وبالتالي فإنّ هذا العنصر يمثل وجه الدائنة في النظرية المصطلحية القاسمية الحديثة، فباتحاد العناصر اللسانية والمنطقية والوجودية يُمكن من وضع وانتقاء المصطلح الدقيق، فالعلاقة تكاملية بينهما.

الفصل الرابع:

صناعة المصطلح في فكر علي

القاسمي:

أولاً: التوثيق المصطلحي: إنَّ حياة المصطلح في استعماله، واستعماله رهين جودته من جهة وطلبه أو الطلب عليه من جهة أخرى، ومن أهمّ شروط جودة المصطلح أن يتمّ اختياره سواء بإحيائه من التراث، أو وضعه بالتوليد اللفظي؛ اشتقاقاً أو تركيباً أو نحتاً أو ارتجالاً (أو بالتوليد الدلالي) استعارة أو مجازاً مرسلأً أو ترجمة لفظية، أو اقتراضاً من اللغات الأجنبية وذلك انطلاقاً من عمل توثيقي مصطلحي دقيق وشامل ما أمكن. أمّا طلبه فلا يتحقّق إلاّ بوجود الحاجة إليه ووجود تلك الحاجة يقتضي وضعه في متناول طالبيه وإتاحته بثتى الأساليب والوسائل - بما في ذلك الوسائل الحاسوبية - لتيسير تداوله وانتشاره، وهو ما يطلق عليه الإعلام المصطلحي. ولقد أصبح النقص الذي تعاني منه العربية راهناً في أداء الكثير من المفاهيم الإنسانية والمتصورات العلمية والتقنية هاجساً يؤرّق مضجع الغيورين على اللغة القومية، وغدا تدارك هذا النقص ضرورة إلزامية تقع على عاتق الهيئات العلمية وجمهور الباحثين، مخافة تضاؤل رصيد معجم العربية المصطلحي مقابل ما نراه من تفاعل التّرامي على مفاهيم اللغات الغربية دون إخضاعها لتأصيل مصطلحي. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التوثيق المصطلحي في فكر **علي القاسمي** في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها، وذلك انطلاقاً من تشخيص واقعها الراهن وسبل تطويره. وأيضاً بالكشف عن أسس الصناعة المصطلحية القاسمية ورصد قوانينها الواجب اتّباعها بغرض بناء المعاجم بمختلف أشكالها، بهدف التمكن من ضمان توثيق أحسن للمصطلح. وجلي أنّ جانب الجديد والحدّثة في فكره؛ تأتي من خبرة علي القاسمي في معالجة موضوعات الصناعة المصطلحية التي استقاها من ممارسته التّعليم بجامعة بغداد، وتكساس، والرياض ودمشق وبريطانيا، وفنلندا، والفلبين، وبتقلده مناصب هامة بمكتب تنسيق التعريب والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، واتحاد جامعات العالم.

1- التوثيق المصطلحي في فكر علي القاسمي: يرى الباحث أنّ معنى التوثيق في حقل

المصطلحية عملية تجميع المعلومات المكتوبة أو المنطوقة المتعلقة بالمصطلحات وتخزينها ومعالجتها ونشرها. فالوثيقة هي مجموعة من المعلومات المسجلة ورقياً أو إلكترونياً، ومن أمثلتها: الرسائل العلمية، والكتب، والدوريات، ووقائع الندوات ذات العلاقة بالمصطلحية. فالتوثيق في نظر الباحث كل حسب الشكل التالي:



وهي عملية معقولة، وقد كانت سائدة عند العرب قديماً؛ بداية بمعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي وهي طريقة جيدة لحفظ المصطلح في ذلك العصر وأيضاً في طريقة ترتيب المداخل غير أن التطور العلمي المفضي أدى إلى اختراع طرق أخرى للتوثيق ولعل أبرزها المدونة الحاسوبية.

2- أنواع التوثيق المصطلحي في فكر علي القاسمي: ويواصل الباحث حديثه عن التوثيق

المصطلحي مصنفاً إياه إلى ثلاثة أصناف¹:

أ- توثيق مصادر المصطلحات: يؤكد الباحث الدور البالغ الذي يلعبه هذا النوع نظراً للخدمات التي لا يمكن أن يستغني عنها العاملون في حقل المصطلحات من باحثين ومعجميين؛ فهو يزودهم بالمعلومات الببليوغرافية عن مصادر المصطلحات. والمقصود بهذه الأخيرة؛ قوائم المعاجم المختصة التي تشتمل على المصطلحات. وتشتمل الببليوغرافيات عادة على: عنوان المصدر واسم مؤلفه، واسم الناشر، ومكان النشر وتاريخه، وعدد الأجزاء والطبعة، وترتيب المصدر في السلسلة إن كان جزءاً من سلسلة من المنشورات. وإذا كان المصدر منشوراً نشرًا إلكترونيًا، لا بدّ أن تشتمل الببليوغرافية على عنوان موقع المعجم أو قاعدة البيانات في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ويوضح الباحث أنّ أهم مصادر المصطلحات ما يأتي:

1. - أدلة المبادئ: التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها، ومن أمثلة هذه الأدلة ما تنشره

اللجنة التقنية رقم 37 في المنظمة العالمية للتقييس (إيزو)؛

2. - معاجم المصطلحات الموحدة والمصطلحات العلمية والتقنية في المجالات المتخصصة

المختلفة: ومن أمثلة هذه المعاجم على المستوى العربي (المعاجم الموحدة) التي أصدرها

مكتب تنسيق التعريب بالرباط، أمّا أهم المنجزات في توثيق مصادر المصطلحات على

المستوى الأوروبي (ببليوغرافية المعاجم العلمية والتقنية المتخصصة) التي أعدها رائد علم

المصطلح (فيستر) ونشرت منظمة اليونسكو الجزء الأول منها عام (1955م) والثاني عام

¹ - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، باب صناعة المصطلح.

(1959م) كما قام بنك المصطلحات في فيينا بإخراج بليوغرافية عالمية للمصطلحات المقيسة

عام (1979). كما يعطي الباحث أمثلة عن بعض بليوغرافيات المعاجم المختصة الأحادية

اللغة والثنائية اللغة ومنها:

- سمير عبد الرحيم الجلي، بليوغرافيا الترجمة والمعاجم للوطن العربي (بغداد: دار الجاحظ 1979م)؛

- علي القاسمي وجواد حسني عبد الرحيم، (بليوغرافية المعاجم المتخصصة) في مجلة اللسان العربي العدد 20 و 21 عام 1983م؛

- محمود إسماعيل صالح، (دراسات في المعجمية والمصطلحية) (قائمة بليوغرافية) الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية: 1999م؛

- مسفر سعيد الثبتي، (المراجع المعجمية العربية) بإشراف محمود إسماعيل صيني بيروت: 1989؛

- معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب بفاس، (دليل الباحث الناشئ في المصطلح) فاس: معهد الدراسات المصطلحية، 1994م.

3. - الكتب التي تبحث عمومًا في علم المصطلح وتطبيقاته، أو الكتب المتعلقة بالتدريب في حقل المصطلحات، مثل كتاب د/علي القاسمي؛

4. - الدوريات المختصة في المعجمية بوجه عام وعلم المصطلح بوجه خاص، مثل المجلات التي تصدرها الجامعات اللغوية في الأقطار العربية، ومثل مجلة "دراسات مصطلحية" التي يصدرها معهد الدراسات المصطلحية بجامعة محمد بن عبد الله في فاس بالمملكة المغربية؛

5. - المقالات والأبحاث: المنشورة؛ سواء كانت تتناول النظرية العامة أو النظرية الخاصة في علم المصطلح، وقد تُنشر هذه المقالات والأبحاث المتعلقة بالمصطلحية في دوريات غير مختصة، لذا يكون من المفيد إعداد بليوغرافية بهذه المقالات والأبحاث؛

6. - الرسائل العلمية الجامعية ووقائع الندوات التي تعقد حول المصطلحية. يؤكد الباحث بأنه في الولايات المتحدة الأمريكية، توجد بليوغرافيات تشتمل على هذه الرسائل العلمية. أمّا في البلاد العربية، فيوجه الباحث رسالة إلى اتحاد الجامعات العربية بإعداد بليوغرافية لها.

خلاصة فكره: يدعو علي القاسمي إلى إقامة بليوغرافية عربية خاصة بعلم المصطلح، بمبادرة من اتحاد الجامعات العربية، كما هو موجود بالعالم الغربي، صحيح أن هناك بليوغرافية عربية لكن ما تقدّمه غير كافٍ مقارنةً بنظيرتها الغربية.

ب- توثيق المصطلحات: يمكن أن يتمّ بصورتين حسب رأي الباحث:

1- توثيق النصوص العلميّة التي تشتمل على المصطلحات المطلوبة؛ وهي طريقة مفيدة إذ تساعد على الوقوف على سياقات المصطلح اللّغوية والموضوعيّة، وعلى تحديد المفهوم الذي يعبر عنه ذلك المصطلح، كما تفيد في إعداد المعاجم التاريخيّة المختصّة ويشير الباحث إلى أنّ هذا النوع من التوثيق نادر في المؤسّسات المصطلحيّة، لصعوبته وتكلفته العالية؛ من حيث الجهد والمال والوقت. باستثناء المدوّنة الفرنسيّة (frantext) التي تشمل على (3500) كتاب باللّغة الفرنسيّة تنتمي إلى الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، ويقوم المشرفون عليها بتطوير ثروتها المعرفيّة والنصيّة باستمرار؛

2- توثيق المصطلحات وجميع الحقائق الضروريّة عنها كجمع وتسجيل وتحليل المعلومات المتعلّقة بالمفهوم العلميّ والمصطلح الذي يعبر عنه، وتعريفه والسيّاق الذي ورد فيه، والمصدر الذي استقيت منه المعلومات، أي (إذا كان موحّداً، أو مُتّفقا عليه، أو مفضّلاً، أو مقترحاً) وهذا هو التوثيق الشائع في المؤسّسات المصطلحيّة؛

3- أنواع التوثيق المصطلحي: وينقسم توثيق المصطلحات حسب فكر د/علي القاسمي من حيث الوسيلة المتّبعة إلى ثلاثة أنواع:

أ. توثيق يدوي: وذلك باستخدام البطاقات والجذازات والتي تُرتّب يدويّاً في جذازات؛

ب. توثيق المصطلحات آلياً: وذلك باستخدام فلم صغير (ميكروفلم) أو بالرقاقة (ميكروفيش)؛

ج. توثيق المصطلحات إلكترونيّاً: وذلك باستخدام الحاسوب في إنشاء بنوك المصطلحات

وسنتناول هذا الموضوع بنوع من التفصيل من المبحث القادم وعنوانه "بنوك المصطلحات".

ويرى الباحث بأنّ هذا النوع من التوثيق هو النوع السائد حالياً.

3- توثيق المعلومات عن المؤسّسات المصطلحيّة والمصطلحيين: يؤكّد الباحث أنّ على المهتمّ بعلم

المصطلح أن تكون له دراية، واطلاع واسع على المؤسّسات العاملة في هذا الحقل، وذلك على

المستويات الوطنية والقومية والعالمية، وذلك لأنها تسهل عليهم تبادل الخبرات والمعلومات والتعاون في ما بينهم، وبالتالي يقول من الضروري توثيق المعلومات التالية¹:

أ- أسماء المؤسسات العلمية والمهنية والمنظمات والاتحادات التي تُعنى بالمصطلحات مع معلومات وافية عنها: عناوينها، وتاريخ تأسيسها، وعدد العاملين فيها، وإدارتها ومنجزاتها وتخصّصها، وبرامجها، وميزانيّتها، وهل بالإمكان تبادل المصطلحات معها أو الحصول على مطبوعاتها؟ وهل لها موقع على الشبكة؟؛

ب- أسماء خبراء المصطلحات، وعناوينهم والمؤسسات التي يعملون فيها، وأرقام هواتفهم ونواصيحهم في المكتب والمنزل، وعناوينهم الإلكترونيّة، وتخصّصاتهم الرئيسيّة والثانويّة ومؤلّفاتهم وبحوثهم، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد على الاتّصال بهم والاستفادة من خبراتهم، عند الحاجة؛

ج- المشروعات المعجميّة والمصطلحيّة، الجارية منها والمستقبليّة، والمشرّفون عليها ومواعيد الانتهاء منها: ولقد تجسّدت هذه النقاط بإصدار المركز الدوليّ للمصطلحيّة (إنفوترم) الذي أنشأته منظمة اليونسكو في فيينا عام (1971م) دليلاً وافياً بأسماء المنظمات والمؤسسات العاملة في حقل المصطلحات، يُحدّث بانتظام. وموقعه على الشبكة: www.infoterm.inf وقد أولى هذا المركز اهتماماً خاصاً بالتوثيق، وبدعم من منظمة اليونسكو أنشأ (الشبكة المصطلحيّة Net Term) وموقعها على الشبكة الدوليّة للمعلومات هو: www.linux.termnet.org ويريدها الإلكتروني: termnet@termnet.org وتصدر هذه الشبكة المصطلحيّة مجلة علميّة عنوانها ((term Net news (tnn)) وتشتمل على بحوث ودراسات تهتمّ بشأن المصطلح، وتطلّعون على مختلف التطوّرات في علم المصطلح، والمعلومات المختلفة.

ونلاحظ أنّ د/علي القاسمي يركّز على أدقّ التفاصيل التي تدور حول علم المصطلح، مركزاً على الجانب العلائقي الشخصي، فهو يدعو إلى ضرورة الاتّصال الشخصي والجماعي بين المهتمين بعلم المصطلح، من خلال أرقام الهاتف والبريد الإلكتروني، وضرورة توظيف الشبكة في عمليّة الاتّصال فقلما تجدّ باحثاً يزودك بمعطيات دقيقة وهذا هو جانب الحداثة في نظريّته المصطلحيّة التي يدعو إليها، ولأنّ الغرب كانوا السابقين في ضبط علم المصطلح؛ لذا نجد الباحث يحاول أن ينسج على

¹ - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، باب التوثيق المصطلحي.

منوالهم نظريته المصطلحيّة ويتّضح ذلك جليّاً من خلال المعلومات الدقيقة حول ما قاموا به وبالرجوع إلى مؤلفاتهم الأصل في علم المصطلح، ويبيّن حتى علاقات صداقة مع كبار المصطلحيين والمعجميين الغربيين والعرب. إذاً هي أفكار تبقى نظريّة يطرحها الباحث منتظراً التجسيد الفعلي لها على المستوى العربي.

3- **التصنيف:** هو تقسيم المواد إلى مجموعات تشترك أفراد كلّ مجموعة منها بخصائص مميزة وفي علم التوثيق، "يعني التّصنيف ترتيب الوثائق أو المعلومات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد ترتيباً منهجياً يتقدّم فيه العامّ على الخاصّ، وتقسّم فيه الموضوعات تقسيماً دقيقاً يبيّن العلاقات القائمة بينها، ويُسْتدلّ عليها برقم أو رمز محدّد مسبقاً، بحيث يسهل خزنها واستعادتها¹". وبالتالي فإنّ تحديد المجال وتفرعه وعلاقاته ببعض له أهميّة خاصّة في الوقوف على طبيعة المصطلح.

أ- **شروط التصنيف:** يضع الباحث مجموعة من الشروط الواجب توفرها في عملية التصنيف²:

- أن يكون التصنيف عامّاً شاملاً لجميع فروع المعرفة الإنسانيّة؛
- أن يكون ترتيبها ترتيباً منطقيّاً من العام إلى الخاصّ ومن الأصل إلى الفرع؛
- أن يسمح للتوسّع المستقبليّ بحيث يمكن إضافة فروع معرفيّة أخرى إليه وذلك استجابة للمعرفة الإنسانيّة وتطورها؛
- أن يستخدم رموزاً وأرقاماً يمكن استعمالها بسهولة.

ب- **أنواع التصنيف:** يؤكد علي القاسمي بأنّ المكتبات تستخدم أنظمة تصنيف عديدة أهمها نظامان:

1- **تصنيف ديوي العشريّ وتصنيف مكتبة الكونغرس الأمريكيّة:** فالأول ابتكره الأمريكي ملفيل

ديوي (1851-1931م) وهو الأكثر شيوعاً لسهولة استخدامه، فقد قسّم المعرفة الإنسانيّة إلى عشرة

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 592.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 592، نقلاً عن: محمد ماهر حمادة وعلي

القاسمي، تنظيم المكتبة المدرسيّة، دمشق: 1969، دار الفكر، ص 57/56.

أبواب كبرى، وكل باب منها مقسم بدوره إلى عشرة أقسام، وكل قسم منها مقسم إلى عشرة فصول وقد استعمل الأرقام العربية رموزًا للأبواب والأقسام والفصول.

ويحكي لنا الباحث عن تجربته في جامعة تكساس في (أستن) التي كان يدرس فيها؛ حيث وضعت مكتبتها في برج الجامعة، وخصّصت طوابق عديدة من البرج لرفوف الكتب التي كانت موزعة على طوابق حسب تصنيف ديوي.

2- تصنيف بنك المصطلحات الكندي: اعتمد هذا البنك تصنيفا يقسم المعرفة إلى (26) بابًا تماشياً مع عدد الحروف اللاتينية وعددها (26) كما هو معلوم، فيعطي حرفاً لكل باب ثم يقسم كل باب إلى (26) قسمًا، وكل قسم يحمل حرفين، حرف الباب وحرف القسم ثم يقسم كل قسم إلى (26) فرعًا وهكذا دواليك.

ملاحظة: يؤكد الباحث أن هذا التصنيف يختلف عن تصنيف ديوي من حيث تقسيم المعارف، ومن حيث تأكيده على العلوم والتكنولوجيا لاختلاف العصر.

3- تصنيف إنفوترم المصطلحي: يؤكد الباحث بأن تصنيف ديوي قد لا يستجيب لتفصيلات علم من العلوم، كعلم المصطلح. ولذلك قام مركز المعلومات الدولي للمصطلحية بصيّنًا (إنفوترم) بتصميم تصنيف عشري خاص بالمعلومات المصطلحية مستخدمًا بعض أسس تصنيف ديوي ويشتمل تصنيف (إنفوترم) على عشرة أبواب ويستخدم الأرقام العربية.

5- خلاصة فكره: يخلص الباحث من خلال هذه النماذج إلى أن تصنيف (إنفوترم) هو الأكثر تفصيلاً عن تصنيف ديوي وقد ألحق علي القاسمي بهذا الفصل ملحقاً بعنوان (تصنيف الإنفوترم المصطلحي) من الصفحة (603 إلى 619) فالملاحظ على فكره أنه في كل مرة يحاول أن يوضح لنا أولاً نماذج الفكر الغربي وما وصلوا إليه من علمية في ضبط المصطلح، فهذه التصنيفات كلّها من فكر غربي؛ فهو يستخلص حصيلة احتكاكه بهم ويحاول أن يدعو إلى التسج على منوالهم فنلاحظ أنه يرجح تصنيف (إنفوترم) لأنه هو الأكثر دقة ومصداقية فعلى الهيئات المهتمة بقضية المصطلح، أن تأخذ من الآخر الغربي ولا حرج في ذلك، ونحاول إيجاد السبل لكيفية تطبيقه في الوطن العربي. وكما هو معروف فإن التطور والتبدل سنة الله في كونه؛ فلا يوجد تصنيف يصلح لجميع الأوقات. فالعلم في حركة دائبة وفروعه في تطور، ولا بدّ للتصنيف من مواكبة التحوّلات العلمية.

ثانياً: بنوك المصطلحات: (أسسها، وأنواعها، واستعمالاتها): إنَّ التَّطور الهائل الذي عرفته البشرية خصوصاً في القرن العشرين؛ خاصّة في مجال المعلوماتية أتاح لها بامتياز ولوج عالم اللّغة في محاولة رائدة نحو محاولة إخضاع ميدان العلوم الإنسانية إلى تحكيم المعالجة الآلية؛ ولعلّ المخابر اللّغوية والصوتية في محاولة دراسة اللّغة خير دليل على ذلك، أضف إلى ذلك استعمال تقنية الحاسوب في المعالجة اللّغوية، ممّا أدّى إلى ظهور بنوك المصطلحات. فالانفجار المعرفي والكمّ الرهيب من الإنجازات العلميّة والأبحاث والإصدارات والتطورات التقنيّة، أفرزت واقعاً نعترف به يفصل بين الأمم المتقدّمة والأخرى المتخلفة أو التي تحاول اللحاق بهذا الركب، ولأنّ ضرورة رقميّة العربيّة أي نشر العلوم بالعربيّة، لم تعد قضية مطروحة للنقاش بل أصبحت ضرورة حضارية بكلّ أبعادها الاجتماعيّة والسياسيّة والعلميّة فلا بدّ من مقارنتها وحتميّة ولوجها. ونظراً للتطور السريع في مجال المعلومات، وجدت الهيئات المختلفة ضرورة ملحة للاستعانة بالحاسوب ووسائل التقنيّة الحديثة للتعامل معها تخزيناً ونشراً ونقلًا بين مختلف اللغات. وكان التوجه في البداية (في مجال الترجمة) نحو الترجمة الآلية. وقد لجأت فعلاً بعض هذه الهيئات إلى الترجمة الآلية، غير أنّ مشكلات الترجمة الآليّة وتكلفة تطويرها أدّى بالبعض الآخر إلى البحث عن وسائل تقنيّة أقرب منلاً وأيسر تطويراً، إمّا بديلاً مؤقتاً أو جنباً إلى جنب مع تطوير الترجمة الآليّة. ويمثّل الحالة الأخيرة أمانة الجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة في لكسومبورج وشركة سيمنز في ميونيخ، حيث طورتا كلاً من بنك المصطلحات أولاً ثم برامج الترجمة الآليّة، وما زالتا تعتمدان عليهما ونظراً لأن المصطلحات تشكّل عصب الترجمة العلميّة والتقنيّة، كما أثبتت الدراسات بأنّ نسبة كبيرة من الأخطاء في الترجمة ناتجة عن المصطلحات وأنّ جزءاً كبيراً من وقت المترجم يضيع بسببها ظهر الاهتمام ببنوك المصطلحات الآليّة في عدد من الهيئات الدوليّة والشركات الكبيرة. ولقد حاول د/علي القاسمي في كتابه علم المصطلح أسسه التّظريّة وتطبيقاته العمليّة الإحاطة أكثر بموضوع بنوك المصطلحات. سنحاول استكناه فكره وعرضه للموضوع.

1- استخدام الحاسوب في صناعة المعجم:

أ- مجالات استخدام الحاسوب: يستخدم الحاسوب في العصر الحاضر، في جميع مجالات المعرفة الإنسانية سواء؛ في إنجاز عمليات حسابية وهندسية وعلمية كبيرة، أو اتخاذ القرارات بناءً على المواصفات التي تزوده بها والقواعد التي نخزنها في ذاكرته؛

ب- الحاسوب وحقل الدراسات اللغوية التطبيقية: لقد أدى استخدام الحاسوب إلى ظهور مجال علمي جديد يطلق عليه (الهندسة اللغوية). فقد استخدم بنجاح كبير في مجال تدريس اللغات الأجنبية. وقد قدم الباحث أمثلة على ذلك مثل: استخدام الحاسوب في جامعة تكساس وقد ابتكرته: الأستاذة فكتورين عبود عام (1970م). وأيضاً مشروع إحصاء التراكيب الشائعة في اللغة العربية بواسطة الحاسوب في جامعة (ميشيغان) الذي باشره الدكتور (مكيرس) والدكتور (راجي رموني) في أوائل السبعينيات من القرن العشرين. وأيضاً كتاب (اللغة العربية المعاصرة) الذي ألف في أمريكا عام (1971م) وقد استخدم الحاسوب في ضبط تكرّر المفردات والتراكيب اللغوية في دروسه وتمارينه، وقد اشترك الباحث في تأليفه. وأيضاً برنامج المسبار لعنان عيدان الذي يترجم من نصوص الأنترنت العلمية الإنجليزية إلى العربية بدقة تتراوح بين 70% و 80%¹.

2- مبررات حوسبة المعجم العربي في فكر علي القاسمي: لم يعد بالإمكان في عصرنا الراهن الاستغناء عن خدمات الحاسوب في جميع القطاعات المعرفية والتقنية. فتوظيف الحاسوب يتأتى على وجهين: بإنجاز عمليات حسابية وهندسية وعلمية دقيقة، ثم باتخاذ القرارات من منطلق المواصفات والقواعد المخزنة بذاكرته. والهندسة اللغوية علم جديد انبثق جراء توظيف التقنيات الحاسوبية في الدراسات اللغوية التطبيقية، كما يستخدم الحاسوب في الترجمة الآلية، وفي خزن المصطلحات العلمية والتقنية وتنسيقها وتوحيدها وتوثيقها ونشرها. وفي إجابة عن دواعي حتمية اللجوء إلى الحاسوب في صناعة المعجم يحيل علي القاسمي إلى طريقة أستاذه الدكتور (هندرسن) والذي يدعو إلى إحلال التعليم بالحاسوب محل التعليم التقليدي، محتجاً بقوله: "إنّ الإبقاء على المعلم والسطور في ميدان التعليم هو بمثابة الإبقاء على الفلاح والمحراث اليدوي في الميدان الفلاحي (الزراعي) وإنّ ميكنة التعليم أضحت عملية واجبة لكيكنة الزراعة بالضبط"². ويدافع الباحث عن دعوته إلى استخدام

¹ - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، باب صناعة المصطلح.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 624.

الحاسوب في خزن المصطلحات العلميّة، ومعالجتها وترجمتها، وتنسيقها وتوحيدها وتوثيقها، ونشرها إلى إدراكه لأهميّة توفر المصطلح العلميّ والتقنيّ في اللغة العربيّة بوصفه من أسس التميّة الاقتصادية الاجتماعيّة، ومن إدراكه أيضًا بأنّ ذلك سيتمّ بصورة أحسن وأفضل باستعمال الحاسوب.

ويؤكد الباحث أنّ أبرز مصوّغات استخدام الحاسوب في العمل المصطلحي تتجلى في ما يلي:

- استحالة إلمام فرد أو عدّة أفراد بجميع المصطلحات العلميّة والتقنيّة المتعلّقة حتّى بفرع واحد من فروع العلم والتكنولوجيا، فكيف إذا تعلق الأمر بمنظومات مفاهيم الفروع الأخرى؛
- إمكانيّة تسريع عمليّات الترجمة اليدويّة، بتوفير الحاسوب لمقابلات المصطلح ودلالاته وسياقاته وخصائصه اللغويّة؛
- إمكانيّة تحسين نوعيّة الترجمة بما يوفره الحاسوب من دقائق المعاني لكل مصطلح بحسب المجال المعرفي الذي ينتمي إليه؛
- إمكانيّة تحيين منظومة المصطلحات المخزّنة في ذاكرة الحاسوب، بالإضافة والإنقاص والتعديل وإعادة الترتيب، دونما حاجة إلى إعادة طبع المنتج؛
- إمكانيّة التنسيق بين المكافئات الموضوعية لمفهوم واحد مزوّدة بالمعلومات الضروريّة¹.

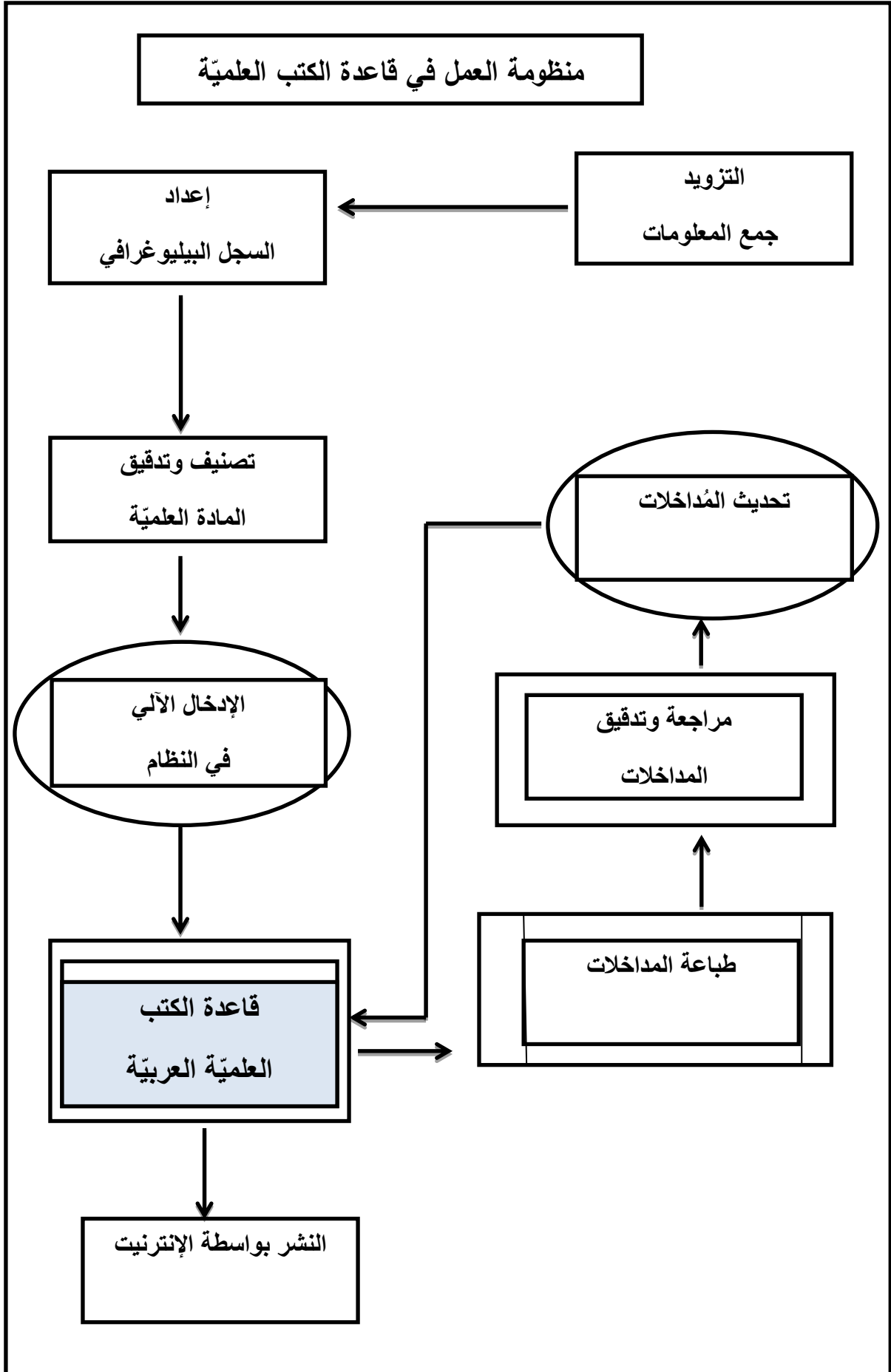
3- بنوك المصطلحات: المتتبع لفكر د/علي القاسمي يلاحظ أنّه يعرض لبنك البيانات وبنك الكلمات ثم بنك المصطلحات.

أ- بنك البيانات: (Data bank) يبيّن الباحث أنّه في أواسط الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تروج فكرة إنشاء قاعدة مركزيّة للمعلومات عن المواطنين الأمريكيين تضمّ جميع البيانات المتوقّرة عن المواطنين، وذلك بهدف الحصول على معلومات إحصائيّة دقيقة وسريعة عن الشعب الأمريكي، وقد أسقطت الفكرة لأنّها لقيت رفضًا من قبل الشعب الذين رأوا بأنّها تشكل تهديدًا لحرية المواطن. لكنّها لقيت تطبيقًا في مجالات أخرى فأنشئ بنك البيانات المكتبيّة والفهرسة في مكتبة الكونغرس، وبنك البيانات الطبيّة. وفي البلاد العربيّة ظهر عدد من بنوك البيانات مثل (فراي) وهو بنك معلومات المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم التي

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 624/625.

تتخذ من تونس مقرًا لها¹. وللتوضيح أكثر يضع علي القاسمي نموذجًا عن بنك من بنوك البيانات العربية، وقد اختار (قاعدة المعلومات عن الكتب العلمية باللغة العربية) في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية. وقد وقع اختيار القاسمي لهذه القاعدة وذلك لصلتها الوثيقة بقضية المصطلح التقني والعلمي، وقد أنشئت لتكون مصدرًا رئيسًا لجميع الكتب العلمية المؤلفة بالعربية أو المترجمة إلى اللغة العربية، ويوضح المخطّط التالي فكرة عن سير العمل في هذه القاعدة:

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 627.



وتتوفّر هذه القاعدة على معلومات توثيقية عن (13417) كتاباً تتوزع على (63) تخصصاً علمياً. ومن بين تلك الكتب، نجد (2151) كتاباً مترجماً من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية في (50) مجالاً ونجد (814) معجماً علمياً في (50) تخصصاً. فهذه القاعدة تمثل جهداً عربياً لا يستهان به كما أنّها تساعد على رصد حركة التأليف والترجمة والنشر عموماً. ويستطيع الباحث الوصول إلى القاعدة والاطلاع عليها من خلال صفحة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على شبكة المعلومات الدولية الشابكة على الموقع التالي¹: www.kacst.edu.sa. والملاحظ على هذه القاعدة أنّها تمثل جهداً عربياً معتبراً وبالتالي فلنفاعل بقواعد بيانات أخرى وبنوك للمصطلحات تكون من إنشاء علماء عرب، حيث تساعدنا هذه القواعد على تأليف معجم اللغة العربية التاريخي فإدراج القاسمي لهذه القاعدة في كتابه يدلّ على أنّ العرب لهم أيضاً قواعد للبيانات. يمكن النسخ على منوالها، فالقاسمي يذكر المعلومة يعطيك حتى يريدها الإلكتروني ولمّ بها من كل الجوانب، كل ذلك وجه من أوجه الحداثة في فكره. فوجه الحداثة يكون بضرورة تحفيز العقل العربي على ضرورة النسخ والوصول إلى نظرية مصطلحية عربية مثل ما وصل إليه الغرب.

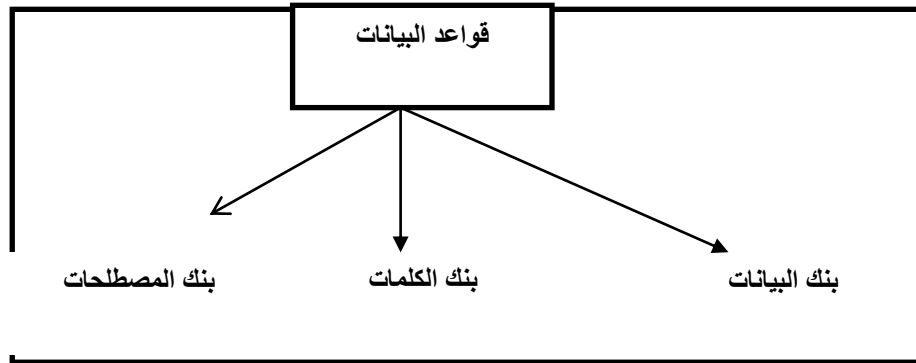
ب- **بنك الكلمات:** (World bank) يؤكد الباحث بأنّه نوع من قواعد البيانات؛ ويختصّ في خزن النصوص اللغوية، وتسمى النصوص المخزونة في الحاسوب بالمدوّنة (Corpus) أو المتن أو المدوّنة النصية الحاسوبية، ويبرز الباحث فوائد هذا النوع من البنوك: فمثلاً في اللغة العربية يستطيع الباحث استخدام هذه المدوّنة في تصنيف معجم تاريخي للغة العربية يتتبع تطور دلالات الألفاظ وما يطرأ على استعمالها من تغير عبر العصور التاريخية المتعاقبة. ويضيف الباحث ولأنّه لا توجد فروق بين هذه البنوك من حيث الوظيفة وأسلوب العمل فإنّها تختلف من حيث التخصّص، كما هو الحال في البنوك التجارية. وذلك ما يؤكده إبراهيم صيني بقوله: "بنك المصطلحات الآلي، أو ما يعرف أحياناً ببنك المعطيات المصطلحية (terminology data bank) هو أساساً قاعدة معطيات (بيانات) للمصطلحات في مجالات المعرفة المختلفة. ولو أنّ البعض يذهب إلى ضرورة التمييز بين قاعدة المعطيات المصطلحية (terminology data base) وبين البنك الآلي للمصطلحات، غير أنّني أرى أنّ الفرق ليس جوهرياً. فالذين يفرقون بين المصطلحين ربّما ينظرون إلى جانبين من

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 633.

□ الفصل الرابع:

الموضوع هما: كمية المعلومات ونوعها من جهة ووظيفة قاعدة المعطيات أو البنك الآلي من جهة أخرى. فحجم المعلومات (المعطيات) لا شك أنها أكبر وأكثر تفصيلاً وتنوعاً في قاعدة المعطيات منه في بنك المصطلحات. كذلك تعتبر قاعدة المصطلحات أداة لبناء بنك المصطلحات وللبحث، بينما بنك المصطلحات أداة للمتترجمين¹.

ج - بنك المصطلحات: هو نوع من قواعد البيانات، ويختصّ بتجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية، مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر. ويستخدم هذا النوع كوسيلة تعين المترجم والمصطلحي في حصر وتوحيد أصناف المصطلحات المختلفة، ويمكن إطلاق بنك مصطلحات على قاعدة بيانات، فمعنى ذلك أنّ هذه القاعدة تحوي على مصطلحات متخصصة في مجال من المجالات. وقد يتخصّص بنك المصطلحات في نوع معين من المصطلحات، ويمكن أن نوضّح ذلك بالشكل التالي:



1- مميزات بنوك المصطلحات²: تتميز بنوك المصطلحات بمميزات فريدة تنفرد بها عن المعاجم التقليدية، وتتمثل في:

- حداثة المعلومات؛
- سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها؛
- سرعة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات؛
- توفير الوقت والجهد والمال.

2- أهداف بنوك المصطلحات: يحصرها الباحث في ثلاثة أهداف:

¹ - ليلي المسعودي ، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع25، ص 91.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 638.

1. مساعدة المترجمين في عملهم؛

2. تتميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها؛

3. توثيق المصطلحات.

والملاحظ أنّ علي القاسمي؛ يملك خبرة كبيرة في التعامل مع تقنيّة الحاسوب، إذ عرض حتى للحاسوب وكيفية تصميمه ووحداته الرئيسية، وكذا قدرة الحاسوب وحدوده. وفي أحد العناصر يتناول كيف يستخدم المترجم بنك المصطلحات في الترجمة. فعلى سبيل التوضيح يقول: "قبل أن يشرع المترجم بترجمة النص، يقرأ النص بأكمله ويضع خطأً تحت كلّ كلمة أو مصطلح، أو عبارة لا يعرف معناها. ثم يدخل هذه الألفاظ في الحاسوب بترتيبها ألفبائياً ثم يبحث عنها في المصطلحات أو المعاجم المخزونة في قاعدة البيانات من أجل الحصول على مقابلاتها في اللّغة المترجم إليها... وبعد أن يعثر الحاسوب على هذه الألفاظ ومقابلاتها، يعيد ما أدخل فيه حسب ترتيبها الأصليّ مع مقابلاتها للسائل، ولا تستغرق العمليّة إلا جزءاً بسيطاً من الثانية... وإن لم يعثر الحاسوب على أحد هذه الألفاظ أو مقابلاتها، فإنّه سيذكر ذلك أمام الكلمة المقصودة (Gobeil: -2)¹". والملاحظ على هذا القول أنّ الباحث له علاقة مباشرة ببنوك المصطلحات، كما أنّه على اطلاع واسع في كيفية البحث فيها، وخير دليل على ذلك قوله: "وإن لم يعثر الحاسوب على أحد هذه الألفاظ أو مقابلاتها فإنّه سيذكر ذلك أمام الكلمة المقصودة (Gobeil: -2)". فهذه الكلمة الأخيرة توحى على أنّه بحث مرّة من المرات فلم يجد مقابلاً فظهرت هذه الكلمة. فهو ينظر لنظريته المصطلحية وفي الوقت نفسه يهدف إلى تعليم المهتمين كيفية البحث إذ يمكن أن نطلق عليها بالطريقة التعليميّة التلقينيّة.

3- المعايير النوعية لبنوك المصطلحات: ففي خطوة نحو تيسير العمل على إنشاء بنوك مصطلحية تعود بالفائدة على سائر المصطلحيين والمترجمين لا بدّ من معرفة المواصفات والمعايير التي يقوم عليها البنك المصطلحي، وهي مستخلصة ممّا اتّفق عليه في المؤتمر العالمي الأول لبنوك المصطلحات المنعقد بفيينا 3 أبريل 1979م، وأهمّ هذه المعايير ذكرها الباحث مرتبة مع شرح موجز لكل عنصر²:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 639.

² - المرجع نفسه، ص 641/642.

1. رمز أو رقم المصطلح؛
2. رمز أو رقم المفهوم؛
3. رمز أو رقم المجال العلمي؛
4. مرتبة الصلاحيّة؛
5. تاريخ إدخال البيانات ؛
6. اسم الشخص الذي وفرّ البيانات وأدخلها في الحاسوب؛
7. اسم المصطلحي؛
8. المصطلح في صورته المختزلة؛
9. المصطلح في صورته الكاملة؛
10. مصدر المصطلح؛
11. تاريخ الوضع؛
12. اسم الواضع؛
13. مصدر المصطلح؛
14. تعاريف المصطلح؛
15. شواهد مختارة تبين كيفية استعمال المصطلح؛
16. المرادف أو مرادفات المصطلح؛
17. نقيض المصطلح أو ضده؛
18. الكلمة المفتاح (إذا كان مركباً)؛
19. اللّغة الأجنبية التي تترجم منها المصطلح؛
20. شمولية المصطلح؛
21. الحدود الجغرافيّة للمصطلح؛
22. المعلومات اللغوية التي تساعد السائل على نطق المصطلح بصورة صحيحة؛
23. المستويات اللغوية التي يستعمل فيها المصطلح؛
24. توصيات حول الاستعمال؛

ويؤكد الباحث على ضرورة اتباع التسلسل العالمي الموحد للعناصر المذكورة أعلاه، وذلك لتيسير تبادل المصطلحات والمعلومات المتعلقة بينوك المصطلحات المختلفة. على أن هذه العناصر المصطلحية النموذجية العالمية، ليست ثابتة، بل يمكن إضافة عناصر أخرى تستجيب إلى حاجات البنك وخصوصياته. والملاحظ على فكر علي القاسمي أنه يستند إلى مرجعيات دولية عالمية تأسيسية لعلم المصطلح؛ بالطبع فالغرب هم الأسبق، وبالتالي ففكر القاسمي لا يناهض الغربي في فكره بل يحاول أن ينسج على منوالهم نظرية خاصة تحكم المصطلح العربي ويظهر هذا جلياً في كل عنصر نتطرق إليه، إلا ويأتي على كل من تطرق إليه ليبدأ بالغرب ثم العرب ويعطي نصائحه في كل مرة لكيفية ضبط المصطلح العربي. ولأن بعض العلماء العرب يتخرجون في الانفتاح على الآخر الغربي والنسج على منواله وبالتالي هم يرفضون أي مساس لتراثهم فمازالت نظرتهم للحدثة على أنها جزء من التخلي على التراث وقد أطلق يوسف مقران مصطلح "هوس التأصيل" يصف هذه الفئة التي ترى أن الأصل في كل شيء موجود في تراثنا القديم، يقول يوسف مقران: "... ونجد درجة هذا الهوس متباينة من باحث إلى آخر، وبين من يكتب فيه مباشرة ومن يوحى به أقسام من الباحثين وكلّ يعلّله حسب تقديره للأشياء وتتفاوت العلل بين المقبول والمرفوض، إذ نجده مفسراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمل على المؤلّد، فالمستعمل الشائع والموجود أفضل من المؤلّد الغائب والمنحصر استعماله في زاوية ضيقة ومجهولة عادة والذي لا يعلم حتى واضعه ما المصير الذي ينتظره. ثم إنّ ذلك المستعمل الذي يُوصّل إلى أن يصبح معروفاً جدير بأن يلتفت حوله عدد كبير من المتعاملين بالمصطلح بحكم تواجده المسبق وتاريخه القديم ... مع العلم أنّ المصطلح القديم يُحيى لما يُتوسّم فيه من الغرض الكبير الذي يؤديه في عصرنا¹". فيوسف مقران هنا على حق فبعض العلماء الكبار يرفضون رفضاً باتاً كل ما يدخل من الآخر الغربي، وقد أورد نماذج في كتابه (دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية). فالقاسمي في فكره لا يتحرّج من الأخذ من العالم الغربي، بل يطرح ما وصل إليه غيرنا بكل موضوعية ويختار ما يناسب الفكر العربي، ففي ما مرّ بنا أعلاه يقول وأنا أختار تصنيف (الإنفو ترم المصطلحي).

¹ - يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية، أطروحة دكتوراة، إيش: صالح بلعيد، ص 309.

4- كيف يعمل بنك المصطلحات: يقدم لنا الباحث طريقة عمل بنك المصطلح وقد تفادى التفاصيل التقنية في عرض عمل البنك، ففي خطوة أولى يقوم الباحثون في البنك بتجميع المصطلحات من مصادرها، ثم يوضع كل مصطلح على جذاذة، ويكتب عليها المقابل العربي لهذا المصطلح والفرع العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه والمصدر الذي استقي منه المصطلح الأجنبي وسياقه، ولا يشترط في هذه المصطلحات الترتيب لأن الحاسوب يقوم بذلك بكل سهولة.

والخطوة الثانية هي قيام خبراء المصطلحات بتصميم نموذج لاستمارة خاصة بإدخال المعلومات إلى الحاسوب، ثم يقوم مساعدو الباحثين بنقل مواد الجذاذات إلى الاستمارات وبعد ذلك يعمل مشغلو الحاسوب (operators) على إدخال مواد هذه الاستمارات لخيرتها ومعالجتها. وبعد ذلك يقوم الحاسوب بخزنها مرتبة في قاعدة بيانات التابعة له وفقاً لبرنامج متفق عليه. ويزود المساهمون والمستفيدون من بنك المصطلحات بمطراف أو طرفية (Terminal) يدخلون بواسطها أسئلتهم أو المعلومات المراد إضافتها، وفي الشاشة تظهر عليها إجابات الحاسوب. يمكن قراءتها أو طباعتها. فالباحث هنا يوضح لنا كيفية عمل البنك، وهذا يدل على اطلاعه الواسع وتمكنه من كيفية عمل البنوك، هي أفكار جديدة عملية يسعى إلى أن تنتشر وتستثمر في إنشاء بنوك عربية أكثر دقة وعلمية، وبالتالي هنا تكمن حداثة أفكاره باستثمارها في التصدي لمشكل المصطلح العربي، وضمها إلى نظريته المصطلحية الحديثة.

5- أنواع بنوك المصطلحات: هناك أنواع عديدة من البنوك المصطلحية، وهي لا تخرج عن نوعين: وذلك طبقاً لطريقة عملها ونوع المادة التي تخزنها وترتيبها¹:

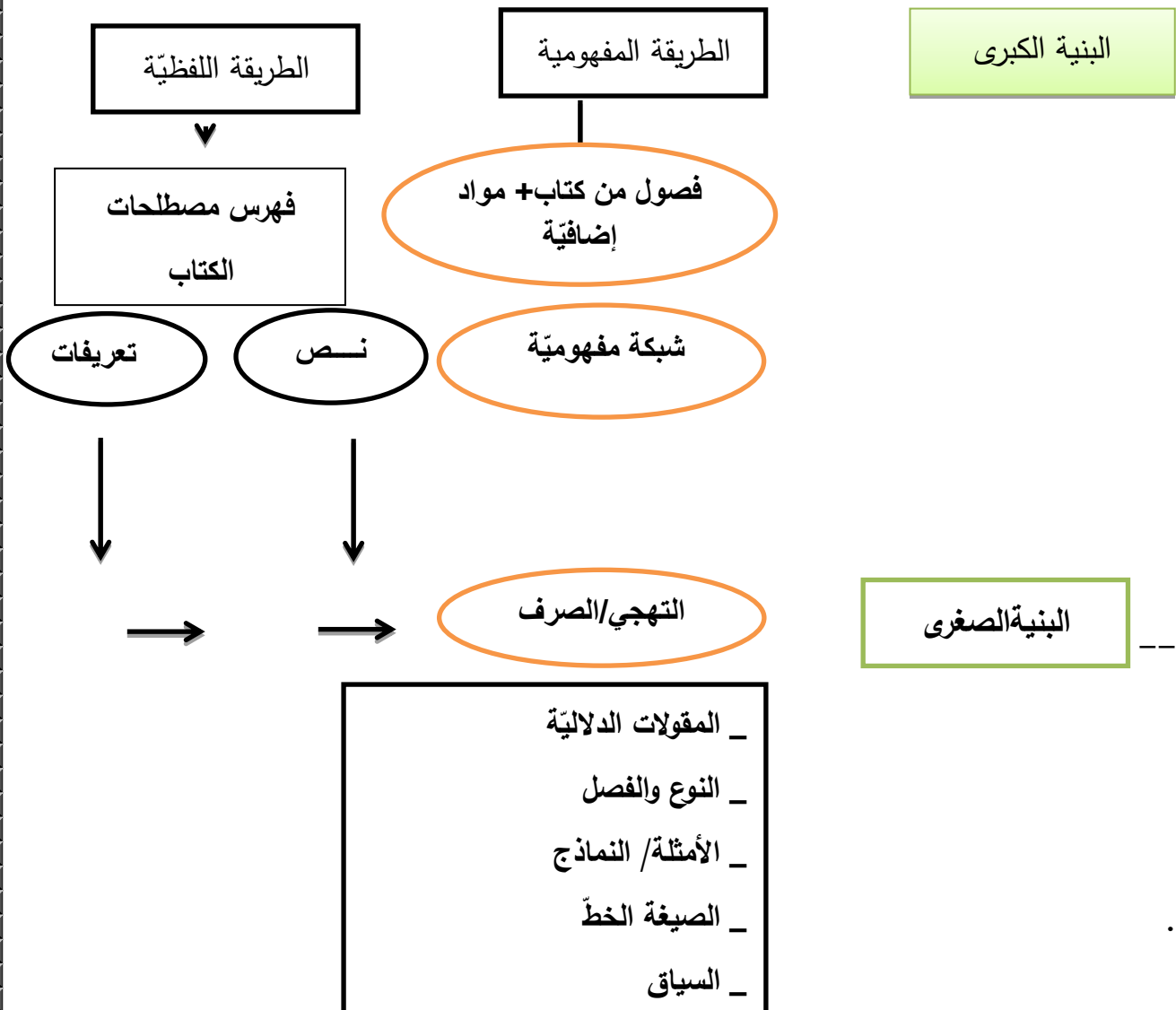
أ- بنوك المصطلحات اللفظية: (Simasiologicalterm-banks) تعتمد في عملها على دراسة تتطلق من الدليل اللغوي (اللفظ) لتصل إلى تحديد المفهوم؛ وأكثر بنوك المصطلحات في العالم هي من هذا النوع، لأن اتباع الترتيب الأبجائي يبسر الوصول إلى المصطلحات؛

ب- بنوك المصطلحات المفهومية: (Simasiologicalterm-bans) تتطلق من المفهوم ثم البحث عن المسميات اللغوية أو المصطلحات التي تعبر عنها؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 643.

الفصل الرابع:

ج - بنوك المصطلحات المترابطة النصوص: (hypertextTermbank) وهو نوع جديد من البنوك يحاول الربط بين مميزات النوعين السابقين؛ فيجمع أو يربط البحث في هذه البنوك بين طريقتي عمل النوعين السابقين؛ أي بين البنية الكبرى للغة التي تعول عليها المصطلحات المفهومية، وبين البنية الصغرى التي تنطلق منها البنية الصغرى. ويستعين الباحث بمخطط غيبون (Gibbon) ليوضح الفكرة أكثر.



شكل يوضح: طريقة عمل المصطلحات المترابطة

وهذا التقسيم الثلاثي يتفق عليه ثلثة من الباحثين العرب أمثال: محمود إسماعيل صيني إبراهيم بن مراد، يحيى هلال، جواد حسني سماعة.

وتختلف طريقة تقسيم الباحثة (ليلى المسعودي) إذ تركز تقسيم البنوك على:

- أهداف البنك: فهناك بعض البنوك تسعى إلى مساعدة الباحثين والمترجمين وإمدادهم بالمقابلات المطلوبة، فقد يكون عمل بعض البنوك بلغة واحدة فلا يستفيد منه المترجمون؛
- من حيث المستفيدون منه: قد يخصص في خدمة المترجمين، أو اللسانيين، أو المصطلحيين...إلخ؛
- من حيث المنهج: فقد يتبنى البنك المنهج الوصفي، فيجمع المصطلحات دون تمييز وقد يتبنى البنك المنهج المعياري فلا يخزن سوى المصطلحات التي تمّ تقييسها أو توحيدها؛
- من حيث طريقة نشر المعلومات وتوزيعها: فقد يتمّ بواسطة المطراف، أو الهاتف، أو النشر الإلكتروني، أو النشر الورقي¹.

وكما هو معلوم فهذا التقسيم مأخوذ من مصدره الأصل وهو العالم الغربي، وقد شارك الدكتور علي القاسمي في أشغال المؤتمر العالمي الأول لبنوك المصطلحات الذي انعقد بين 3/2 أبريل 1979م. وهذا المؤتمر الذي يعتبر بمثابة النواة الأولى لبنوك المصطلحات، إذاً فعلي القاسمي يحاول أن يؤصل لهذا العلم انطلاقاً من المعاينة المباشرة الميدانية، وقد قدمّ مداخلة في هذا المؤتمر باللغة الإنجليزية بعنوان: (Towards a central terminological data bank in the arab world) فالباحث متشبع بأفكار نظرية يطمح أن تتجسد على أرض الواقع.

7- بنوك المصطلحات في العالم: يذكر الباحث في كتابه العظيم أشهر البنوك العالمية والبنوك الأجنبية التي تخزن المصطلحات في الوطن العربي:

أ- بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا: يؤكد الباحث أنّ في الستينات وأوائل السبعينات لم يتعدّ عدد بنوك المصطلحات في العالم عدد الأصابع، أمّا في الوقت الحالي فهناك عشرات بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا، فأصبح يغلب على بنوك المصطلحات الطابع المؤسّساتي، فبدأت المؤسّسات الجامعية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية تنشئ بنوك مصطلحات متخصصة ومن الأمثلة على المؤسّسات التي تملك بنوك مؤسّسات يقول القاسمي²:

¹ - ليلى المسعودي، مجلة اللسان العربي، ع46، ص 88.

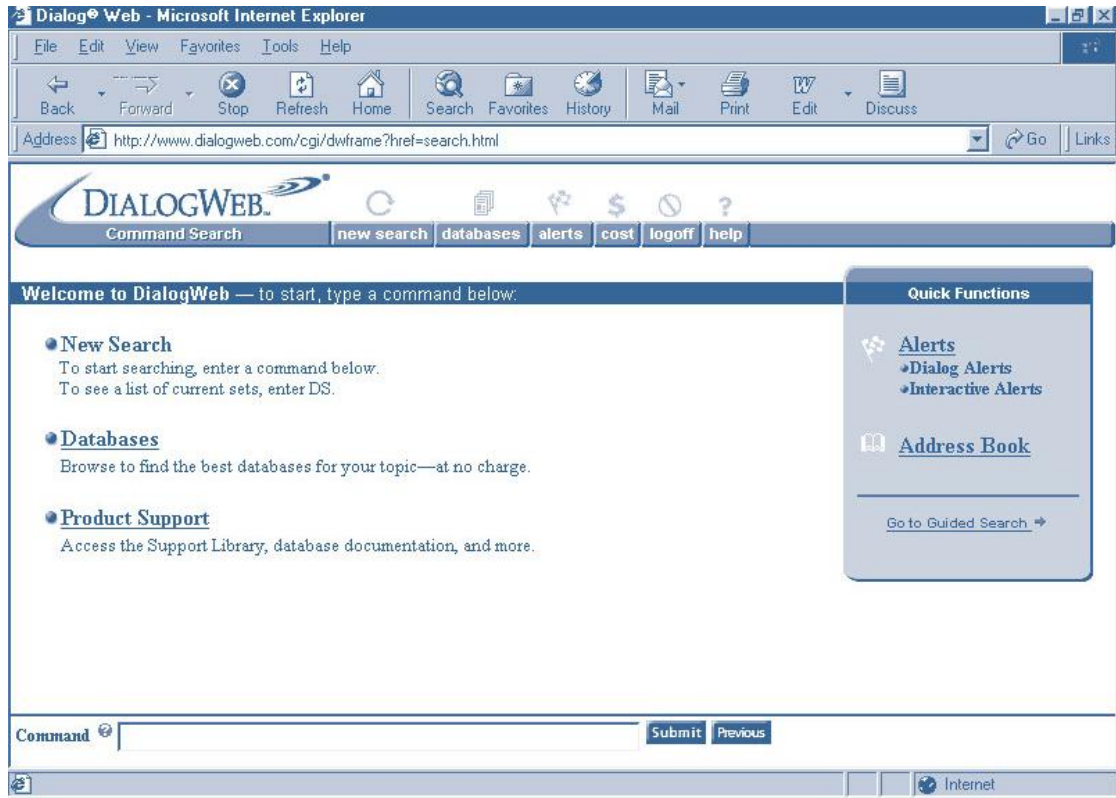
² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 646.

□ الفصل الرابع:

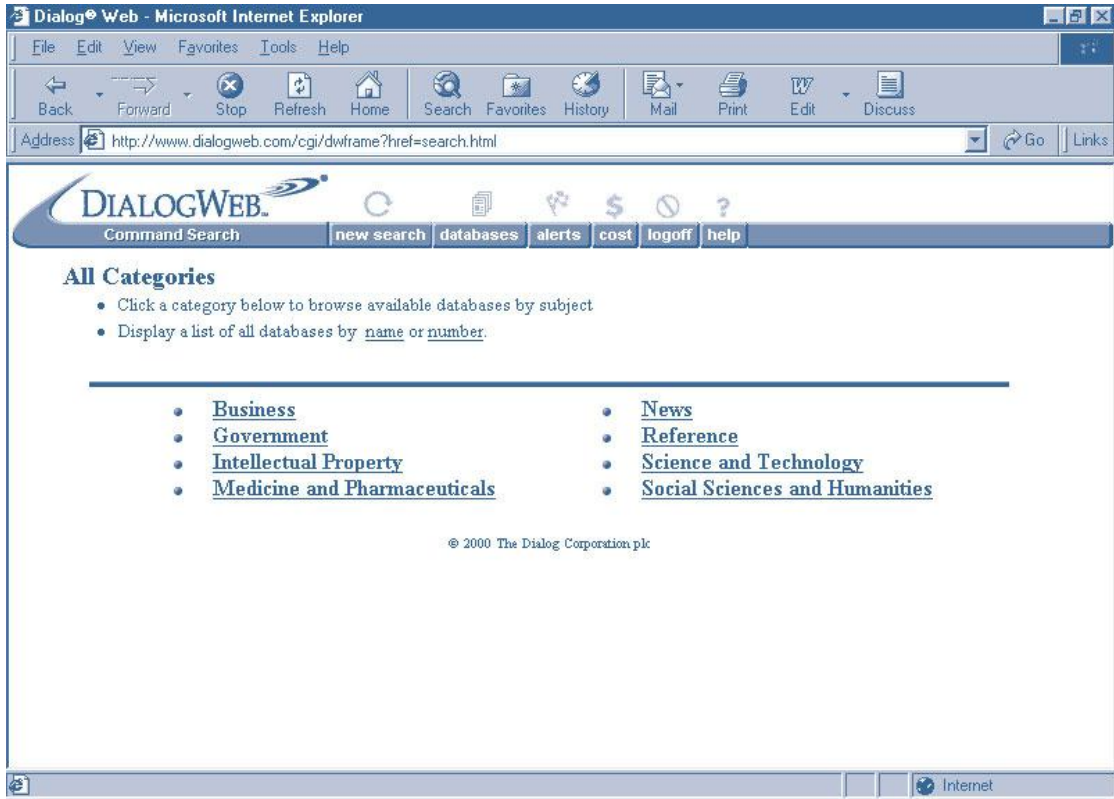
- الهيئة الأوروبية في بروكسل: التي تضم مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد بلغة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويمكن الاطلاع عليه بواسطة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت): www.Eurodicautom وقد أنشئت سنة 1963¹؛
- منظمة العمل الدولية: وتضم مصطلحات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية وموقعها هو: (www.Iltermbankill)؛
- صندوق النقد الدولي: ويضم مصطلحات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والبرتغالية وموقعه: (www.terminologylmf)
- الدول الإسكندنافية: ويضم مصطلحات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسكندنافية والألمانية وموقعه: (www.Nordtermbank)؛
- المجلس العالمي للغة الفرنسية: ويضم مصطلحات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية، وموقعه: (www.CILF)؛
- الجماعة الفرنسية في بلجيكا: ويضم مصطلحات باللغة الإنجليزية والفرنسية والهولندية والألمانية وموقعها: (www.banque.de.donnees.terminologiques)
- دائرة اللغة الفرنسية في كيبك بكندا: التي يضم بنكها ثلاثة ملايين مصطلح بالفرنسية والإنجليزية وموقعها: ([www. Le grand dictionnaire terminologique](http://www.Le.grand.dictionnaire.terminologique)) والبنك مخصص للعموم وللدوائر الحكومية؛
- ومن ضمن هذه البنوك نجد (بنك ديالوغ) الذي يعتبر البنك الأكبر في العالم، فهو يسمح بولوج أكثر من (500) قاعدة معطيات تعالج مجالات مختلفة. ويمكن مساءلته بانتقاء قائمة متخيرات للحصول على إحالات مضبوطة، وعلى ملخصات، وعلى واصفات نص كامل لمقال في دورية أو جريدة. ومن ضمن قواعد المعطيات الكثيرة في هذا البنك (*DELPHES*). المتاحة عبر ديالوغ نذكر (باسكالوديلفيس) أو على الإنترنت، ويؤدي (*Datapac*) ويمكن ولوجه عبر موديم (داتاباك) ثمن الولوج بالدولار الأمريكي².

¹ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية، دار الحداثة، 2004، ص 142.

² - سيلفيا بافيل وديان نوليت، دليل المصطلحية، تر: خالد الأشهب، المغرب: 2001، مكتب الترجمة، ص 64.

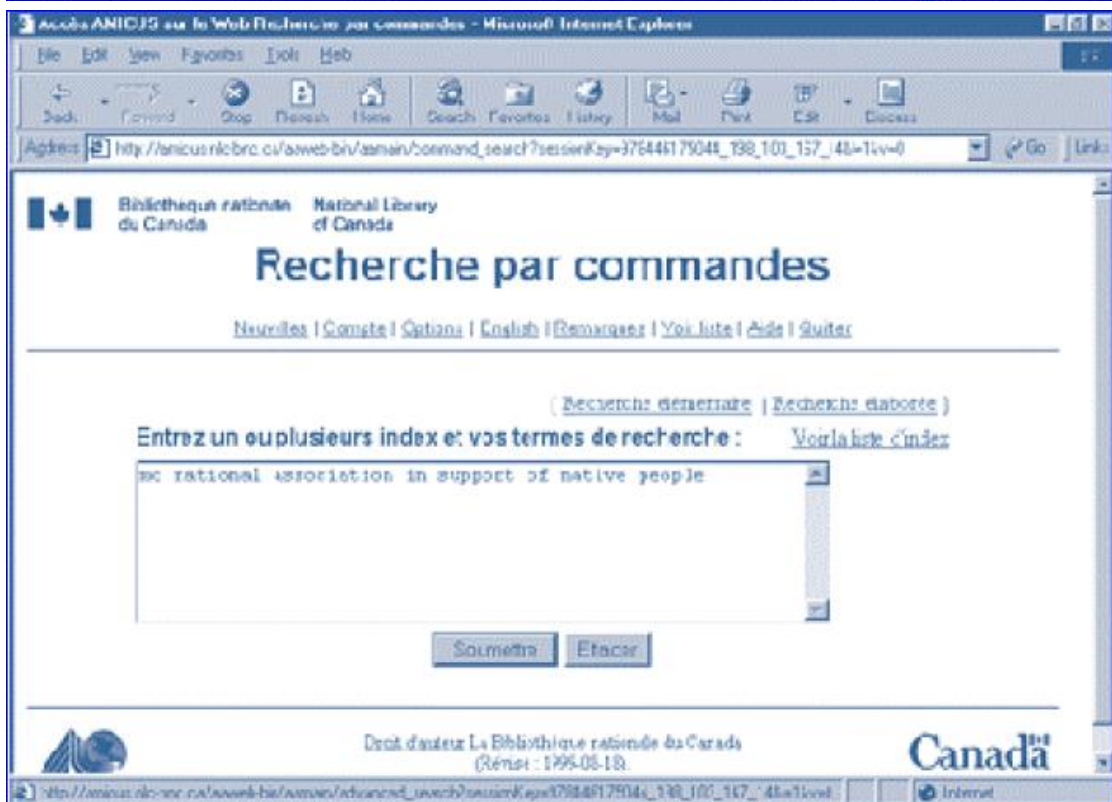
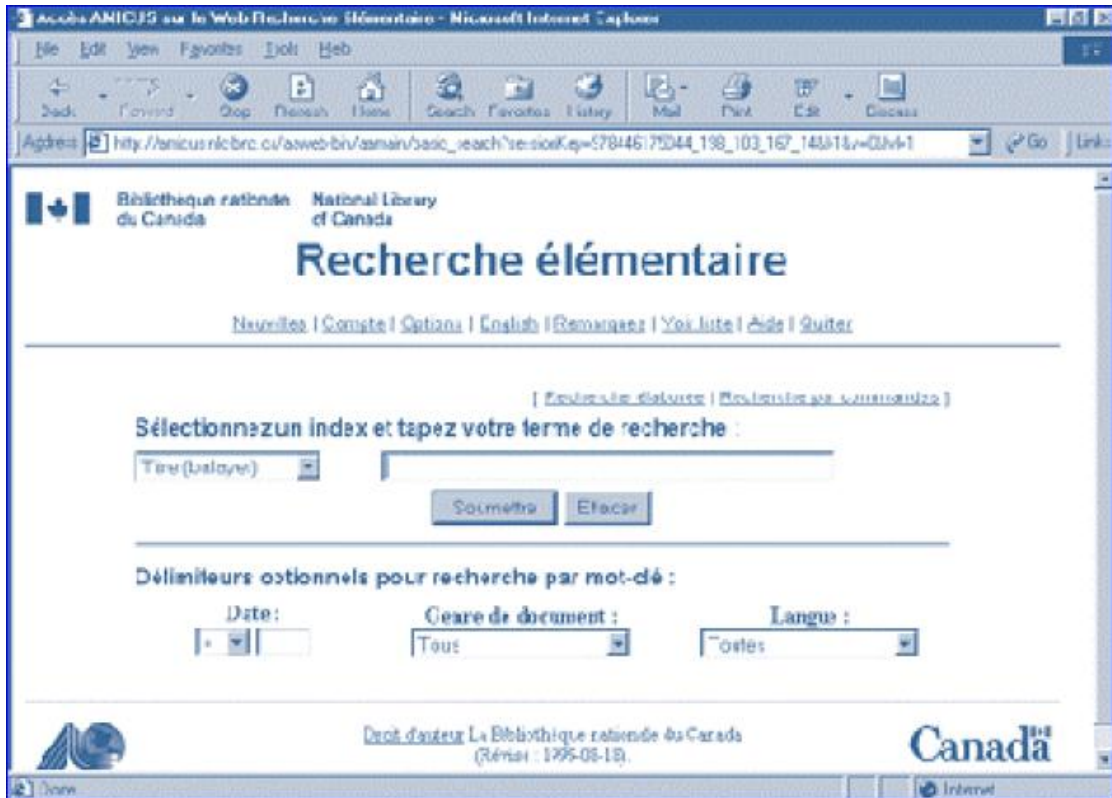


صورة 29: دIALOGWEB ويب (صفحة-شاشة نعيد استغلالها بترخيص من دIALOGWEB كوربوريشن)

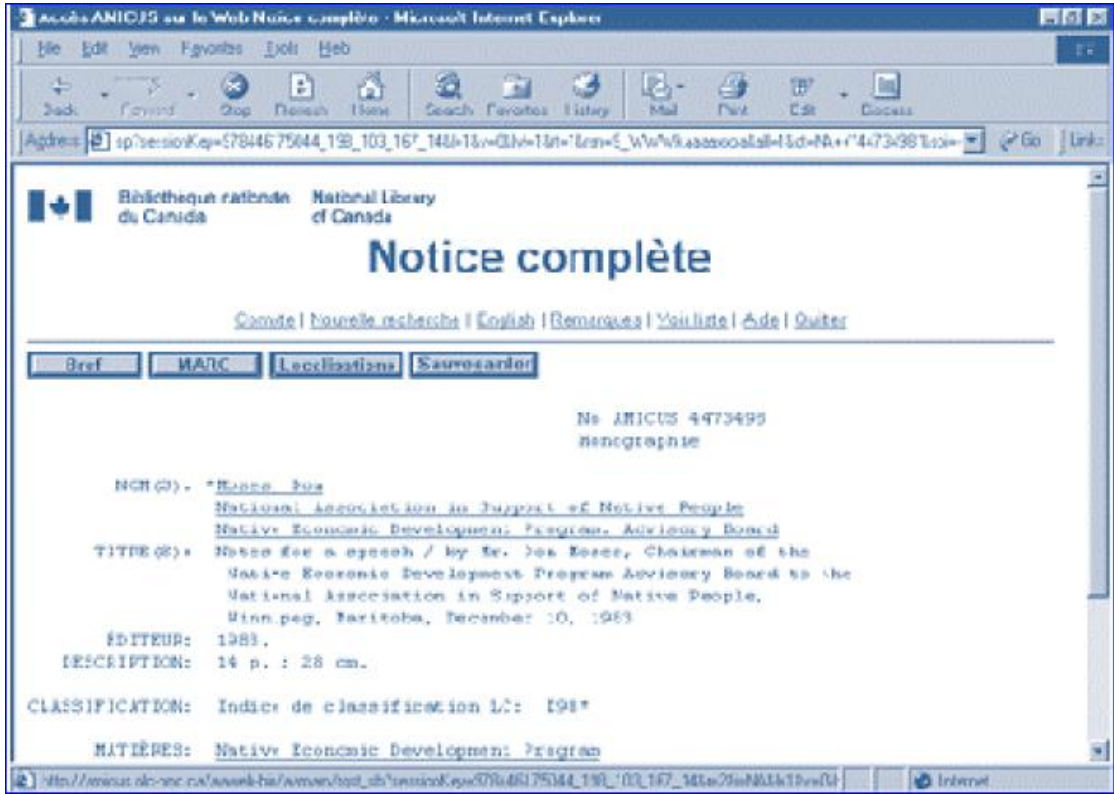


صورة 29 ب: ديالوغ ويب (صفحة-شاشة نعيد استغلالها بترخيص من ديالوغ كوربوريشن)

تُسهّل (الكاتالوجات) المحوسبة لأكبر المكتبات تنفيذ مهام من قبيل الإحالة وتفحص المعلومات البيبليوغرافية، والإعارة بين المكتبات، وتمركز الكتاب وهو نظام المعلومات للمكتبة الوطنية (AMICUS) أو دورية مثلاً (أميكوس) لكندا، ويتضمّن أكثر من 40 ثبناً للبحث. مثل: اسم المؤلف برنامج، جمعية، وزارة، مواد بارزة، عنوان، موضوع، الرقم الدولي المعياري للكتاب اسم الناشر (ISSN) الرقم التسلسلي المعياري الدولي، (ISBN) المجموعة... إلخ. ويمكن ولوجه عبر الإنترنت.



طلبيبة اميكوس (صفحة - شاشة معادة بترخيص من المكتبة الوطنية لكندا، www.nlc-bnc.ca)



طلبة أميكوس (صفحة – شاشة معادة بترخيص من المكتبة الوطنية كندا) www.nlc-bnc.ca

هذه بعض الصور من نماذج بنوك المصطلحات، وقد لجأت إلى وضع بعض الصور للتبيين والإيضاح أكثر، فهذه البنوك جديدة وما زالت كفيّة العمل بها غامضة نوعاً ما.

– الدائرة الاتحاديّة للغات: بمدينة كولون بألمانيا (bundessprachnamt) وتضمّ مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا وباللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والروسية؛

الجمعية الفرنسية للتقييس¹: (Association française de normalisation) واسمها المختزل

(Afnor) والذي يضمّ بنكها (Normaterm) المصطلحات الفرنسية المنمّطة والموحدة المستعملة في

اللغة الفرنسية، والمنشورة في الجريدة الرسمية وقد أنشأته المنظمة الدوليّة للمقاييس عام 1973م؛

– معهد البحث الروسي للمعلومات الهندسيّة في موسكو: الذي يضمّ المصطلحات الروسية الموحدة وما يقابلها باللغات الألمانية والإنجليزية والإفريقيّة؛

– مجلس المقاييس الوطنيّ في وزارة التجارة الأمريكيّة: ويضمّ المصطلحات الموحدة باللغة الإنجليزيّة؛

¹ – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية، ص 143.

- جامعة سيرى في بريطانيا: ويضمّ هذا البنك مصطلحات متنوعة من اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والإيطالية وموقعه: (www.bazaar.com)

- الاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية: ويضمّ مصطلحات متعلّقة باختصاصه باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وموقعه: (www.itu.org).

ولم يكتب الباحث بعرض هذه البنوك فقط بل سهل حتى لمتصفح الكتاب والمهتم بهذه البنوك بالدخول مباشرة إلى أي بنك من البنوك والتعرف على اختصاصه، ولغته وإن أمكن الاستفادة من مصطلحاته بالمجان أو الحصول على نسخة ورقية منها: ومن بين هذه المواقع:

<http://translation.uifb.ac.at/termlogy/terms1en.html>

وأيضاً¹: <http://forum.euopa.eu.int/irc/dsis/coded/info/data/coded/netlink/html>

ويضيف الباحث أنّ على المهتم استخدام أحد محركات البحث: googel أو yahoo ويضع في خانة البحث ما يريد أن يبحث عنه إحدى الكلمات المفاتيح الآتية: terminology, glossary, dictionary, termbank أما إذا كان يبحث عن مصطلحات حقل علمي معين: مثلاً إذا كان يبحث في الكيمياء، يكتب في خانة البحث: chemistry and glossary, chemistry and dictionary, chemistry and terminology.

ويلاحظ على فكر علي القاسمي أنّه فكر مشبع بالمعلوماتية الحديثة، فهو يريد ويبحث في أدقّ الأمور ويعطي معلومات لا نجدها في مصادر أخرى؛ فالحادثة في نظريته تنطلق من هنا، من توظيف المعلوماتية وأيضاً بإرفاق كل ذلك بعناوين البريد الإلكتروني وهذا يدلّ على الاهتمام الشديد من قبل الباحث بالموضوع، وغيره في ضرورة وضع نظرية عربية مصطلحية، فهذه العناوين الإلكترونية لا توجد هكذا و فقط، بل من ورائها اطلاع واسع وجهد كبير، مع ممارسة ميدانية، لأنّ الملاحظ على فكره؛ أنّه يزود الباحث حتى كيف يكتب ويعطيه الكلمات المفاتيح. فالباحث يدعو إلى ضرورة الانفتاح على الآخر من خلال الشابكة. لكن طرح القاسمي هذا قد يؤخذ عليه أنّه قد يقتصر على فئة محدودة، أي الفئة التي تملك الحاسوب، فهناك بعض الدارسين المحافظين، لا يتقنون في

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 647.

الابتكارات الجديدة فهم يؤمنون بالكتب والأوراق فقط، ولعلّ هذا ما أعاق سُبُل الوصول إلى نظرية مصطلحية حديثة.

8- البنوك العالمية التي تخزن مصطلحات عربية: ومن أبرز البنوك الدوليّة التي تتوفر على مصطلحات عربيّة¹:

أ- بنك مصطلحات شركة سيمنز الألمانيّة: وبنك للمصطلحات اسمه المختزل (Team) يضمّ ملايين المصطلحات المتعلّقة بمجالات التكنولوجيا والهندسة الكهربائيّة بوجه خاصّ وإحدى عشرة لغة أوروبيّة، وذلك لمساعدة المترجمين أكثر، وهو من أحد أقدم البنوك التي أنشئت في أوروبا تأسّس عام (1967م). وكان قبله بنك لكسيس (Lexis) التابع لوزارة الدفاع الألمانيّة (1966م). ومع حاجة هذه الدولة إلى ضرورة إجراء معاملات اقتصاديّة عربيّة في مجال الطاقة، فعقدت هذه الشركة اتفاقاً عام (1979م) مع مكتب تنسيق التعريب بالرباط بغرض تبادل المصطلحات بينهما كما وسعت الشركة تعاونها مع بنك باسم السعودي؛

ب- قاعدة بيانات الأمم المتحدة: ومقرها نيويورك وتملك قاعدة بيانات تضمّ المصطلحات التي يستعين بها قسم الترجمة في المنظمة، وتخزن المصطلحات مع تعريفاتها باللّغات: الألمانيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة والروسيّة والعربيّة والصينيّة وعنوانه: www.unterm.org

8- بنوك المصطلحات في الوطن العربي²: يكتفي الباحث بذكر أهم البنوك في الوطن العربي:

أ- قاعدة المعطيات المعجميّة (معربي Lexar) بالرباط: أنشئ بعد استقلال المملكة المغربيّة للمساعدة على تعريب الإدارة والتعليم في البلاد، ويستشهد الباحث بصديقه وجاره الأخضر غزال في استخدام الحاسوب لتخزين المصطلحات ومعالجتها في أواخر السبعينيّات من القرن العشرين مكوّناً بذلك قاعدة المعطيات المعجميّة، ويعدّ ذلك أقدم بنك في الوطن العربيّ، والاسم (معربي) منحوت من كلمتين: (معجم وعربي) ويضمّ هذا البنك أكثر من نصف مليون كلمة عربيّة مع مقابلاتها: الإنجليزيّة، والفرنسيّة، واللاتينيّة أحياناً وقد جمعت تلك الكلمات والمصطلحات من معاجم صادرة عن مؤسّسات عربيّة معروفة مثل مجامع اللغة العربيّة؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 652/647.

² - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، باب صناعة المصطلح.

ب- البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم): يؤكد الباحث بأن إنشاء هذا البنك يعود إلى صديقه محمود إسماعيل صالح صيني (1983م) في مدينة: الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وتشتمل جميع مداخل هذا البنك على المصطلحات العربية والإنجليزية وبعضها يشتمل على المصطلحات الفرنسية والألمانية.

ج- قاعدة المعطيات المصطلحية (قمم) بتونس: أنشئ عام (1986م) من طرف المعهد القومي للمواصفات والملكية مع المجمع التونسي (بيت الحكمة، سابقاً) ويركز على المصطلحات الموحدة في مختلف العلوم وقد نظم عدة ندوات بالتعاون مع المعهد القومي للمواصفات المصطلحية (إنفوترم)؛

د- بنك مجمع اللغة العربية للمصطلحات في الأردن: تأسس عام 1988م، وتشتمل مداخل البنك على المصطلحات، وتصنيفها، وتعريفها، ومقابلاتها الإنجليزية، ومصادرها المختلفة؛ كمكتب تنسيق التعريب، والمجامع اللغوية؛

هـ- بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب: على الرغم من أن الدعوة إلى إنشائه كانت عام (1987م) فإنه لم يؤسس ويبدأ عمله إلا في أواخر التسعينيات، ويهدف هذا البنك إلى توفير المصطلحات العلمية والتقنية العربية الموحدة مع مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية، ومصادرها المختلفة؛ كمكتب تنسيق التعريب، والمجامع اللغوية؛

ونقول لقد حان الأوان لكي تحتل لغتنا العربية بجماليتها وبلاغتها المكان المتميز اللائق بها عبر تقنيات الاتصال التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وخاصة أن أهمية الثقافة واللغة تقاس بما تقدمه من خدمات ومعلومات، ولقد ظهرت بنوك المصطلحات كرد فعل طبيعي لهذا الصخب الكبير من المصطلحات، وذلك في محاولة نحو وضع اللغة العربية في مكانها الصحيح، بين لغات وحضارات العالم المتقدم، وذلك ضماناً لحضورها ضمن أكبر أسواق المعلوماتيات في العالم وأضحت شبكة الأنترنت من الوسائل الضرورية والأساسية للتعامل مع هذا النمو السريع. فأصبحت الرابط السريع بين مختلف الأقطار، لذا نلاحظ أن علي القاسمي يلح ويصرُّ على أهمية بنوك المصطلحات ويؤكد أنها هي الأخرى شهدت بدورها تطوراً مهماً وخاصة في مجال الدراسات المصطلحية ومعالجتها؛ بإدخال تقنيات الحاسوب وأدوات البرمجة المتطورة. وبالفعل لقد تم إنشاء بنوك مصطلحات ومعالجتها واسترجاعها وإرسالها وتلقيها، والأهمية من استعمال هذه التقنيات الحديثة هي

معالجة المصطلح اللغوي العربي وإخراج المعاجم العلمية المتخصصة في كل الميادين. لكن الملاحظ:

- لقد خُطت تقنية المعلومات خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، وأصبحت تقنية القرص المضغوط (compact disc CD ROM)¹ متاحة في كثير من مراكز المعلومات. وقد استفاد منه بصورة محدودة بنك (باسم) في عمل معجم في حقل الحواسيب. ثم هناك الأقراص المرئية (videodiscs) وهي تتيح لنا إمكانات تخزين الصور والرسومات التوضيحية والمصورات الجغرافية وغيرها مما يجعل بنك المصطلحات مصدر معلومات أفضل، كما أنّ هذه الصور والرسومات لا شك أنّها تعين في تحديد المفاهيم المصطلحية بصورة أدق وأوضح. فلا بدّ لبنوك المصطلحات من النظر في الاستفادة من هذه التقنيات الجديدة في أعمالها.

ومما لا شك فيه أن لمثل بنوك المصطلحات دوراً هاماً في نشر المصطلح العلمي بل وفي توحيد ذلك. غير أن ذلك لن يتمّ - كما هو الأمر مع أي بنك - ما لم تكن خدماتها مفتوحة للجميع. ففي أوروبا هناك بنوك مصطلحات بدأت تعمل على أسس تجارية وتتيح خدماتها لجميع الراغبين، بينما معظم بنوك المصطلحات عندنا (وهي مؤسسات تدعمها الحكومات) موصدة الأبواب، لسبب أو لآخر. وهذا مما يدفع - إن لم نقل يضطر - جهات أخرى حتى في البلدان نفسها التي بها البنوك الحالية إلى إنشاء بنوك مماثلة.

وأما أهمّ نقص في بنوك المصطلحات في صورتها الحالية فهو اقتصرها على تقديم المعلومات الكتابية أو النصية، وعدم توفير المعلومات التصويرية (graphic) من رسوم بيانية وخرائط وصور ورسومات توضيحية وما شابه ذلك، ممّا نجده في المعاجم التقليدية (الموسوعية منها خاصة). وهذا من المجالات التي أرى أنّ هناك حاجة إلى التعامل معها في أي بنك للمصطلحات يسعى إلى التطوير.

وثبت لنا أنّ بنوك المصطلحات في العالم العربي تكرر نفس الجهود بشكل أو بآخر؛ فهي كثيراً ما تخزن المصطلحات ذاتها (مع إضافات داخلية). ولو كان هناك تعاون بينها لوفرت مبالغ طائلة وذلك

¹ - خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي - الحدود والآفاق -، من موقع: [www://](http://www.)

atida.org/cv.php?id=73 بتاريخ: 2013/01/17.

بتبادل المادة اللغوية على أشرطة ممغنطة، حيث إنَّ جهداً كبيراً ووقتاً ثميناً يضيع في عملية إدخال البيانات. وذلك طبعاً يتطلب تنسيقاً يقول يوسف مقران: "إنَّ التوثيق لا يكفي لوحده إذا لم يستتبع بتنسيق في العمل المصطلحي بحيث يعرف كل العاملين في ميدان التوثيق المصطلحي ما جرى ويجري في أكثر من جهة واحدة من إعداد العدة المصطلحية¹". وذلك حتى يتسنى نقل البيانات بصورة سهلة، فالاختلاف في التصنيف ونظام التخزين قد يمثلان عائقاً أو يتطلبان جهداً أكبر والملاحظ على بنوك المصطلحات العربية أنَّ تبادل المصطلحات بينها غير ممكن فكيف يمكن حلَّ أزمة المصطلح ما دام أنَّ تلك البنوك لأصحابها فقط لماذا أنشئت إذًا؟ وإذا كانت لا تقدّم خدمات لعامة الأفراد العربية، على غرار نظيرتها الأوروبية التي قطعت بدورها أشواطاً باهرة في مجال ضبط المصطلح وتوزيعه؛ فأهمية البنك المصطلحي تقاس على مدى توفره على ستة عناصر أساسية على حد تعبير خالد اليعبودي²:

1. موارد مالية هامة؛

2. مخزون مصطلحي مدون ومدروس؛

3. تقنيّات حاسوبية متطورة؛

4. موارد بشرية ذات كفاءة مهنية؛

5. تخطيط زمني دقيق لإنجاز مشاريع البنك؛

6. امتلاك شبكة نشر وتوزيع.

والمتمأل في هذه العناصر التي وضعها خالد اليعبودي يجد أنَّها ما زالت غير متوفرة في الوطن العربي، على عكس العالم الغربي الذي خطا خطوات واسعة في هذا المجال، يقول: "والغالب الأعمّ عدم التزام بُناة البنوك المصطلحية العربية بتعهداتهم فيما يتعلّق بالنشر المفصّل لمنجزات البنك في مجال المعجم الآلي على الأقراص الممغنطة أو على مواقع شبكات الإنترنت. كما نسجل أيضاً ضعف التنسيق والتعاون المثمر بين سائر البنوك العربية ممّا يؤدي إلى تكرار الجهود. وتطبق هاتان

¹ - يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إيسْتيمولوجية، ص 320.

² - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية، ص 144.

المآخذتان على باقي البنوك الآلية العربية بنك (معربي) وبنك (قمم)¹. إننا بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه يحدونا الأمل في أن ترتبط بنوك المصطلحات العربية في شبكة واحدة تتيح خدماتها لكل مستخدم عربي أينما كان في الوطن العربي، بل وتوفر المصطلح العلمي العربي للباحثين عنه (بما في ذلك الشركات التي تصدر لنا التقنيّة) في أي مكان من العالم، لعلنا نخفف بذلك من تكرار الجهود، ومن فوضى المصطلحات العلميّة والتقنيّة العربيّة. وهو ما يرجوه علي القاسمي إذ؛ يقترح شبكة عربيّة للمصطلحات؛ إذ يؤكّد أنّه من الممكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وجعلها وسيلة لإشاعة المصطلح وإيصاله إلى كل بيت. بل يستطيع الأفراد الاتصال بقواعد البيانات وبنوك المصطلحات والمعاجم المتعدّدة اللّغات المتاحة على الشبكة الدوليّة للمعلومات (الأنترنت). ويؤكد أيضاً أنه نتيجة هذا التطور يمكن إعداد معاجم وتأليفها ونشرها، وذلك ممّا يتيح النشر الإلكتروني من وظائف، وحتى بيع المعاجم وتبادلها. وصار أيضاً يمكن التواصل بين علماء المصطلحيّة فيما بينهم، وذلك بما يوفره لهم البريد الإلكتروني ونماذج الاتصال الأخرى المتطورة مثل: السكايب (skype) والتويتر وغيرها. غير أنّ إنشاء الشبكة العربيّة للمصطلحات يتطلب حسب قول د/علي القاسمي: "تنسيقاً إدارياً بين أطراف الشبكة وخاصة توحيد مواصفات البنوك وتوحيد معايير المعلومات المُدخلة". ويدعو إلى تقليد الغرب في ذلك حول ضرورة توحيد المصطلح فيضرب لنا مثالا باجتماع المركز الدولي للمصطلحيّة (إنفوترم Infoterm) في فيينا عام (1979م). وذلك للاتفاق على المعايير النوعيّة الواجب توافرها في كل مصطلح يخزّن في أي بنك من البنوك. ويرى أيضاً أنّه؛ لحلّ مشكلة البنوك العربيّة في التعاون بينها ومع البنوك الدوليّة ينبغي لها استخدام استمارة تبادل المصطلحات التي وضعها المركز الدولي للمعلومات المصطلحيّة في فيينا (Melby.2). فالباحث له غيره واضحة على المصطلحيّة العربيّة يورد دائماً نماذج غربيّة ثم يورد بعض النماذج العربيّة ويؤكد كيف وصل الغرب وتأخر العرب، مع إعطاء حلول استعجاليّة.

- خلاصة فكر علي القاسمي: يخلص الباحث إلى أنّ المصطلحيّة تضمّ ثلاثة أصناف من الدّرس:

¹ - خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي - الحدود والآفاق -، من موقع: [www://](http://www.)

atida.org/cv.php?id=73 بتاريخ: 2013/01/17.

□ الفصل الرابع:

أولها: علم المصطلح، وثانيها: صناعة المصطلح، وثالثها: البحث المصطلحي. فبنوك البيانات والكلمات والمصطلحات تدخل ضمن عنصر صناعة المصطلح. التي أضحت أداة لا يمكن الاستغناء عنها في جميع تلك الأنشطة المصطلحية. ومما أعطاها دفعا أكثر التقدم الهائل في المجال التكنولوجي. ويبدو أنه من بديهيات الحقائق أن بناء البنوك المصطلحية وتصنيف المعاجم الإلكترونية الشاملة يتطلب توفير مدونة لغوية محوسبة وهذا مما دعا د/علي القاسمي إلى تخصيص فصل خاص عنونه بـ (لسانيات المدونة الحاسوبية وصناعة المعجم العربي المختص).

ثالثاً: لسانيات المدونة الحاسوبية وصناعة المعجم العربي المختص: شكّل الانتقال من المعجم الورقي إلى المعجم الإلكتروني طفرة نوعية في صناعة المعاجم وفي استعمالها وفي استثمارها في مجالات تطبيقية متعدّدة. وأدّى هذا التحوّل إلى إحداث تغييرات إيجابية لدى المستعمل في تصوّر أهمية المدونة الحاسوبية، سواء في تعلم لغات العلوم والتقنيات أو تعليمها أو في تيسير سبل التصنيف الدقيق لمصطلحاتنا. وازدهر مصطلح كان قد ولد حديثاً من رحم الشبكة وأطلق عنان الفكر، وحرّر الأقلام من غمدها، وأظهر الحق دون عناء ألا وهو مصطلح: المدونة؛ تلك التي تعدّ ثاني ثورة في عالم الإنترنت بعد البريد الإلكتروني، وأحد أهمّ الخدمات التي تقدّمها الشبكة في نشر المعلومات وتداول الأخبار والتعريف بمجالات المعرفة كافة. وهي وسيلة من وسائل النشر الإلكتروني وأحد أساليب الاتصال الحديثة على الشبكة. ونظراً للأهمية القصوى التي أضحت تحتلها لسانيات المدونة في سبيل صياغة المصطلح وتوحيده، خصّتها الباحث باهتمام شديد نظراً لأهميتها وسأحاول عرض واستكناه فكره حول هذا العنصر.

1- تعريف المدونة:

أ: لغة: اسم مفعول مشتقّ من (دَوَّنَ يدوّن تدويناً) بمعنى كتب. والفعل (دَوَّنَ) مشتقّ بدوره، من كلمة فارسيّة معرّبة هي (ديوان) التي استعملها العرب لتدلّ على الدفتر الذي تكتب فيه أسماء العمّال والجند وأهل العطيّة، وكذلك على المكان الذي تُحفظ فيه هذه الدفاتر. و(دَوَّنَ الكتب والصحف): جمعها ورتّبها. ويقال أنّ الخليفة عمر بن الخطاب (ت23هـ 644م) أوّل من دَوَّنَ الدّواوين في الدولة الإسلاميّة، أي أنشأها ونظّمها¹. والملاحظ على هذا التعريف الأخير أنّه مرتبط بالجانب العملي الإجرائي، أي الإنشاء والنّظم، وبالتالي فالمدونة تدخل في باب الصناعة المصطلحيّة.

ب: اصطلاحاً: يعرف د/علي القاسمي المدونة بأنّها مجموعة من النصوص تمثّل اللغة في عصر من العصور، أو في مجال من مجالات استعمالها، أو في منطقة جغرافيّة معيّنة، أو في مستوى من مستوياتها، أو في جميع عصورها ومجالاتها ومناطقها ومستوياتها. والمدونة إمّا أن تجمع يدويّاً وتقرأ

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة (دون). وينظر أيضاً: علي القاسمي وآخرون، المعجم العربي الأساسي (باريس: الألكسو/لاروس) 1989، مادة (دون).

ورقيًا، وإمّا - كما هو الشائع حاليًا - تُخزّن في الحاسوب وتُعالج وتقرأ إلكترونيًا¹. وتستعمل المدوّنة يضيف الباحث؛ من أجل دراسة اللغة وتحليلها ومعرفتها من خلال نماذج منها وردت بصورة طبيعيّة وذلك باستخدام القدرة على الملاحظة التي هي أمّ المعرفة.

2- بعض التجارب السابقة في بناء المدوّنات اللغوية: يرى الباحث بأنّ للعرب القدامى جهودًا كبيرة في عمليّة التدوين، فمن أشهر من جمع النصوص من أفواه الأعراب في سبيل التصنيف المعجمي والدرس اللغوي: (الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت170هـ) و"الأزهري" (ت370هـ) و"الجوهري" (ت393هـ) و"الكسائي"، وقد أعطى هؤلاء العلماء الأوائل للغة العربيّة في عصورها الزاهية بصمات واضحة رغم بساطة الحياة وانعدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. وقد مرّ زمن طويل على هذه المدوّنات قبل أن تظهر أشهر المدوّنات في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر ميلادي مع الألماني (كادنج) (j.Kading) الذي جمع مدوّنة من نصوص لغويّة ألمانيّة تتألّف من مليون كلمة، ومع اللساني الأمريكي فرانز بواس (F.Boas) وذلك بداية من أوائل القرن الميلادي العشرين حيث درس بعض لغات الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكيّة، عن طريق الرحيل إلى أماكن عيشهم، وفي عام (1921م) جمع عالم النفس الأمريكي (ثورندايك E.Thorndike) مدوّنة مؤلفة من 4.5 مليون كلمة وأيضًا أجرى بالمر وهورنبي (Palmer and Hornby) دراسات على نظم (نحو) اللغة الإنجليزيّة المنطوقة من خلال نصوص كثيرة جمعها، وقد كانت تلك الدّراسات أساسًا لتأليف المعجم الشهير: (Dictionary of current english Learner's) والذي شارك في تصنيفه (غاتنبي وهورنبي وويكفيلد (Hornby, Gatenby, Wakefeild) ونشرته مطبعة أوكسفورد عام (1953م). كما وضع المستشرق الألماني (هانز فير Hans Wher) معجمه العربي - الألماني (ArabischesWorterbuch fur die Schriftsprache derGegenwart) وكان ذلك عام (1952م). ومن المهتمين أيضًا عالم النفس (السويسري جان بياجيه Jean Piaget) الذي جمع مدوّنات من كلام الأطفال لتحليلها ومعرفة تطور لغة الطفل².

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 683.

² - المرجع نفسه، ص 667/666.

3- المدونة الحاسوبية: يعرفها علي القاسمي بأنها عبارة عن مجموعة مهيكلة من النصوص اللغوية الكاملة المكتوبة أو المنطوقة التي تُقرأ إلكترونياً. وكثيراً ما تكون هذه النصوص مصحوبة بالشارات الشارحة لمكوناتها اللغوية. وتمدنا المدونة بالأدلة والأمثلة على كيفية استعمال اللغة في سياقات طبيعية، بحيث يستطيع اللغوي إجراء بحوثه عليها ويستطيع المعجمي أن يختار مداخل معجمه ويكتب مواده بصورة علمية ودقيقة.

أ- أول المدونات الحاسوبية ظهوراً: كانت أول مدونة إلكترونية هي مدونة جامعة (براون Brown University) وذلك في عام (1961م) وتتألف من مليون كلمة من نصوص اللغة الإنجليزية الأمريكية، وأُنشئت بعدها مدونات أخرى مثل: (لانكستر - أوصلو - برغن للغة الإنجليزية البريطانية ومدونة اللغة الإنجليزية الهندية). إلا أن هذه المدونات صغيرة مما مهد الطريق لتأليف مدونات أكبر كمدونة التراث الأمريكي.

ب- كيفية البحث في المدونة الحاسوبية¹: يرى علي القاسمي أن طريقة البحث في المدونة تكون بتتبع الخطوات التالية:

- يختار الباحث المدونة التي يريد البحث فيها؛

- يدخل الباحث الكلمة أو التعبير الذي يريد البحث عنه في المستطيل المخصّص لصفحة البحث؛

- يستعمل الباحث الفأرة للضغط على كلمة (ابحث) الموجودة بجانب المستطيل؛

- يقوم محرك البحث بفحص المدونة للعثور على الإجابة.

4- لسانيات المدونة: (Corpus linguistics/ linguistique de corpus) يرى علي

القاسمي بأنها العلم الذي يدرس الظاهرة اللغوية من خلال مدونة أو مجموعة كبيرة من النصوص التي يمكن قراءتها آلياً أي؛ في نصوص مقتبسة من العالم الحقيقي. وهذا المصطلح يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدام الحاسوب حتى إن كثيراً من اللغويين يعرفون هذا العلم بأنه: مجموعة من النصوص المحوسبة التي يمكن قراءتها إلكترونياً من أجل البحث اللغوي، ولسانيات المدونة ليست مجرد الحصول على البيانات والأمثلة الحية بواسطة الحاسوب، وإنما هي في حقيقتها دراسة وتحليل تلك البيانات والنصوص بعد الحصول عليها من المدونة. فمهمة لسانيات المدونة هي التحليل.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 669.

5- فوائد المدونة ومجالات استخدامها وخصائصها: تستخدم المدونة في بحوث تنتمي إلى مجالات لغوية شتى، منها: اللسانيات العامة، واللسانيات التاريخية، واللسانيات الحاسوبية واللسانيات التطبيقية. أما عن خصائصها فيوجزها الباحث في:

- السهولة؛
- السرعة؛
- الدقة¹.

وهناك جملة من الفوائد يمكن جنيها من المدونة اللغوية وتتمثل تلك الفوائد في:

1. تبسيط الإملاء العربي، والوقوف على أشهر الهفوات الإملائية؛
2. تحديد المفردات الشائعة بالذخيرة اللغوية العربية؛
3. حصر المفردات الفصيحة والتراكيب الأكثر تداولاً بهدف تطوير تعليم اللغة العربية بالمؤسسات التربوية؛
4. استثمار المدونة في بناء المعاجم العامة والمتخصصة والتاريخية؛
5. دراسة مفردات اللغة العربية وبنياتها ونحوها؛
6. تيسير المعالجة الآلية للغة العربية تحليلاً وتوليداً؛
7. الترجمة الآلية لمفردات اللغة وتراكيبها بتوظيف النحو المقارن؛
8. تمكين الدارسين من المصادر العلمية المختلفة². ويعلق الباحث على هذه الفوائد بأنه لا بدّ من ضرورة تحديث المدونة باستمرار لأنّ؛ هناك كلمات تصبح أكثر شيوعاً أو تختفي في الاستعمال، وتظهر كلمات أخرى.

6- التصنيف النوعي للمدونات: يرى الباحث بأنّ المدونة يمكن أن تصنّف طبقاً لمعايير مختلفة ويذكر منها:

أ- اللغة: تصنف من حيث النصوص إلى:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 673.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 674. نقلا عن: عدنان عيدان، في مدونته " نظام بنك اللغة العربية" ورقة تعريفية بالنظام.

— مدونات أحادية اللغة مقابل مدونات متعددة اللغات؛

— مدونات أصلية اللغة مقابل مدونات مترجمة؛

— مدونات الناطقين باللغة مقابل مدونات متعلمي اللغة؛

— مدونات النصوص المكتوبة مقابل مدونات الكلام المنطوق.

ب- **الوسيلة:** تصنف المدونات من حيث الوسيلة المستخدمة في تجميعها؛ إلى مدونات مطبوعة يدوية، أو إلكترونية، أو مدونات منطوقة؛

ج- **التخصص:** تصنف حسب المجال العلمي الخاص، أو مدونات عامة تحوي جميع المجالات العلمية؛

د- **الفترة التاريخية:** هناك مدونات تجمع نصوصا تنتمي إلى فترة زمنية محددة، وأخرى تاريخية تنتمي نصوصها إلى جميع عصور اللغة المختلفة؛

هـ- **التوثيق:** تصنف إلى مدونات موثقة مقابل مدونات غير موثقة؛

و- **الشرح:** تصنف المدونات إلى مشروحة وغير مشروحة؛

ز- **طريقة التصميم والحجم:** من حيث التصميم هناك: مدونات متوازنة، وهرمية واعتباطية، أما من حيث الحجم فتصنف إلى: مدونات محدودة، وأخرى شاملة¹.

7- **إنشاء المدونة:** يرى الباحث بأنه لا توجد قواعد متفق عليها تتعلق بمجال إنشاء المدونات لعلّ السبب راجع إلى وجود أنواع كثيرة للمدونات، ويتساءل الباحث عن الغرض من إنشاء المدونة، هل ستكون قاعدة بيانات لتصنيف معجم تاريخي؟ أو للوقوف على المصطلحات الطبية العربية؟ فالغرض من المدونة هو الذي يحدّد طبيعة نصوصها وتركيبها، وحجمها، وشرحها.

ويجيب الباحث عن السؤال قائلا: السبب في إنشاء المدونة قبل أن يقدم على تجميع النصوص هو: من هم مستعملو المدونة المراد إنشاؤها؟ هل هي للاستعمال الشخصي، أم للاستعمال اللغويين الباحثين، أم للاستعمال التجاري العام؟

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 676.

ويضيف الباحث مجموعة من الأسئلة: متعلقة بالتخطيط لإنشاء المدونات: ما هي الموارد المتاحة لتجميع النصوص؟ من مال ووقت ومعدّات وخبرات بشرية؟ ويضرب لنا مثلاً عن مدونة أكسفورد الإنجليزية، التي بلغت ميزانيتها 35 مليون جنيه إسترليني.

ويخلص الباحث، إلى أنّ هناك ثلاثة عوامل هامة تتحكّم في نوع المدونة التي ينبغي إنشاؤها وهي:

— نوع المادة اللغوية المطلوبة؛

— كمية البيانات المطلوبة؛

— المدونات المتوفرة¹.

8- صعوبات إنشاء المدونة باللغة العربية: يجمل الباحث مجموعة من الصعوبات المتعلقة بإنشاء المدونات يذكر أهمّها:

— عدم توقّر الاتحاد على المال اللازم لتصنيف المعجم المطلوب؛

— عدم توقّر البلاد العربية على عناصر بشرية مؤهلة ذات كفاءة عالية في هذا المجال؛

— عدم وجود مدونات، بالمعنى الصحيح، يمكن استثمارها في صناعة المعجم التاريخي وإن كانت موجودة حقاً فقد جمعت لأسباب تجارية؛

— صعوبة تجميع نصوص مدونة جديدة، فتخزينها بالحاسوب يتطلب جهوداً جبّارة، وذلك لعدم توصّل الحاسوبيين إلى نظام جيد للنسخ الضوئي للنصوص؛

— عدم توفر محرّكات بحث بالعربية في الأسواق التجارية². وحسب رأي القاسمي فبالإضافة إلى هذه الإشكالات، وأمام هذه التقنية العالية والدقيقة، وما تقدّمه من مواد ومعلومات، هو أنّه عندما يطلب مثلاً كلمة: (بيت أو مدينة أو حديقة... على سبيل المثال) يجد نفسه أمام مئات من الأمثلة إمّا منفردة، وإمّا مكرّرة، ممّا يفرض عليه دقّة الاختيار ويرتبط الاختيار هنا بطبيعة ما يريد إنجازه من معاجم وحسب مستوياتها وأهدافها، وهذه من المهام الملقاة على عاتقه وحده ولا يمكن للحاسوب أن يقوم بها. هنا ربّما التقنية تترك للمعجمي مجالاً للاختيار الخاضع للذوق والتوجهات والتحليل المعجمي، مع العلم أنّ إشكالية الاختيار يمكن التغلب عليها، وكما يقول: كيمادا (B.Quemeda):

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 678.

² - المرجع نفسه، ص 683.

"إن... بإيجاد المعجم الآلي (Le dictionnaire de Machine) الذي لا غنى عنه مستقبلاً لكي يوضح ويبين العناصر المفرداتية، ويعرف الرتب النحويّة، ووظائف الجمل النحويّة وحيث يتمّ اختيار الاستشهادات مسبقاً¹". وتظلّ ولا تزال اجتهادات متواصلة في أوروبا لإيجاد حلول عمليّة لهذا النوع من الإشكالات. والباحث كما نلاحظ أعطى مجموعة من الحلول الافتراضيّة سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

9- **توثيق المدوّنة وشرحها:** يأمل علي القاسمي في تصنيف معجم تاريخي للغة العربيّة ويفترض أن تكون هناك مدوّنة تضمّ نصوصاً عربيّة تنتمي إلى عصور اللغة المختلفة. لكن يستشكل علي القاسمي حول إذا طلبنا من المدوّنة تزويدنا بالسياقات التي ترد فيها كلمة مدوّنة، فأخرج لنا الحاسوب مطبوعة تشتمل على ألف سياق وردت فيها كلمة مدوّنة، ودون أن يخبرنا عن التاريخ الذي كتب فيه كل سياق، ومن هو الكاتب، ولهذا يرى بأننا بحاجة إلى²:

- عنوان النصّ، أو عنوان الكتاب الذي اقتطف منه؛

- اسم الكاتب؛

- تاريخ كتابة النصّ؛

- جنسيّة الكاتب؛

- موضوع النصّ؛

- نوع الخطاب والحقل العلمي للنص.

10- **المدوّنة وأزمة المعجم العربي المعاصر:** لقد قدّمت تعاريف عديدة للمعجم، تتباين في دقّتها وشموليتها، وقد عرفه الباحث بأنّه: "كتاب مطبوع أو محوسب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتّب وفق نظام معين من معلومات ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك المعلومات باللغة ذاتها أو بلغة أخرى"³.

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 683، نقلا عن:

B. Quemeda: Bases de données informatisées et dictionnaires (lexique) 2/le dictionnaire
1983, P.U.L. p 101-120.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 685.

³- المرجع نفسه، ص 705.

فهو تعريف جامع يدرج المعاجم الورقية والمحوسبة، الأحادية اللغة والمتعددة اللغات والمرتبطة وفق مختلف أنماط الترتيب، والتي تحظى بتعريف مداخلها المعجمية.

وأول ما يلاحظه الدارس وهو بصدد استقراء التجارب المعجمية، أنّ المعجم العربي المعاصر يشكو من عدم أداء وظيفته بالشكل المتعارف عليه بالمعاجم الحديثة بالدول المتقدمة¹. ويمكن ردّ هذه الأزمة إلى عاملين اثنين:

1. انقسام هذا المعجم عن واقعه، وعدم مواكبته للعربية الفصيحة المستعملة في عصرنا الراهن بسبب توقف عملية الجمع والتدوين، واكتفاء معظمها باستنساخ المداخل وتعريفاتها من المعاجم التراثية، علماً بأنّ معاجم الأسلاف لا تمثل اللغة المتداولة حديثاً؛

2. الاقتصار على تدوين معاني المفردات مع خلط في ترتيبها دون الاهتمام بالسياق الاستعمالي للمدخل المعجمية، ويتجلى هذا الخلط في إدراج هذه المعاني دون تمييز بين الحسي والمجرد والعام والخاص، والحقيقي والمجازي... ودون اعتبار لترتيب زمني في إيراد الشواهد. وحقّ أن ننتع مداخل أغلب المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة بأنّها مداخل مطموسة الذاكرة على حدّ تعبير محمد رشاد الحمزاوي، يقول: "إنّ مداخل معاجمنا القديمة والحديثة لا تعتمد على بطاقة تعريف تشهد على تاريخ ميلادها ومكانها، ومستواها الذي أخذت منه فهي مطموسة الذاكرة عموماً خلافاً للمداخل الواردة في معجم أكسفورد الإنجليزي ومعجم ليتري الفرنسي، وما تفرّع عنهما من معاجم وظائفها مختلفة"². ويتّضح من المعاني التي سجّلها الباحثان سالم غزالي وعبد الفتاح إبراهيم للفعل (أخذ) المستخلصة من مدونة صغيرة لا تتجاوز مليون ونصف مليون كلمة، جمعت من كتب أدبية ومدرسية وصحف ومجلات، أن 53% من سياقات هذا

¹ - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية، ص 45.

² - محمد رشاد الحمزاوي، (المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة) مجلة اللغة العربية بدمشق: 2003

م78، ج4، ص 1045.

الفعل لم يدونها المعجم الوسيط¹. لذلك ونتيجة هذا القصور يرى د/علي القاسمي بضرورة إرساء تصنيف المعجم العربي على مدونة كافية².

وذلك بهدف أن يمثل المعجم اللغة تمثيلاً صادقاً، ولا سبيل إلى تدوين مدونة لغوية شاملة من دون توظيف تقنيات الحاسوب.

11- خلاصة فكر علي القاسمي: وفي ختام حديثه يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات ويبلور بعض استنتاجاته بخصوص هذا المحور فيما يلي:

أ- في التصنيف المعجمي:

- ينبغي في تصنيف معجم جيد للغة العربية، سواءً أكان عاماً أو مختصاً ما يلي³:

1. ينبغي أن يبنى على دراسة وتحليل أمثلة حيّة وافية في سياقاتها الطبيعية تبيّن لنا استعمال اللغة العربية في الحياة الحقيقية؛

2. أن لا يكون المعجم الحديث نقلاً عن معاجم قديمة انقطعت صلتها بالتغيرات والتحوّلات التي عرفتها اللغة العربية.

3. لأنّ اللغة العربية لغة معرّمة مرتبطة بثقافة عريقة مستمرة منذ آلاف السنين، فإنّ المعجم العام لا بدّ أن يكون معجماً تاريخياً، يرتّب معاني المداخل ترتيباً زمنياً (من القديم إلى الحديث أو العكس). وفي دراسة تطبيقية قام بها فتح الله سليمان حول (المعجم العربي الأساسي) الذي ألفه القاسمي وآخرون، حاول عبد الله سليمان أن يبيّن مظاهر الصناعة المعجمية الحديثة في هذا المعجم وقد عبّر عن دراسته بـ: "التجديد في المعجم العربية (المعجم العربي الأساسي) نموذجاً" سأحاول ذكر بعض مظاهر التجديد من خلال دراسة فتح الله سليمان:

¹- عبد الفتاح إبراهيم وسالم غزالي، مقال بعنوان: قاعدة البيانات المعجمية العربية أو مشروع معجم العربي الآلي، تونس: 1998، ع32، ص 23.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 689.

³- المرجع نفسه، ص 692.

- مثّلت مقدمة (المعجم العربي الأساسي) أهمية كبيرة لمعالجتها عدّة موضوعات مهمّة تتعلّق باللغة العربيّة، فخالفت تلك المقدمة مقدمات المعاجم العربيّة القديمة، التي درّج صاحب كل معجم منها على الحديث عن خصائص معجمه؛
- استخدم المعجم الرموز والإشارات، واتّبعت الترتيب الألفبائي حسب الحرف الأول من الكلمة، وأورد الكلمات الأعجميّة تبعاً لترتيب حروفها، فلم يخضعها لنظام الكلمات العربيّة من حيث التجرد والزيادة؛
- حرص المعجم على عدم التقيّد بحدود زمنيّة أو مكانيّة، فأثبت الألفاظ والأساليب والتعبيرات الحديثة، والمصطلحات والعبارات الشائعة؛
- اهتمّ المعجم اهتماماً كبيراً بلهجات الأقطار العربيّة، فكان يشير إلى القطر العربي الذي يشيع فيه اللفظ المذكور، مبيّناً اختلاف الألفاظ من بلد إلى آخر، مع الإشارة إلى ما يتّصل بهذا اللفظ، كطريقة النطق أو الجمع، وقد يورد لفظاً فصيحاً مشيراً إلى مقابله بالعاميّة؛
- شغلت قضية المصطلحات والتعبيرات المعاصرة حيزاً كبيراً من اهتمام المعجم، وقد شملت هذه المصطلحات مختلف العلوم والفنون، وقد التزم المعجم في إيرادها بالدقّة في التعبير والاختصار في العبارة¹؛ هذه بعض مظاهر الحداثة التي ذكرها فتح الله سليمان وللاستزادة أكثر يمكن العودة إلى هذه الدراسة فقد قسمها إلى أربعة محاور. وباعتبار القاسمي أحد مؤلّفي المعجم فقد تجلّت مظاهر فكره الحداثيّة تطبيقيّاً وبالتالي فقد أعدّ هذا المعجم للناطقين باللغة العربيّة وعامة المثقّفين من العرب، وكذلك لدارسي العربيّة من غير الناطقين بها، تيسيراً عليهم في تعلّم العربيّة، يقول فتح الله سليمان: "... إننا نقول دون مبالغة إنّ (المعجم العربي الأساسي) استطاع أن يجدّد في المنهج والتناول والعرض وتمكّن من تلافّي الكثير من سلبيات المعاجم العربيّة وقدر على تجاوز حدوده المعجميّة

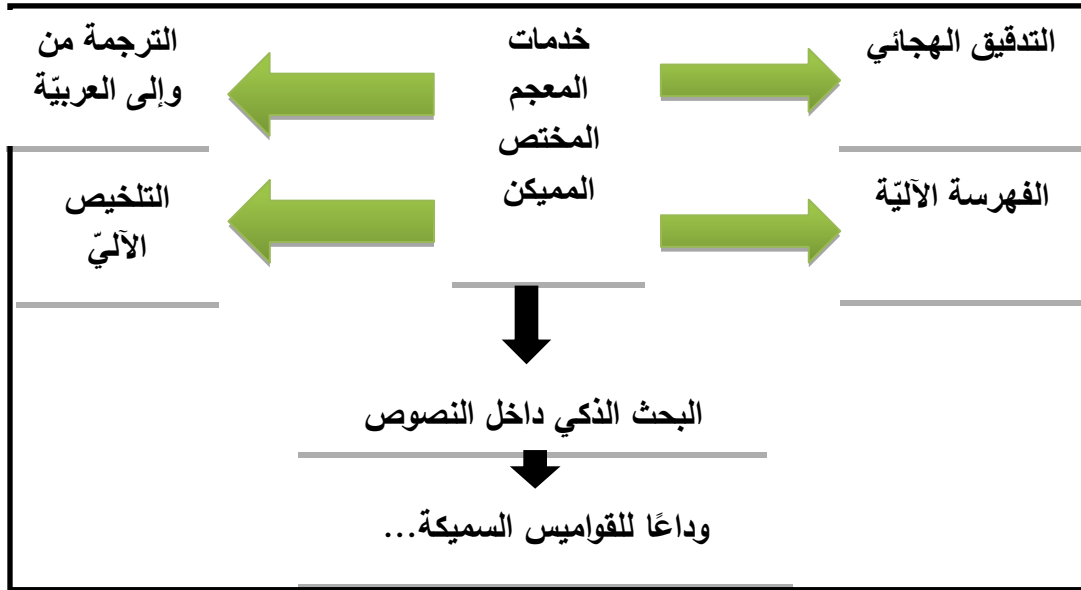
¹ - فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ص 271/274.

□ الفصل الرابع:

إلى حدود موسوعيّة¹. فهذا اعتراف بالحدائثة والتجديد في (المعجم العربي الأساسي) ما دام علي القاسمي من المؤلفين فله إسهامه في التجديد والحدائثة.

ب- المدوّنة: إنّ إنشاء مدوّنة يحتاج إلى باحثين متمرسين في اللّسانيات الحاسوبية ويتحسّر الباحث على عدم وجود هذا النوع من الباحثين في الوطن العربي.

ولكن ماذا سيقدم المعجم المختص من إضافة؟ تأتي الإجابة من جمانة كمال حنا كما يلي:²



وهناك جهود عربيّة لتطوير المعجم العربي المختص ومحاولة تكييفه مع التصنيف العالمي الدولي فوضع مجموعة من الأخصائيين العرب نظاماً لتوحيد رموز المعاجم جاءت كما يلي:

الأداة	TOOL	الغرض
A-OCR	القارئ العربي الآلي	اقتناء، النصوص آليا
MMMP	المحلل الصرفي الآلي	تحليل النصوص صرفيا - فك اللبس الصرفي -
A-SPELLING CHECKER	المدقق الإملائي العربي	تصويب أخطاء النصوص المغذاة

¹ - فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ص 274.

² - جمانة كمال حنا، المعجم المختص من منظور لساني حاسوبي، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1999، ع 48 ص

إمداد الشواهد المعجمية - نواة قاعدة ذخيرة النصوص المعجمية.	قاعدة ذخيرة النصوص	CAC
فك اللبس الصرفي والدلالي - تحليل مادة تعريف المعجم لاستخراج نواة التعريف.	نظام الإعراب الآلي	MMSP
تشكيل أسيقة النصوص آليا	نظام التشكيل التلقائي	ADG
توصيف البيانات المعجمية النحوية	نحو العربية	AFG
البحث العميق والتنوع داخل قاعدة النصوص وداخل المعجم	قاعدة النصوص الكاملة العربية	AFTDB
- إدارة بيانات بناء المعجم ضمان الاكتمال والاتساق	قاعدة البيانات المعجمية	LDB
السمات اللغوية - القيود الانتقائية - علاقات الأسماء -	بحوث الدلالة المعجمية	LEXICAL SEMANTI CS

الأدوات العالمية لدعم تطوير المعجم العربي المختص¹

والملاحظ بخصوص إنشاء مدونة عربية شاملة على مستوى الوطن العربي أنه يعترض سبيلها عدة عوائق أخرى لم يذكرها الباحث، ولعل أهمها صعوبة استثمار المدونات الصغيرة المتوفرة، وصعوبة نقلها في حالة تفرها إلى صيغة نص كامل إلكتروني بغرض برمجة محرك بحث عليها، كما نسجل إخفاق اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية إذ؛ لم تستطع تصنيف مدونة لغوية شاملة تفيد في تصنيف معجم تاريخي للغة العربية، وذلك بسبب صعوبات مالية وبشرية وتقنية؛ أي الافتقار إلى الدعم المادي اللازم لبناء مشروع بهذا الحجم، والحاجة إلى اختصاصيين في اللسانيات الحاسوبية، وعدم توفر الهيئة على محرك بحث بالعربية يمكن من معالجة اللغة العربية آلياً.

¹ - جمانة كمال حنا، المعجم المختص من منظور لساني حاسوبي، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1999، ع48، ص

ترقية استعمال اللغة العربية من خلال المدونة: يمكن أن نلمس العمل على ترقية استعمال اللغة العربية في المدونة، في ذاتها، وفي تغطية نشاطات الفوج العاملة على ذلك، وكذا الأخبار التقنية. كيف ذلك؟ بترقية استعمال اللغة في المدونة ذاتها، إذ يحتج الكثيرون أو يعتقدون اعتقاداً راسخاً أن التقنية لها لغتها الخاصة، ولا يجوز استعمالها غيرها، بينما نؤمن أن التقنية من التراث الإنساني الذي يشترك فيه الجميع، لذا نطمح من خلال حوسبة المدونات أن نبين أن ذلك ممكن غير مستحيل حتى دون أن نقوله صراحة، وكأنه سنة فعلية لا قولية. ومن ذلك نشر أخبار بعض الإنجازات التقنية العربية مثل: (مشروع قطرب لتصريف الأفعال) و(المدقق الإملائي العربي) مما يقوي مكان العربية في نفوس الناشئة. لكن المشكل الرئيس وهو "انعدام المدونات اللغوية التي قد تسمح باستغلال منسق للأعمال المعجمية القديمة والحديثة من أجل تنظيم المعجم الحالي وملء الفراغات الموجودة بالنهل من كنوز العربية الفصيحة"¹. إذ "من الضروري أن ندرس ونستغل طاقة العربية منهجياً لا فوضوياً. فبدون رصيد من المعلومات والوثائق اللسانية يكون من الوهم القيام بإصلاح جدي..."². فللمنهجية دور مهم في النهوض باللغة العربية، وتتأتى بالتوثيق الدقيق الصارم للمؤلفات العربية في مدونات محوسبة أو مكتوبة.

- ومن الناحية التقنية: نقوم بوضع مراكز لصيانة الحواسيب، وتقديم نصائح للمستخدمين العاديين وحثهم على استعمال برامج باللغة العربية ابتداء من نظام التشغيل إلى البرامج المختلفة، باعتبار أن اللغة تسهل استيعاب التقنية وتطويرها وحسن استغلالها؛

- تقديم دروس في الإعلام الآلي باللغة العربية للمنخرطين في نادي الإعلام الآلي؛ وأضافت ليلي المسعودي هذه الاقتراحات³:

- تطوير برنامج قطرب لتصريف الأفعال العربية، وتوفيره مجاناً على موقع الإنترنت

[/http://qutrub.arabeyes.org](http://qutrub.arabeyes.org)

- تطوير مدقق إملائي مفتوح المصدر [/http://ayaspell.sourceforge.net](http://ayaspell.sourceforge.net)

¹- أحمد الأخضر غزال، المنهجية العامة للتعريب المواكب، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، الرباط، 1977: ص 39.

²- المرجع نفسه، ص 47.

³- ليلي المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع28، ص 23.

□ الفصل الرابع:

- توفير قاموس للمتردافات والأضداد على النت. [/http://ayaspell.sourceforge.net](http://ayaspell.sourceforge.net)
- إشراك الشبان في مشاريع تقنية باللغة العربية؛
- تصميم مواقع الويب، والعمل على نشر الوعي بأهمية استعمال اللغة العربيّة في المواقع لأهميتها في توصيل المعلومة إلى طالبيها.

رابعاً: صناعة المعجم التاريخي:

1- موقع المصطلح في المعجم التاريخي: يقوم المعجم اللغوي أساساً على المادة اللغوية في مبناها ومعناها، ولحصر هذه المادة يعتمد المعجمي إلى مجموعة من الإجراءات الصوتية والصرفية التي بواسطتها يهتدي إلى اللفظ المراد معالجته، وهنا يأتي دور الدلالة لإجلاء المعاني التي تشكل حمولة المبنى التي أفرغت فيها المادة اللغوية. وإذا كان الأمر يتعلّق بمعجم تاريخي للغة، فإنّ المعجمية تدخل في منهجيتها عنصر الزمن الذي بواسطته يفسّر ما يطرأ على المادة اللغوية من ألوان التغيير فالتحليل ينصبّ إذًا على المادة اللغوية من خلال محورين:

1. محور التزامن، ويتخذ له منهجاً وصفيّاً استقصائياً ما أمكن؛
2. محور تحقيقي، ويعتمد المنهج التاريخي الذي يغوص في التجربة الإنسانية التي تحملها اللغة المعنوية عبر العصور والأزمان، وما لقيته هذه المادة اللغوية من تحولات في المبنى وفي المعنى. فالمفروض في المعجم التاريخي إذًا "أن يتقصى معاني اللفظ في مختلف العصور والبيئات، ولدى كل الطبقات الاجتماعية، سواء كان اللفظ عربياً أصيلاً فصيحاً أو كان معرباً أو دخيلاً أو مولداً تذكر معانيه كلها دون إهمال معنى منها مع مقارنة هذه المعاني في لغتها الأصلية في المعرب والدخيل بمعانيها في العربية"¹. والمفروض في معجم اللغة العربية التاريخية بصفة خاصة، أن يتضمن أصنافاً متنوعة من اللفظ، منها الفصح والمعرب والدخيل والمولد، ويضيف فيشر "أن جميع الكلمات المتداولة في لغة ما لها حقوق متساوية فيها"². وهو نفس الموقف الذي اتخذه (دوزي) عندما شدّد على أهمية (تاريخ كل لفظ وكل عبارة والتميز بين المعاني الخاصة بكل لفظ في مصر عربي ما والمعاني التي كان يفيدها في مصر آخر بين مدلول كل لفظ عند الشعراء ومدلوله عند الناشرين...³). فالمعجم التاريخي بالمفهوم المعاصر، لا يمكن فصله عن مدلول الاستقصاء في الزمان والمكان وعن مشكل ضبط مؤشر التغيير اللغوي الذي عصيت حركته في تأليف القدماء المعجميين، ممّا أدّى إلى

¹ - ينظر: م. محمد الطيب، المعجم العربي التاريخي، تونس: 1989، بيت الحكمة.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

إهمال بعض العناصر اللغوية الطارئة في المتن اللغوي العربي، كالدخيل والمولد والأعجمي والعامي... (وهي الحقول التي تتحرك فيها عوامل التغيير...¹) حسب د. الحمزاوي الذي يفسر هذا الموقف لدى المعجميين العرب (بالتزامهم بالمرجعيات الثابتة). يقصد بها الشعر الجاهلي والقرآن والحديث... وهو في هذا يزكي ملاحظة العلامة دوزي (Dozy) عندما يقول: "أنتي وجدت معاجم اللغة الفصحى التي تحوي كثيراً من الكلمات الأعجمية الأصل لا تشير إلا إلى أصول قليل منها...²". والواقع أن منهج تنقيّة الفصحى من الشوائب، الذي اعتمده علماء اللغة قديماً، هو الذي أدى إلى هذا التحفظ من الأصناف الأخرى غير الفصيحة إلى حدّ جعل الجواليقي مثلاً في تأليفه عن (المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) أنّه عندما أحصى الكلام الأعجمي في ألفاظ الحضارة وجده لا يتجاوز 1500 مفردة، وهو شيء لا يذكر إذا ما قيس بالمتن المعجمي العربي الهائل الذي تقدر ألفاظه بالملايين. وهذا التحفظ عند القدماء يبرره أيضاً الحفاظ على القرب من النص القرآني ما أمكن ممّا جعل عنصر التغيير يبقى في حدود ضيقة يسير بوتيرة محسوبة بينما نجد كثيراً من اللغات الحيّة المعاصرة لا يضيرها تغيير إهابها من حين لآخر، جملة أو تفصيلاً. واستيعابها لمفردات من لغات مجاورة. فاللغة الإنجليزية - وفي الوقت الحاضر - تتشكل بنسبة 44 % من الفرنسية أو بشكل أدق من اللغة النورماندية، والباقي من السكسونية...³. فإذا كان موقف معجميينا من المولد والدخيل التحفظ منه والتحري في ضمه، فماذا كان الموقف من المصطلحات التي نص (دوزي) على أن كل معجم تاريخي يجب (أن يشتمل على كل مصطلحات العلوم والفنون مفسرة تفسيراً منهجياً...⁴). لقد بدأت بهذا التقديم عن المعجم التاريخي، مستشهداً بآراء المستشرقين باعتبارهم الأوائل في محاولة تصنيف المعجم التاريخي، فهنري فيشر قد توفي (1949/1865م) بعد أن بدأ بوضع اللبّات الأولى لهذا المعجم، وعندما تأسست (جمعية

¹ - ينظر: م. محمد الطيب، المعجم العربي التاريخي.

² - المرجع نفسه.

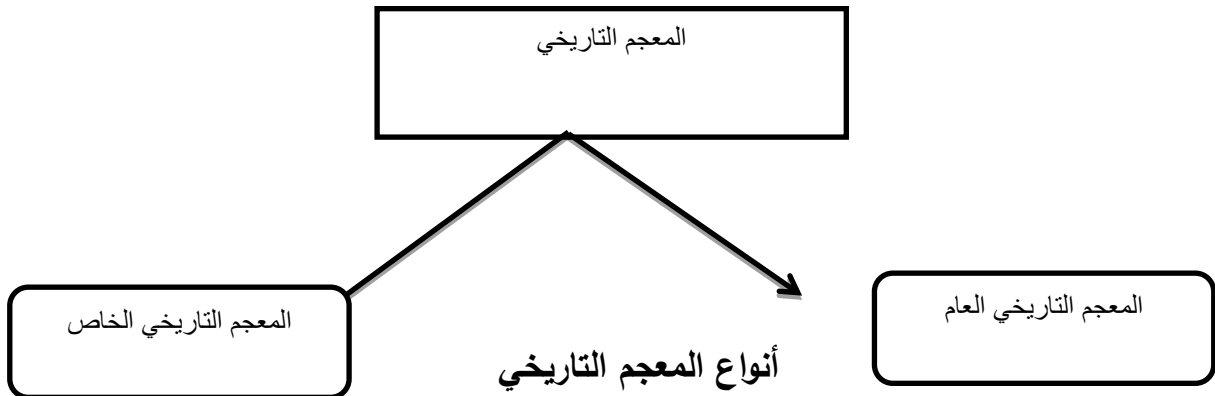
³ - لويس عوض، فقه اللغة العربية، دط. القاهرة: 1980، دار المعرفة، ص 94.

⁴ - ينظر: م. محمد الطيب، المعجم العربي التاريخي.

المعجمية العربية) بتونس في أواسط الثمانيات، أولت أهمية بالمعجم التاريخي، ثم توقفت عن العمل فيه. ولقد وجد العرب صعوبة في تأليفه لاعتبارات متنوّعة فكم من محاولة لمجامع اللغة العربيّة لتصنيفه لكن كلّها باءت بالفشل، ممّا دعا علي القاسمي إلى وضع تصور جديد لمحاولة وضع المعجم، وهو تصور مبني على رؤى أوروبية سنحاول استكناه فكره في هذا الموضوع.

2- المعجم التاريخي العامّ والمعجم التاريخي الخاص:

- أ- تعريف المعجم التاريخي: "المعجم التاريخي صنفٌ من المعاجم يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها من خلال تتبّع تطوّرها منذ أقدم ظهور مسجل لها حتى يومنا هذا"¹. فالمعجم التاريخي سجلّ الأمة، يرصد دلالات الألفاظ، من حيث العموم والخصوص، والرقي والانحطاط ويتتبّع تطوّراتها، ويسجّل مختلف استعمالاتها من حيث المكان والزمان، وطبيعة الموضوع وبحسب الشيوخ.
- ب- الفرق بين المعجم التاريخي والمعجم المختص: ويرى الباحث أيضاً، أنّه يميّز عادة بين المعجم التاريخي العام والمعجم التاريخي المختصّ، بناء على ثنائية التعميم والتخصيص، فإذا كان:
- المعجم التاريخي: يدوّن جميع الألفاظ دون اعتبار للمجال العلمي الذي ينتمي إليه؛
 - فإن المعجم المختص: يكتفي بتدوين مصطلحات علم من العلوم. أما منهجية البناء فهي سواء في المعجمين.



3- أهمية المعجم التاريخي العربي: يرى الباحث:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 705.

- سيشكل قفزة نوعيّة في صناعة المعجم العربيّ، ويعمل على تبيان وحدة الاستعمالات اللغويّة في مختلف الأقطار العربيّة؛
- يساعد على دراسة اللغة العربيّة دراسة علميّة ووصفها وصفًا لسانيًا دقيقًا؛
- يؤرخ للتغيّرات التي لحقت بأصوات اللغة العربيّة؛
- يكون مصدرًا لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم وإمدادها بالشواهد، وسندًا لمراجعة المعاجم الموجودة حاليًّا؛

• يزود طلبة الدراسات اللسانية العليا بمرجع هام لإعداد رسائلهم وأطروحاتهم¹؛
غير أنّ الجمعيّة المعجميّة بتونس ترى بأنّه: "لا نجد داعيًا لتبيان فوائد المعجم التاريخي اللغويّة والتاريخية والعلميّة، فقد أغنتنا أدبيات الدرس المعجمي عن ذلك"².

4- لماذا لا يوجد معجم تاريخي عربي؟ يطرح الباحث هذا السؤال، ثم يحاول الإجابة عنه، فعلى الرغم من أنّ العرب كانوا سباقين للتأليف المعجمي إذا ما أدركنا أنّ أول معجم عربي متكامل، هو كتاب (العين للخليل بن أحمد) وقد صنف في القرن الثامن الميلادي على حين أنّ اللغات العالميّة الأخرى لم تحظ بمعجم قبل القرن السابع عشر الميلاديّ أي بعد حوالي تسعة قرون من صدور المعجم العربي الأول. مثلاً: (معجم أكاديميّة (كروسكا) الإيطاليّة صدر عام (1612م) ونشر معجم الأكاديميّة الفرنسيّة بين عامي، (1683م/1694م). ولقد ظهرت المعاجم التاريخيّة في أوروبا نتيجة لازدهار اللسانيّات الحديثة في النصف الثاني من القرن الميلاديّ، بحيث أرسيت دراسة اللغة ووصفها على أسس علميّة. ومن أبرز فروع اللسانيّات في ذلك القرن علم اللغة التاريخي وعلم اللغة المقارن اللذان عنيا بوضع قوانين تغيّر الأصوات اللغويّة، وكذلك علم التأثيل؛ الذي يعنى بدراسة أصل الكلمات واشتقاقها وتطوّر دلالاتها. ولم يكن هناك تصنيف معجم تاريخي للغة العربيّة للأسباب الآتية:

- لأنّ النهضة العربيّة كانت في بدايتها إبّان القرن التاسع عشر الميلادي، ولم تكن الدراسات

اللسانيّة العلميّة قد تطورت بما يكفي لإعداد معجم تاريخي لغوي؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 775.

² - أعمال ندوة المعجم العربي المختص، وقائع الندوة العلمية الثالثة 1993، جمعية المعجمية العربية، دار الغرب الإسلامي، تونس: 1996، ص 132.

• المعاجم العربيّة التي أنجزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ كانت مجرد نقل من المعاجم القديمة السابقة، مع تهذيب وتنقيح وإعادة ترتيب؛

• تصنيف معجم تاريخي عربي يتطلب؛ حشد عدد من المتخصّصين باللغات العربيّة، وهذا يتطلب مؤسّسة قائمة بذاتها، وبالتالي فإنجاز المعجم التاريخي ليس عملاً فردياً يقوم به معجمي بمفرده؛ بل يتطلب تكافل الجهود، فمعجم أكسفورد للغة ترعاه مؤسّسة مستقلة¹؛

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ أكاديمية اللغة العبرية قد عدّت إنجاز المعجم التاريخي للغة العبريّة هذا المكسب الضخم من أول أولوياتها². من خلال هذا القول فالدولة العبريّة وضعت المعجم التاريخي ضمن أول الأولويات، وذلك لإثبات وجود الكيان الصهيوني، وبالتالي تعويض مركب النقص باللغة فما دامت الأرض قد أخذوها عنوة أرادوا إثبات ذواتهم باللغة، وبالتالي فقضية المعجم التاريخي قضية إرادة وغيره على اللغة.

5- هيئة المعجم التاريخي للغة العربيّة: شكل اتحاد المجامع اللغويّة والعلميّة والعربيّة عام (2004م) "لجنة المعجم التاريخي للغة العربيّة" وقد عقدت اللّجنة عدّة اجتماعات في مقر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، تمخضت عن إنشاء مؤسّسة مستقلة مقرّها القاهرة تسمى (هيئة المعجم التاريخي للغة العربيّة) وفي آخر اجتماع لها في أبريل (2006م) برئاسة د/محمود حافظ رئيس اتحاد المجامع اللغويّة، أقرّ المجلس النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي، وشكل لجنة من أربعة أعضاء، وكلفهم بالشرع في تنفيذ خطة عمل المعجم بإشراف المدير التنفيذي للهيئة د/كمال بشر. وتتألف اللجنة الرباعية من:

1. إبراهيم بن مراد (تونس) وقد كلف ب: تكوين قائمة بالخبراء الذين يستفاد منهم في البحث والتأليف وإعداد منهج تدريب المعجميين الذين سيعملون في هيئة المعجم التاريخي للغة العربية؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 708.

² - من موقع: بتاريخ: 2013/03/12. [www. Khnt.hit.uib.no. /jcame/manuals](http://www.Khnt.hit.uib.no/jcame/manuals).

2. أحمد الضبيب (السعودية) وقد كلف ب: حصر المدونات اللغوية العربية المحوسبة الموجودة

وتقييم الاستفادة منها في تكوين مدونة المعجم التاريخي للغة العربية؛

3. علي القاسمي (عراقي مقيم بالمغرب) وقد كلف ب: وضع الخطة العلمية لتأليف المعجم

التاريخي للغة العربية؛

4. محمد حسن عبد العزيز (مصر) وقد كلف ب: إعداد كتيب تعريفى بالمعجم التاريخي للغة

العربية والهيئة المشرفة على تأليفه¹.

والملاحظ هنا أنّ علي القاسمي عضو في لجنة وضع المعجم التاريخي، وبالتالي فهو ينقل ويصوّر

لنا واقع المعجم التاريخي عن قرب.

6- خطوات تصنيف المعجم التاريخي في فكر علي القاسمي: يقول د/علي القاسمي وبعد إمعان

النّظر في عدد من الدراسات المتعلقة بتأليف المعاجم التاريخية الحديثة في اللغات العالمية، تبين لنا

أنّها تتفق على أنّ الخطوات الرئيسة في تصنيف أي معجم تاريخي هي:

— تحديد عصور اللغة؛

— إعداد قائمة بالمصادر والمراجع من المخطوطات والمطبوعات الموثقة؛

— بناء مدونة لغوية محوسبة؛

— جرد الجذور ومشتقاتها وسياقاتها من المدونة؛

— توفير قاعدة شواهد موثقة على مداخل المعجم؛

— تحرير مداخل المعجم التاريخي². هي خطوات حديثة مستمدة من تجارب ناجحة في التأليف

المعجمي العالمي، وبالتالي فعلي القاسمي يدعو إلى ضرورة النسج على هذا المنوال العالمي

وفي وضعه لهذه الخطوات يكون قد اطلع على تلك التجارب وأعمل فكره فيها وبالتالي لا بدّ

من مواكبة هذا الفكر العالمي في مجال التأليف المعجمي.

7- مكونات مداخل المعجم التاريخي: يعدّ المدخل المعجمي البنية الأساس ضمن بنيات المعجم

التاريخي، ويتكون من:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 709/708.

² - المرجع نفسه، ص 713/711.

— أَلْفَاظُ الْمَدَاخِلِ الرَّئِيسَةِ؛

— التَّهْجِيَّاتُ الْمَخْتَلِفَةُ لِلْفِظِّ عِبْرَ عَصُورِ اللُّغَةِ؛

— الْمَعْلُومَاتُ الصَّرْفِيَّةُ وَالصَّوْتِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ؛

— مَعْطِيَّاتُ عَنِ اسْتِعْمَالِ (التَّحْدِيدِ الزَّمْنِيِّ وَالْمَكَانِيِّ وَمَسْتَوِيَّاتِ اسْتِعْمَالِ)؛

— دَلَالَاتُ الْمَدْخَلِ الْمَخْتَلِفَةِ مَرْتَبَةً تَرْتِيبًا تَارِيخِيًّا؛

— الْمَصَادِرُ الْمَعْتَمَدَةُ: الْأَوْلِيَّةُ (نُصُوصٌ)، وَالثَّانَوِيَّةُ (مَعَاجِمٌ)؛

— مَلَاحِظَاتُ وَتَعْلِيقَاتُ مَحَرَّرِ الْمَعْجَمِ¹.

8- مَكَانَةُ الشُّوَاهِدِ فِي تَأْلِيفِ الْمَعْجَمِ التَّارِيخِيِّ: يَرَى الْبَاحِثُ بَأَنَّ الشُّوَاهِدَ تَمَثَّلَ قَلْبَ الْمَعْجَمِ التَّارِيخِيِّ، فَجَمِيعُ مَكُونَاتِ مَدَاخِلِ الْمَعْجَمِ تَصْدُرُ عَنِ الشُّوَاهِدِ وَتَرْتَكِزُ عَلَيْهَا، فَمِنَ الشُّوَاهِدِ نَخْتَارُ كَلِمَاتِ الْمَدَاخِلِ الرَّئِيسَةِ فِي الْمَعْجَمِ التَّارِيخِيِّ، وَمِنَ الشُّوَاهِدِ نَخْتَارُ كَلِمَاتِ الْمَدَاخِلِ الْفِرْعِيَّةِ، وَمِنَ سِيَاقَاتِ الشُّوَاهِدِ نَفْهَمُ مَعَانِيَ الْأَلْفَاظِ وَنُصَوِّغُ تَعْرِيفَاتَهَا، وَمِنَ الْعَصُورِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا الشُّوَاهِدُ نَسْتَدَلُّ عَلَى تَطَوُّرِ اللُّغَةِ وَتَارِيخِهَا.

أ. أَغْرَاضُ الشُّوَاهِدِ وَوُضَائِفُهَا:

— إِثْبَاتُ وَجُودِ كَلِمَةٍ أَوْ أَحَدِ مَعَانِيهَا؛

— تَوْضِيحُ مَعْنَى كَلِمَةِ الْمَدْخَلِ؛

— تَبْيَانُ اسْتِعْمَالِ الْكَلِمَةِ؛

— إِعْطَاءُ فِكْرَةٍ عَنِ ثِقَافَةِ النَّاطِقِينَ بِاللُّغَةِ².

ب. خِصَائِصُ الشُّوَاهِدِ:

— مَصْدَاقِيَّةُ الشَّاهِدِ، وَالْأَخْذُ بِالْمَبْدَأِ الْوَصْفِيِّ فِي اخْتِيَارِ الشَّاهِدِ؛

— طُولُ الشَّاهِدِ وَاخْتِصَارُهُ، أَنْ يِرَاعَى فِيهِ الْاِقْتِصَارُ؛

— تَوْثِيقُ الشَّاهِدِ؛

— اصْطِنَاعُ الشَّاهِدِ؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 713/714.

² - المرجع نفسه، ص 723.

عدد الشواهد؛

ج. **موقف علي القاسمي من الشواهد:** لقد عبّر الباحث عن موقفه الشخصي في الأطروحة التي قدّمها إلى جامعة تكساس عام (1972م) بعنوان: (علم اللغة وصناعة المعجم) وما زال متشبّهًا به إلى حدّ الآن يقول: "يجب أن يتمّ اختيار الشواهد بحيث تعكس حضارة الناطقين باللغة... وأنماط تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعيّ وبيئتهم"¹. فالشواهد عنده وفي رأيه ينبغي أن تستخدم في المعجم التاريخيّ الجيّد، لتحقيق جميع تلك الأغراض السابقة الذكر إضافة إلى الغرض الرئيس وهو تحديد تاريخ ظهور الألفاظ الجديدة، أو المعاني الجديدة لألفاظ موجودة سابقاً، وتوضيح تطوّرها عبر التاريخ.

د. **حول المنهج المتبع في اختيار الشواهد:** يطرح الباحث عدّة إشكالات حول المنهج الذي نلتزمه في انتقاء الشواهد فهل نلتزم في اختيار الشواهد بمبدأ المعيارية والانتقالية أم بمبدأ الوصفية والشمولية؟

ز. **موقف القاسمي حول المنهج المتبع في اختيار الشواهد:** يقول: "أمّا نحن فنرى الأخذ بالمبدأ الوصفي في اختيار شواهد المعجم التاريخيّ للغة العربية بشرط أن لا يكون الاستعمال قد ورد في شاهد يتيم، أي أنّه لم يرد إلاّ مرّة واحدة في نصّ مأخوذ من منطقة جغرافية معيّنة أو من كاتب مغمور، ولم يستمر في الاستعمال بضع سنين ولم يشع استعماله من قبل. فهذا الشرط هو من شروط المبدأ الوصفيّ وضوابطه"².

9- **صعوبات تأليف المعجم التاريخي:** يخلص د/علي القاسمي إلى مجموعة من الصعوبات، فتأليف المعجم التاريخي ليس بالأمر الهين، حتى وإن توفر المال اللازم لذلك فمعجم (أكسفورد للغة الإنجليزيّة) استغرق تأليفه أكثر من سبعين (70) عاماً. ويأمل الباحث بتأليف معجم تاريخي نظراً لتوفر تقنيّات العلم الحديثة خلال مدّة أقصر غير أن العائق الأول يكمن في:

1. عدم امتلاك هيئة المعجم التاريخي مدوّنة لغويّة محوسبة؛

¹ - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 150.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 724.

2. غياب طريقة المسح الضوئي الكامل للنصوص العربية؛

3. عدم وجود عدد كافٍ من المتخصصين في الدراسات التأثيلية؛

لا يتوقع علي القاسمي إنجاز المعجم التاريخي قبل مرور مائة عام. غير أن د/صالح بلعيد في سياق حديثه عن المعجم التاريخي، قام بإنجاز دراسة تعريفية بالمعجم التاريخي للغة العربية لفائدة اتحاد المجامع اللغوية في عام (2008م). دعا إلى ضرورة رفع الصعوبات ومحاولة تجاوزها، يقول: "يجدر بي الوقوف عند بعض الصعوبات التي تبدو لي بأنها تحتاج من البداية إلى الرفع النهائي كي لا يلتبس الأمر ويبدو لي بأن رفعها باب من أبواب وضع أرجلنا على الأرض الصلبة، وباب من أبواب الانشراح والتجاح في العمل¹" وهي:

➤ الاقتناع بأن المعجم التاريخي لا يُغني عنه المعجم الكبير؛ لأنّ هناك بعض العقول لا تؤمن بفكرة إنجاز معجم تاريخي للغة العربية؛

➤ الأخذ في الحسبان طول النفس في الإنجاز؛ يجب الإيمان بأنّ الفترة ستطول بل حتى تعاقب أجيال، ولكن بفضل تطوّر المعلوماتية أصبح من السهل اختصار المسافات؛

➤ رصد كافٍ وكامل للتمويل؛ ولن يتأتى ذلك إلا بتكافل جهود جميع الدول العربية والمؤسسات اللغوية، وأن تخصص كل دولة جزءاً من ميزانيتها لهذا المشروع؛

➤ الحصول على الكمية الكبيرة من المعطيات والمدونات من العصر الجاهلي إلى الآن؛

➤ الرهان كل الرهان على وضع منطوق (Logiciels) لعملية الحياة والمعالجة والاسترجاع.

فالأستاذ بلعيد يدعو إلى ضرورة الإيمان بطول النفس وضرورة التمويل له، ويفضّل المعالجة

العلمية؛ أي اعتماد تقنية الحاسوب في إنجاز هذا العمل الضخم، فالدكتور صالح بلعيد يعدّ

المعجم التاريخي من أمن الأمة العربية اللغوي، باعتباره صمام الأمان في الحفاظ على أصالة

الألفاظ العربية، والملاحظ أنّ أغلب الباحثين ممن خاضوا في هذا المضمار يدعون إلى

استعمال التقنية، وعلي القاسمي كان من أشدّ المتشبهين بهذه الآلية الجديدة، فهو يدعو إلى

ضرورة تكوين إطرارات في مجال الحاسب الآلي وضرورة وضع مدونة محوسبة كما أشرنا

سالفًا. وكما عرضنا فالباحث من ممثلي لجنة وضع المعجم التاريخي.

¹ - صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دط. الجزائر: 2010، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 132.

هذا فيما يخصّ فكر القاسمي، أما رأيي أنا فليس ثمة من شك في أنّ اللغة العربيّة زاخرة بالمعاجم المختلفة التي تتنوّع في أنظمتها، ومناهجها، وسماتها، ونستطيع أن نقول إنّ صناعة المعجم العربي قد شهدت تطوراً كبيراً وضخماً. فبعد أن كانت بدايات هذا المعجم متمثلة في بعض الرسائل اللغويّة الصغيرة، وبعض كتب الأضداد، عرفت البيئّة العربيّة كتاب العين، والجمهرة، والمحكم وغيرها من المعاجم، وكانت تلك قفزة نوعيّة في مجال التأليف المعجمي، أعقبها قفزات أخرى تمثلت فيما أعدد من معاجم في العصر الحديث سواء أكانت صادرة من مجامع لغويّة، كالمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز أم من أفراد وهي عديدة. وإذا كانت البيئّة العربيّة قد عرفت المعاجم في فترة مبكرة، فإنّ القدماء من اليونانيين واللاتينيين لم يؤلفوا معاجم لغويّة، ولم يظهر الاهتمام بالتأليف المعجمي في الثقافات الأوروبيّة إلى في القرن السابع عشر، فألفت معاجم عامة في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا. يقول إبراهيم بن مراد: "فليس الاهتمام بالمعجم إذاً - نظريّة وتطبيقاً - بذي محل في التفكير اللغوي الغربي إلى وقت قريب¹". ولم تعد الصناعة المعجميّة مقصورة على المعاجم اللغويّة التي تعنى بإيراد معنى الكلمة واشتقاقاتها واستعمالاتها المختلفة، بل تتوّعت تلك الصناعة وتوغّلت في كافة المجالات والتخصّصات، فأصبح هناك: معاجم للمصطلحات، وأخرى للأعلام وأخرى للأخطاء الشائعة... فلنتفعل إذاً بالمعجم التاريخي الذي قد وُضعت لبناته الأولى فعلياً وبدأ بالاشتغال وعلي القاسمي من بين أعضائه فلنتفعل لأنّ العرب قديماً ألفوا من العدم فلنتفعل لأنّ ظهور التقنيّة والمعلوماتيّة ستساعد على ذلك. بدليل أنّ:

- حدث دخول الكمبيوتر إلى الدول العربيّة، فالبيئّة العربيّة لم تعرفه إلاّ منذ بداية الستينيات وبالتالي فلن نصبر حتى نتحكم أكثر في هذه التقنيّة؛
- استخدامه في البداية كما هو ملاحظ كان مقصوراً على مجالات محدّدة كالطيران والمصارف (البنوك)، والإدارات الحكوميّة، ولم تكن من بينها الجامعات وهذا أثر نوعاً ما في المجالات العلميّة والبحثيّة؛

¹ - إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص 48.

• عدم اقتناع البعض في البداية بفكرة حوسبة اللغات الإنسانيّة، لكن نلاحظ تغير الرّؤى وأصبح العربي يلاحظ ما وصلت إليه الدول الأوروبيّة وهذا حتمًا سيشجع على ضرورة التقليد كما دعا أستاذنا علي القاسمي؛

فلنتفعل بالعقل العربي، وإلى ضرورة توحيد الجهود العربيّة في سبيل إنشاء معجم تاريخي ولنتمسك بنفس طويل ورباطة جأش وعدم الاستسلام للصعوبات كما قال د/صالح بلعيد.

وأرجو من الباحثين تتبع طريقة علي القاسمي، في سبيل بناء المعجم التاريخي، فالباحث لا يكتب من عدم إنّه عالم معجمي متمكن وله مؤلفات معجمية ذات صيت عالٍ مثل: . المعجم العربي الأساسي (باريس: الألكسو/لاروس، 1989، ط2: 1991). المنسق . 1347 صفحة. ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث (بيروت: مكتبة لبنان: 1981). مع آخرين ومعجم الاستشهادات (بيروت: 2001 مكتبة لبنان ناشرون)، والمعجمية العربية بين النظرية والتطبيق (بيروت: 2003 مكتبة لبنان)، وعلم اللغة وصناعة المعجم (بيروت: 2004 مكتبة لبنان ناشرون) ط3. الطبعتان الأولى والثانية: (الرياض: جامعة الرياض، 1975، 1991).

ألا تشهد هذه المؤلفات بالأخذ بفكره، في سبيل صوغ نظريّة مصطلحيّة عربيّة.

خامساً: ركن التعريف في فكر علي القاسمي: يعدّ التعريف المصطلحي واحداً من اهتمامات الدّراسة المصطلحيّة، وإن لم نقل عمودها الفِئري إطلاقاً؛ وذلك بالنظر إلى أهميّته وخطورته معاً. يقول محسن عبد الحميد إنّ "تحديد المصطلحات التي يستعملها الباحث أمرٌ في غاية الأهميّة؛ إذ بدونها سندور مع المؤلفين والمخالفين في حلقة مُفرّغة، ولا نستطيع أن ننطلق من مفاهيم واضحة نتفق عليها للوصول إلى حلّ أي مشكل¹". إنّ التعريف يرمي إلى تبيين مفهوم المصطلح، وتوضيح مدلوله، وتمييزه من غيره من المفاهيم. وهو بذلك، "ينقل المتلقي للمصطلح من حال الجهل بمفهومه إلى حال العلم به"². كما أنّه يصف المفهوم أو التّصور وصفاً لفظياً "يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات"³. وليست كل التعريفات المصطلحيّة التي تقدّم بالجيّدة المقبولة، بل نجد فيها بعض الغموض والصعوبة. ولا تكتسي التعريفات قيمتها العلميّة، وأهميتها المعرفيّة، إلاّ إذا "قدّمها فكرٌ أو دراسة مُخلصان يريدان الوصول إلى وضوحٍ في الرؤية"⁴. فالبحث في المراجع، عن التعريف المصطلحي لا يغني شيئاً لندرة المؤلفات أو المقالات التي عالجت هذه القضية. ونظرًا لأهميّة التعريف وإشكالاته أدرج الباحث ركن التعريف وبين أنماطه وشروطه، وصعوباته وعيوبه. سنحاول استكناه فكره ونظرتَه للتعريف.

1- تعريف التعريف: يراد بـ"التعريف"، في معاجم اللغة العربيّة الإعلام والوسم ونشْدان الضّالة. يقول صاحب "اللسان": "عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ عِرْفَةً وَعِرْفَانًا وَعِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً... وَعَرَفَهُ الْأَمْرَ: أَعْلَمَهُ إِيَّاهُ وَعَرَفَهُ بَيْنَتَهُ: أَعْلَمَهُ بِمَكَانِهِ، وَعَرَفَهُ بِهِ: وَسَمَهُ... والتّعريفُ: الإعلامُ والتّعريفُ أيضًا: إنشادُ الضّالّةِ وعَرَفَ الضّالّةُ نَشَدَهَا. عَرَفَ فُلَانٌ الضّالّةَ: أَي ذَكَرَهَا وَطَلَبَ مَنْ يَعْرِفُهَا فَجَاءَ رَجُلٌ يَعْتَرِفُهَا؛ أَي يَصِفُهَا بِصِفَةٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ صَاحِبُهَا"⁵. وينصرف معناه، في اللغات الأجنبية (الفرنسية مثلاً)، إلى تحديد أو شرح مُتصوّر

¹ - محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري، الأمة، ع6، ص 17.

² - عبد الحفيظ الهاشمي، "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة" سلسلة "ندوات ومناظرات"، ط1. وجدة:

1998، ص 12.

³ - محمد محمد حلمي هليل، أسس المصطلحية، مجلة "علامات في النقد"، المغرب: 1993، ج8، مج2، ص 191.

⁴ - حسان داوود، قيمة التعاريف الإسلامية، مجلة "منار الإسلام"، 1984، ع1، ص 12.

⁵ - علي القاسمي، علم المصطلح، ص 939. نقلا عن: لسان العرب، مادة (ع ر ف).

□ الفصل الرابع:

كلمة ما¹. ويعرفه د/ علي القاسمي: لغة: هو التّوضيح. والتعريف في صناعة المعجم؛ هو قول يوضّح أو يشرح اللفظ المعروف بحيث يفهمه مستعمل المعجم، ولهذا يسمّى التعريف في كتب المنطق العربيّة القديمة بـ "القول الشارح" فالقصد منه تحصيل صورة الشيء في الذهن وتوضيحها وتمييز ذلك الشيء عن غيره من الأشياء². ويضيف تعريف الشريف الجرجاني: "ذكر ما يستلزم معرفة شيء آخر"³.

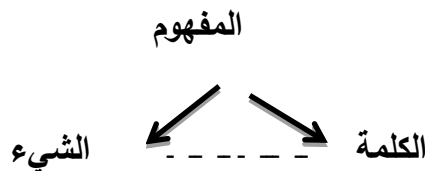
2- أهميّة التعريف في فكر علي القاسمي: يذكر الباحث أنّ للتعريف أهميّة بالغة في اكتساب المعرفة العلميّة، لأنّ غايته التوصل إلى معرفة ماهية الأشياء وطبائعها الجوهرية وقد عدّه أرسطو بداية العلم ومنتهاه.

3- وظيفة التعريف: يحصرها الباحث في وظيفتين:

أ. تواصلية: تعين المتلقي على الفهم، وهذا ييسر التواصل؛

ب. منهجية: يستخدم التعريف في البرهنة والاستدلال.

4- أنواع التعريف في فكر علي القاسمي: انطلق الباحث في تقسيمه للتعريف من مثلث (أوغدن وريتشاردز) الشهير إذ؛ يصور مثلثهما العلاقة بين كل من: (الدال، والمدلول والدليل) لكن القاسمي غير بعض مصطلحاته ب: (الكلمة والشيء والمفهوم)



وتحديداً للإطار النظري العام لعلم الدلالة، سنعرض لبعض النظريات التي قدّمت معايير أولية لمسألة

¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 939، نقلا عن: Le dictionnaire du français, Marie GATARD, LAROUSSE de poche, Définir.

²- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 739.

³- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 739. نقلا عن: علي بن محمد الجرجاني التعريفات، بيروت: 1988، دار الكتب العلميّة، ص 62.

المعنى وما تفرع عنها وسنقتصر في عرضنا على أهم معالم النظرية وقواعدها وذلك بما يخدم غايات البحث وأهدافه.

- فعلي القاسمي متشبع بالفكر الغربي، والدليل في ذلك تبنيه لمثلث (أوجدن ورتشارز) الشهير وبالتالي تبنيه للنظرية الإشارية، وقد وضّح كيفية ذلك كما أشرنا سالفاً بطريقة واضحة ومبسطة ومقنعة في نفس الوقت، وهنا تكمن ملامح الحداثة في فكره، فنظرًا للاضطرابات الحاصلة في صعوبة ضبط التعريف المصطلحي، تمكن القاسمي من ذلك، وأنا أؤيد هذه الفكرة.

ملخص فكر القاسمي في هذا المثلث: تشتمل الدلالة على ثلاثة عناصر هي:

1. الكلمة: وهي من اختصاص اللغوي وواضع المعجم؛

2. الشيء: الذي يقع ضمن اختصاص المنطقي والفيلسوف؛

3. المفهوم: الذي هو ميدان درس المصطلحي بالإضافة إلى المنطقي والفيلسوف.

يؤكد الباحث بأنه لا يمكن الفصل التام بين هذه العناصر، فقد يلجأ المعجمي إلى استخدام التعريف المنطقي، كما قد يستخدم المصطلحيّ التعريف اللغوي والتعريف المنطقي في تعريف مصطلحاته. وقد أدى اختلاف المناطق واللغويين العرب زمنًا طويلًا حول ماهية التعريف، وما الذي يجب تعريفه في المعجم؟ وكيف ينبغي صياغة التعريف؟ هل نريد أن نعرف الشيء؟ أو الكلمة التي تدلّ على ذلك الشيء؟

5- أقسام التعريف: وقد قسم الباحث التعريف إلى ثلاثة:

أ. التعريف اللغوي: ويسمى بالتعريف المعجمي؛ وهو على أنواع:

(1) التعريف بالمرادف؛

(2) التعريف بالنقيض أو الضد أو العكس؛

(3) التعريف بالمثل؛

(4) التعريف الاشتقاقي؛

(5) التعريف السياقي؛

(6) التعريف الموسوعي؛

ب. التعريف المنطقي: وينقسم إلى:

1. الحدّ؛

2. الرسم؛

3. الوصف¹.

ج. **التعريف المصطلحي:** وهو ما يهَمُّنا في عرضنا هذا، وهو التعريف الذي يعتمد علم المصطلح الحديث، ويتوخى توضيح المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح وليس توضيح اللفظ أو الشيء. ويعرفه هلموت فلبر بقوله: "التعريف هو وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة، وغالبا ما يكون التعريف بصيغة كلمات ومصطلحات فهو يحدّد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات العلاقة"². أما الشرح فهو عنده غير التعريف، لأنّ الشرح يصف المفهوم دون أخذ النّظر في المنظومة المفهوميّة التي ينتمي إليها.

وينبني التعريف المصطلحي على دعامتين:

الأولى: تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم: وهنا يتّفق التعريف المصطلحي مع التعريف المنطقي وذلك من حيث جرد خصائص المعرف الذاتية والعرضية، ليخلص إلى ذكر جنس المعرف، وفصله النوعي أو خاصيته لتمييزه عن غيره من الأنواع، وإذا كان هناك فرق فالمصطلحي يفضل الخصائص الوظيفية، فمثلا: مصطلح (طائرة) ما زال مستخدما منذ اختراعها إلى اليوم، على الرغم من تغيير الشكل والمادة، لكن الوظيفة بقيت كما هي؛

الثانية: تحديد موقع المفهوم من الحقل المفهوميّ وعلاقاته مع المفاهيم المنتمية لذلك الحقل: لأنّ كل مجال معرفي له منظومته المفهوميّة الخاصة به، فتعريف مصطلح (سفينة بخارية) يتضح أكثر إذا عرفنا موقعه في المنظومة المفهوميّة الخاصة بالسفن مثل: سفينة شراعية³.

ولكن الملاحظ على الباحث أنّه لم يذكر الاعتبارات الواجب اتخاذها عند تنوع التعريف وتتحكم في تنوع التعريف اعتبارات شتى منها:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 747/746.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 751. نقلاً عن: Helmut felber, etude

linguistique et sematique des dictionnaire français (Paris : Mouton, 1971) p228.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 751.

- **طبيعة اللغة:** هل هي عادية أم نظرية علمية؟ هل هي ثنائية حالة الترجمة مثلا أم أحادية؟ ومنها نوعية التخصص، لأنّ التخصصات العلمية ألوان تتباين بموجبها التعريفات؛ والتعريف غاية علم المعجم وعلم المصطلح. مثلا: بعض المعاجم يكون التعريف فيها وسيلة لا غير. كما هو شأن باقي العلوم.

وأیضا من بین الاعتبارات الواجب اتخاذها عند تنوع التعريف ثقافة المعرف وإمكاناته وتجربته في الميدان فكل هذه وغيرها اعتبارات يجب وضعها بعين الاعتبار عند تلقي أي تعريف¹. ورغم الخلط الواضح في أنواع التعاريف بين مختلف الباحثين فهناك من قسم التعريف إلى:

- **التعريف المرجعي:** وينقسم هذا التعريف إلى: (التعريف بالإشارة والتعريف بالوصف والتعريف النطاقي)

- **التعريف الإجرائي والتعريف السياقي،** التعريف الاشتراطي، التعريف الجوهري، التعريف التحليلي التعريف بالمرادف، التعريف بالسلب أو النقيض، التعريف بالتضمنين، التعريف الصرّفي الدلالي التعريف الموسوعي، التعريف بالمثل، التعريف القاموسي². إلا أنّ القاسمي استطاع أن يفرق ويهتدي إلى ثلاثة أنواع من التعاريف: (التعريف اللغوي والمنطقي، والمصطلحي) وقد استمدّ هذا التقسيم بعد اطلاعه على أعلام الفكر الغربي أمثال كل من: (فلبير وساجر، والمنظمة الدولية للتقريب إيزو) كما حاول تبسيط الأمور باطلاعه الواسع وإقناع متصفح كتابه بأفكاره؛

ويخلص الباحث بعد أن برهن ووضّح كيف يشتغل التعريف، إلى خلاصة التوصية 704 للمنظمة الدولية للتقريب (إيزو) المتعلقة بوظائف التعريف المصطلحي وقد جاءت التوصية كما يلي:

- وصف المفهوم في مستوى معيّن من التجريد؛

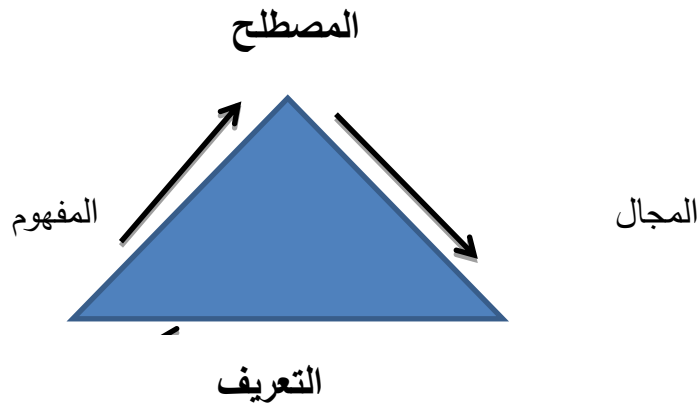
- تمييز المفهوم من المفاهيم المجاورة له في المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها؛

¹- عبد العزيز احمد، التعريف المصطلحي، عناصره وإشكالاته، مجلة اللسان العربي، ع51، 2001، نقلا عن:

La définition terminologique : 251DE BESSE Bruno : « **La définitio terminologique** », in La définition, Librairie Larousse, 1990

²- عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، دط. الرباط: 1989، منشورات عكاظ ص 189.

- تحديد العلاقات القائمة بين المفهوم وبقية المفاهيم في المنظومة المفهومية. ويمكن تمثيل العلاقة بين المصطلح، وتعريفه، والمفهوم الذي يعبر عنه ذلك المصطلح، والمجال الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، بالشكل الآتي¹:



(شكل يوضح العلاقة بين المصطلح وتعريفه)

وتبني القاسمي لـ التوصية 704 للمنظمة الدولية للتقييس (إيزو) المتعلقة بوظائف التعريف المصطلحي يعطي رأيه أكثر دقة وفي صياغة نظرية حديثة مبنية على مقاييس دولية، ولهذا المبدأ نتائج كثيرة منها:

- اعتباره أن المفاهيم تتعدّد - وتتعدّد معها التعاريف - بتعدد المجالات. مثال ذلك تعريف مصطلح (الماء):

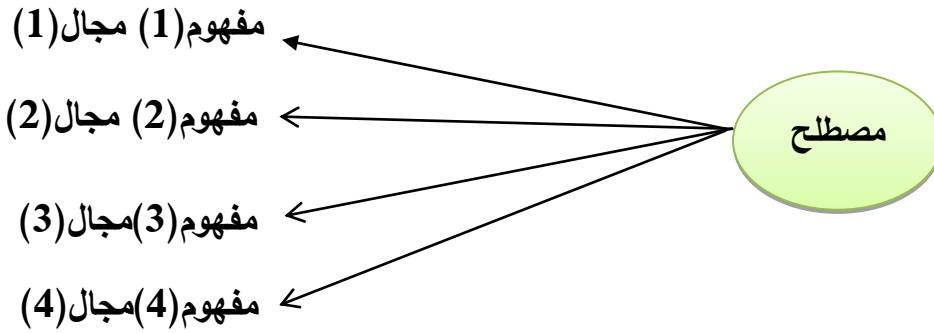
- ماء: في الكيمياء مادة تتكون من الأكسجين والهيدروجين؛

- ماء: في الفيزياء سائل نقطة تجمده (0°) مئوية في سلم سلسيوس، ونقطة غليانه (100°) مئوية. وهذا ما تتطلبه اللغة العلمية أن تكون المفاهيم محدّدة في استعمال المستعملين وأن تكون التعريفات بدورها مؤسّسة على مصطلحات محدّدة ما أمكن ذلك، لأن المصطلحات هي التي تترجم نظرية العلم، ولذا فإن وضوحها يتوقف على مدى وضوح هذه المصطلحات على شكل نظام من التعاريف. فللمصطلح مفهوم في مجال؛ وللمصطلح تسمية ومفهوم، من أهم خصائصه ارتباطه بمجال ما، علمياً أو تقنياً أو ثقافياً ويتحدّد مفهومه داخل المجال الذي ينتمي إليه. فمصطلح (عين) "في المجال

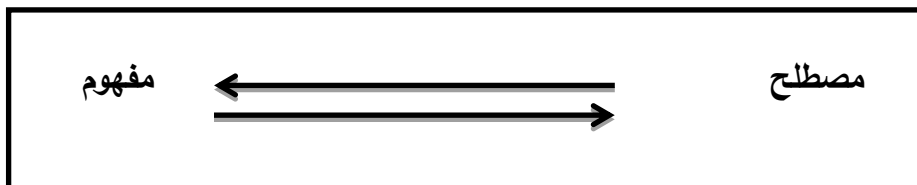
¹- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 752.

الفصل الرابع:

الصحي - مثلاً - يدل على مفهوم عضو الإبصار، وتعريفه كآلآتي: عين: "عضو الإبصار؛ وهو بشكل كرة تسكن في جوف الحجاج مغطاة بطبقة صلبة ثم بعضلات محرّكة لها، ثم بالجفنين العلوي والسفلي. وهي تتألف من طبقة وعائيّة عضليّة وأخرى عصبيّة مع جسم بلوري يشبه العدسة وطبقة شفافة في المقدمة هي القرنيّة"¹. ولا يمكن لمفهوم المصطلح أن يتغيّر إلاّ إذا تغيّر مجال استعماله فمصطلح (عين) يصبح مفهومه في علم النبات دالاً على نوع من النبات (bourgeon) له ساق وأوراق. ويصبح مفهومه في الفلسفة معادلاً للجوهر في مقابل العرض. ويصبح مفهومه في علم المخطوطات الثقب الدائري الحادث في الجلد الذي يشكل مادة المخطوط، ويصبح مفهومه في علم الأرصاد الجوية ثقباً في جوف الإعصار. ويمكن بيان ذلك كآلآتي:



- وأيضاً على الخصوص رفض الاصطلاحي الاشتراك الدلالي، واتخاذ مبدأ الدلالة الأحاديّة والمصطلح إذا قورن بالكلمة لا يتغيّر مفهومه بالسياق اللغوي الوارد فيه داخل المجال الذي ينتمي إليه. إذ من المبادئ التي يفترض أن تحكم العلاقة بين المصطلح وبين مفهومه في مجال ما، مبدأ أحاديّة العلاقة. ومضمونه: أن يدلّ المصطلح الواحد على مفهوم واحد، وأن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد داخل المجال الواحد. وبيانه الآتي²:



¹ - معجم أكاديميا الطبي، الدكتور محمد سارة، دط. لبنان: 1999. أكاديميا للنشر والطباعة، مادة (eye).

² - عبدالسلام المسدي، صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ضمن كتاب: تأسيس القضية الاصطلاحية إعداد مجموعة من الأساتذة، 1989، بيت الحكمة، قرطاج، تونس. ص 187.

- ويركز التعريف على حصر مفهوم المصطلح، بالدرجة الأولى، من خلال متابعته في تجلياته السياقية المختلفة، حيث يحتمل أن تتعدد تعاريفه تبعاً لذلك، ويكون التعريف النهائي للمصطلح تحديد مفهومه، وإيضاح المكانة التي يحتلها ضمن النسق المفهومي الذي يوجد فيه، وطبيعة العلاقة التي تربطه بالعلامة (اللفظ). وتتوقف صياغة التعريف على فهم دلالة المصطلح، و"دون فهم دلالي للمصطلح، لا يمكن إثبات التعريف... وهذه حالة تعمّ جميع أنواع الخطاب العلمي"¹. والملاحظ أنّ العلاقة بين المصطلح ومفهومه داخل المجال الواحد لا تخضع في الواقع إلى هذا المبدأ إذ؛ تشكو عدد من اللغات، ومن بينها اللغة العربيّة، من تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد داخل المجال الواحد. الأمر الذي أدى بالمهتمين إلى بحث سبل تحقيق التوحيد والتقييس لمعالجة هذا الوضع.

6- العلاقة بين ترتيب المداخل والتعريف: باعتبار الباحث أحد رواد المعجميّة في العصر الحديث يدعو إلى ضرورة ترتيب مداخل المعجم المختص حسب إحدى الطرق:

- الترتيب الألف بآئي؛
- الترتيب الموضوعي؛
- **الترتيب المفهومي؛** هو ترتيب ظهر في أوائل القرن العشرين في معجم (شلومان) وفي المعجم التقني (لفستر) حيث رتّب المصطلحات حسب العلاقات المنطقية والوجودية القائمة بين المفاهيم مثال: مصطلح (غواصة) لا يرتّب تحت حرف (الغين) وإتّما داخل المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها مفهوم (غواصة) وهو: (سفينة، سفينة شراعية، سفينة بخارية، سفينة تجارية، سفينة حربية، غواصة).

ويفضل الباحث الترتيب المفهومي؛ لأنّه هو الترتيب الملائم فالترتيب والتعريف يكونان متكاملين. وهو من مظاهر الحداثة المصطلحية في فكر القاسمي، فالترتيب المفهومي ظهر عند رواد المصطلحية الغربيين، والقاسمي يدعو إلى هذا الترتيب، مستدلاً بأنّ الترتيب الألفبائي الذي اتّبعتّه معظم المعاجم العربيّة لسهولة قد واجهته بعض الهنات فهذا الترتيب يؤدي إلى تشتت المنظومة المفهومية، مثلاً:

¹ - إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، ط1. بيروت: 1993

دار الغرب الإسلامي، ص 134.

مصطلحات حرف العين (بؤيؤ، جفن، دمع، رمش، إلخ) ستكون مشتتة وموزعة في نظام الترتيب الألفبائي على حروف (الباء، والجيم، والذال، والراء، إلخ) ولهذا التشتت ثلاث نتائج سيئة:

• عدم الاقتصاد في التعريف؛

• وصعوبة الفهم؛

• اضطرار مستعمل المعجم إلى العودة إلى أجزاء أخرى من المعجم لفهم التعريف.

والترتيب الموضوعي، يساعد على التقليل من غموض المصطلح، وعناصر موضوعاته مرتبة ترتيباً ألفبائياً، من خلال هذا نلاحظ أنّ القاسمي في كل مرة يحاول النسج على منوال الغرب، ويعطي حججاً دامغة مقنعة لفكره، فالترتيب المفهومي ترتيب حديث العهد يمكن أن نطبقه على معاجمنا فعناصر التشتت الثلاث التي ذكرها في الترتيب الألفبائي ربما يتغيّر منها الباحث؛ السرعة في الوصول إلى المعنى الدقيق والموجز الواضح. لكن أغلب المعجميين العرب يجيدون طريقة الترتيب الألفبائي وقد أبدعوا فيها فكيف يمكن لهم أن يغيروا هذه الطريقة؟ وهناك بعض المعجميين من لم يطلع على هذا الترتيب أصلاً فربما طرح القاسمي هذا يحاول أن يغيّر به الرؤى ويجسد نظريته المصطلحية الحديثة.

7- **مكونات المدخل في المعجم المختص:** يؤكد الباحث بأن ما ينبغي الإشارة إليه أنّ التعريف هو

مكوّن واحد من مكونات أي مدخل في معجم مختص، فالمدخل يمكن أن يتكون من¹:

أ. المكوّن المفهومي؛

ب. المكوّن اللغوي؛ ويتضمّن وصفاً لبنية المصطلح الصوتية والصرفية والنحوية؛

ت. المكوّن التاريخي؛ أي البحث في أصل المصطلح؛

ث. المكوّن التوثيقي؛ أي المصادر التي استقيت منه المادة.

8- **شروط التعريف:** يضع بعض الباحثين شروطاً للتعريف الجيد، أهمّها:

• الوضوح؛

• الإيجاز؛

• التساوي؛

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 755.

• الإيجاب؛

• الخلو من اللغو¹؛

وهذه الشروط التي وضعها الباحث؛ تتفق مع كلّ من طرق هذا الركن، سواء كانوا باحثين غربيين أو عرباً، والملاحظ على هذه الشروط يجد بعض اللبس في شرط الإيجاز وهذه القضية طرحها الزجاجي وأجاب عنها. فإذا كان المطلوب أن يكون التعريف قولاً وجيزاً يترجم المعرف كما هو فما الأسباب الداعية إلى اختلاف التعاريف حول المعرف الواحد²؟ ويجيب الزجاجي نفسه عن هذا السؤال، مرجعاً ذلك إلى المقاصد والأغراض التي تكمن خلف التعريف، فمن الناحية "من أراد التقريب على المبتدئ فحدّها أي؛ المصطلحات من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحدّ على الحقيقة، فحدّها على الحقيقة على ما ذكرنا، وليس في شيء مما أتوا به ما يخرج عمّا ذكرناه، وذلك بين في كلامهم لمن تدبّره، وهو نظير ما تقدّم ذكره من تحديد الفلسفة³. ويقول السيرافي: "وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون وتناولوها من قرب وجعلوا لكلّ شيء ممّا خالف معناهم عن غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيراً، لقباً يرجع إليه لئلا تتسع عليهم الألفاظ، فيدخل الشيء في غير بابهِ احتياطاً"⁴.

والخلاصة إذا علمنا أن الحاجة شديدة إلى أدوات اصطلاحية أمينة، وأنّ التعريف الاصطلاحي الجيد يمكنه أن يضطلع بدور فعال في الأبحاث، فسوف نسلم بأنّ تحسين المناهج أمر مرغوب فيه، وهو واقع ملموس في السنوات القلائل الماضية، فلا يخفى على أحد أنّ بعض المعاجم المختصة، لاقت بعض الاستهجان من قبل بعض المختصين وهذا مدعاة إلى التّعجب، ولم يعد يتوقع مثله منذ أمد بعيد في المعجمية. لكن المشهود اليوم هو تطور في الأدوات المعلوماتية يرافقه تحسن كبير في العمل الاصطلاحي. ود/علي القاسمي من بين الداعين إلى ذلك، ولا حرج في تتبّع منهجية الغرب في معالجة المصطلح، فالقاسمي ممن احتكّ بهم ويحاول نشر أفكاره الحديثة بطريقته الخاصة.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 756.

² - ابن أبي الربيع السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبتي، ط1. لبنان: 1986، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص 160.

³ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط4. تح: مازن المبارك، 1982، دار النفائس، ص 46.

⁴ - المصدر نفسه، ص 47.

□ الفصل الرابع:

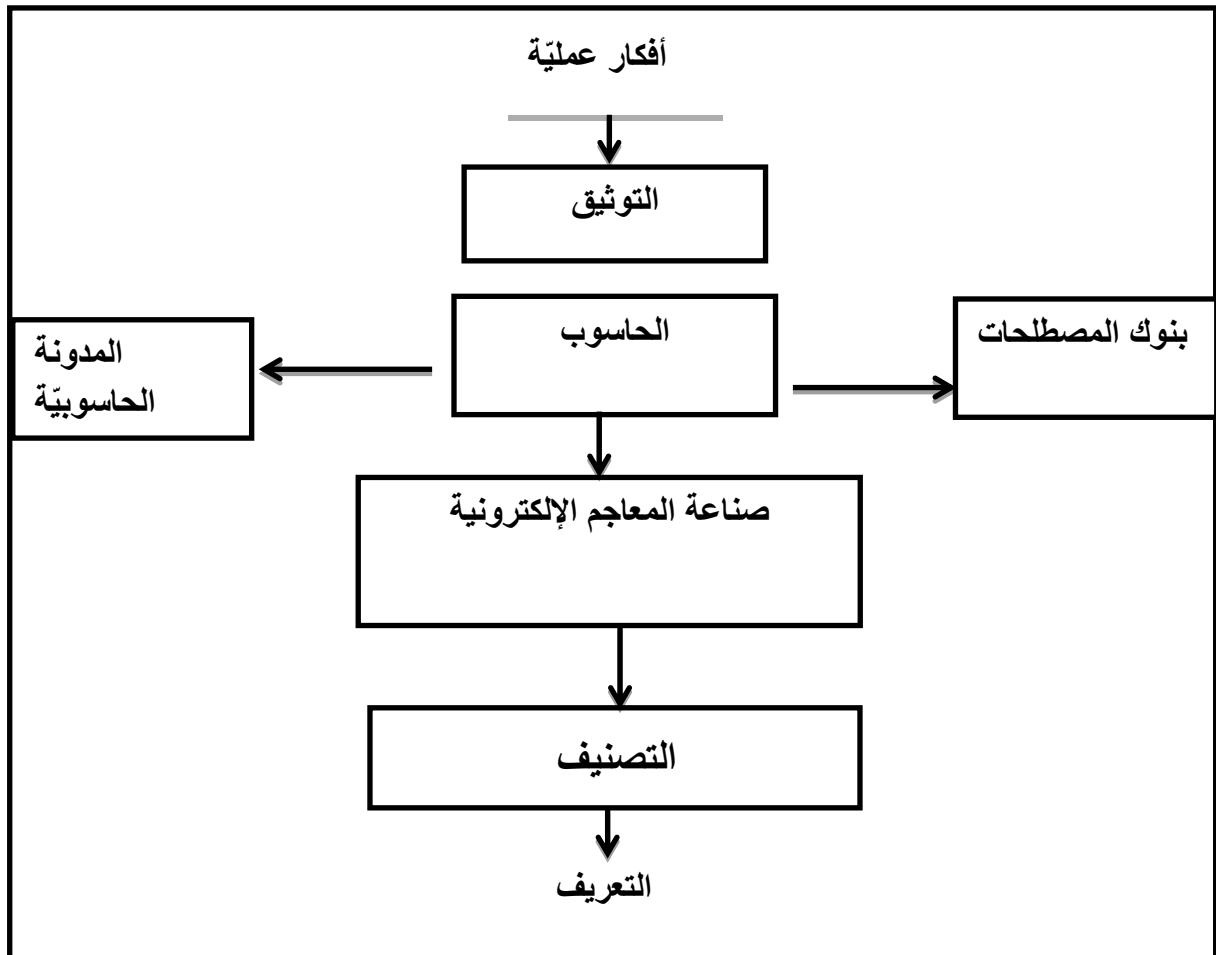
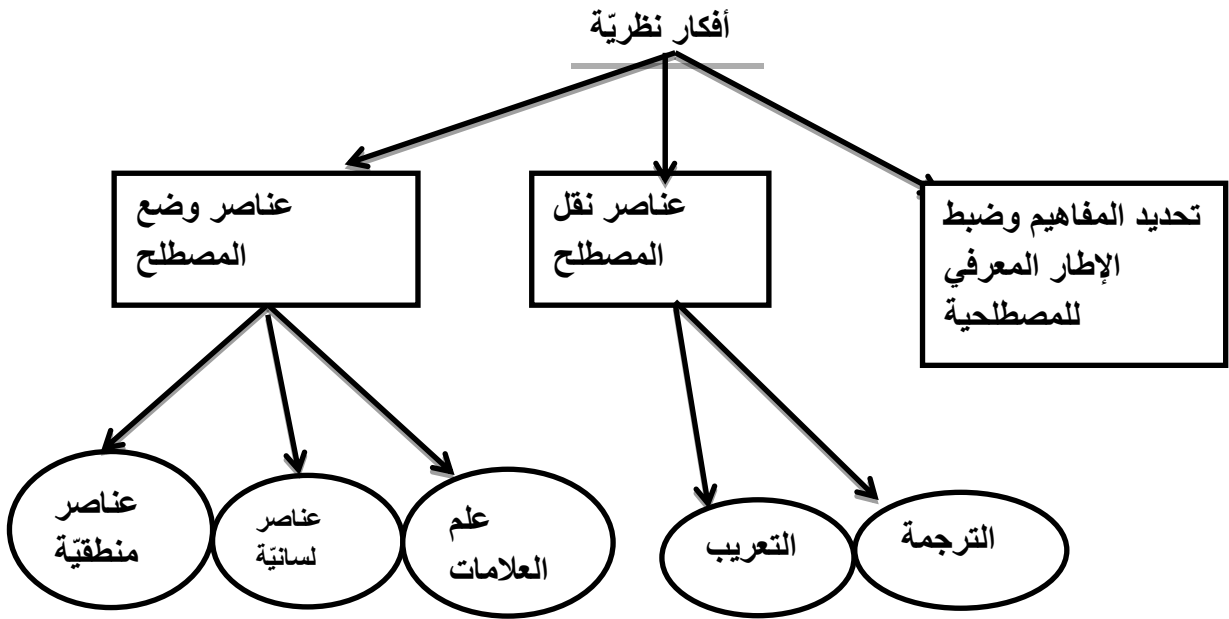
ويمكن التّشوف، على المدى البعيد، بفضل الأبحاث الجارية في مجال نَمذجة المعارف، إلى بناء تعاريف "نظامية" حقيقية تامّة الانسجام والاتّساق. بفضل كل من حوسبة المعاجم، وعمل بنوك المصطلحات والتوثيق المُعلَمَن الصائب. والذي لا مرأى فيه، أنّ العمل في هذا الباب ضخم هائل. ومقارنة لفكر القاسمي بتصور محمد رشاد الحمزاوي للنظريّة المصطلحيّة الشاملة، نجد أن الحمزاوي في عنصر الصناعة المصطلحيّة، اقتصر على تصور استعمال نظام الحاسوب في بنوك المعلومات المختصّة لمعالجة المصطلحات الفنيّة والعلميّة، فيتفق مع القاسمي في استخدام تقنيّة الحاسوب، لكن يوجد حاسوب؟ فكيف نوظفه في خدمة المصطلح؟ الحمزاوي طرح الفكرة والقاسمي كما بيّنا سابقاً عرف كيف يُثبتها ويفعلها فالتوثيق يتطلّب وجود وسائل، وأهمها في فكر علي القاسمي تقنيّة الحاسوب. فبواسطته نستطيع أن نصنف ما نريد. وبناء بنك مصطلحي وتصنيف معجم يتطلّب وجود مدوّنة حاسوبية تساعدنا في تصنيف معجم تاريخي للغة العربيّة، والمعجم من شروطه في فكر علي القاسمي لا بدّ من ضبط تعريف مصطلحي دقيق. ففكر القاسمي فكر حدائي؛ يريد من ورائه صناعة مصطلحيّة حدائية تستعمل فيها تقنيّة المعلوماتية.

خاتمة

خاتمة:

خاتمة: وبعد هذه المسيرة الاستقرائية في فكر علي القاسمي، أفضى البحث إلى جملة من النتائج: _ أن القاسمي لم يصرح بنظرية مصطلحية عربية حديثة في منته، وإنما سعينا إلى استنباطها.

_ الكتاب ينقسم إلى شقين أو يحمل أفكارًا نظرية وأخرى عملية:



من خلال هذه الأفكار المستوحاة من خبرته الطويلة في الجامعات الغربية والعربية وحضوره الفعال في أغلب ندوات علم المصطلح والمعجمية، وعضويته الفعالة في مجامع اللغة العربية، وبعد اطلاعنا وتطرقنا لتصور محمد رشاد الحمزاوي للنظرية المصطلحية العربية الشاملة في الفصل التمهيدي لهذا البحث، واطلاعنا المستفيض على مدونته نستنتج عناصر نظريته المصطلحية الحديثة وقد جاءت كآلاتي:

_ كما يقال مفاتيح العلوم مصطلحاتها وبعد وجود اختلاف واضطراب عربي في التسمية، فنجد (المصطلحية، علم الاصطلاح، علم المصطلحات المصطلحاتية... إلخ) فجعل د/علي القاسمي اسمي (علم المصطلح) الذي يعني بالجانب النظري، (وصناعة المصطلح) التي تعنى بالجانب التطبيقي مرادفًا للمصطلحية كاسم جامع، ويجعل المصطلحية وعلم المصطلح مترادفين، ويفضّل لفظ المصطلحية كاسم جامع وبالتالي يمكننا أن نقول أنّ علي القاسمي وفق إلى حدّ بعيد في التفريق بين هذه المصطلحات (علم المصطلح وصناعة المصطلح) ذلك أنّ هذين المصطلحين يدخلان في دائرة مصطلحين أوسع وأشمل منهما هما (علم المعجم، وصناعة المعجم). وهذا التقسيم لم يأت من العدم بل جاء نتيجة تتبعه واستقرائه هذه المصطلحات عند العالم الغربي، وتحديدًا التقسيم الأمريكي لمصطلح المعجمية (علم المعجم، صناعة المعجم).

_ اعتبر الترجمة والتعريب عنصرين أساسيين من عناصر نقل المصطلح، وقد بيّنا كيف وضع شروط وكيفية استعمالهما وتصور الحمزاوي يوافق طرح القاسمي كما بيّنا سابقًا؛

_ وضع المصطلح تحكمه عناصر لسانية وعناصر منطقيّة وجويّة، هذه الأخيرة تمثل مظهر الحدّثة في نظريته المصطلحية وتمثل الجديد والإضافة في تصور الحمزاوي، وقد بيّنا كيفية عملها باعتبارها مكملّة للعناصر اللسانية، ونلجأ للتقريب

في مجال المصطلح للتّحكم في وضعه وتوليده وتوحيده، وذلك بقصد الاتّفاق على

المفاهيم التي تعبّر عنها المصطلحات وأنظمتها وإدراكها؛

_ علم العلامات يمثّل عنصراً حداثياً في نظريته المصطلحيّة، فالحمزاوي لم يُدرجها

في تصوّره لنظريته المصطلحيّة؛

_ تعتبر صناعة المصطلح من بين أهم عناصر نظريته المصطلحيّة باعتبارها تتبع

عن فكر غربي برويّة عربيّة؛

_ الصناعة المعجميّة في تصوّره تكون نموذجيّة وأكثر دقّة، بإلحاحه بضرورة تأليف

معجم تاريخي للغة العربيّة ويعتبر د/علي القاسمي عضواً من أعضاء لجنة

المعجم التاريخي.

هي عناصر تمثّل محور وخلاصة احتكاكه بالعالم الغربي، وهي أفكار نظريّة تنظيريّة لو تُستغل

استغلالاً حسناً لتمكّننا من حلّ أزمة المصطلح العربي، وقلنا نظريّة لأنّها أفكار مستوحاة من

النظريات الغربيّة وخلاصة المجامع العربيّة، وحديثة لأنّها تزوج بين التراث العربي والفكر الغربي.

والنظريّة المصطلحيّة لا يمكن أن يقوم بها شخص وحده، بل تحتاج إلى تكافل الجهود العربيّة في

سبيل النسج على منوال د/علي القاسمي. من كل هذا يتّضح أنّ علم المصطلح، كما أكده د/علي

القاسمي علم مشترك بين علوم المنطق واللسانيات والسيميائيات (علم العلامات) والتوثيق

والحاسوب والمعجميّة وعلم اللغة. هي عناصر سبعة تتكافل فيما بينها لحلّ مشكل المصطلح

العربي. وقد وضع د/علي القاسمي هذه العناصر كشرط أوصى به المهتمين للولوج إلى حصن علم

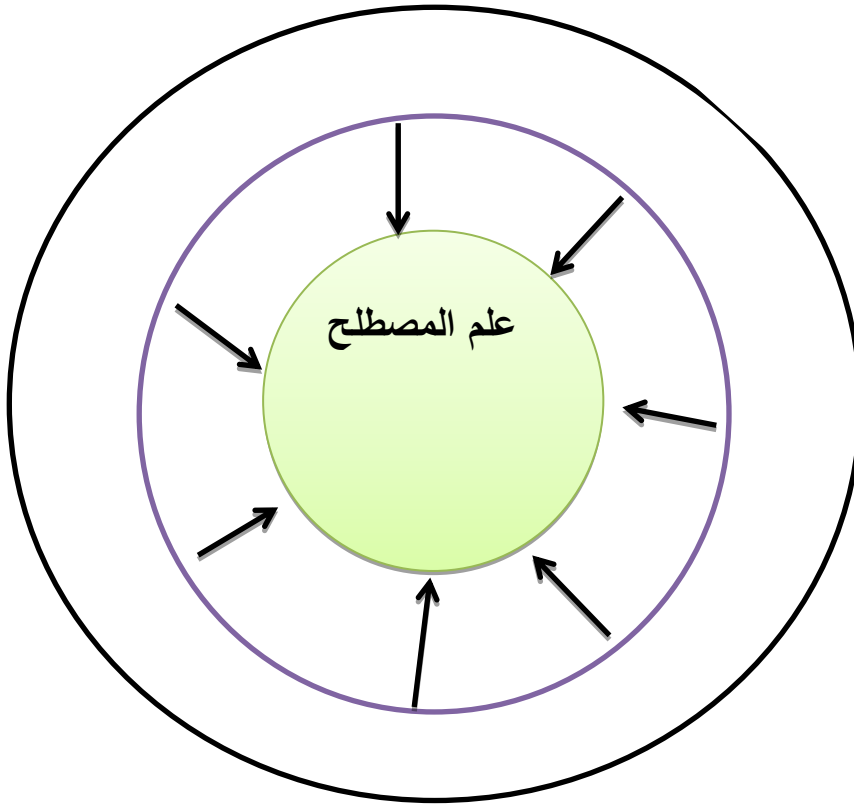
المصطلح والتمكّن منه. ويمكن أن نمثّل ذلك بالشكل التالي الذي وضعه علي القاسمي في مقدمة

كتابه:

علم المفهوم (المنطق
والوجود والمنظومات
المفهومية...)

علم العلامات
(الرموز
والمختصرات...)

علم اللغة (المجاز،
والنحت،...)



علم
الحاسوب

علم الترجمة
والتعريب

علم التوثيق (التصنيف، بنوك
المصطلحات...)

صناعة المعجم
(صناعة المعجم
المختص،
الورقية
والإلكترونية...)

فالتمكن وولوج عالم المصطلح في فكر علي القاسمي يمرّ عبر علم المفهوم (المنطق والوجود والمنظومات المفهوميّة) وعلم اللغة (المجاز والنحت ...) مروراً بالتمكن من الترجمة ونظرياتها واتقان المعلوماتية، للتمكن من التوثيق وصناعة المعاجم. وأخيراً إنّ د/علي القاسمي قد استطاع تقديم منهج مصطلحي متكامل، يمثلّ جهداً لا يستهان به في سبيل البحث عن نظريّة مصطلحيّة عربيّة ممكنة. كما يعدّ إضافةً ثمينة للدرس المصطلحيّ العربيّ، سيفيد منه المهتمّ بقضاياها، كما هو ذخيرة ثريّة بمفاهيمه النظرية وتطبيقاته العمليّة، للمهتمين العرب بالقضيّة المصطلحيّة، التي أرقنهم وما زالت تشكل عندهم اللغز المفقود الحلّ. ولا تدعي هذه الدراسة استيفاء هذا الموضوع حقه، بل هي مجرد اقتراب وقراءة، عسى أن يكون هذا الاقتراب فكرة تخدم مشكل المصطلح العربي خصوصاً واللغة العربيّة عموماً.

إن وفقت فمن الله وإن أخطأت أو جانبت الصواب فمن نفسي ومن الشيطان.

قائمة المصادر

قائمة المصادر والمراجع:

- أ. القرآن الكريم (رواية حفص).
- ب. المعاجم:
 1. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل؛
 2. أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، تع: علي شيري، ط1. بيروت: 1988، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع؛
 3. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مصر: 1956، مطابع دار الكتاب العربي؛
 4. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دط. مكتبة الحياة بيروت، ج6؛
 5. معجم أكاديميا الطبي، الدكتور محمد سارة، دط. لبنان: 1999. أكاديميا للنشر والطباعة؛
 6. المعجم العربي الأساسي www.neelwafurat.com
- ج. المصادر والمراجع:
 1. إبراهيم ابن مراد، مسائل في المعجم، دط. بيروت: 1996، دار الغرب الإسلامي؛
 2. ——— "دراسات في المعجم العربي" بيروت: 1987، دار الغرب الإسلامي؛
 3. ——— المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري ط1. بيروت: 1993، دار الغرب الإسلامي؛
 4. ——— مقدمة لنظرية المعجم، ط1. بيروت: 1997، دار الغرب الإسلامي؛
 5. ابن أبي الربيع السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عبد الثبتي، ط1. لبنان: 1986، دار الغرب الإسلامي، ج1؛
 6. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، بيروت، دار الكتاب العربي، ج2؛
 7. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط4. تح: مازن المبارك، 1982، دار النفائس؛
 8. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. القاهرة: 1998، عالم الكتب؛
 9. إدريس السغروشي، مشكل المصطلح في المصطلح بين المعيارية والوصفية، دط. المغرب: 2006، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب؛

قائمة المصادر والمراجع:

10. إسماعيل عمايرة، الأقيسة الفعلية المهجورة، ط1. الأردن: 1988، دار الملاحى؛
11. أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ط2. لبنان: 1981، دار الكتاب اللبناني؛
12. التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز، دط. القاهرة: 1990، دار الفكر العربي؛
13. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، القاهرة: 1963؛
14. جلال الدين السوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شر: محمد أبو الفضل وآخرون، ط3. مكتبة دار التراث، القاهرة؛
15. جهاد فاضل، أسئلة النقد، دط. تونس: دت؛
16. جورج موانان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، ط1. لبنان: 1994، دار المنتخب العربي؛
17. خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة ط1. المغرب: 2006، منشورات دار ما بعد الحداثة؛
18. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط7. القاهرة: 1999، مكتبة الخانجي؛
19. _____ مدخل إلى علم اللغة، دط. القاهرة: 1985، مكتبة الخانجي؛
20. ستيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، دط. القاهرة: 1975، مكتبة الشباب؛
21. سمير روجي الفيصل، اللغة العربية الفصيحة في العصر الحديث، دمشق: 1993 منشورات اتحاد كتاب العرب؛
22. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، بيروت: 1983، عالم الكتب، ج1؛
23. سيلفيا بافيل وديان نوليت، دليل المصطلحية، تر: خالد الأشهب، المغرب: 2001، مكتب الترجمة؛
24. الشريف الجرجاني، التعريفات، دط. قرص ممغنط - مكتبة المعاجم والغريب والمصطلحات- عمان: 1999، ص44؛
25. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية خلال خمسين عاما 1934-1984، ط1. القاهرة، 1984، مجمع اللغة العربية؛

قائمة المصادر والمراجع:

26. صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دط. الجزائر: 2010، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع؛
27. _____ محاضرات في قضايا اللغة العربية، دط. الجزائر: دت، دار الهدى؛
28. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط13، لبنان: 2000، دار العلم للملايين؛
29. عبد السلام المسدي، صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ضمن كتاب: تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة، 1989، بيت الحكمة، قرطاج تونس؛
30. _____ قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، دط. تونس: 1984؛
31. عبد العزيز حمودة، المرايا المحدّبة، من البنيوية إلى التفكيك، دط. الكويت: 1998؛
32. عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى دط. الدار البيضاء: 2001، مطبعة النجاح الجديدة؛
33. _____ قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، دط. الرباط: 1989، منشورات عكاظ؛
34. _____ قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، دط. الرباط: 1989، منشورات عكاظ؛
35. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط1. بيروت: 1986 منشورات عويدات؛
36. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دط. القاهرة: 1984، مكتبة الخانجي؛
37. عبد الله لعبيدي، مفاهيم أساسية في علم المصطلح، دط. منشورات مخبر الدراسات اللسانية، 2012: البلدة؛
38. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط2. السعودية: 1991، جامعة الملك سعود؛
39. _____ علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، دط. لبنان: 2008 مكتبة لبنان ناشرون؛

قائمة المصادر والمراجع:

40. _____ المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ط1. لبنان: 2003، مكتبة لبنان ناشرون؛
41. _____ الترجمة وأدواتها، دراسات في النظرية والتطبيق، ط1. لبنان: 2009، مكتبة لبنان ناشرون؛
42. _____ علم اللغة وصناعة المعجم، ط2. السعودية: 1991، مطابع جامعة الملك سعود؛
43. _____ مرافئ الحبّ السبعة (رواية)، ط1. الرباط، بيروت: 2012، المركز الثقافي العربي؛
44. علي بن عيسى الرماني، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تح: فتح الله صالح علي المصري، ط2. القاهرة: 1998، دار الوفاء للنشر والتوزيع؛
45. فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ط1. القاهرة: 2008، دار الآفاق العربية؛
46. ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، ط. السعودية: 1973، دار القلم للنشر؛
47. فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط2. طهران: دس، دار الكتب العلمية، ج1؛
48. _____ المحصول في علم أصول الفقه، تح: فياض العلواني، ط. الرياض: 1979، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ج1؛
49. فردينان دي سوسير، تر: يوثيل يوسف عزيز، ط. بيت الموصل: 1988؛
50. فندريس، اللغة، تع: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط. القاهرة: 1950، مطبعة لجان العربي؛
51. قدامة بن جعفر، نقد النثر، ط. بيروت: 1995، دار الكتب العلمية؛
52. القفطي، انباه الرواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. القاهرة: 1986، دار الفكر العربي؛
53. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط2. القاهرة: 1986، دار المعارف؛
54. الحبيب النصراوي، التوليد اللغوي في الصحافة العربية الحديثة، ط1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث إريد؛
55. لويس عوض، فقه اللغة العربية، ط. القاهرة: 1980، دار المعرفة؛

قائمة المصادر والمراجع:

56. م. محمد الطيب، المعجم العربي التاريخي، تونس: 1989، بيت الحكمة؛
57. محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي؛
58. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط. القاهرة: 1993، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع؛
59. مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ط2. سوريا: 1988 مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق؛
60. ميشال زكريا، الألسنية. علم اللغة الحديث، دط. لبنان: 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛
- د. المجلات:**
1. إبراهيم بن مراد، "منهجية في تعريب الأصوات الأعجمية" مجلة المعجمية، تونس: 1985 ع1؛
2. أحمد الأخضر غزال، المنهجية العامة للتعريب المواكب، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، الرباط: 1977؛
3. أحمد مختار عمر، المصطلحات الألسنية في اللغة العربية، ضمن كتاب: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس: 1978، الجامعة التونسية؛
4. جمعية المعجمية العربية، "أعمال ندوة المعجم العربي المختص، وقائع الندوة العلمية الثالثة 1993"، تونس: 1996، دار الغرب الإسلامي؛
5. حسان داوود، "قيمة التعاريف الإسلامية"، مجلة "منار الإسلام"، سوريا: 1984، ع1 س10؛
6. خالد الأشهب، مقال بعنوان: "المصطلح في إطار مقارن في منهجية العمل المصطلحي منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط: 2008؛
7. ساجر، تر: جواد سماعة "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات" مجلة اللسان العربي الرباط: 1999، ع47؛
8. ——— نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد حسني سماعة، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1999، ع47؛

قائمة المصادر والمراجع:

9. سماعة جواد حسني، مقال بعنوان: "الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحيّة الحديثة" مجلة اللسان العربي: 1998، ع46؛
10. سمير استيتية، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج كم الأدب العربي" مجلة أبحاث، اليرموك: 1990، م7، ع2؛
11. الشاهد البوشيخي، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلميّة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق: 2003، م78، ج3؛
12. عارف أبو شقرا، التعريب والمطاوعة، مجلة الآداب، الكويت: 1993، ع8؛
13. عائشة عبد الرحمان، اللغة العربيّة وعلوم العصر" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1976 ع13؛
14. عبد الحفيظ الهاشمي، "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة" سلسلة "تدوات ومناظرات"، ط1. وجدة: 1998؛
15. عبد العزيز احميد، التعريف المصطلحي، عناصره وإشكالاته، مجلة اللسان العربي الرباط: 2001، ع51؛
16. عبد الفتاح إبراهيم وسالم غزالي، مقال بعنوان: قاعدة البيانات المعجميّة العربيّة أو مشروع معجم العربيّ الآلي، تونس: 1998 ع32؛
17. عبد اللطيف عبيد: "إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال" مجلّة الإعلامية للعالم العربي ، 2 سبتمبر 1988؛
18. عصام عمران، علم المصطلحات ومشروع جعل العربيّة لغة العلوم والتّقنيّة، مجلة اللسان العربي، المغرب: 1993، ع37؛
19. علي القاسمي، "إشكالية توحيد المصطلح العربي: النظرية والتطبيق" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1989، ع32؛
20. ——— تر: معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (ISO) التوصية رقم (1087) اللسان العربي، الرباط، 1984، ع22؛
21. قاسم السارة، تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" مجلة عالم الفكر، الكويت: 1989، م19، ع4؛

قائمة المصادر والمراجع:

22. ليلي المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع28؛
23. ——— مجلة اللسان العربي، الرباط: 1998، ع46؛
24. ——— مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع25؛
25. مارون غصن، آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: 1928، م8 ج12؛
26. محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري، الأمة، ع6؛
27. محمد رشاد الحمزاوي، "العربية واستعمالها في تقنية المعلومات" مجلة المعجمية تونس: 1992، ع8؛
28. محمد رشاد الحمزاوي، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان العربي، ع24، الرباط: 1985؛
29. ———، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع24؛
30. ——— "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1985، ع24؛
31. ——— (المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة) مجلة اللغة العربية بدمشق: 2003، م78، ج4، ص1045؛
32. محمد عابد الجابري، "حفريات في المصطلح التراثي" مجلة المناظرة المغرب: 1996، ع6؛
33. محمد محمد حلمي هلّيل، أسس المصطلحية، مجلة "علامات في النقد"، المغرب: 1993، ج8، مج2؛
34. مصطفى الشهابي، "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: 1965؛
35. معجم مفردات علم المصطلح، مؤسسة إيزو (التوصية 1087 إنجليزي، عربي) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، مجلة اللسان العربي، ع22؛

قائمة المصادر والمراجع:

36. ممدوح خسارة، إشكالية الدقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، 1994، ع7؛

و. المراجع الأجنبية:

2_ alain rey, la terminologie: noms et notion (paris: press universitaire de France);

3_ Gouadec Daniel, terminology: constution des données, coll. Afnor gestion, paris).

ز. المواقع الإلكترونية:

1. [www. Khnt.hit.uib.no./jcame/manuals](http://www.Khnt.hit.uib.no./jcame/manuals).

2. http://www.aljeeran.net/wesima_articles/index-20080809-12508...

3. [www:// atida.org/cv.php ?id=73](http://www.atida.org/cv.php?id=73)

ح. الرسائل الجامعية:

1. راضية مرجان، المعاجم اللسانية المعاصرة دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة ماجستير

إش: طاهر ميله؛

2. صالح بلعيد، دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية، أطروحة لنيل درجة

دكتوراه، إش: عبد الرحمان حاج صالح، الجزائر: 1993/1992؛

3. عبد المجيد سالم، مصطلحات اللسانيات بين الوضع والاستعمال، أطروحة لنيل درجة

دكتوراه، إش: مصطفى حركات، الجزائر، 2007.

4. يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية، أطروحة لنيل درجة

دكتوراه، إش: صالح بلعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

01	مقدمة:
	الفصل التعميمي:
07	القاسمي وكتابه علم المصطلح (وصف وتكوين)
08	1_ الجانب الشكلي
08	2_ التعريف بالكاتب
09	مجالات الاهتمام:
09	أ. اللغات:
09	ب. الدراسات حول أعماله القصصية:
10	ج. _ مؤلفاته بالعربية والإنجليزية:
13	د. البحوث والدراسات:
14	هـ. _ الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية:
14	العضوية:
15	3_ دوافع تأليف الكتاب:
16	4_ مشكل المصطلح العربي:
16	المحددات السببية:
16	النقص في المصطلحات العلمية العربية:
16	تعدد واضطراب الجهات الواضحة للمصطلحات
17	اضطراب المنهج المتبع في الوضع
17	المحددات الموضوعية:
17	المشكلات اللغوية:
17	المشكلات الناتجة عن اللغة العربية:
18	المشكلات الناتجة عن اللغة المصدر:
19	ج_ المشكلات التنظيمية والمنهجية
19	تعدد الجهات الواضحة للمصطلح
19	إغفال التراث العربي
19	إهمال الجانب التداولي للمصطلح الموضوع:
20	5_ الحلول (التنسيق وتوحيد الجهود)
22	6_ غياب نظرية مصطلحية عربية:
25	7_ تصور محمد رشاد الحمزاوي المستقبلي لنظرية مصطلحية عربية شاملة

الفصل الأول:

- تمديد المفاهيم وضبط الإطار المعرفي للمصطلح في فكر علي القاسمي.....27
- 1_ الأسس المعرفية للقضية المصطلحية في فكر علي القاسمي.....31
- 2_ تحديد مفهوم _ مصطلح أم اصطلاح في فكر د/علي القاسمي.....27
- المفهوم اللغوي:.....32
- التعريف الاصطلاحي للمصطلح:.....35
- 3_ تحديد مفهومي علم المصطلح وصناعة المصطلح في فكر د/علي القاسمي:.....39
- المصطلحية في الدراسات الغربية الحديثة:.....41
- علم المصطلح:.....41
- صناعة المصطلح:.....41
- 4_ نشوء علم المصطلح الحديث:.....44
- 5_ تعريف علم المصطلح في فكر علي القاسمي:.....47
- 6_ المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح:.....49
- مدرسة فيينا:.....49
- مدرسة براغ:.....49
- 7_ قضايا المدارس الغربية50
- أولاً: وضع المصطلحات واعدادها:.....50
- ثانياً: النظرية العامة والنظرية الخاصة:.....50
- أ. النظرية العامة:.....50
1. المفاهيم:.....50
2. الوضع والتوحيد:.....51
- النظرية الخاصة في علم المصطلح:.....53
- 8_ مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح:.....56
1. النمسا:.....57
2. الجمهورية الجيكية:.....57
3. كندا:.....57
4. فرنسا:.....57

5. روسيا: 58.....
6. الوطن العربي: 58.....
- الفصل الثاني:
- 63..... نقل المصطلحات في فكر علي القاسمي:
- أولاً: التعريب: 64.....
- 1_ تعريف التعريب: 64.....
- أ. لغة: 64.....
- ب. اصطلاحاً: 65.....
- 2_ تعريب التعليم العالي: 66.....
- 3_ التعريب والاقتراض في فكر علي القاسمي: 67.....
- 4_ ضوابط التعريب في فكر علي القاسمي: 69.....
- 5_ الأبعاد اللغوية والثقافية للتعريب في فكر علي القاسمي: 74.....
- ثانياً: الترجمة: 78.....
- 1_ الترجمة وأثرها في التفاعل الثقافي في فكر علي القاسمي: 78.....
- أ. أثر الترجمة في اللغة الأصلية: 78.....
- ب. أثر الترجمة في اللغة المنقول منها: 78.....
- 2_ شروط نجاح الترجمة في التفاعل الثقافي: 79.....
- 3_ الترجمة وتنمية المفاهيم والمصطلحات في فكر علي القاسمي: 79.....
- أ. أهداف الترجمة في أقطار المغرب العربي: 79.....
- ب. العوامل المؤثرة في تنمية الترجمة في فكر علي القاسمي: 80.....
- 4_ إنتاج الترجمة من حيث الكم في فكر علي القاسمي: 81.....
- 5_ أنواع الترجمة في فكر علي القاسمي (إنتاج الترجمة من حيث الكيف): 82.....
- أ. الترجمة التحصيلية: 82.....
- ب. الترجمة التوصيلية: 82.....
- ج. الترجمة التأصيلية: 82.....
- 6_ نظرية الترجمة وعلم المصطلح في فكر علي القاسمي: 86.....
- أ. أوجه التشابه بين نظرية الترجمة وعلم المصطلح: 87.....
- ب. أوجه الاختلاف بين نظرية الترجمة وعلم المصطلح: 88.....

- 95... الأسس المفهومية والأسانية لعلم المصطلح في فكر علي القاسمي: (وضع المصطلحات)
- 96.....أولا: العناصر اللسانية في علم المصطلح
- 1_ الوضع أو التوليد:.....97
- 2_ أنواع التوليد:.....98
- 3_ التوليد في اللغة العربية:.....99
- 4_ المجاز في فكر علي القاسمي:.....99
- 5_ الترادف في فكر علي القاسمي:.....103
- أ. اتجاه يثبت وجود ظاهرة الترادف.....103
- ب. اتجاه ينكر وجود ظاهرة الترادف.....104
- ج. الترادف في فكر علي القاسمي:.....104
- 6_ الترادف والمشارك اللفظي في علم المصطلح:.....112
- ثانياً: التوليد النحوي:.....114
1. الاشتقاق في فكر علي القاسمي:.....114
2. أنواع الاشتقاق:.....114
- أ. الاشتقاق الصغير:.....114
- ب. الاشتقاق الكبير: ويسمى الإبدال أو القلب اللغوي،.....115
1. أهمية الإبدال في وضع المصطلحات العلمية:.....115
2. شروط استخدام الإبدال في توليد المصطلحات العلمية والتقنية:.....115
- ج. الاشتقاق الأكبر:.....116
- د. الاشتقاق الكبّار:.....116
- 3_ التركيب في فكر علي القاسمي:.....116
- أ. أنواع التركيب:.....117
1. التركيب الإضافي:.....117
2. التركيب الوصفي:.....117
3. التركيب الإضافي الوصفي:.....117
4. التركيب المزجي:.....117
5. التركيب العددي:.....117
6. التركيب الإسنادي:.....117
7. التركيب الإتباعي:.....117

فهرس المحتويات:

- 4_ أنواع اللغات:..... 117
- _ رأي القاسمي:..... 119
- 5_ المختصر والرمز والمختزل في علم المصطلح: 123
- 6_ نظام التوحيد والتقييس:..... 128
- 7_ خصائص المصطلح الموحد:..... 132
- ثانيا: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح..... 134
- 1_ مشكل تسمية المفهوم:..... 135
- 2_ تعريف المفهوم:..... 136
- 3_ خصائص المفهوم:..... 137
- 4_ العلاقات بين المفاهيم:..... 138
- 5_ العلاقات المنطقية:..... 139
- 6_ العلاقات الوجودية بين المفاهيم:..... 142

الفصل الرابع:

صناعة المصطلح في فكر علي القاسمي:..... 152

- أولاً: التوثيق المصطلحي..... 153
- 1_ التوثيق المصطلحي في فكر د/علي القاسمي:..... 153
- 2_ أنواع التوثيق المصطلحي في فكر د/علي القاسمي:..... 154
- 3_ أنواع التوثيق المصطلحي:..... 156
- 3_ توثيق المعلومات عن المؤسسات المصطلحية والمصطلحيين:..... 156
- 4_ التصنيف:..... 158
- ثانياً: بنوك المصطلحات: (أسسها، وأنواعها، واستعمالاتها):..... 160
- 1_ استخدام الحاسوب في صناعة المعجم: 160
- 3_ بنوك المصطلحات:..... 162
- كيفية عمل بنك المصطلحات..... 170
- أنواع بنوك ال..... 170
- بنوك المصطلحات في العالم:..... 173
- البنوك العالمية التي تخزن مصطلحات عربية..... 179
- 8_ بنوك المصطلحات في الوطن العربي..... 180

185.....	ثالثا: لسانيات المدونة الحاسوبية وصناعة المعجم العربي المختص
185.....	1_ تعريف المدونة:
186.....	2_ بعض التجارب السابقة في بناء المدونات اللغوية:
187.....	3_ المدونة الحاسوبية:
187.....	4_ لسانيات المدونة:
188.....	5_ فوائد المدونة ومجالات استخدامها وخصائصها:
188.....	6_ التصنيف النوعي للمدونات:
189.....	7_ إنشاء المدونة:
190.....	8_ صعوبات إنشاء المدونة باللغة العربية:
191.....	9_ توثيق المدونة وشرحها:
191.....	10_ المدونة وأزمة المعجم العربي المعاصر:
198.....	رابعا: صناعة المعجم التاريخي في فكر علي القاسمي:
198.....	1_ موقع المصطلح في المعجم التاريخي:
200.....	2_ المعجم التاريخي العام والمعجم التاريخي الخاص:
200.....	3_ أهمية المعجم التاريخي العربي:
201.....	4_ لماذا لا يوجد معجم تاريخي عربي؟:
202.....	5_ هيئة المعجم التاريخي للغة العربية:
203.....	6_ خطوات تصنيف المعجم التاريخي في فكر علي القاسمي:
203.....	7_ مكونات مداخل المعجم التاريخي:
204.....	8_ مكانة الشواهد في تأليف المعجم التاريخي:
205.....	9_ صعوبات تأليف المعجم التاريخي:
209.....	خامسا: ركن التعريف في فكر علي القاسمي:
209.....	1_ تعريف التعريف:
210.....	2_ أهمية التعريف في فكر علي القاسمي:
210.....	3_ وظيفة التعريف:
210.....	4_ أنواع التعريف في فكر علي القاسمي:
213.....	5_ أقسام التعريف:
218.....	6_ العلاقة بين ترتيب المداخل والتعريف:
219.....	7_ مكونات المدخل في المعجم المختص:

فهرس المحتويات:

220.....	8_شروط التعريف:
223.....	الخاتمة.....
223.....	قائمة المصادر والمراجع.....
228.....	فهرس المحتويات.....

